محمد حسن الوزاني

حرب القلم

1

مؤسسة محمد حسن الوزاني

محمّد حسن الوزاني

١

حرب القلم

١٩٨١

الناشر
مؤسّسة محمّد حسن الوزّاني

الإهْـداء

إلى أرواح جميع شهداء المقاومة المسلحة والحركة الوطنية التحريرية في المغرب .

وإلى جميع الأجيال المغربية ؛ لكي تعلم وتتذكر عسى تنفع الذكرى المؤمنين .

المؤلف

« الدفاع »

المغرب بين الماضي والحاضر

● «الدفاع»، 23 جمادى الثانية 1356-1937/8/31 السنة الأولى - العدد الأول.

عظمة العصور الغابرة :

الأمة المغربية أمة عز ومجد، تاريخها حافل بالمفاخر، زاهر بجليل الأعمال والمحاسن غني بالأسرار والمآثر.

أمة المغرب قد تحملت في الماضي من المسؤوليات العظمى ما هو محفوظ في لوح التاريخ، فمنذ ظهر الاسلام في أرضها أصبحت مكلفة بواجبات كان لزاما عليها أن تؤديها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، وفي الحق انها قد عملت ما كان مفروضاً عليها في سبيل حفظ الأمانة الاسلامية، وبسط ما أثر عن المثل الأعلى المحمدي من حرية، وحضارة، وعرفان. فجاهدت خير جهاد من أجل نشر الرسالة الإسلامية، وبث الدعوة العربية، في عصر كانت فيه معظم الشعوب ترسف في اغلال العبودية الاجتماعية وكان الفكر الانساني يتخبط في ديجور من الجهالة العمياء.

فكانت الفتوحات الاسلامية العربية التي تزعم فيها المغرب أو شارك فيها بنصيب وافر سببا في نشوء الحضارة اليانعة المزدهرة في بلاد الأندلس، تلك الحضارة التي أقيم منارها عاليا يشع نور المعرفة منه على جميع من آوته أرضها، وأظلته سماؤها.

ولما أفاقت أوروبا من النوم العميق الذي طالما غطت فيه غطيطها المعروف ، وأدركت شأوا كبيرافي الغطرسة والتحفز ، واعتزمت استرجاع الامصار ، والأخذ بالثأر ، لم تول وجهها نحو البلاد العربية - من الإسلام المجهول الذي تخلد آيات البطولة في رمزه وتمجد قداسة التضحية في ذكراه .

حركة الإصلاح في عهد السلطان مولانا الحسن :

وبالرغم عما شغل المغرب من الحوادث ، ودهم دولته من المشاكل ، فقد شهدت أمته جهودا للإصلاح . وسعت رجالاته في التنظيم والترقي فرارا من الأخطار التي كانت تتهدد كيان البلاد . وتلافيا للنقص الذي ابتلينا به في ميدان العلوم الحديثة .

فقد أراد السلطان مولانا الحسن فتح عصر جديد في حياة المغرب ، فنجح في توطيد الوحدة القومية ، وتأمينها من غوائل تدخل الأجانب .

وبالرغم عن إيمان جلالته بضرورة التعجيل بالاصلاح المنشود في ذلك الوقت ، فانه لم يقتنع بإسناد هذا الاصلاح للخبراء من رعايا الدول ، ولم يرض بإجرائه على يد غير المغاربة الوطنيين . لهذا فكر السلطان المذكور - أول وهلة - في اعداد الأخصائيين من أبناء البلاد لكي يعهد اليهم - تحت قيادته واشرافه - بمهمة الانشاء والتنظيم في جميع ميادين العمران .

لكن ان استطاع مولانا الحسن - بسياسته الحازمة ، ودهائه الكبير - تنعيم المغرب بحفظ استقلاله ، فانه يؤسفنا شديدا أن

نذكر الى جنب هذه المحاولات العظيمة في تاريخ النهضة المغربية أن الأمة لم تقطف ثمار ماغرسه ذلك الملك الجليل في حقل الاصلاح والعلوم .

ولهذا أسباب أهمها : تفاحش الدسائس الأجنبية سرا وجهرا ، ومعارضة المكايد الشخصية ، وكلا الفريقين من الأجانب والمغرضين كان يعمل لإحباط المساعي وافساد المشاريع ، والأمر الذي كان أدهى وأمرّ هو معاجلة المنون لحياة السلطان الهمام رحمة الله عليه .

وقد ارتحل الى ربه مخلفا لبلاده وأمته وحدة قومية كاملة ، واستقلالا متينا شاملا ، كما ورث المغربي سياسة ذلك العاهل الكبير نظاما ديبلوماسيا صان كثيرا من حقوقنا الأساسية ، وأقام السد منيعا في وجه المطامع الأجنبية وعدوان الحوادث . وليس هذا بالأمر اليسير ولا بالفوز الضئيل .

الحركة الإصلاحية الدستورية :

وبعد وفاة مولانا الحسن ، أصبح المغرب يتدرج نحو الاضطراب والفتن بتفاحل خطر الدسائس الأجنبية والأغراض الشخصية ، ومما ساعد عليها تقلص سلطة الدولة ، وسوء تصرف الإدارة .

أما الأمة ، فانها لم تكن راضية بشيء من هذا كله ، فقد قام التفات من المغاربة فأخذوا يلومون الحكومة اذ ذاك على تقصيرها ويسعون في اصلاح الشؤون الداخلية وتخليص البلاد من الاحتلال .

ولما بايعت الأمة السلطان عبد الحفيظ كانت هذه البيعة قائمة على شروط تتلخص في تحرير الامة لم تسلمه من مضمون المعاهدات ، وفي صيانة حدود المغرب باسترجاع ما أخذ من الثغور بالاحتلال، والعمل في سبيل إبطال الامتيازات الأجنبية التي تخرج الرعايا المغاربة من حوزة السلطة القومية وقوانين الدولة العامة .

وقد قيدت تلك البيعة السلطان الجديد في سياسته الخارجية قائلة : « اذا عرض ما يوجب مفاوضته مع الأجانب من أمور سلمية أو تجارية فلا يبرم أمرا منها إلا بعد الصدع به للأمة حتى يقع الرضى منها مما لا يقدح في دينها ولا في استقلال سلطانها » .

وقد كانت هذه البيعة بيعة أمة شاعرة بحقوقها، عارفة بواجباتها، راغبة في صيانة سيادتها، ساعية في اصلاح أحوالها.

ولم تقتصر الأمة في بيعتها على تلك الشروط ، بل حرصت على أن يتجه السلطان بالبلاد في سبب الاصلاح المبتغى ، خصوصا ما كانت تطالب به النخبة العاملة ، وتردد صداه صحافتها الحرة في ذلك العهد .

وماذا كانت تطالب به الأمة ؟ انها كانت تذكر السلطان في شروط البيعة « أملا أن ينقذها من وهدة السقوط التي أوصلها اليها الجهل والاستبداد ، ورغبة في تحقيق رجائها باعطاء البرهان لما يدل على أهليته ومقدرته على ترقية شعبه، ومحبته في الاصلاح، ولجدارته بادارة ما قلدته أمته» .

وفي طليعة ما كانت تنادي الأمة بانشائه : فتح المدارس لنشر المعارف ، وجعل التعليم الابتدائي اجباريا فيها ، وتولية ذوي الكفاءة والاستحقاق والأهلية ، وتقريب ذوي العقول الراجحة والأفكار الحية الراقية من السلطان ، للاحتراز من الوشاة والجواسيس الذين يشوهون له حال الرعية ويحولون بينهم وبينه - « وبما أن يدا واحدة لا تقدر على انهاض شعب من وهدة سقوطه ، ولا على اصلاح ادارة مختارة كادارة حكومتنا ، فيجب - كما تقول تلك الصحافة - أن تكون الأيدي المتصرفة ، والعقول المفكرة ، والامور المدبرة ، كثيرة متكافئة على العمل . وعليه فلا مناص ولا محيد لجلالته أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب ، ويعطيها حرية العمل والفكر لتقوم باصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية » وبعد تسعة أشهر من مضي البيعة الشعبية ، أعد مشروع الدستور المنشود في النصف من رمضان لسنة 1326 هـ (مرافق 11 أكتوبر 1908 م) ونشر في أعمدة « لسان المغرب » التي كانت تقوم في طنجة والتي يظهر أنها كانت لسان النخبة العاملة في البلاد . وقد جاء الدستور مشتملا على تنظيم القانون الأساسي للأمة ، ومنتدى الشورى والانتخابات العمومية وقانون العقوبات . ومن آراء الصحافة الاسلامية فيه ما نشر في « الزهرة » من كونه اذا عمل بمقتضاه ، فان السلطنة الشريفة لا تلبث أن ترتقي لمعارج العز والعرفان ، وتتوفر في نواحيها أسباب الراحة والعمران ، وتصير في أقرب وقت من الدول الضخمة العظيمة الشأن ، لا سيما وان سكانها كلهم جنس واحد ، مرتبطون برابطة الدين ، ذوو غيرة وحمية وصلابة ملية ، وممّن يضرب بشجاعتهم المثل» .

لاكن ابتلاء البلاد بالفتن والقلاقل ، وتدخل الأجنبي في شؤون الأمة بالاحتلال والاحتيال ، لم يساعدا على النجاح في هذا المضمار ، فلم تظفر الأمة المغربية بتلبية مطالبها في الاصلاح ، ولم تَـرَ نعمة الدستور اقتداء بالأمم الراقية التي اتخذتها في هذا خير مثال . بل كان المـآل فرض الحمى الأجنبية على المغرب ، فختم بهذا عصر الاستقلال ، وبدأت تجربة الاستعمار . . .

مطالب الشعب المغربي

● «الدفاع»، 23 جمادى الثانية 1356-1937/8/31 السنة الأولى - العدد الأول.

يلزم أن لا يظل الشعب المغربي عنصرا من عناصر ثروة الاستعمار :

ان أكبر لوم نوجهه الى الحماية في أغلب الأوقات وفي معظم المسائل والقضايا عدم اكتراثها بالمعاهدات وامتناعها من الامتثال للمواثيق والأوقات . . .

وان هذا الأمر يظهر بجلاء في سلوك سياسة عامة مستمدة روحها من المبدأ الشنيع الذي بنى وزن الأشياء بقسطاسين مختلفين وقاسها بمقياسين متباينين، وبعبارة أصرح وأدق ان الحماية تنهج سياسة اقيمت على الفوارق والامتيازات الجسيمة، فهي تكاد أن لا تعمل إلا لخير العناصر الأجنبية الأوروبية النازلة بهذه البلاد. وهذه الخطة المتبعة عن قصد وتعمد هي التي تحمل الادارة المسؤولة على أعمال الوسائل الفعالة التي تصلح لأن تكفل لنا الرقي والتقدم من الوجهتين المادية والمعنوية.

هذه هي الحالة التي نحن عليها في الوقت الذي لا تغفل

فيه تلك الادارة نفسها أيــة وسيلة ، شأنها أن تضمن للنزالة الأوروبيـة - بـالـرغم من كـونها عنصـرا يمثـل أقليـة ضئيلة في البلاد - كل ما هو صالح لتيسير ما تطمح اليه من هناء مستطاب وتصبو اليه من سعادة شاملة . وهكذا وبسبب ما ذكر أصبحت النـزالة الأوروبيـة العنصر الجنسي الممتـاز و« طائفـة الاستعمار المختارة » في بلاد المغرب .

أما المغاربة فانهم ينكرون هذه الحالة الشاذة متدرعين بما في يدهم من المعاهدات والتصريحات الرسمية التي بذلتها لهم حكومة فرنسا في مختلف الظروف والمناسبات، ويعتقدون جميعا ما نتولى الافصاح عنه بمنتهى الحرية والصراحة ، وهو أن معاهدة الحماية لم تبح لفرنسا القيام بتأمين البلاد وتجهيزها تجهيزا حديثا لمصلحة الأروبيين وحدهم دون سواهم،وان المغرب لم يرض بتلك المعاهدة بصفتها ميثاق استعمار عنصري ، أو صك استغلال اقتصادي ، أو أداة سيطرة سياسية قاهرة .

من كل هذا يتلخص لنا أن سياسة الشذوذ والاستثناء التي يعامل بها الشعب المغربي دون غيره هي التي لا تزال السبب فيما تكبده من الألم الممض ويرسف فيه من قيود الاستبداد. وأغرب من كل هذا أن يظل الأمر كما نعهده رغـما عن كل احتجـاج أو صراخ ، ودون اعتبار خطورة الوضعية الدولية الحاضرة وما ينتابها من أعراض ، ويحوم حـولها من شبهـات ، وتبطنـه من خبايـا وملمات ، خصوصا في البحر المتوسط الذي أحدث فيه الخلاف الاسباني اضطرابا وارتباكا عظيمين ، ولكي يكون رأينا صريحـا

واضحا نقول إن هذه السياسة تعامل المغاربة في أرضهم كأنما هم شذاذ آفاق ومنبوذون حقراء ، فهي تفرض عليهم واجبات وتكاليف الأغلبية الساحقة ، بينما لا تخصّهم الا بنصيب ضئيل من الحقوق ونزر يسير من الفوائد ، وهذا هو الحظ الذي يليق عادة بالأقلية العنصرية المهملة .

ونقول مهملة لأنه توجد في طول البلاد وعرضها عناصر لا تحول أجنبيتها وقلتها بينها وبين الحصول على الحقوق والامتيازات التي لا تأخذها في العادة إلا الأغلبية العظمى السائدة . وزيادة في الايضاح والتدقيق يلزمنا التصريح بأن سياسة الحماية - كما نشاهدها اليوم بكل تجرد وانصاف - تحمل الشعب المغربي من التضحيات المادية ما يفوق كثيرا نسبته العددية ومقدرته الجبائية ،في حين أنه لا يستفيد من مصاريف الدولة ومنشآتها ومشاريعها الا بكيفية تقل كثيرا عن حاجاته وعما يجب له من الحقوق الشرعية .

هذا وان كل واحد يدرك حق الادراك هذه الحقيقة،وهي أن الشعب المغربي يعيش على هامش الأعمال الحكومية . فوضعيته شبيهة بوضعية الفقير العاجز الذي يعتمد في عيشه على الاستعطاء وشفقة رجال البر والاحسان وهم قليل في عصرنا هذا .

وهل يكون من الافراط تقرير هذه الحقيقة،وهي أن الشعب المغربي على وجه العموم أشقى وأحوج بالرحمة من كثير من الفقراء العاجزين ؟

ليس في هذا أي افراط ، اذ لا يجهل أحد أن المغربي يبذل أكثر مما يجب عليه ويستفيد أقل مما يستحق .

فأي موجب لانكار المحسوس والمكابرة فيما تشهد به الحقيقة ؟

وبصرف النظر عن هذا كله،فلسنا في حاجة - فيما نظن - الى أن نسهب في القول لكي نقيم الحجة على خيبة النظام السياسي الراهن من وجهة النظر المغربية الصرفة. وليست هذه أول مرة نعلن فيها هذه الحقيقة المكدرة التي لا تدعو الى الاعجاب أو الفخار . فقد جاءت « مطالب الشعب المغربي » في سنة 1934 معلنة لفشل السياسة الاستعمارية العنيدة التي كانت ولا تزال حظ شعبي الصبور .

ولم نقتصر اذ ذاك على هذا ، بل عرضنا برنامجا عمليا ينفذ تدريجيا تسوية المشاكل المغربية البحتة. ولا ينبغي النظر الى « مطالبنا » كأنها أثر أدبي محض ، أو برنامج دعاية مجرد ، أو قائمة للإصلاحات الخيالية ، أو خطة عنيدة تقوم على نكران الجميل ، أو عدوان مدبر ضد فرنسا حكومة وشعباً. فالمطالب بريئة من كل ما ذكر ، اذ هي - على عكس ذلك - عمل ايجابي مفيد وبرنامج عملي صالح بتنفيذه لبناء صرح الانبعاث القومي المغربي،واحداث روابط المودة بين الشعبين المغربي والفرنسي .

وعلاوة على ما سبق فالمطالب الشعبية المغربية لا تهم طبقة اجتماعية دون سواها ، بل هي تهتم بمصلحة سائر الطبقات الاجتماعية المغربية التي ان تفاوتت فيما تتحمله من المظالم فانها

كلها مضطهدة من لدن الاستعمار السياسي الاقتصادي الذي يلزمها أن تؤلف ضده جبهة موحدة لدرء خطره ومكافحة تياره .

ومن هذا نستنتج أن فشو فكرة تطاحن الطبقات بين الشعب المغربي أكبر خطر على قضيته ، وأفظع جريمة ترتكبُ ضد مصيره، ويعمل الاستعمار على استغلالها ضدنا عملا بمبدئه البغيض : فرِّق تَسُدْ.

فمطالب الشعب المغربي تعلن مبدأ تضامن جميع الطبقات في ميدان الحرب المعلنة على الاستعمار الذي لا نستطيع مسالمته دون أن يكون في هذا خطر على قضيتنا القومية العامة .

ولسنا نريد دليلا على هذا الأمر الواضح كالشمس في رابعة النهار . والخلاصة أن الشعب المغربي لا يستطيع أن يتحول من وضعيته الحاضرة الا اذا نبذت الحكومة النظام السياسي المراد وأحسنت ادارة شؤون البلاد بكيفية مرضية .

وتحقيقا لهذه الغاية يجب أن يمنع شعبنا وسيلة التدرب على منهاج الحكم والادارة طبقا لما أقرته الديمقراطية الحديثة الصالحة .

وقد أصبح هذا شيئا ضروريا لكي ينهض المغرب في جميع ميادين الحياة القومية ، ويرتقي من الوضعية المنحطة التي هو فيها اليوم - وضعية التكاليف والواجبات - الى درجة أجدر بكل شعب يتمتع بجميع حقوقه الشرعية وينتفع من نظامه بقدر ما له من حاجات ، ويبذله من تضحيات مادية ومعنوية .

مجمل السياسة القومية

● « الدفاع » ، 30 جمادى الثانية 1356-1937/9/7 السنة الأولى - العدد الثاني .

1 – ضمانة السيادة القومية المغربية في طول البلاد وعرضها ، باحترام حقوق العرش ونفوذ جلالة السلطان ، وصيانة ذلك كله من الاعتداءات التي تتوالى عليه من جراء تصرفات الادارة الاستعمارية .

2 – تحقيق وحدة البلاد والأمة المغربيتين بإبطال جميع التقسيمات والفوارق الادارية والقضائية والثقافية التي أحدثها الاستعمار خدمة لمطامعه ، من أجل هذا يتعين العدول عن السياسة الاستعمارية الغاشمة والكف عن انتقاص أي جزء من تراب المملكة الشريفة بحيث تكون السلطة المغربية شاملة لجميع أنحائها مع ارجاع ما أخذ منها الى حظيرة الدولة المغربية .

3 – الغاء جميع القوانين والأنظمة التي أحدثت منذ فرض الحماية والتي بنيت على أساس الحكم المباشر المخالف لنظام الحماية من حيث المعاهدات والتصريحات الرسمية .

4 – تنفيذ شروط الحماية ما لم تعارض حقوق الشعب

المغربي ، وتعرقل سيره في طريق الرقي المادي والمعنوي ، وتصرفه عن تحقيق أمانيه القومية العليا .

5 – احياء الحكومة المغربية باصلاح الوزارة الراهنة والادارات التابعة لها على أساس ادخال عناصر جديدة ذات كفاءة تتولى القيام بشؤونها وتثبيت نفوذها في كافة البلاد .

6 – حصر اختصاصات الاقامة العامة والموظفين الفرنسيين في دائرة المهمة المحدودة التي أنيطت بعهدتهم مع تقرير مسؤولياتهم قانونيا ، وبهذا تصان السلطة المغربية من كل تدخل مضايق .

7 – اصلاح جميع الادارات بالتقليل من عدد الموظفين حتى لا يبقى الا ما تدعو اليه الحاجة ،والتخفيض من مرتباتهم وتعويضاتهم الى الدرجة التي تقتضيها حالة الميزانية العامة ، وبالتسوية في الحقوق والواجبات بين الموظفين المغاربة والفرنسيين الذين هم من درجة واحدة .

8 – القيام بـ (مغربة) الادارة وذلك بتولية العناصر المغربية في الوظائف العامة ،والاقتصار في توظيف الفرنسيين على الفنيين الذين تمس حاجة البلاد اليهم .

9 – استعمال اللغة العربية اجباريا في جميع الادارات .

10 – فصل السلطات الادارية والقضائية والتنفيذية مع الاحتفاظ فيها بالكلمة العليا لجلالة السلطان .

11 – الاعتراف للرعية المغربية بحق المشاركة في تدبير

شؤونها مشاركة صالحة ، وذلك بواسطة وكلاء أكفاء تنيبهم عنها بطرق شرعية في المجالس الشورية - المحلية والمركزية - التي تتولى مهمة التمثيل الشعبي الصحيح على أساس النظر في الميزانية العامة أو ميزانيات البلديات ، والمناقشة في جميع فصولها حسب ما تقتضيه مصلحة الأمة ، ولهذه المجالس حق الاقتراح والتقرير في مجال اختصاصاتها .

12 — تمتيع الرعية المغربية بجميع حقوقها وحرياتها في النشر (الصحافة والطبع) ، والتمثيل المسرحي ، والاجتماع ، والنقابات ، والتنقل ، والسفر الى الخارج ، وحفظ حرمة المنزل ، وهذا يقتضي أيضاً إلغاء جميع القوانين الاستثنائية، واصدار قوانين كفيلة بمطالب الأمة في هذا الميدان .

13 — صيانة حرمة الجنسية المغربية واعادة جميع حقوقها وخصائصها اليها طبقا لمبادىء القانون الدولي الخاصة بالجنسية وتنفيذا لشروط المعاهدات التي تتعلق بالجنسية في المغرب ، وجعل الحالة المدنية اجبارية لفائدة المغاربة .

14 — حرية التعلم وبالأخص التعليم العربي الاسلامي ، ومحاربة الأمية ، ورفع المستوى الفكري بجميع الوسائل الفعالة كتكثير المدارس على اختلاف درجاتها بقدر حاجات البلاد لا فرق بين الحواضر والبوادي ، والعمل على انقاذ الطفولة المتشردة من الجهل والسقوط الأخلاقي ، ونشر التعاون بين الجنود والمساجين المغاربة ، وبذل المساعدات اللازمة للنشء المغربي في الداخل

والخارج والعمل على جعل التعليم اجباريا فيها في المدارس الابتدائية لتحقيق رقي الأمة المنشود .

15 – إصلاح برامج التعليم وتوحيدها في جميع مدارس الدولة المغربية في الحاضرة والبادية ، وجعل التعليم باللغة العربية اجباريا فيها مع اعطاء تلك البرامج صبغة مغربية .

16 – تأسيس مدارس لتخريج المعلمين والمعلمات وأخرى لاعداد القوابل والممرضات .

17 – اصلاح التعليم بكلية القرويين والمعاهد الاسلامية التي تماثلها وذلك بانجاز مطالب تلك المعاهد .

18 – اصلاح المحاكم الشرعية بتطبيق قوانين الاسلام ، والمحاكم المخزنية لكي تصبح صالحة لتحقيق العدالة ، وريثما يتم هذا الاصلاح ينبغي اسناد الوظائف القضائية وخطة العدالة لذوي الكفاءة والنزاهة وذلك بتنظيم مباراة علمية مع اعطائهم أجورا ثابتة حتى يقع تلافي بعض التصرفات التي تكون مصدرا للتذمر والشكوى .

19 – تجريد المحاكم الفرنسية من جميع الاختصاصات التي سلبتها لمحاكمنا القومية من شرعية ومخزنية ، وقصر القضاء الفرنسي على الأوروبيين الى أن يتم اصلاح المحاكم المغربية ، والقضاء العسكري على المسائل التي لها علاقة بشؤون الجيش البحتة .

20 – تنظيم السجون المغربية بما يناسب روح العصر

والكرامة الانسانية ، واحداث نظام خاص يضمن حقوق المساجين السياسيين المغاربة .

21 ـ صيانة الأحباس الاسلامية وصرف محصولاتها وفق رغبات المحبس في مصالح الملة الاسلامية دون غيرها من مستعمرين وأجانب ، واختصاص المغاربة بتدبير شؤونها دون سواهم .

22 ـ حماية الفلاح المغربي من التصرفات الادارية الجائرة واعتداءات المستعمرين ، وحفظ ثروته بصيانة أملاكه على اختلافها ، واعداده بالعلم والنظام والاسعاف لاستثمار أراضيه ومواشيه ، إذ بصلاح الفلاح تصلح التجارة والصناعة ، وإحداث الملك العائلي الثابت لفائدة الفلاح المغربي .

23 ـ صيانة أراضي الجماعات القبائلية وحقوقها المتعلقة بالغابات والمياه .

24 ـ الغاء التشريع الاستعماري الذي يعتبر من المصلحة العامة نزع الملكية واعطائها للأوروبيين أفرادا وشركات ، وارجاع الأراضي المنتزعة من أيدي المغاربة والمدخرة الآن لمصلحة الاستعمار .

25 ـ حماية العقار المغربي بتنظيمه تنظيما محكما راسخا ، ومنع نزع الملكية الا من أجل المصلحة العامة الصحيحة مع اعتبار جميع قواعد العدالة في أداء التعويضات لأرباب الملك المنتزع .

26 – اصلاح نظام الجبايات من ضرائب وترتيب على أساس اسقاط بعضها ، والتخفيض من البعض الآخر الذي يتعلق بمواد المعيشة ، واعفاء العاطلين والمعوزين ، ومساعدة المعسرين باعطائهم المال اللازم لأداء ما عليهم . وبصفة عامة يجب أن لا يفرض على الرعية من الضرائب الا ما تطيقه،كما يجب صرف أموال الميزانية العامة في سبيل صالح الرعية العام .

27 – احلال الدولة المغربية محل الشركات في استثمار خيرات البلاد الطبيعية ومصالح الدولة العامة كالمناجم ، والمياه المعدنية ، ومياه الاستهلاك ، والفحوم بأنواعها ، وزيت الغاز والقوة الكهربائية والنقل ، والمرافىء البحرية ، ومصارف القروض المالية .

28 – حماية المصنوعات المغربية من جميع الأضرار الداخلية والخارجية ، والعمل على تطويرها وترويجها في الخارج ، وبذل الارشادات والاعانات اللازمة لمختلف الصناع المغاربة حتى تصان حقوقهم وتستقيم أحوالهم العامة .

29 – حماية العامل المغربي من مضايقة الأجنبي ، والسعي في ترقيته ماديا ومعنويا ، وامتاع عمال المصانع والشركات بالأنظمة التي تتعلق بالضمانات والاحتياطات الاجتماعية ، ومدة العمل اليومي ، والعطلتين الأسبوعية والسنوية ، والأجور ، واسعاف العاطل ، ومقاومة البطالة ، وانشاء مساكن صحية للعمال .

30 – حماية المقدسات الاسلامية من هجوم المبشرين على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم ، وايقاف حركتهم في الحواضر

والبوادي ، وعدم مساعدتهم من لدن الدولة بمال أو ملك أو بأية وسيلة من وسائل التنشيط والتشجيع .

فانجاز الاصلاحات التي اشتمل عليها هذا البرنامج المجمل ، كفيل بأن يعيد للأمة المغربية حقوقها ، ويضمن لدولتها السيادة الداخلية ، ويمكنها معا من العمل على رقي الوطن المفدى كي يدرك أمانيه القومية ويتمتع بحريته الكاملة على أساس محالفة الدولة الفرنسية طوعا واختيارا .

مطالبنـا ومطامعهـم

نريد سياسة حرية ورقي ، لا سياسة ادماج وحكم مباشر

لا يجهل أحد أن للنزالة الفرنسية في بلدنا مجالس تكاد كلمتها تكون نافذة في كل شأن من شؤونه العامة، كأن المغرب أرض لا أصحاب لها وليست لها ذاتية قومية مطلقا ، ولما عقد المجلس الفرنسي - أعضاء مجلس شورى الحكومة - جلسته الأخيرة، رأينا نائبا من « نواب « تلك النزالة يقوم في وسط ذلك الجمع ، وعلى مرأى ومسمع من رجال الاقامة العامة المسؤولين ، ويصدع - من غير حياء ولا خجل - بمطلب كله بهتان عظيم ، وعدوان صريح ، يرمي الى انشاء « قسم انتخابي فرنسي موحد » يكون « صاحب الحل والعقد » في جميع القضايا التي ينظر فيها مجلس شورى الحكومة الراهن ، وبعبارة أوضح ، فمطلب النواب يعلن بجلاء عن نوايا الجالية الفرنسية نحو بلادنا ، ويكشف عن مراميها فيما يخص كيان الدولة ومصير الأمة المغربية ، وكل ذلك يرمي الى اعدام شخصيتنا القومية ، وفرض سيطرة الاستعمار على البلاد عن طريق الادماج والحكم المباشر .

وبقدر ما ساءنا الأمر ، وهاج غيرتنا القومية ، وأضرم لهيب

الغضب في نفوسنا الأبية ، سرنا موقف الجنرال نوجيس لما نهض للجواب على مطلب النائب الجريء. فقد صرح المقيم العام **بأن الحكومة الفرنسية مجمعة على أنه ليس في الامكان أن ينال الفرنسيون في بلادنا « حق التقرير » داخل الهيئات الخاصة بهم** ، وقد زاد قائلا : إنه لا يسوغ البت في مسألة كتشريك الفرنسيين في تدبير شؤون المغرب العامة دون أن يحسب للسلطة القومية الممثلة في جلالة ملك البلاد حسابها العتيد ، وذلك لأن لها حرية تعهدت دولة فرنسا بصيانتها من كل عدوان وأذى .

غير أنه ، بالرغم من هذا كله ، تبين أن تصريحات المقيم لم تكن كافية في اقناع الفرنسيين بالتخلي عن مطامعهم في التشريع والحكم . ولو شئنا اكتناه مرامي الجالية الفرنسية من الوجهتين السياسية والاقتصادية لما ألفينا في ذلك مستندا أحسن من « برنامج الاصلاح الاقتصادي » الذي أجمعت المجالس الفرنسية على اتخاذه قاعدة للعمل في سبيل الوصول الى ضالتها المنشودة في هذه البلاد واليكم خلاصة ذلك البرنامج :

أولاً – يرمي أصحابه إلى تقويض دعائم نظام الحماية ، واستبداله بنظام الحكم المباشر كما هو الواقع في القطر الجزائري ، فهم قلما يظهرون بمظهر الاكتراث بما لدولتنا وشعبنا من حقوق ومصالح ، كما أنهم لا يقيمون وزنا للعهود الشرفية التي التزمت بها فرنسا ، فيما يرجع لضمان تلك الحقوق والمصالح نفسها وتطبيق أنظمة الحماية تطبيقا صالحا .

ثانيا – يتخذ أرباب ذلك البرنامج « الاصلاح الاقتصادي »

وسيلة تمكنهم من الوصول الى جعل العناصر الأروبية مسيطرة على مختلف فروع الاقتصاد المغربي سيطرة تامة مطلقة ، كما أنهم يرومون فرض « جبروت » تلك العناصر على الادارة هنا وعلى الشعب الذي يعتبر أداة من أدوات الاستغلال والثراء في يد الاستعمار .

ثالثا - يتظاهر أصحاب « برنامج الاصلاح الاقتصادي » بتمثيل الشعب المغربي والكلام باسمه ، في حين أنه بريء براءة تامة من دعواهم الباطلة ، ولا يعترف بهيئة من هيآتهم . ويكفينا دليلا على قصدهم نحو الأمة المغربية ، ذلك الحظ اليسير الحقير الذي خصص لها - عرضا - في جملة محتويات ذلك البرنامج العريض .

رابعا - يتضح لنا من المقارنة بين «مطالب الشعب المغربي » و « برنامج الاصلاح الاقتصادي» إنجاز كل المشاريع والإصلاحات لفائدة النزالة الأروبية بينما الشعب المغربي لا يزال يتطلب ما هو ضروري لحياته ورقيه ، وفي هذا صورة واضحة لسياسة الميز الجنسي .

وحيث أثار ذلك البرنامج مسألة الحماية من حيث مبدؤها نفسه ، طالبا تخويل القسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة « سلطة التقرير » والاعتراف له « بالاستشارة التشريعية الاجبارية » فإنا لا نحجم عن تحديد موقفنا الصريح في هذه القضية ، وإعلان أنه لا حق للفرنسيين مطلقا فيما يطلبون ، وهذا عين الرأي الذي أعلنه أخيرا الجنرال نوجيس بالنيابة عن حكومته ، ونزيد وجهة نظرنا إيضاحا فنقول إنه لا حق للجالية الأجنبية في

تدبير شؤون الدولة المغربية عن طريق المجالس الراهنة التي تتنافى كل التنافي مع القواعد الأساسية التي يرتكز عليها نظام الحماية ، لهذا لا نستطيع أن نقبل بحال أن تصبح تلك المجالس ذات القول الفصل في أية قضية من القضايا المغربية العامة ،فلو غضضنا الطرف عن مطامع تلك الهيئات ، ولم نبادر بايقاف تيارها الجارف ، لشجعنا أنصار الحكم المباشر على تنفيذ خططهم المعوجة ولجنينا على مصير البلاد .

أما « سلطة التقرير » و« الاستشارة التشريعية الاجبارية » فأمران يراد بهما - في الواقع - اغتصاب حقوق الرعية المغربية المقدسة ، وامتاع الجالية الفرنسية بها كي تزداد تسلطا وترفا ، وهذا ما لا يجوز مطلقا ، لأن الحماية التي يجدر بالفرنسيين أن يتمسكوا بها أكثر من سواهم ، تعارض سياسيا الحكم المباشر كل المعارضة ، ولأن المعاهدة التي أبرمت بين الدولتين المغربية والفرنسية في شأن الحماية لم يكن من مقتضياتها أن تفقد المغرب استقلاله الداخلي ، فالتراب المغربي تراب أجنبي بالنسبة لفرنسا ولو أنها حاميته ، لهذا لا يجوز للفرنسيين أن يجمعوا بين التمتع بحقوق الرعيتين المغربية والفرنسية . ومثل هذا العدوان لا يجيزه القانون الدولي الذي يحرم على الفرد أن يكون تابعا لأكثر من دولة واحدة . ورعيا لما ذكر فاننا نعلن هذه الحقيقة وهي أن سائر الحقوق المغربية لا يجوز ان يتمتع بها سوى المغاربة الذين هم اصحاب البلاد الشرعيون فمتى تصرف الدولة الفرنسية رعاياها في هذه البلاد عن طمعهم في الاستيلاء على تدبير «القضية المغربية العامة»؟! أليست هناك موانع قانونية وحوائل

ديبلوماسية تقيم السد عاليا منيعا في سبيل مقاصد الهيآت الفرنسية المشار إليها سابقا ؟ وهل تجوز مساعدة الجالية الفرنسية في تحقيق أغراضها في الوقت الذي طلب فيه الشعب بكل إلحاح إبدال السياسة الراهنة بسياسة أرشد منها وأصوب وإلغاء جميع الأنظمة القائمة على الادماج والحكم المباشر ؟

لقد اعتمد أصحاب البرنامج الفرنسي على التمييع والتهديد والوعيد من أجل تحقيق مطامعه العاتية ، وما دروا أن مثل هذه الوسائل إن دلت على شيء فعلى ضعف الموقف الذي اتخذوه وعقم المسعى الذي بذلوه .

أما نحن - المغاربة - فنعتقد أن الواجب يقضي على الحكومة الفرنسية بأن لا تنخدع بتلك الوسائل الارهابية فتقتنع يوما من الأيام « بأحقية » مطامع الهيآت الانتخابية الفرنسية ثم تعمل لاتمام ما ترمي إليه من أباطيل ما أنزل الله بها من سلطان .

وخلاصة القول إنه لا يجوز لأحد أن يتخذ المشاغبة حجة قاطعة يعتمد عليها للنيل من حقوق ومصالح الأمة المغربية ودولتها خصوصا وأن تلك الحقوق والمصالح مكفولة بالتزامات صريحة تستند إلى شرف الأمة الفرنسية وعهود دولتها الجمهورية .

الصراع
بين الحق والباطل

● «الدفاع»، 7 رجب الفرد 1356-1937/9/14 السنة الأولى - العدد الثالث.

مأمورية الصحافة - كل واحد يعلم المأمورية العظيمة التي تضطلع بها صحافتنا العربية والفرنسية في سبيل نصرة الحق، ومصارعة الباطل الذي يتربص بنا الدوائر، ويكيد لحياة الأمة كيدا، فصحافتنا كانت ولا تزال متضافرة على خدمة الحق بما تقوم به من انتقاد السياسة الراهنة في سلوكها المعوج، والدفاع عن حقوق الشعب الطبيعية والنضال عن مصالحه الشرعية، وتبيان ما تمس اليه حاجته من الاصلاح والتنظيم في جميع ميادين الحياة والعمران.

نعم، تعمل صحافتنا على كشف الستار عن الحالة السيئة التي يشكو منها المجتمع المغربي بما تملكه من حول وقوة، وازاحة السجف عن أسباب الأزمة الشديدة التي أفعمت النفوس استياء، وأضرمت في القلوب من الألم لهيبا، وأثارت في العقول من القلق ضروبا وألوانا، والغرض من هذا كله هو التعريف بحقيقة الأحوال، ما ظهر منها وما بطن، إيذانا بالفساد الراهن، واشعارا بالخطر المداهم، واجتنابا لسوء المنقلب ومغبة المصير.

حرية الرأي في خطر - لكن مما يؤسف له شديد الأسف أن ولاة الأمر في هذه البلاد لم يقدروا هذه الخطة حق قدرها ، ولم يعملوا ما كان ينتظر من إنصافهم وعدالتهم ، تحقيقا لما نبتغيه من المشاريع ، ونطلبه من المنشات، فكانت عاقبة هذه الوضعية أن انتهزوا حوادث مكناس اليوم - كما انتهزوا غيرها من قبل - للقضاء على حرية الرأي في وطننا ، فبينما تستمر صحافة المستعمرين الطغاة في شن الغارة علينا بالكذب والباطل ، والتهجم على شعبنا بالتخرص والكيد ، تهرع الحكومة الى الصحافة المغربية الصرفة فتحرم بعض الجرائد من الدخول إلى المنطقة السلطانية ، وتمنع غيرها من الصدور أو تفرض عليها كابوس الرقابة ! وليس هناك من موجب سوى عزم الحكومة على تحطيم ما لدينا من وسائل الدفاع عن الحق ، والافصاح عن الحقيقة بقطع النظر عن الزمان والمكان ، واقبار حرية الرأي عند المغاربة من حيث لا يشعرون ولا يدرون ، غير أنهم - في الواقع - شاعرون بكل ذلك ، ثم إنهم لمتضجرون ومستاؤون من هذه الأساليب السياسية الجبروتية ، والمناهج الحكمية الباغية التي ليس من شأنها أن تساعد على تسوية المشاكل الحالية ، ورفع ما يحيق بالأمة من أصناف الاضطهاد ، وضروب الاستغلال والحرمان ، وهل من المعقول أن يعمد إلى إزالة العلة بإبطال المعلول؟

ظنت السلطة أنها بإقدامها على الاعتداء على حرمة الصحافة المغربية ، والنيل من قداستها وحقها ستوقف تيار حركتنا الجارف ، وتخرس ألسنة المعارضة المغربية المقدامة ، وتكبح جماح

العاملين الذين أبلوا في ساحة الجهاد القومي بلاء حسنا ، وان ذلك لمجرد ظن يضلل العقول ، ويفسد الافهام .

أراجيف الاستعمار - لا تحجم الحكومة عن تبرير موقفها الشاذ بالادعاء أننا نحترف الانتقاد ولا نعرف سبيلا للاعتراف بالجميل ، ولا نروم غير التهييج والمشاغبة خطة وعملا ، لكنه لو صح شيء من هذا الزعم لسلكنا نهجا غير نهجنا المعروف - نهج الارشاد وطلب الاصلاح - ولوجدنا في مثل هذه الصدمة العنيفة المنكرة فرصة لائقة لالهاب إحساسات النفوس وإثارة حفائظ القلوب ، احتجاجا على ما وقع من الاعتداء على حقنا المشروع ، وإضراما للفتنة والاضطراب .

لا يجادل إلا مكابر في إمكان كل ذلك خصوصا وأسباب القلق كثيرة وبواعث الهيجان عديدة، فالمغربي لا يعجزه شيء في هذا المضمار، ولا تقعده خشية قوة في الوجود، ولا يكترث بالتهديد حينما يوطد العزم على الاحتجاج بإحدى ما عنده من الوسائل. وليست حوادث رمضان ومكناس بالأمر الذي يتجاهله أي إنسان.

قد اعتدنا سماع القذف فينا من الاستعمار وأذنابه، وجرّبنا أساليبه العقيمة من إرهاب ووعيد، فلم يثننا شيء من ذلك عن الاستمرار في العمل والمضي في الكفاح ، ولم نحفل أمام كل ذلك إلا بما يفرضه علينا الواجب المطاع واجب الدفاع عن مقدسات الأمة ودرء ما يتهددها من شر وخطر .

في ميدان الجهاد القومي وفي سبيل الحق والوطن نصبر على الألم ونمضي في الصراط السوي نرتقب المستقبل ولا نلتفت إلى الماضي إلا لنستمد من مضاضة الذكرى ما يزيد الايمان رسوخا والعزيمة صلابة والعمل نشاطاً والموقف إقداما ، كنا هكذا وسنظل في الساحة إلى أن نؤتى الحق والفوز العظيم وما ذلك على الارادة القوية والهمة الشماء بعسير ولا بعيد .

حقيقة الموقف - لم نقل شيئا يجهله أحد أو يرتاب في أمره إنسان . وإنما نذكر عسى تنفع الذكرى الغافل والمتغافل . فنحن نبتعد عن مواقف الطيش والتهول التي من شأنها أن تفسد المساعي وتعرقل الأعمال . لكننا متى آمنا بخطة ووطدنا العزم على إنجازها فلا يحول بيننا وبين ذلك حائل ولا نتردد في تحمل ما تقتضيه من المسؤوليات أمام الله والأمة وجميع العباد على الاطلاق ذلك بأننا لا نتقيد في آرائنا وأعمالنا بشيء سوى المصلحة العامة ولا ننقاد لغير ما تفرضه علينا العقيدة ويدعونا اليه المبدأ .

فحركتنا لا تسعى في التهييج إذ لو كانت كذلك - كما يدعي خصومنا المنافقون والمغرضون - لأحجمت عن طلب الاصلاح . فالاصلاح يخدم مصلحة الحكومة كما يخدم مصلحة الشعب ، ذلك أنه يفسح المجال ، ويتيح الفرصة للسلطة من أجل أن تقوم ما أعوج في سياستها ، وتمحو الأغلاط التي يرتكز عليها سلوكها ، وتحفظ سيرها من الزلقات حاضرا واستقبالا .

وإن قيام الحكومة بالاصلاح لمن شأنه أن يبطل كثيرا من آلام الأمة ويخفف ضجرها ، ويقلل أسباب الشكاة عندها ، وبمثل

هذا السلوك تتيسر العلائق الحسنة بين الأمة والحكومة ، ويمكن حسن التفاهم والتضافر على نافع الأعمال .

أما المهيج فخصم عنيد لكل اصلاح ، لأن مصلحته - وهي استغلال كل هفوة وكبوة - تقتضي استمرار الحكومة في أغلاطها وعثراتها ، كي تتوفر لديه الفرص القابلة للاستثمار في سبيل مقاصده من إثارة الفتن والاضطرابات ، وهذا ما لا نبتغيه ، لأننا لا ننتقد إلا من أجل التنبيه على الخطأ ، والتشكي من الأضرار ، والالحاح في التعجيل برفع الشر عن حياة الأمة وتأمين مصيرها من غائلة التهلكة ، هذه هي الحقيقة التي ما زال يماري فيها المغرضون ، لكنه لا يضيرنا شأن هؤلاء وسلوك أولائك ، فليس لهم غير ذلك حطاما في الدنيا وتلك بضاعتهم الكاسدة في سوق المهملات . فنحن - أولا وآخرا - لا نلتفت إلى ما نرمى به باطلا ، بل نسخر من أمره ، ونصرف همتنا إلى ما ينفع الأمة ويرقي البلاد .

سياسة وعود ليس بعدها إعصار

● «الدفاع»، 14 رجب الفرد 1356-1937/9/21 السنة الأولى - العدد الرابع .

ماذا كنا نؤمل من الحكومة؟

لا نكتم أحداً أننا - عند تقديم المطالب للحكومة - كنا مستبشرين خيراً بما أعطي لنا من التطمينات، وبذل لنا من الوعود، لا كننا - بالرغم عن هذا كله - لم نكن منقادين «لجاذبية» المظاهر ولا «لخلابة» السراب الحكومي اللامع، فقد كان موقفنا موقف الطالب المتبصر الذي لا يستبعد من الحكومة إنجاز ما وعدت به كله أو بعضه، خصوصاً وأنها تعلم - ولو أسرت ذلك في نفسها - أننا لا نروم الشطط في الاصلاح، ولا الاصرار في التعجيل بتنفيذ كل ما قدم اليها من مقترحات ومطالب .

- مرت ثلاث سنوات على تقديم المطالب من غير أن نرى شيئاً من الوفاء بالوعود، ودون أن نشاهد قسطاً من الاصلاح المنشود، ونحن ما نزال صابرين، لا نريد أن نقبر الآن كل أمل، ونغلق - ولو نظرياً - أبواب الرجاء في المستقبل، فربما كانت الأيام حبلى بما هو خير لنا وأجدى، لاكنه يلزم

الحكومة - وهي المسؤولة عن السياسة الراهنة ، سياسة الارهاق والشعوبية ، والتجهيل والافقار - أن تعلم نهائياً أن لكل أمر أجلاً ، وأن كل ضغط لا بد أن يعقبه أنفجار ، لا يحول دون ذلك حائل ، ولا يقف في طريقه مانع .

رفع الشذوذ عن حياة الامة

لم يتحقق أملنا في الاصلاح حتى الآن، وسبب ذلك أن الصراع ما يزال ناشباً بين سياسة الرشاد التي ننشدها ، وسياسة الميز العنصري التي نبغضها ونحاربها ، فهو صراع بين الحق والقوة سينتهي بفوز الأول عاجلاً أو آجلاً ، وكل ما نريده ، أن يقوم بينهما حكم المصلحة فيرجع جانب الحق على خصمه ، ويحرر الأمة من الشذوذ الذي ما يزال قاعدة قياسية في حياتها ، أما المصلحة التي نؤمل أن تتحكم في هذا الصراع فهي التي تحسب الحقائق حسابها ولا تعمى عن سير الحوادث التي لا تمليها إرادة إنسان ، ولا تسخرها يد جبار من البشر ، وكثير من نكبات الانسان وعثراته ناشئة عن كونه لا يضع في كفة الميزان قسط الغيوب ، وحظ الطوراىء من الأثقال والمقاييس .

سياسة الخطب والوعود

هبت على المغرب نفحات من التقرب والتودد لا كنها ضاعت في الفضاء ، وكانت صيحات في واد ، لأن المناسبات التي اختيرت لها لم تكن صالحة ، ولأن نفوسنا كانت تحت وطأة الانفعال الممض ، ونفوس تلك حالتها ، يسيطر عليها الشك ويكاد يستولي عليها اليأس ، وتصير لا تشعر بغير الاحتراق الذي

تنطوي عليه ، نعم ، قد خطب الخطباء ، وكتب الكتاب ، وقالوا كل ماشاؤوا من ضروب المديح وبذلوا كل ما أرادوا من معسول الوعود ، فسمع الناس أو قرأوا : « أن كل تعاون لا يمكن أن يكون مثمراً من غير أن يقوم على محبة القلوب ، وأن المثل الأعلى هو أقوى محرك في حياة الشعوب ، وأن البطولة هي قيمة الرجل العليا ، وأن الشعب المغربي ممثل لحضارة عظمى ، وأن سياسة المشاركة تقضي بشدة الاحترام لكل ما يحترمه الشعب ، وأن المحبة تجلب المحبة ، وأن المحبة والثقة المتبادلين شرطان أساسيان في الوفاق والنجاح » الى غير ذلك من ضروب القول وأفانين الكلام . ونحن وإن كنا لا نريد التعليق على كل ما قيل أو كتب - ولنا في المجال شيء كثير - فإنا لا نتمالك عن التصريح بأن في الخطب والكتابات نقصاً كبيراً ، ذلك أنها لم تشتمل على أشياء ايجابية ترجع الى ما يعانيه الشعب من الشدائد ويقاسيه من ويل المشاكل والمعضلات ، وأنها لم تحمل اليه ما كان ينتظره من تحقيق الوعود المبذولة ، وإرجاع الحقوق المغتصبة .

موقفنا من سياسة المجاملة والتسويف

إنه يستعصي على الأمة المغربية أن تصفع في أمانيها ، وتكلم في كرامتها في الوقت الذي يخطب فيه ودها ، ويكال لها من المجاملة والمديح بغير مقياس .

التفاهم ، التقارب ، التعاون ، كلها كلمات ضخمة قد مللنا سماعها ، حتى أصبحنا نرتاب فيما تُسِرُّ وما تعلن من المرامي والمقاصد ، وأخذنا نعتبرها «أشبه شيء بأكفان من الكلام تستر أمواتاً من الأعمال » .

الأمة المغربية أعرف الأمم بماضيها وحاضرها ومستقبلها ، والمغاربة أشد الناس احتراماً لتراثهم وتمسكاً بحضارتهم ، فهم معتزون بها ، فخورن بمواهبهم ، ضنينون بمحبة قلبهم ، تلك المحبة التي لا تبذل برخيص الأثمان ، ولا تقنص بشباك الوعود الخلابة. لقد قال أحد المفكرين : إن التاريخ ينسي التاريخ ، وهو قول يصدق على أمتنا ، فإنها لا تنسى تاريخها المجيد ، ولا تهمل تراثها العتيد ، إذ هما ذخيرتها القومية ، وعمادها في الحياة ، فالأمة المغربية - كيفما تقلبت الظروف ، وتطورت الاحوال - لا تنكر شيئاً مما هو العلة في وجودها ، فهي لا تعرض عن الماضي ، ولا ترغب عن المستقبل ، فتقبر مصيرها بين نسيان الأول ويأس الثاني ، فتاريخ الأمة - كما يقول أحد رجال الاجتماع - عبارة عن « حكاية مجهوداتها لإقرار روحها القومية ، والماضي لا يموت أبداً ، فهو حي فينا بأثره ، وهو أقوى مرشد في حياة الأفراد والأمم ، وما روح الأحياء الا مؤلفة من مخلفات الأموات» وهم سلف الأمة وبناة مجدها في الغابر .

واجب الأمة ومهمة الجيل الحاضر

نتوجه عادة الى الحكومة بشكوانا ومطالبنا ، لأنها هي المسؤولة رسمياً ومباشرة عن بلوانا وعما تفرض علينا السياسة الراهنة من التكاليف والتضحيات ، فالحكومة مطالبة قبل سواها بالعمل الذي يصلح ما أفسدته سياستها في حياة الأمة،لكن إنجاز المطالب الشعبية لا يتم كله أوبعضه ، عاجلاً أوآجلاً ، إلا إذا حرصت الأمة على ذلك حرصاً شديداً ، وقامت في هذا الميدان بما هو مفروض عليها، وذلك بعض ما تستطيع من الوسائل النافعة،

فمسؤولية الأمة عن قضيتها العامة جسيمة جداً، جيلنا الحاضر، جيل المسؤوليات والأعمال القوية والتضحيات المستمرة، فهو المعتمد في العصر الحاضر، والذائد عن حياة الأمة، والحامي لحق البلاد، والعماد الذي سيقوم عله صرح المستقبل الشامخ.

ولئن كانت الحكومة مطالبة اليوم بتحقيق الأماني القومية فإن الأمة بأجمعها هى المطوقة بمطالبة الحكومة بذلك دون أن ترتكب في الخطة تفريطاً، ولا أن تعرف في الموقف وهنا، لأن المسألة أصبحت مسألة حياة أو ممات، وقد آن للحكومة - بعد كل ما وقع في المغرب من الانقلابات والحوادث - أن تفهم نهائياً أن الشعب لا يقبل بحال أن يكون نصيبه في الحياة تارة سياسة وعود ليس بعدها أقل إعصار، وتارة خطة وعيد تضاعف ويله وهوله وتنبئه بسوء المنقلب وشر المآل.

الحق فوق القوة

● « الـدفـاع » ، 21 رجب الفـرد 1937/9/28-1356 السنـة الأولى - العدد الخامس .

« يهاجموننا ، فإذا حركنا أيدينا للدفاع عن أنفسنا ، قالوا انكم مشاغبون ومشاكسون ، فيا للعجب ! أيكون مكدرا للماء من يجلس بجانبه ليذود عنه من يريد تكديره ، ولا يكون مكدراً له من يلقي فيه الترب والاحجار ؟ »

« نحن قوم هادئون جداً ، لا تحدثنا نفوسنا بفتنة ولا ثورة ، وقد تخالج نفوسنا في بعض الأحيان أفكار نضطر الى الإفصاح عنها ببعض الشدة من حيث لا نريد بها سوءاً ولا شراً ، للحكومة - وهي أعلم بمقاصدنا ونياتنا - أن تتسرع بوصف أفكارنا بأنها ثورية ، لأن ذلك ربما يدفع بنا وبها الى أمور تكون هي أول النادمين عليها »

نحلي صدر هذا المقال بهذه الكلمات المأثورة عن زعيم مصر المغفور له « سعد زغلول باشا » لبيان شرعة الاستعمار التي ألفها منه كل شعب واقع تحت نيره ، متحفز لمقارعة بغيه ودفع عدوانه ، ومقاومة ظلمه ، فقد شهد شعبنا ، كما شهد غيره من الشعوب المغلوبة على أمرها ، ما جرت عليه سطوة الاستعمار من

النكبات ، وأوقعته فيه تصرفاته من الافلاس والارهاق ، وافتراه عليه وعلى قضيته بناته من المرتزقة وشذاذ الآفاق.

فهـذه قضية مكنـاس ، قد أرتنـا من مكايـد الاستعمـار ومفترياته ، ما ينبو عن ذكره القلم ، ويقصر عن وصفه البيان ، ولم يكن قصده من ذلك سوى وصم الحركة الشعبية بشوائب هي منها براء ، وتشويه الحقائق التي هي دعامتها الكبرى ، والايقاع بالعاملين المخلصين الذين عاهدوا الله والأمة على أن يستميتوا في الكفاح عن حقها في الحياة ، ومن جهة أخرى فلم يكن قصد الاستعمار سوى ستر تصرفاته الشاذة ، وإشعار الناس ببراءته من بواعث الضجر والهيجان ، وأسباب القلق والانفجار ، غير أنه قد أصيب في محاولته الفاشلة ، وحركته العدوانية برد فعـل ذهب اعصاره بما له من أطماع ، وجرف تياره ما افتعله من دعاو ، ونسف ريحه ما أقامه في وجه الأمة من حوائل وعراقيل ، فباء بالفشل ونكص على عقبيه ، لقد تقول الاستعمار ما شاء له هواه أن يقول ، فادعى أن القوميين المغاربة تحركهم أيد أجنبية ، ورغم أن حركة مكناس - كأخواتها السـالفة - حـركة مـدبرة للكيـد للاستعمار عن طريق الافتراء والاضطراب ، وهاجت صحافته وماجت فصورت حوادث مكناس في صورة مظاهرة سياسية قامت على « استغلال » مصالح الشعب ، وما له من حق مشروع في الحياة ، وذلك ، حسب زعمها ، قصد أن يجرب العاملون المغاربة قواهم في الشعب ، كما سبق لهم أن جربوها في مختلف المناسبات والظروف ، ولم تتورع تلك الصحافة عن ادعاء أن لهم عصابة عهد اليها بإثارة الهيجان والاضطراب ، باستغلال قضية القمح ،

وانتهاز كل فرصة بل وخلق المناسبات لتهييج الجماهير وتحريضها على الفرنسيين ، بل وحتى على حكومة المخزن وجلالة ملك البلاد ، وتستدل تلك الصحافة السافلة على دعواها بقولها : «إن باشا مكناس كان هدفاً لغضب الشعب الهائج وبغضائه ، مثلما كان هدفاً لها ولاة فرنسا وجنودها في هذه البلاد». وعند عرضنا لأقاويل تلك الصحافة الخصيمة لا نريد نسيان ما تحدثت به عن سير المظاهرات ونظامها ، فقد استخلصت من ذلك أن تلك المظاهرات ، كانت كافية للدلالة على وجود تشكيلات منظمة تشمل البلاد وتقبض عليها في شبكة محكمة ، وزادت بأن تلك التشكيلات خطة مقررة ترمي الى مفاجأة مراكز الحكم ، ومباغتة أماكن الولاة بالاعتداء والاحتلال ، وأن كل مرة تقدم فيها الناس بمطالب للمراجع الرسمية ، بدافع من « القوميين » كان ذلك بواسطة الجموع ، وعن طريق الجرأة والشدة ، مما أدى بالسلطة الى اتخاذ تدابير صارمة صدا لذلك التيار ، وتحطيمًا لتلك الصولة .

لسنا في حاجة الى إحصاء كل ما روجته صحافة الاستعمار عن حركتنا الشعبية الجبارة ، فذلك يقتضي تطويلاً وأسهاباً ، وإنما نجتزي في هذه المناسبة بقول كلمة حق وصدق نريدها صريحة فاصلة ، وهي أن حركتنا مغربية صرفة ، بريئة من كل تدخل أجنبي كيفما كان أمره ولونه ، فهي تستمد قدرتها من الشعب ، وتعتمد في عملها على الشعب ، ولا تخدم سوى مصلحة الشعب ، فقد كانت ولا تزال وستظل محتفظة باستقلالها التام عن كل رهط أجنبي ، وكل عنصر دخيل ، لا تشوبها شائبة اشتراكية ولا فاشيستية ، ولا يحولها عن محجتها المثلى أي مخلوق . أما

ما قيل من « استغلال مصالح الشعب » فهو - في الواقع - غضب مما حل بالشعب ، وانتقام مما أكره عليه الشعب ، ودفاع جريء عن حق الشعب الذي لا نرضى به بديلاً ، ولا ينسينا إياه إرهاق ولا نكال ، وخير للسلطة أن تتعظ بعبرة الحوادث ، فتقلع عما تسلط عليها من خيال ، واستولى على عقلها من اغترار ، فالحركة الراهنة ، حركة أمة أصبحت مهيضة الجناح بعدما اغتصب حقها الاستعمار ، وبغى عليها الاستبداد ، وأضعفها ما أرغمت عليه من جهل وانحطاط ، فهي واقفة اليوم وقفة المتحفز الذي أدرك ما يحدق بمصيره من الخطر ، فأمسى يطالب بأن يرد اليه ما أخذ منه .

فليس بين الأمة والحكومة إلا أن تعترف الثانية للأولى بما شرعه الله لها من حقوق ، وتعمل عملاً صالحاً يقوم على صيانة تلك الحقيقة وصيانة رعاية مصالح الرعيـة ، أما إن استمرت الحكومة في سياستها الشاذة التي أكل الدهر عليها وشرب والتي لم تعد بعد صالحة لأن يساس بها المجتمع المغربي ، فإننا نظل ، كما كنا ولا نزال ، أول المعارضين لها ، والمناوئين للسياسة المغربية التي تبعتها ، فقد وطدنا أنفسنا على النضال عن حق الأمة التي منحتنا ثقتها الكاملة ، وأولتنا تأييدها العظيم .

حركتنا بين القذف والوعيد

● «الدفاع»، 28 رجب الفرد 1356-1937/10/5 السنة الأولى - العدد السادس .

يقاسي اليوم الشعب المغربي من البؤس أشده ، ومن الإرهاق أفظعه ، وتلك نتيجة المعركة القائمة بين الاستعمار المتسلط على البلاد وأهلها ، وبين الأمة التي شعرت بعد الغفلة ، ووثبت بعدالذلة ، تعلن عن وجودها ، وتجهر بحقها ، وتعمل بعزم قوي ، وسعي حثيث لكي تؤمن حياتها من غوائل الدهر ، وتحفظ مصيرها من بطش الإنسان وعدوانه .

وإنها لمعركة عسيرة شاقة تحفها الأخطار ، وتقوم في سبلها الحواجز ، وتكثر في ميدانها الشدائد ، لا كنها مستطابة عند كل رجل أشبع بروح العمل والتضحية ، وتسلح بسلاح الإيمان والإرادة .

لسنا ندري متي تنتهي ، وكيف ندري ذلك والمعركة ما تزال في عهدها الأول ؟ ونحن لا يهمنا أن نعلم أمدتها طويلة أم قصيرة فليس الأمر بالذي يعني نفوساً فطرت على الإخلاص، ونشأت على العمل ودأبت في الإصلاح، واستماتت في إحقاق الحق وإزهاق الباطل ، يحدوها في كل ذلك الوثوق بالنفس ، والاعتماد

على الشعب بعد الاعتماد على الله القهار العادل ، والاعتداد بتراث الأمة ، والاطمئنان الى مقوماتها المعنوية خاصة ، والاعتقاد في حسن العاقبة وخير المصير .

هذه حقيقة ناصعة تعامى عنها المغرضون ورام إفسادها المخرصون الأفاكون ، فلم يكن رائدهم في عملهم السافل السخيف ، الا الكيد للحركة المغربية التي قامت على خدمة صالح البلاد ، وداومت على نصرة قضية الشعب العظمى ، ولم يكن قصدهم أيضاً إلا تلويث العاملين المجاهدين بما يكذبه الواقع ، وينكره المشاهد ، ويأباه المحسوس ، ونحن في طريق الهدى لا نتنكب عن المبدأ الذي نحن معتصمون به ، ولا ننثني عن القصد النبيل الذي وقفنا على السعي اليه ، ولا نحفل بكل ما نقذف به بغياً وجوراً من قذائف الدس ، والشتم ، والتهم التي تدل دلالة حاسمة على نذالة أصحابها ، وخساسة مروجيها وحقارة ناشريها ، كيفما كان جنسهم ورهطهم ، وهم في خطتهم الشريرة لا شك خاسرون ، وفي محاولتهم الآثمة فاشلون ، ينعتهم كل ذي مروءة وضمير بما يستحقون ، ويعدهم الله ، صدق وعده ، بخزي الدنيا وعذاب الآخرة ، وينـاديهم : أن « أخسئوا فيها ولا تكلمون »

ونحن إن غضضنا الطرف عن الشاتمين الشامتين وأعرضنا بأمر من الله عن فرقة الجاهلين والمرجفين ، فلا يجوز لنا - ونحن أدرى الناس بأنفسنا ، ومن أعلمهم بحقائق السياسة المتبعة في البلاد - أن نسكت عن بعض التصريحات التي فاه بها جناب

المقيم الجنرال نوجيس أثناء زيارته لمكناس بعد الحوادث الدموية المعروفة ، فقد صرح جنابه بأنه مصمم على الضرب على يد المشاغبين والمهيجين الذين يسخرون أنفسهم في سبيل خدمة الأجانب من أعداء فرنسا بهذه البلاد، وإن هذا التصريح لمن الخطورة بمكان، لأنه صادر من رئيس إدارة الحماية وممثل الدولة الفرنسية لدى جلالة ملك البلاد، ولأنه أيضاً ترديد وصدى بل وإقرار لما روجته الصحف الرجعية الفرنسية بعد حادثة مكناسروفاجعتها قصد الإيقاع برجال حركتنا ، وتبرئة السياسة الاستعمارية من كل مسؤولية ، وتبرير خطط القمع والعسف والإرهاق المتبعة كبحاً لجماح الشعب الذي جرب البؤس أصنافاً ، وتكبد العذاب ألواناً ، فأصبح غاضباً على السياسة التي ما يزال يساس بها ، ومناضلاً عن حقه المغصوب ، ومدافعاً عن حياته المهددة بشر الأخطار .

فاتهامنا - تصريحاً أو تلويحاً - بما نحن منه براء ليس بالأمر الذي نستكين له طوعاً أو كرهاً ، خصوصاً إن كان من المسؤول الأعلى عن سياسة الحماية بمغربنا، فنحن نعتبر تصريح المقيم المشار اليه قدحاً في كرامة حركتنا البريئة ، بل نعده سبة موجهة الى الشعب بأجمعه ، ذلك الشعب الذي نحن منه وإليه ، والذي ائتمننا على قضيته الكبرى ، فقمنا برعاية الأمانة من أن تمتد اليها الأيادي بسوء، ورضيت نفوسنا بأن تتحمل في سبيل صالح الأمة كل مكروه ولو كان صادراً من أبناء جنسنا ، أولئك الذين نناضل عن حقهم ، ونبذل في سبيل إعلاء شأنهم كل مرتخص وغال .

وقصارى القول فـإنا مستاؤون كثيراً من التهم التي وردت في تصريحات المقيم ، وآسفون جداً على تلقيها من فم جنابه الذي عودنا معسول الوعود ، وحسن الأحاديث ، ورقة العواطف .

ونظراً لكون التهمة خطرة ، وبما أنها تلصق عاراً لا ترضاه « الحركة » ، فإنا نؤكد لجنابه أن حركتنا قومية صرفة ، لا تتشيع لرهط أجنبي داخلاً وخارجاً ، ولا تتقاذفها أمواج الحيرة والارتباك بين سراب الاشتراكية وجاذبية الفاشستية ، « فحركتنا القومية » مغربية بحتة لا تعتمد الا على الشعب بجميع عناصره ولا تخدم الا قضيـة الشعب بجميع طبقـاته ، ولا تتمسـك الا بمبـادىء الاسلام التي تناقض الاشتراكية الممزقة لوحدة الأمة ، لأنها تقوم على خدمة طبقة شعبية دون أخرى بل على تطاحن طبقات الأمة وتخاذلها ، والقرآن العظيم يقول : (إنّما المؤمنـون إخوة - والله فضل بعضكم على بعض في الرزق) ، كما أن مبادىء الاسلام تخالف الفاشستية لأنها ترتكز على العسف والاضطهاد ، والقرآن الكريم يقول : (وأمرهم شورى بينهم) ، لهذا فإن الحركة القومية تعتبر جميع العناصر الاجنبية النازلة بأرض المغرب عناصر احتلال واستعمار واستغلال ، فكلها تعيش من خيرات بلادنا ، وتنعم في مختلف جهاتها ، وتسعد بما نبذله من أموال وجبايات ، ونقدمه من خدمات وتضحيات ، ونحن لا نفرق بـين استعمار دولـة دون أخرى ، فالاستعمار عدو الأمة عدو حتمًا ولزوماً .

ولنرجع الآن الى تهمة جناب المقيم فنصرح له ، بعد هذه التدقيقات والتطمينات ، بأننا راغبون كل الرغبة في تطهير حركتنا

من وصمة «الائتمار مع الأجنبي»، وبما أنه ليس بيننا وبين الحكومة أي سر فليسمح لنا سعادته بأن نذاكره في الأمر جهاراً، ونطرح المسألة على بساط البحث والتحقيق أمام الرأي العام الذي نريد أن يكون في القضية حكمًا، لهذا نلح على جنابه في الإدلاء بما عسى أن يكون لديه من حجج تدعم ما نسبه الى الحركة، كي يتضح الحق وينجلي الموقف، فنحن رجال صدق وصراحة، لا نرضى العار ولا نصبر على ذلة ومهانة، ولا نخشى من المسؤوليات في ظرف من الظروف. أما مواقف الشبهة والغموض فلا خير فيها لأحد، ولأمتنا بنوع أخص، فهل يسمع لنا نداء، وتجاب لنا رغبة؟ ذلك ما نؤمله أملاً قوياً، فقد كفى الأمة ما هي فيه من شقاء وبلوى، وهي لا تحتمل أن يعمد في أمرها الى قذائف التهم كيداً للحق وإحباطاً للمسعى.

لسنا بمهيجين ولكنا
طلاب حق وحماة شعب

● «الدفاع»، 6 شعبان الفرد 1356-1937/10/12 السنة الأولى - العدد السابع.

خطب المقيم العام، أثناء زيارته لمدينة زرهون بمناسبة الموسم الإدريسي، قال فيها «إن أفكاره وأفعاله هي أفكار وأفعال فرنسا العادلة، وإن الفرنسيين لم ينزلوا بأرض المغرب إلا ليحافظوا على النظام والسلم، إذ بغيرهما لا يستقيم الأمر، ولا يثمر عمل، وإن فرنسا عازمة على حفظهما من كل الغوائل والأسرار».

هذا تصريح المقيم بعد عودته من باريس، أعلنه في وسط الجماهير المغربية، بمدينة الفاتح الاسلامي العظيم، بعد فاجعة مكناس بقليل، وعلى مقربة من مدفن الشهداء الأمجاد.

النظام، السلم، الأمن، كلمات تختلف في مدلولها وتطبيقها مع الاستعمار، فهو ينظر اليها بالنسبة لمصلحته الخاصة، ويريد تحقيقها بأي وسيلة يكون من شأنها أن تحمي تلك المصلحة ولو كان في ذلك القضاء المبرم على غيرها من مصالح الناس، ونحن نريد أن يكون النظام حقاً، والسلم سلمًا حقا، والأمن أمناً حقاً، بمعنى أنه يجب أن يراعى في كل ذلك

خير المجموع وصلاحه وهذا لا يتم الا إذا كان الناس مطمئنّين كل الاطمئنان الى مناهج الحكم التي يعاملون بها، وراضين كل الرضى عن السياسة العامة التي يساسون بها ، وآمنين كل الأمن على حقوقهم وحرياتهم الخاصة والعامة بصفتهم الرعية التي هي أساس نظام الدولة ، واليها المرجع أولاً وآخراً . . . فالنظام هو ما نظمت به شؤون الأمة ، والسلم هو ما سلمت معه مصلحة الأمة ، والأمن هو ما ضمن للأمة كل ما تبتغيه من سكينة وطمأنينة ، وكل ما ترغب فيه من عدل صحيح ، ونعيم ثابت .

ونحن إن قارنا بين هذه النظريات وبين ما يجري في بلادنا من الحوادث والوقائع ، ندرك سريعاً ما قلناه من أن مصلحة الاستعمار ومصلحة الأمة متنافيتان ومتعارضتان ، بل هما متطاحنتان تطاحناً يدركه كل إنسان، ولو شئنا أمثلة ندعم بها هذا التصريح لوجدنا منها ما لا يدخل تحت حصر ولا ضبط ، ولو شئنا التدقيق لقلنا إن المعركة القائمة بيننا وبين الاستعمار تدور على العناصر الضرورية للحياة من ماء وخير وعدل ، فهذه مكناس قد انقض الاستعمار على مائها ، وسطا على حقوقها ، وبطش برجالها ، وأراق دم الأبرياء من أبطالها ، لكي يضمن لنفسه النظام الذي يريد ، والسلم الذي يتمنى ، والأمن على ما امتدت اليه يده بالسلب والعدوان ، وكل من الأمة المغربية ، والرأي الدولي يستنكر أشد الاستنكار أن تضحي السلطة بحياة سبعين ألف من المغاربة قصد إرضاء جشع مستعمرين اثنين لاينتميان لجنس فرنسا بصلة ولا نسب ، ثم تعتمد الى حل مشكلة ماء أبي فكران بالاعتداء على طائفة من وكلاء الأمة الأمناء

والفتك بغيرهم بالضرب المبرح والاعتقال الجائر، وسفك الدماء. وهذه مراكش «الحمراء» حساً ومعنى، المعذبة سراً وجهراً، قد رامت السلطة أن تمثل على مسرحها رواية النعيم المصطنع، والفرح المفتعل، فانقلبت الرواية المضحكة الى رواية مفجعة، لأن إرادة الشعب إرادة صراحة وجرأة وإقدام، ونفس الشعب نفس وثابة لا تنقاد لشهوة طاغ، ولا تلين لنهمة طماع ولأن بطون البائسين والجياع تصم آذانها عن سماع ما تمليه عليها إرادة الجبابرة والمخادعين المخاتلين من أفانين الحديث المغرض، وأساليب الحكم المعتل، وقد ختمت مهزلة مراكش بما سار بذكره الركبان من الإرهاق والتنكيل والتشريد، وانتهاك حرمات المنازل، وابتزاز الأموال والجناية على معاهد العلم ومعاقل المعرفة العربية الإسلامية، وكل هذا واقع إرضاء لأغراض شخصية، وانتقاماً من شعب مضطهد بائس أراد أن يعاكس غرض البغاة ويظهر بمظهر الحقيقة والصراحة.

وهذه فاجعة قرية المنزل قد مثلت روايتها على يد الجند سلطته الحكومة على قبيلة بني يازغة، تلك القبيلة الأبية التي أرهقها قائدها إرهاقاً، وأذاقها من مر الشقاء والعذاب ألواناً، والتي طالما تقدمت الى المراجع الرسمية المختصة بصفرو وفاس بمظلمتها وشكواها فلم يسمع لها صوت، ولم يؤخذ لها من القائد حق، فعمد الجند بمساعدة أعوان القائد ورجال المراقبة المدنية الى غزو القبيلة الشقية غزوا مثلما يقع أويكاد مع العدو في ميدان المعارك والقتال، فهناك ما شئت من نهب وسلب. وضرب وتنكيل وطرد وتشريد، وهتك للحرمات فظيع !!! وهكذا

جـردت القبيلة من كل مـا تملك وخربت كثـير من ديارهـا بما اشتملت عليه ، وسيق برجالها الى أعمـاق السجون . ولا من يرحم ولا يشفق .

وللمستعمرين - وإن ألَانُوا - قلوبٌ كـالحجـارة لا تـرِقُّ

ولم يكن لذلك من ذنب سوى أن القبيلة أعلنت غضبها على الخسف الذي تسامه ، والظلم الذي تكره على احتماله ، والعطف الذي تخصُّ حركتنا به .

وهكـذا كـانت الحملة التأديبية، حسب تعبـير الصحف الاستعمارية ، حملة عسكـرية بكـل ما تؤديـه هذه العبـارة من مدلول ، وهذا ما لا يرضى به كل ذي شعور ولا يغض الطرف عنه أي أنسان .

هذه حلقات من سياسة العسف والإرهـاق التي تتحمل مسؤوليتها الحكومة الفرنسية وإدارة الحماية بالمغرب ، وإن هذه السياسة لمضرة بمصالح الشعب ، ولا يصح أن تتخـذ أساسـاً للمفاهمة والحكم، إذ هي إفـراط في السلطة ، وكل إفـراط في استعمال السلطـة يؤدي حتمًا الى الظلم والبغي اللذين ما أنزل الله بهما من سلطان ، فالدولة لا تكون دولة حقاً الا إذا كانت قائمة على إرادة الشعب ومقيدة في خطتها بمصلحة الشعب ، أما إذا ارتكبت الشطط والعدوان في تصرفاتها ، فإنها تكون ناكرة لكل حق وحرية ،وبهذا تصبح شراً على حياة الأمة ومصيرها ، فعـلى الحكومـة - كما هـو منصوص عليـه في « ميثاق الحقـوق القومية » - رعاية ما يجب للإنسان من التمتع بكـامل حقـوقه

الطبيعية التي لا يجوز مسها بسوء، وتلك الحقوق هي الحرية، والمساواة، والأمن على النفوس والأموال.

«فالحركة القومية» التي تمثل روح الشعب الصحيحة، وتعبر عن آلامه وآماله بأجدى الوسائل وأصرح العبارات، وتناضل بعزم وحزم وثبات عن حقوقه ومصالحه، وتوجهه التوجيه الذي يتناسب وعزته ومثله، تعلن في كل مناسبة تضامنها التام مع جميع المظلومين والمعذبين من سكان الحاضرة وأهل البادية، وتحتج بكل ما تملكه من قوة على موقف الحكومة من الولاة الطاغين الذين تجعل مصلحتهم فوق مصلحة الشعب، وتقرهم على تصرفاتهم بما يسخط الأمة، ويغضب ضمائر الأحرار، ويهيج قلوب ذوي الرحمة من بين البشر. وإن حركتنا التي تعتبر «ميثاقها» أن «محاربة الاضطهاد واجب تفرضه حقوق الإنسان الطبيعية، وأن الجسم الاجتماعي - أي الشعب - يضطهد كله باضطهاد عضو من أعضائه، كما يضطهد العضو باضطهاد الجسم لتنصح الحكومة بالعدول عن سياسة العسف، والإقلاع عن إعنات الشعب، والكف عن إكراه المغربي على طاعة أولئك القواد والحكام الذين يخدمون أغراضهم الشخصية ويرهقون الشعب قصد استغلاله، كما نشير على الحكومة بانتهاج سياسة يكون قوامها: العدل، واطعام الجائع، وإسعاف البائس، وجلب عطف الأمة ورضاها، وتغليب جانب الشعب على غيره، وترجيح مصلحته على مصلحة سواه، فبهذا يطمئن كل من الشعب والحكومة، ويسود الأمن الحقيقي في البلاد، ويتضافر الجميع على ترقية السواد الأعظم وإسعاده، وما ذلك على النفوس الطيبة والإرادات الحسنة بعسير ولا مستحيل.

بئس أمنٍ قوامه العسف والاستغلال

● «الدفاع»، 13 شعبان 1356-1937/10/19 السنة الأولى - العدد الثامن.

ما تزال حركتنا هدفا لأراجيف القوالين المخرصين، وما تزال الظنون تذهب فيها الى أقصى مذاهب الاختلاق والضلال، حتى اعترى العقول من ذلك هوس كبير، وأصبحت حركتنا معرضة للكثير من الشكوك والشبهات، وانه ليعز علينا أن تندلع فيها الألسنة بالباطل، وتتحدث عنها الأفواه بالكذب الصراح، فحركتنا كل شيء فيها جلي وواضح، وليس في خطتها ما يدعو الى الريبة أو الخرافة، فلو التزم الناس حدود العقل، ونظروا الى الأشياء نظرة المنصف العادل والباحث المدقق لسلموا مما وقعوا في ورطته، وأدركوا حقيقة الحركة حق الإدراك، وعلموا أنها قبل كل شيء حركة شعب شاعر، يختط لنفسه طريق الحياة والمحجة الموصلة الى حيث مناه التي لا يرضى عنها بديلا.

نكرر هذا بمناسبة ما راج عن حركتنا في المدة الأخيرة وقتما انعقد المجلس الوزاري بباريس للنظر في قضية الشمال الأفريقي ومشكلة الأمن العام فيه، فالحكومة الفرنسية متبرمة من الاستياء السائد بين شعوب القطر الكبير ومتضجرة من الهيجان الذي هو

- في الواقع - وليد ذلك الاستياء ، وواجدة على « الحركة القومية » التي تعتبر - بحق - عند تلك الشعوب أداة نضال وكفاح ، وإنه لخطأ في تقدير عناصر « المشكلة الأفريقية » أن تظن الحكومة الفرنسية أن انتهاج سياسة العنف والإرهاب يضمن لها بغيتها في الأمن والسلم ، ويجلب لها العطف والمحبة ، فبئس أمن قوامه الشدة والاضطهاد ، وبئست محبة ترام عن طريق العسف والإكراه .

أخبر الرأي العام عقب ذلك الاجتماع الوزاري بأن أعضاء الحكومة بحثوا في الحالة العامة بالشمال الأفريقي ، والأجدر بنا أن نقول إنهم استعرضوا « وضعيته » الراهنة وتبادلوا الرأي في بعض قضاياه التي لها مساس بالسياسة والاقتصاد والاجتماع ، وكل ما علمناه « بصراحة » مما راج أثناء الجلسة المذكورة ان الوزارة تناولت بالنظر مطالبنا المشروعة وذلك بأقصى ما كان في امكانها من الإنصاف والعدالة ، بهذا حدثنا « البلاغ الرسمي » إثر الاجتماع ، وهو حديث من شأنه أن يبعث أملا ورجاء في النفوس لاكننا حين نقرأ أو نسمع « هذه البشرى » لا نستطيع أن نسلم تسليم الظافر المنتصر ، ونصدق تصديق الطالب المستجاب الطلب ، لهذا وجب علينا أن نؤمل مع حيطة وحذر ، ونرقب المستقبل في يقظة واحتراز وليس ما نقوله هنا من باب إساءة الظن ، والتشاؤم ، والتثبيط ، والتخدير ، وانما نحن رجال ذوو عزم وحزم ، وجند « قضية شعبية كبرى » لا نريد الاغترار بالظواهر ، والانخداع بالتنظيمات ، والاكتفاء في « انجاز المطالب » بالآمال والوعود ، وحيث اننا نرغب في التدقيق

والتمحيص ليلا يبقى في الموقف ابهام ، ويسيطر على النفس في الأمر أي اشكال ، فلا مندوحة لنا عن التنبيه هنا الى أن « البلاغ لم يقل لنا شيئا سوى أن الوزارة - بعد «اختبارها» للأحوال الشمالية الأفريقية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية - «نظرت» في المطالب « المشروعة » التي تخص شعوب الشمال الأفريقي ، فلسنا اذا بموقنين أن الحكومة «اختبرت» حالتنا الاختبار المطلوب الذي يؤدي الى معرفة الحقائق وادراك أسبابها ، وتفهم ما قد يكون لها من نتائج وعواقب ، ثم إن مجرد النظر في المطالب التي أوجدتها مشاكل ويراد بها حل مشاكل لا يطمن ولا يرضي في الموضوع ، ولو بوشر ذلك « النظر » بأقصى ما كان في الإمكان من الحق والإنصاف ، زد على هذا أنه يحق لنا أن نتساءل هل ان « المدى الأبعد » الذي بلغ اليه الوزراء في بحثهم وانصافهم هو حقا « أبعد مدى » في نظري ونظرك أي في عين وحس وتقدير طلاب الحقوق ومحبّي الإنصاف؟ وهل ان المطالب « المشروعة » كانت - في الواقع - مشروعة بالنسبة الى الطالب أو المطلوب ؟ كل هذا يحتاج الى توضيح وتدقيق لكي نقول قولا بينا ونطمئن اطمئنانا صحيحا ، ومما يزيدنا ريبة وقلقا أن « البلاغ » كان في غير ما ذكرنا صريحا جازما ، ذلك بأنه لما تحدث عن المحافظة على الأمن أخبر بأن الحكومة الفرنسية موطدة عزمها على أن تحافظ في كل مكان على « النظام العام » واحترام « السيادة الفرنسية » فهذا كلام ليس فيه التباس ، خصوصا وان الإنسان يرى في كل مكان أي في الحاضرة والبادية أثر ذلك العزم ، ومظاهر ذلك النظام وما اليه . . . ، وليست حوادث - استغفر الله - فواجع مكناس ومراكش وبني

يازغة بل المغرب كله ببعيدة عنا ، هذه أشياء نشاهدها ، ونلمسها ، ونحسها ، فنصدق بوجودها وان كنا ساخطين عليها ، وغاضبين كل الغضب على موقدي فتنتها كيدا وانتقاما. وحبذا لو أنجزت الحكومة مطالبنا - جلها أو بعضها - مثلما اعتزمت أن تنجز حفظ النظام العام في كل مكان وحق لنا بفضل ذلك أن نتعزى ونعلل النفس بالقول المشهور « كل نقمة في طيها نعمة » ولكن الأقدار شاءت غير ذلك ، والحكومة فعلت غير ما نبتغي ونطلب ، فبقيت أمتنا تتقاذفها الأمواج بين المد والجزر ، وتضطرب أحوالها بين انجاز أمن الاستعمار وتحقيق مطالب الحق والعدالة ، وليست هذه بالحياة التي نرضاها ، ولا بالوضعية التي نستطيع الصبر عليها الى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

فان كانت لدينا كلمة صريحة نفصل بها الخطاب ونعرب بها عن رأينا الحاسم في الموضوع ، فهي القائلة بأن : خير البر عاجله ، أما أن تستمر الحكومة في خطتها « التسويفية » المألوفة ، وتواصل السير على سياسة «ترك الحبل على الغارب» التي أكل الدهر عليها وشرب ، وتفوض للولاة التحكم بما شاء لهم هواهم في مصاير الرعاة - حتى أصبحنا نرى الكلاوي - مثلا - يسخر من الرعايا ويسيء الى الحكومة حينما يريد الفتك بالأبرياء فيريهم « الزراويط » ويتوعدهم بالبطش قائلا لهم : هذه مطالبكم المعجلة التي تستحق الإنجاز - فتلك أشياء لا ينصف بها المظلوم ، ولا يطعم الجائع ، ولا يواسى البائس ولا يحل بها مشكلة من المشاكل ، وانما تزيد الطين بلة ، والحالة تحرجا ، والموقف تعقدا ،

والمستقبل ظلاما حالكاً. وان أعجز الأمر الحكومات السابقة ، فليس لنا ما يجعلنا نوقن بأنه لن يعجز كذلك الحكومة الحاضرة ، فلنتبصر كثيرا ولنترك م . سارو وأشياءه المشتبكة ونواياه المهمة ، ولنلتمس الخير من طرقه، فلن يضيع حق نحن طلابه ، ولن تفشل قضية نحن لها جند أمين .

المؤتمر القومي للدفاع عن فلسطين
27 رجب أو يوم فلسطين

● «الدفاع»، 6 شعبان الفرد 1356-1937/10/12 السنة الأولى - العدد السابع.

في مساء يوم الاثنين 27 رجب عقدت «الحركة القومية» بمدينة سلا مؤتمرا عظيما للدفاع عن فلسطين حضره عدد كبير من مندوبي المدن المغربية، وتناولوا قضية فلسطين بالبحث والدرس المفيد للوضعية الحاضرة التي آلت إليها فلسطين الشهيدة، وقد أعرب المؤتمرون في خطب فياضة وقصائد عامرة عن استياء الشعب المغربي، واستنكاره لفظائع الاستعمار الانجليزيّ الغاشم، واسلاسه القياد لشرذمة من متشردي اليهود وشذاذ الآفاق.

وقد قدم وفد مؤلف من مندوبي مدن المغرب الى قنصل انكلترا بالرباط عريضة احتجاج على هذه التصرفات الجائرة، هذا نصها:

الحمد لله وحده

سعادة القنصل العام لدولة انكلترا بالرباط دامت سلامته، نرجو أن ترفعوا هذا الاحتجاج لوزارة خارجية دولتكم.

في اليوم السابع والعشرين من شهر رجب اجتمعت اللجان

الفرعية من جميع مدن المغرب في المهرجان القومي الذي أقيم بمدينة سلا لتعلن تضامنها مع العالمين العربي والاسلامي ومع المؤتمرات المتعددة المنعقدة للدفاع عن فلسطين ، وقررت ما يأتي :

1 – نحتج من جديد على تقرير اللجنة الملكية القاضي بتقسيم فلسطين وتمزيقها شر ممزق ، وبنزع القسم الصالح من يد ملاكه العرب وتمليكه لمتشردي اليهود .

2 – بصفتنا مسلمين لا نسمح أبدا بالتنازل عن شبر واحد من مقدساتنا الاسلامية وأن يصبح بيد أي أمة لا تدين بالإسلام ، ونعتبر ما قررته اللجنة الملكية من تخويل السيطرة المطلقة لدولة بريطانيا على تلك المقدسات عدوانا صريحا للاسلام والمسلمين .

3 – نستنكر تلك التصرفات الجائرة التي عومل بها إخواننا العرب الفلسطينيون ، ولا يزالون يعاملون بها من الارهاق والتشريد والنفي والتنكيل وهتك الحرمات التي لا يسمح قانون بشري بأي نوع منها .

4 – أننا نعد حل اللجنة العربية العليا بفلسطين وإبعاد رجالها الأوفياء المحقين ، وعزل رئيسهم فضيلة شيخ الاسلام مفتي القدس أمين الحسيني من منصبه تهجما جديدا على الاسلام وتحدّياً لأربعمائة مليون من المسلمين .

ونحن باسم العدالة والحق نطالب الدولة الانجليزية :

أولا – أن تعدل عن موقفها العدائي ضد المسلمين فلعل لها في ذلك خيرا .

ثـانيا - نـطالب بارجـاع المبعدين الى أوطـانهم ليـواصلوا أعمالهم كما تفرضه عليهم الغيرة الدينية والوطنية .

ثالثا - نطالب كذلك بالعدول عن تقريـر اللجنة الملكيـة الجائر .

رابعا - الوفاء بالوعد الذي قطعته انكلترا للعربي .

وختاما تقبلوا فائق احترامنا .

الاثنين 27 رجب 4/1356 أكتوبر . 1937

(مئات الامضاءات)

من فاجعة الى فاجعة
وفد « الحركة القومية » يقدم الى جلالة السلطان
تقريرا عن حوادث مراكش

● « الـدفـاع » ، 28 رجب الفـرد 1356-1937/10/5 السـنـة الأولى – العدد السادس .

نثبت فيما يلي نص العريضة التي قـدمها وفـد « الحركـة القومية» بمراكش الى كل من جلالة الملك وجناب المقيم العام احتجاجا على الفظائع المرتكبة في مراكش ، وقد قوبل الوفد في المراجع العليا بعناية واهتمام ، وأُصغي الى بيـانه الضـافي عن الحالة بمراكش عامة والموقف الراهن خاصة :

الى الجنـاب العـلي بـالله مـلاذ البـلاد وملجـأ البـائس والمضطهد ، أبد الله نصره وأدام فخره والسلام على جنابه ورحمة الله .

بعد تقديم ما يجب لمولانا الملك من الاجلال والتعـظيم ، نتشرف بأن نرفع اليكم هذه العريضة تعرب عـما ألم بشعبكم المراكشي من التنكيل والارهاق ، وأصاب رعيتكم في الصميم والفؤاد من جراء التصرفات التي قام بها بعض رجال الادارة المراكشية وأعوانهم الناقمين .

يا جلالة الملك

في الوقت الذي ينتظر فيه المراكشيون ومعهم المغاربة بفارغ الصبر إيقاف تصرفات البياز الوحشية التي رددت صداها جميع الأقطار ، وفي الوقت الذي تصرخ فيه مراكش صرخات المستغيث وترفع لافتات الاحتجاجات تلو الاخرى وتحرر العرائض بعد العرائض بما يجري فيها من الفظائع التي تشمئز منها الانسانية ، وفي الوقت الذي نأمل فيه أن يوسع الخناق لعلنا نأمن على أرواحنا وأعراضنا وأموالنا،وفي الوقت الذي غضبت فيه السماء لظلم الأرض وضربت المجاعة أطنابها وحرمت مئات المغاربة بالجوع: يسترحمون فلا يرحمون ، ويستغيثون فلا يغاثون ، وفي الوقت الذي علم الداخل والخارج مايقاسيه الناس من تضافر هذه المصائب ، يأمر البياز أهل مراكش بالتظاهر بمظهر الثراء المكذوب استعداداً لملاقاة المقيم، ثم يكون امتناعهم « عجزا » سببا لأن تعطى له سلطة مطلقة ليسخرها في التنكيل بأناس يعلم الله ما لهم ذنب سوى عدم ممالأته على الظلم والمنكر. فقد كان يوم الجمعة 8 رجب يوما مثل فيه البياز العصور المظلمة،فهجم على كثير من الناس بدورهم وتسلق أعوانه السطوح وفتحوا الحيطان، وعمت المصيبة مراكش شيوخاً وشباناً علماء وعامّة، ولم يكن ذنب لهؤلاء العلماء سوى أنهم امتنعوا من امضاءالعريضة التي يروجها البياز بأن بعض الشبان مارقون من الدين ولم يكن ذنب للعامة سوى أنهم امتنعوا عن أداء ضريبته الخاصة «الدور» - التي أثقلت كواهلهم وزادت على إفلاسهم وإفقارهم، كل ذلكك يقاسيه هذا الشعب المسكين المستثنى من كل عدل ونظام، والبياز لا يزيد إلا تمادياً في إرهاقاته وطغيانه. ولما لم يجد سبيلاً إلى إثارة الفتن والتشويش اتخذ السعايات الكاذبة

وسيلة لأن ينال السلطة المطلقة فلما تمكن منها رأى أن هذه هي الفرصة التي يجب أن يستغلها وينتهزها للقضاء على البرءاء والفتك بهم والانتقام منهم. وفعلاً ألقي القبض على عيون العلماء ووجهاء البلد، وفي طليعتهم العالم الأشيب الشيخ الحسين المسفيوي والعالم الشيخ محمد بن الحسن والعالم السيد محمد بن الفضيل، والعالم السيد محمد بن عبدالرازق، والعالم السيد عبدالجليل بن القزيز، والعالم السيد عبدالقادر المسفيوي والأديب مولاي عبدالله بن ابراهيم والأديب السيد عبدالقادر بن الحسن والأديب السيد البركة والطالب السيد محمد الملا وغيرهم ومثل بهم أشنع تمثيل.

لم يكن في الحسبان يوما من الأيام أن تعطى سلطة مطلقة لفرد تعلم الادارات غاياته السافلة ليفتك بأمة بريئة ، الأمر الذي جعلنا غير آمنين مطمئنين وننظر للحياة نظر الضجر والقنوط ، إنّ الأمر الذي أراد البياز أن يتخذه مبررا لما يقوم به من الأعمال هو اجتماع البؤساء (وكان الدافع الجوع) بالقيسارية وغيرها ليطلعوا سيادته على ما وصلوا اليه من البؤس والشقاء لعله ينظر اليهم نظرة عطف ورحمة وذلك الذي كنا ننتظره منه حينما يقع بصره على ذلك المشهد المؤثر. وبعد ، فباسم مراكش والمغاربة عامة نحتج شديد الاحتجاج على تصرفات البياز الجائرة وعلى اطلاق يده في هتك حرمات الناس والفتك بهم،ونستغرب كيف ترضى شهوة شخص بتقديم أمة اليه ، فيها العالم الأشيب والشريف الحسيب ليفعل بهم ما يشاء وشاء له عتوه وفساده،كما نطلب بكل الحاح اطلاق سراح جميع إخواننا المعتقلين ظلما وعدوانا ، واعمال

اللازم لتحرير الشعب المراكشي من استبداد البياز وتحكمه في مصير البلاد بما لا يسيغه شرع سماوي ولا قانون أرضي، كما نطلب من الحكومة التعجيل بالنظر في مشكلة البؤس الذي يستفحل مفعوله في الأرواح يوما فيوما باعطائه الحل الذي يحسم مادته وينقذ الشعب من أخطاره، فبهذا كله تطمئن النفوس على حياتها ومصير أمرها، وترتفع أسباب الضجر والاستياء. ولنا ملكنا المفدي وطيد الأمل والسلام.

في 22 رجب 1356 موافق 26 شتنبر 1937.

عن الحركة القومية
عبد الكبير الزمراني محمد الفاضل بن الموقت

الوفـد المكناسي يقدم الى جلالة السلطان تقريرا عن مأساة مكناس

● «الدفاع»، في 3 رجب الفرد 1356-9 شتنبر 1937.

نص التقرير :

صاحب الجلالة المعظم، حـامي حمى الاسلام، وملجـأ الخاص والعام، سلطان البلاد أبا عبد الله سيدي محمد بن مولانا يوسف نصره الله.

بعد اداء ما يليق بمقامكم الرفيع من فروض التحية وصنوف الاحتـرام، نتشرف بعـرض شكـايتنـا عليكم وبسط ظـلامتنـا لديكم.

يا صاحب الجلالة، منذ صدر القرار الوزيري المؤرخ في 12 نونبر 1936، القاضي بتوزيع ماء أبي فكران، والأمة المكناسية في استيـاء عميق، وحزن شـامـل لجميـع الطبقات، فـأعلنت تعرضها، وقدمت احتجاجها، ممضي بآلاف التوقيعات من علماء المدينة وأعيانها وشبابها وكهولهـا وشيوخهـا، وإذ ذاك ألفت لجنة أعيان المدينة لترفع عريضتي التعرض الأولي لجلالتكم والثـانية لمجادة المقيم العام لما شعرت به من الخطورة أمام هذا الحادث

الفـظيـع، وأنـه لا يمكنهـا أن تتنـازل عن أي جـزء من مائها الذي هو مادة طهارتها وقوام حيـاتها، ثم شكلت لجنـة للمفاوضة باتفاق مع ادارة البلدية،وكان موعد الاجتماع في شهر جوان الفارط، وجرت مناقشة، ولكن ويا للأسف لم تسفر عن نتيجة ترضي الشعب وتهدىء روعه،وقد قامت اللجنة بمأموريتها أحسن قيام فيما أنيط بعهدتها، الأمر الذي أكبرها في عين الشعب ومنحها ثقته، وكانت مركبة من أربعة أعضاء أجلاء: المـولى عبد السلام الأمراني، محمد المزوري، عبد المالك المنوني، السعيد العرائشي، وعقدت اجتماعا ثانيا، فكان أمل الأمة فيه أن تحل هذه المشكلة حلا يتفق وروح العدالة، وفي هذا الاجتماع الثاني رأينا رئيس دائرة البلدية ضربت صفحا عن اللجنة المذكورة التي عهد اليها بالمفاوضة، وعوضتها بغيرها، فاسفت الأمة المكناسية واشتد قلقها، فاجتمع رأيها على أن ترفع مذكرات للدوائر العليا تذكر خصوصا جلالتكم بأنها لا تتنازل عن مائها، وبعد التبصير في هذه النازلة ارتأى أعيان المدينة وأهل الزيتون أن يتخابروا مع رئيس ادارة البلدية في الموضوع،فقابلهم مقابلة سيئة ورفض كل مفاوضة في شـأن ماء أبي فكـران وأحالهم عـلى سعادة البـاشا ليتفاوض معهم في المسألة، ولما أيقنت الأمة بهذه المعاملة المبنية على الأساليب الفارغة والوعود الكاذبة قامت بمظاهرة سلمية ضد توزيع مائها يوم الأربعاء 24 جمـادى الثانيـة 1356-1937-1 سبتمبر 1937 متجمهرة في شوارع المدينة، معلنة استياءها واستنكارها، وكانت المظاهرة منظمة كمظاهرة أمة عريقة في المدنية، الأمر الذي جعل رئيس المحافظة على الأمن العام يخاطب المتظاهرين ويقول إن مظاهرتكم نظامية. ولما شاهدت الادارة هذه الجموع المحتشدة

خرج رئيس البلدية وسعادة الباشا وهدّءا روعهم بأنهما سيعملان لتحقيق مطالب الأمة ويبذلان أقصى مجهوداتهما لترضيهما فرجع المتظاهرون قاصدين مسجد الزيتونة ، فقرأوا آيات من الذكر الحكيم وانتثر عقد الجمع بسلام،ولم يقع أدنى شيء يخل بالأمن العام ، وفي الساعة الثالثة من اليوم نفسه استدعى سيادة الباشا بعض أفراد اللجنة طالبا منهم التنازل عن اثني عشر جزءا للمعمرين ، فأجابوه بلسان واحد ليس في الامكان إلا ابقاء ما كان على ماكان ، وفي صباح يوم الخميس 25 جمادى الثانية أصبحت الجنود مرابطة أمام ادارة الباشا ممتدة الى باب زين العابدين من جهة اليمين والشرطة المدنية والعسكرية في جميع نواحي المدينة وضواحيها، لا تسمع إلا صرصرة المعادن وقعقعة الحديد ،والمنظر مفزع جدا والجماهير تنتظر بفارغ الصبر إجابة مطالبها وتحقيق امنيتها، وإذا بالادارة تزيد الحالة تحرجا وتعكراً باستدعاء بعض أفراد اللجنة وغيرهم لتحكم عليهم بالسجن لا لشيء، وانما ذنبهم الوحيد هو مطالبتهم بحقوقهم الطبيعية للحياة التي لا يمكن للانسان أن يعيش بدونها. وليت الأمر يا جلالة الملك وقف عند هذا الحد،لاكن الجنود والشرطة أظهروا من الفظاعة وسوء النية شيئا تشمئز منه النفوس وتنفر منه الطباع ، وتبرأ منه الانسانية ، فشرعت القوة العسكرية تفتك بالمتظاهرين المسلمين الذين وقفوا وقفة رجل واحد طالبين ارجاع حقهم المسلوب واطلاق سراح المسجونين والمعتقلين الأساتذة : محمد بن أحمد برادة ، وأحمد ابن شقرون ، وإدريس المنوني ومحمد مدين السلاوي ، ومحمد بن عزو ، معربين عن استيائهم يريدون الالتحاق بالمعتقلين المظلومين مرددين هذه الجملة « نريد اطلاق

اخواننا ، الماء ماؤنا ، تفديه أرواحنا » ، فأبت القوة العسكرية الا تشتيتهم وتمزيقهم بالسلاح الحديدي والرايات الحديدية. ولم يمض زمن يسير على هذه الحالة المفزعة حتى أعطيت للجنود الأوامر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين المسالمين الذين هم عزل من كل سلاح ، فصار الشهداء يتساقطون على الأرض جثثا جثثا ، دماؤهم تراق ، ونفوسهم تزهق ، والأرواح صاعدة الى ربها ، تطلب العدالة والانصاف من يد العادلين والمنصفين ، والحقيقة أنها فاجعة مروعة ، ونكبة لحقت بالأمة المكناسية لم يعهد لها نظير ، اذ أسقطت النساء حملهن ، وأخرست الأفواه ، وأصيب الكثير بألم الشر المزمن الى غير ذلك من المصائب والرزايا ، وانقلب الحال ، وانعكس الموضوع ، واضطربت المدينة وعم الاستياء جميع أنحائها ، كل هذا والرصاص يدمدم ، والشهداء تتساقط وعدد الموتى والجرحى يتكاثر،وسيارة الاسعاف تنقل الجثث بكثرة، وما عثرنا إلا على النزر اليسير من الشهداء الذين يربو عددهم على أربعة عشر ، أما الجرحى فيعدون بالمئات. هذه هي رزيتنا ومصيبتنا العظمى وحادثتنا الكبرى بسطناها بين أيديكم باختصار لتنصفوا الأمة في حقها المغصوب. وختاما نرجو تلبية مطالبنا :

1 - تسليم جميع كمية الماء للمكناسيين ورفع ادارة الأشغال العمومية يدها عنه .

2 - الإفراج عن جميع المعتقلين الذين شاركوا في قضية الماء .

3 - إجراء العدالة في القتلى والجرحى وما ترتب عن تلك الحوادث .

وتقبلوا يا جلالة الملك المحبوب فائق احتراماتنا القلبية والسلام .

في 3 رجب الفرد عام 1356 / 9 شتنبر 1937

إمضاءات الوفد

« الثقافة المغربية »

نهضة العلم بالقرويين

مجلة الثقافة المغربية - يوليوز 1944 - العدد 1 من السنة الرابعة - بإمضاء مستعار: أبي الفوارس

نحن - في بحثنا هذا - لا نروم الحط من شأن القرويين، وإنما قصدنا، ونحن في مجال البحث العلمي النزيه، أن نلزم ما يُحتِّمه علينا من التحقيق والتدقيق بقدر الإمكان، فلا نسمي الأشياء إلا بأسمائها المطابقة في غير إفراط ولا تفريط. ولا يجدر بنا أن نشتط في تسمية الأشياء ونغالط أنفسنا، فنظن النقص كاملاً، ونتخذ الأمل حقيقة، ونعتبر المآل حالاً.

إن «الجامعة» كما هي معروفة في اصطلاح هذا العصر، عبارة عن جميع كليات التعليم العالي من آداب، وحقوق، وطب، وعلوم طبيعية، وعن سائر المعاهد والمدارس على اختلاف مراتبها واختصاصاتها التي توجد في حاضرة من حواضر العلم في البلاد الراقية، وذلك كقولنا «جامعة باريس» وجامعة أكسفورد. ونطلق أيضاً كلمة «جامعة» على الهيئات التي تتولى باسم الدولة التعليم عامة أي الابتدائي، والثانوي، والعالي، فيقال مثلاً «جامعة فرنسا» أو «الجامعة: (Universite de france ou l-Universite)

والحقيقة إن القرويين معهد ديني عربي . وتعنى بعلوم الدين أكثر من عنايتها بعلوم العربية . وبعبارة فالقرويين- في الوقت الحاضر- كلية إسلامية صرفة . فالمتخرج منها تؤهله معارفه الدينية للقيام بوظائف الكتابة ، والعدالة الشرعية ، والخطابة الدينية ،وتدريس علوم الدين والعربية ، والقضاء الإسلامي ، والمحاماة الشرعية .

القرويين ونهضة الأمة

مهما كان اللقب الذي تحُلىَّ به القرويين فهي في وضعيتها الحاضرة لا تفيد الحاجات الضرورية لرقي البلاد .

فالأمة المغربية الناهضة في أشد الحاجة الى علماء أخصائيين في سائر العلوم والفنون المعروفة في هذا العصر مثل الاطباء ، والمهندسين ، والاساتذة ، وعلماء القانون ،والاقتصاد والطبيعة وغيرهم من الرجال الاكفاء حقاً،كما أن أمتنا في افتقار كبير الى ذوي المقدرة والكفاءة من الكتاب ، والعدول ، والخطباء الوعاظ ، والمدرسين ، والقضاة والمحامين الشرعيين . والقرويين إن ضمنت للأمة هؤلاء الرجال ، فلا تستطيع الآن أن تزود المغرب بما يحتاج اليه من الآخرين .

حاجة المغرب الى العلوم العصرية

إن كانت القرويين ستظل كما هي من حيث اقتصار دائرة العلم فيها على الدين والعربية ، فلا مناص من التفكير- حالاً واستقبالاً- في تأسيس جامعة مغربية للعلوم العصرية ، وذلك

لتخريج ما يدعو اليه تطور المغرب من رجالات العلم الذين تخرج أمثالهم الجامعة العلمية الراقية .

إن تحقق هذا نهجنا منهج الأمة المصرية الشقيقة التي أشادت دولتها الى جانب الأزهر الشريف الجامعة المصرية الجديدة حيث يتلقى الطلاب المصريون والشرقيون من أنواع العلوم وعناصر الثقافة ما يتلقاه زملاؤهم في لندن أو باريس . فالنهضة المصرية الحاضرة إنما هي ثمرة جامع الازهر والجامعة الحديثة معاً . ولا غنى لمصر في تقدمها الى الأمام ، وسعيها وراء السعادتين الدنيوية والأخروية عن المعرفة الأزهرية والثقافة الجامعية ، يفجّر الله لمصر ينابيع الحكمة والهداية .

أما إن كانت القرويين هي التي ستكون وحدها « جامعتنا » العلمية القومية ، تتعلم فيها ناشئتنا الدين والعربية ، وتدرس على أساتذتها في المستقبل إن شاء الله جميع العلوم والفنون الحديثة ، فمن الضروري لنهضة العلم في بلادنا ، ورقي الافكار بين قومنا ، وتحقيق ما يقوِّينا من آمال في هذه الحياة أن ينظر اليوم قبل غد في توسيع نطاق التعليم القروي بإضافة العلوم العصرية إليه وتمكينه من جميع الوسائل اللازمة لإعداد العلماء الذين نحتاج إليهم لتكون نهضتنا حقيقية وقائمة على قدم راسخ . وإن أول ما نحتج به لتوجيه التعليم بالقرويين في هذا الاتجاه إن فريقاً عظيمًا من شباب المغرب (والشباب عمدة المستقبل) يدرسون باللسان العربي دون غيره ، ويحتاجون إلى أن يتعلموا العلوم العصرية بأنواعها بهذا اللسان نفسه ، والأظل شابانا فريقين مختلفين في الثقافة ، متباينين في الزمن . وهذا ضار بالأمة ومستقبلها . فمن الواجب أن

يصبح شباب المغرب سواء في العلم أتعلموه بالعربية جم درسوه بالأعجمية. والعلم لا يتقيد بلسان ولا يختص بمكان.

فالقرويين لكي تؤدي رسالتها العلمية القومية وتمد الأمة بوسائل النهوض والارتقاء تمس حاجتها الى معهد علمي عصري يكون ملحقاً بها وينهل من معينه طلابنا جميع المعارف التي تنقصهم والتي تؤهلهم لمعركة الحياة، هذه المعركة التي سلاحها من نار وحديد لا من خشب وهشيم.

وقد سبق أن كان للقرويين شبه معهد عصري بزاوية ماء العينين بطالعة فاس. فلا يحال استئناف هذا المشروع وتوسيع دائرته بقدر الإمكان وإحكام نظامه بصفة تضمن له طول الحياة، وتحقيق الغاية المرجوة، والاتيان بما يرغب فيه من الثمرات. ونحن نعترف أنه لا يمكن إنشاء هذا المعهد في أكمل صورة بين عشية وضحاها. ولكن ما لا يدرك كله لا يترك بعضه، والمهم الآن هو البدء في العمل ليخرج المشروع الى حيز الوجود وتتكون نواة المعهد الذي نرجو له حياة مديدة موفقة ومستقبلاً عظيمًا زاهراً. وباختصار فالقرويين ستكون جامعة يوم تصبح مستوفية لجميع شروط الجامعة حقاً ويقيناً. وإن أمل الأمة جمعاء لمنوط بهمة ملكها المحبوب كي يثب بالقرويين الى أوج الكمال وثبات تجددها تجديداً مجيداً وتبوئها منزلة رفيعة في صف معاهد العلم ومعاقل الحكمة، ومنابر الهداية. وما هذا على الله وعلى عزيمة الملك بعزيز.

غابر القرويين وحاضرها

إن القرويين جديرة فعلاً بأن تطمح إلى نيل حظها الوافر

من السؤدد والرفعة بين الجامعات الزاهرة عامة والجامعات الاسلامية خاصة .

فلقد كانت القرويين - في غابر الأيام - مركزاً عظيمًا يشع منه نور المعرفة على جميع الآفاق ، فكان يفد اليها طلاب العلم من سائر أطراف المغرب والأندلس وأقطار الشمال الأفريقي ومصر وغيرها من بلاد الشرق . كما كان يهاجر اليها الطلبة من بعض الاقطار الاوروبية التي كانت قفرة من العلوم المتداولة عندنا إذ ذاك .

بقي انزواء العلم واختلاف التعليم في القرويين طوال عصور متوالية صورة لركود العلم وفساد الأخلاق في بلادنا الى أن أشفق الله من حال هذه الأمة ورفق بها فقيض لها من يجدد غابر مجدها ويعيد إلى القرويين ما هي أهل له من سامي المقام ورفيع الدرجة، فقد دخلت القرويين في عهد جلالة الملك سيدي محمد - نصره الله - طوراً جديداً أقبلت معه على الحياة بعد معاناة أهوال المرض الفتاك المزمن ، مرض السقوط والضعة والفوضى ، وبعد الإشراف على الهلاك حقاً .

تدارك جلالته القرويين فنفخ فيها روحاً جديدة جرى معها دم الفتوة والحياة في شرايين الجامع العتيق ؛ فهب من رقدته التي كانت أشبه بالموت وأخذ كل شيء فيه ينتعش من سقطته وينهض من كبوته .

تجددت الآمال بتجدد الاحوال ، وصرنا نحدق بأبصارنا الى

الأمام بعد أن كنا نقنع بالوراء. كنا في زمن جمود وقهقرة فأصبحنا في عصر النهضة وتقدم الى الأمام.

«علمنا - كما قال جلالته - ما لجامع القرويين من سالف المجد في حفظ مهجة العلم الإسلامي. وما تخرج منه من الفحول الذين كانوا تيجان فخر بمفرق الدهر في طي عهود التاريخ المغربي، فما علمنا وسيلة ترد شبابه وعمارة دروسه وازدهار العلم به إلا اتخذناها».

عمل الاصلاح بالقرويين

قال جلالة الملك في بيان الاصلاحات المنجزة بالقرويين:

«تعلمون الحالة التي وجدنا عليها التعليم بجامع القرويين وما كان يهدده من الوقوع في هاوية الزوال: علماء يقلون، وطلبة يتشتتون، علوم تنقص بموت مزاوليها، وقلة ذات اليد تلزم المدرسين أن يهجروا العلم للارتزاق بمهن أخرى، لا مرشد خير يهدي الناس ولا رائد رشد يورد من المعارف العذب السلسبيل حتى أدركتنا العناية الربانية فوجهنا همتنا لاصلاح الاحوال، وتدارك مهجة العلم مما كان يهدده من الاضمحلال، فأسسنا المجلس الأعلى للعلوم الاسلامية بأعتابنا الشريفة ليباشر تحت إشرافنا إنشاء نظام جديد للمعهد القروي، فرتب مزاولة العلم به في ثلاث طبقات: ابتدائية، وثانوية، ونهائية، وحدد لكل طبقة ما يقرأ بها من العلوم كما حصر أمد سني الدراسة فيها، وعين المدرسين لكل واحدة منها، ورتب الرواتب الكافية، ثم عين مراقباً لسير الدروس بعدما حصر الفنون والكتب التي يقرأ بها،

وأوجب امتحاناً سنوياً لترقي الطلبة من طبقة الى طبقة ، واخرين للمتخرجين من سادسة الثانوي وثالثة النهائي الديني والأدبي ، وجعل شهادتين بذلك يتمسك بهما أولئك المتخرجون دليلاً على تحصيلهم وتأهيلاً لهم لنيل الوظائف الدينية والمخزنية . ثم أحدثنا شهادة أخرى لمتخرجي رابعة الثانوي تخفيفاً على طلاب البادية .

ولم تقتصر عنايتنا على إصلاح المعنويات ، بل أمرنا بكل ما تم من إصلاح المدرسة المحمدية ، وباشرنا في الأسبوع الفارط افتتاح خزانة الكتب وردهة اجتماع أعضاء المجلس التحسيني والمدرسين وما يتبع ذلك من الامكنة اللازمة لتسيير شؤون الكلية على نمط يضمن لها الحياة ويسهل لها الرقي . أما مدارس سكنى الطلبة فلا تزال يدخل عليها الاصلاح المتواصل من إنارة وغيرها ، على أننا نرجو في ذلك السبيل مزيداً بعد مزيد. ثم صرنا نتابع هذا الزمان بأنفسنا متعهدين بإصلاح النظام كلما سنحت بذلك فرصة ، قابلين ما يرد من الآراء السديدة ، فاتحين باب الإصلاح كلما سنحت الفرصة للاصلاحات الجديدة . . . ثم لما علمنا أن نظام القرويين لا يكمل إلا إذا مهدت له السبل من الخارج ومدت اليه الوسائل من كل جانب ، بدأنا الاصلاح من الأساس ليكون هيكله أمتن ، ووجهنا عنايتنا لإصلاح كتاتيب القرآن اعتناء بحفظ كتاب الله وتجويده ، فأصلح الموجود بكل ما يستطاع ، وأنشأنا مدرسة بفاس سميناها باسم نجلنا البار مولاي الحسن وأخرى بالدار البيضاء باسم شقيقه الارضي مولاي عبد الله ؛ وأسس برنامجها لحفظ كتاب الله ومزاولة التعليم الابتدائي ليكون وسيلة الى تخريج الطبقة الابتدائية منهما ، ليمكنها الدخول الى ثانوي القرويين أو ابن يوسف . والأمل هو أن ينشأ أمثالها بكل مدن إيالتنا

الشريفة ليمكن بذلك أن يسقط كل الابتدائي من الجامعتين ، فلا يبقى فيهما إلا الثانوي والنهائي تسهيلاً على طلبة العلم الشريف وتيسيراً لورودهم على حياضه من كل النواحي المغربية،من غير أن يتحمل الأحداث مشاق التغرب في أول سني الدراسة ، كما تأسست مدرسة ابتدائية بمكناس بمناسبة حلول ركابنا الشريف يمكن للمتخرجين منها أن يدخلوا ثانوي القرويين بأسهل الوسائل »

هذا عرض موجز بأفصح عبارة لما أنجزه جلالة الملك المحبوب خلال السنوات الأخيرة من الاعمال والمشاريع لإنعاش القرويين وتوجيهها توجيهاً صالحاً في سبيل الرقي والازدهار. وقد خطت تلك الاصلاحات لسير العلم عندنا خطوات كثيرة مهمة هي الخطوات الأساسية الضرورية لكل نهضة علمية صحيحة الأسس رفيعة العماد .

وإن جلالته لدائب على بذل الجهود اللازمة لتذليل العقبات وإعداد الوسائل وتيسير الشروط التي من شأنها أن تمكن من العروج بالقرويين في معارج الرقي المطلوب والكمال المنشود . وما ذلك إلا لأن جلالته يعقد - بحق - على القرويين آمالاً كباراً يرجو من الجميع - علماء وطلبة وأمة - أن يتضافروا عاملين على تحقيقها خدمة للبلاد ونفعاً للعباد . قال جلالته مخاطباً علماء فاس :« نريد ان تكون القرويين جامعة للكلمة ، مهذبة للأمة ، حاملة راية الاصلاح ، داعية الى اسباب الفلاح ، راجين من علمائها ان يمتثلوا تعاليم كتاب الله ويستنيروا بسنة رسول الله ، لا هم لهم إلا نشر معالم الدين واقتفاء سنن المهتدين في سبيل

الاصلاح متآزرين، وعلى ما يضمن سعادة البلاد متعاونين . علقنا كل أملنا بالقرويين راجين أن لا يروج فيه إلا ما يعلي كلمة الله ولا يسعى فيه إلا ما يرضي الله »

لن تدرك القرويين بغيتها في الازدهار إلا بعد ما يوتي الاصلاح المنجز أو المنشود ثمراته ، وتصبح الكلية آهلة بالطلبة الوافدين اليها سنوياً من كل آفاق البلاد .

وإن أساس عمارة القرويين لهي الكتاتيب القرآنية المنظمة ، والمدارس الاسلامية الحرة .

فالواجب إذا العناية قدر المستطاع بتكثير المدارس الابتدائية - وتنظيم الكتاتيب القرآنية التي ما تزال في فوضاها وذلك في جميع مدن المملكة المغربية وقراها ،بحيث نرى طلبة العلم يتقاطرون في كل عام الى القرويين ويزدحمون على حلقات التدريس فيها ازدحاماً .

وإن توقعنا هذه الإرسال والافواج من الطلبة في أية أزمة علمية فلأنها ما يزال يفتك بها الجهل فتكاً ذريعاً وتخيم الأمية على عقول الكثير منها تخييماً . وانتشار التعليم الاسلامي العربي بسائر الحواضر وانتظامه بكل أرجاء المملكة - سهلها وجبلها - كفيلان بتحقيق رغبة جلالة الملك في أن يزاح الابتدائي عن القرويين وابن يوسف بمراكش .

المعاهد الدينية

إن حاجة المغرب في مجال التعليم الثانوي الإسلامي

لا يسدها جامع القرويين وابن يوسف وحدهما ، بل الواجب العمل على تنمية معاهد التعليم الثانوي الاسلامي بكل ما يستطاع من الوسائل،وذلك تخفيفاً عن القرويين وابن يوسف ، وتسهيلاً على طلبة العلم الذين يتحملون مشاق الهجرة وتكاليف الاغتراب ، في بداية الدراسة وعنفوان الشباب فما أشدَّ رغبة كثير من الطلبة في غير فاس ومراكش في أن يزاولوا دراستهم الثانوية في مدنهم أوقريباً منها ، وأن لا يظلوا مضطرين الى الهجرة الى فاس أومراكش لنيل المبتغى .

وإن أيسر الوسائل لتزويد الطلبة بمراكز التعليم الثانوي الاسلامي لهو تنظيم الدروس العلمية الدينية والعربية ، في كبريات المساجد المغربية التي ينبغي أن تصبح معاهد علمية تعد للانخراط في سلك النهائي بالقرويين . وبعبارة ينبغي أن تنظم الدراسة الاسلامية العربية في حواضر المغرب تنظيمًا عصرياً محكمًا لا تبقى معه فوضى،وذلك على نسق مدرسة ابن يوسف بمراكش ، فلا معنى لأن تختص عاصمة الجنوب بهذا دون غيرها من عواصم المملكة،كالرباط وسلا والدار البيضاء ومكناس ووجدة ، ويمكن إلحاق هذه المعاهد بالقرويين كما هو الشأن في أخواتها بمصر « فالجامعة الأزهرية - كما ورد في المادة الأولى من قانونها - هي مجموع المعاهد الدينية العلمية الاسلامية . والغرض منها القيام على حفظ الشريعة الغراء ، وفهم علومها ، ونشرها على وجه يفيد الأمة،وتخريج علماء يوكل اليهم أمر التعاليم الدينية ، ويولون الوظائف الشرعية في مصالح الأمة ، ويرشدون الى طرق السعادة» .

قسم المعلمين

إن أردنا تدريس العلوم العصرية في معاهدنا العربية كنا مضطرين الى جلب أساتذة إخصائيين من الخارج أو إرسال بعثات علمية يختص أعضاؤها في مختلف العلوم سواء في الشرق أو في الغرب كما فعلت وتفعل الأمم الشرقية الناهضة.

لكن إن بقينا زمناً عالة على الخارج في أمر الاساتذة الإخصائيين، فلا ينبغي أن نهمل أكثر مما فعلناه مسألة إعداد المعلمين الاكفاء لتدريس العلوم الدينية والعربية في بلادنا حسب أحدث الاساليب وأجودها[1] إذ فساد طرق التعليم عندنا هو المشكلة الأولى التي يجب حلها للنهوض بالعلم بين قومنا. وكلنا - وعلى رأسنا جلالة الملك - نشعر بما يقاسيه طلبة العلم من فساد في أساليب التدريس، واختلال في مناهج التعليم، وجلالته - وهو الناصح المرشد الامين - لا يألو جهداً في الدعوة الى إصلاح التعليم بقدر الإمكان، والإهابة بالمدرسين ليحسنوا طرقهم

---

(١) يوجد بالمدرسة الثانوية اليوسفية قسم المعلمين الابتدائيين لإعداد ما يلزم المدارس الرسمية المغربية من المدرسين. وقد كان في نية الادارة منذ سنة ١٩٣٨، ان تدخل على برنامج القسم تحويرا من شأنه «ان يزود المدرسين بثقافة حسنة في العربية وبأجود أساليب التدريس» ويوجد كذلك قسم صناعي للمعلمين يشترك فيه المغاربة والفرنسيون وينخرط في هذا القسم التجهيزي الشبان المغاربة الحاملون لشهادة البكلورية وشهادة الدروس الثانوية المغربية بعد الفوز في المسابقة المقررة ويعين الفائزون في هذا الامتحان مدرسات او مدرسين مساعدين ثم يزاولون الدروس المنظمة من أجلهم في كل من مدرسة صومعة حسان والمدرسة الثانوية اليوسفية ومعهد الدروس العليا المغربية بالرباط وبعد مضي سنة تناط بهم وظائف التدريس حسب الاسبقية وعلى عدد المناصب الشاغرة.

ويطوروا وسائلهم خدمة للعلم وذويه من ناشئة المغرب .

وفي خطابه الشريف بالقرويين أبى جلالته إلا أن يحض العلماء على أن لا يكتفوا بإلقاء الدروس الاعتيادية بل ينبغي لكل واحد أن يجتهد في المطالعة وتحسين طرق التدريس ، ويتابع الترقي في أسلوب التعليم ، غير قانع بما يتيسر عفواً ، بل يوجب عليه اختصاصه بفن واحد أن يتدرب على البحث والتنقيب في كل وسيلة تسهل تبليغ العلم للطلبة ، وأن يغتنم كل فرصة تسنح له التهذيب النشء، إذ لا غاية كحسن التربية لتنمية المواهب الطبيعية وتطهير الأخلاق الغريزية .

فالعلماء يجب عليهم ، أن يعملوا جهد المستطاع في كل حين لإجابة دعوة ملكهم في مجال تحسين أساليب التدريس ولإسداء النصيحة لطلاب العلم الذين هم ابناؤهم الروحيون ، فهم مسؤولون عنهم إذ كلهم راع، وكل راع مسؤول عن رعيته أمام الله والضمير وحارس الملة والوطن أمير المؤمنين أيده الله وأعزه .

وإن الحاح جلالة الملك على العلماء في العناية بترقية مناهج التعليم ليشعرنا بأنه حفظه الله يعلق كبير الآمال على هذا الاصلاح الذي هو أساسي في كل تقدم علمي حاضر أوآت ، كما يشعرنا بتفكير جلالته في حل هذه المشكلة بما يكفل المصلحة ونفع الناس وأحسن ما يضمن إصلاح أساليب التعليم ببلادنا إحداث قسم المعلمين (Section normale) بالقرويين خاصة ويكون الغرض منه :

أولاً - تخريج مدرسي التعليم الابتدائي وينخرط في هذا الفرع الطلبة الحاملون لشهادة علمية مناسبة تبرهن على درجة معرفتهم وذلك بعد النجاح في مسابقة علمية (Concours) .

ثانياً : تخريج أساتذة الثانوي والعالي . وينخرط في هذا الفرع حاملو شهادة العالمية بعد أداء الامتحان المسابقة كذلك .

وأهم ما يجب تدريسه للطلبة المعلمين الجدد علم تربية الاطفال الحديث (بداجوجيا) فهو أول علم يتعين على المعلمين حذقه والاحاطة بجميع اجزائه ليكونوا أهلاً للاضطلاع باعباء مهنة التدريس والتربية ليتمكنوا من رعاية الناشئة التي هي وديعة الآباء والأمة بين أيديهم رعاية صالحة موفقة ترضي الله والعلم والاخلاق .

وهناك حل موقت لمشكلة المعلمين وهو البحث في جميع حواضر المغرب عن الافراد الاكفاء الصالحين لأن تناط بهم وظائف التعليم في مختلف المدارس، ويمكن إرجاء تسميتهم رسمياً في مناصبهم العلمية الى ان يتمحص أمرهم في مزاولة التعليم وتبرهن الأعمال والنتائج على كفاءتهم التدريبية وجودة أساليبهم في تربية الناشئة. ونحن نعلم أنه يوجد عندنا كثير من أولئك الافراد وفيهم من مارسوا التعليم بنجاح وتوفيق . وإن أسفنا لشيء فهو استخدامهم في الوظائف الادارية وحرمان العلم من جهودهم ومساعيهم. ومصلحة العلم فوق كل مصلحة .

والحل المذكور إنْ لم يضمن أساتذة بكل معنى الكلمة فإنه

يمكن من سد خلل كبير في التعليم لما يكون قريباً من الغاية المتوخاة. على أن ذلك الحل لا يسد مسد مدرسة المعلمين في اعداد الاساتيذ الاكفاء. وحيث أننا نريد إقامة نهضتنا على نظام محكم وأساس متين فلا مناص لنا من اتخاذ هذه القاعدة،وهي أن لا نلجأ الى الحلول المؤقتة إلا اضطراراً،وأن نحرص كل ما استطعنا على السعي الى الغاية المنشودة بسلوك طريقها القاصد .

البذل في سبيل العلم

إن القرويين ما تزال تسعف طلبتها الافاقيين على الإقامة والمعيشة بفاس لمزاولة العلم ، فمدارس سكنى الطلبة ما فتئت قائمة بخدمة هؤلاء الطلبة الخارجيين ، وقد تحسنت أحوالها في الأعوام الأخيرة وهي لا تزال في ارتقاء مستمر وتطور دائم ، لا يسلمها اصلاح الا الى غيره ، وكل هذا من شأنه أن يشجع كثيراً من الطلبة على الورود الى القرويين وتعميرها. وعمارة الكلية من أساس ازدهار العلم فيها .

لكن مدارس سكنى الطلبة الموجودة اليوم لا تكفي وحدها لإيواء جميع الوافدين المحتاجين من طلبة المغرب ، وحيث كان من المتوقع أن هؤلاء الطلبة سيتزايد عددهم في كل عام ، وذلك بانتشار العلم في كافة الانحاء ؛ وتحس التعليم في القرويين نفسها ، فالأمل أن يفكر في المسألة قبل حلولها ؛ ويعمل لتلافي كل عقبة تعترض شبابنا المتعلم في طريقه ؛ وتقدم العلم مرتبط - في دائرة كبيرة - بهذا الرهط من التسهيلات والمساعدات .

ثم إن كثيراً من الطلبة يقعدهم عن مزاولة العلم ما هم

عليه من قلة المادة، فهم محتاجون الى أن تبذل لمستحقيهم المساعدة المالية اللازمة طبق شروط تضمن صرفها في وجوه العلم.

فواجب على الأغنياء أن يتضافروا مع ولاة الأمر فيبذلوا كل ما يستطيعون من الاموال لتشجيع الطلبة المعوزين، وذلك بتخصيص منح (Bourses) تنفق على من يستحق لمتابعة الدراسة بالقرويين. وبهذه المناسبة يحسن التنويه بما وفق اليه أخيراً بعض الأفاضل من كبار التجار والموسرين بفاس وهو تخصيص مبلغ من المال لإنشاء منحة (بورس) لفائدة طلبة العلم بالقرويين، وهذا الصنيع المبرور إنما هو باكورة نرجو أن يعقبها أعمال ومشاريع من جنسها لتشجيع الطلبة الذين هم زهرة الشباب وبهم يناط أمل البلاد.

ما أحق الأغنياء المغاربة كافة بأن يقتدوا بمثال هؤلاء الرجال المحسنين الذين بمثلهم ينصر العلم وتفتخر الأمة. فإنكم - أيها الأغنياء - أهل لأن تجاروا هؤلاء الاجواد الذين هم في الحقيقة انصار الواجب الأقدس، فابذلوا كل ما تستطيعون، وإنكم لتستطيعون كثيراً؛ واغنموا فرص الخير في الدنيا إيقاناً منكم أن أعمال المؤمنين ذخائر عند الله. وانشطوا لخدمة العلم الشريف وأهله تفوزوا عند الامة وعند أمير المؤمنين فوزاً كبيراً.

فما عرفنا أمة ناهضة اعتمدت في سيرها الى الأمام على ولاة أمرها دون غيرهم من رجال الثروة الذين رزقهم الله ما يعضدون به المشاريع العامة؛ ويؤازرون به رجال الإصلاح؛ ويسعفون به

مشروعات العلم ، فيسيرون بالأمة في سبيل رشدها سيراً موفقاً حثيثاً .

خزانة القرويين

قد نظمت هذه الخزانة تنظيمًا انتشلها من التلف والخراب ؛ وحفظت من الدثور ذلك التراث العلمي القيم الذي سيبقى شاهداً بما كان للمغرب عامة ولفاس خاصة من مجد علمي أثيل .

أصبحت الخزانة المنظمة تحيا حياة النشاط المتزايد لكنها ما تزال مفتقرة الى جهود عظيمة توفر ذخائرها وتزيد في كنوزها بما يجعل هذه الخزانة العلمية وافية بجميع رغائب طلاب المعرفة من أبناء القرويين وجمهرة المثقفين المغاربة ، وفي هذا من تأييد الحركة العلمية وتثبيت معالم العرفان في وطننا ما يدركه كل واحد .

إن خزانة القرويين مجال فسيح لتنشيط العلم من ذوي الثراء . فلهؤلاء مثلاً (إن وفقهم الله) أن يقدموا اليها ما يشاؤون من الكتب القديمة والحديثة . ولهم كذلك أن يهدوا اليها مجموعات من المجلات العربية المهمة التي تعتبر سجلات قيمة لنهضة العلم في عالم الاسلام وتعد مراجع عامة للباحثين المنقبين ، وفي إمكان ذوي اليسار - زيادة - أن يؤسسوا بالميزانية فروعاً خاصة بعلوم محتوية على أشهر وأفيد الكتب في كل واحد من هذه العلوم .

وباختصار ، للأغنياء (إن ألهمهم الله) أن يجهزوا خزانة

القرويين بكل ما يرونه ضرورياً لها مما يزيد في ثروتها العلمية ، ويخولها الوسائل الصالحة للقيام بمهمتها التثقيفية في الأمة . وإن جلالة الملك ضرب خير مثال يحتذى وهو تخصيص عشرات الآلاف من الفرنك من ماله الخاص لشراء الكتب اللازمة للتعليم . فهل آن للأغنياء أن يهبوا للعمل الصالح بأن يتخذوا ملك البلاد أسوة حسنة في البذل لله والعلم والوطن ؟ والناس على دين ملكهم في خدمة الصالح العام .

الحياة الفكرية

ينبغي أن لا تبقى القرويين مجرد معهد لتخريج حاملي الشهادات والالقاب وإعداد المرشحين للوظائف التي تؤهل اليها الشهادة النهائية ، فالشهادة إن دلت على مرحلة الدراسة وأشارت الى درجة العلم المدرسي المحصل ، فلا يصح أن تكون حتمًا برهاناً على الثقافة العامة والملكة العلمية عند حامليها . إذ الفوز في الامتحان شيء ،وشيء غيره ثقافة العقل وملكة العلم . فقد يثقف العقل ثقافة صحيحة ؛ وتحصل ملكة العلم حقاً أثناء الدراسة ؛ وقد يفوز الطالب في امتحانه وهو عار عن الثقافة الحقيقية ، وفاقد لكل ملكة علمية ؛ لأن النجاح في الامتحان كثيراً ما تضمنه ملكة الحفظ وهي غير ملكة العلم . والقرويين التي ما تزال اساليب التدريس فيها عتيقة تحتاج الى كثير من التعديل والاصلاح هي في حاجة ماسة الى أن تمهد لها الوسائل وتوفر لها الشروط اللازمة للزيادة في تدريب طلبتها على الملكة العلمية وتمكينهم من أسباب وفرص جديدة للتثقيف العام ، فبهذا يتسنى

للطالب القروي أن يظفر بما فاته أو يفوته - في أطوار الدراسة - من سعة المعرفة وجودة الملكة ونماء المواهب .

فالتعليم المدرسي ليس هو العلم كله؛ وإنما هو قسط من العلم يجهز به عقل الطالب كوسيلة لا غاية . ومن البديهي أن لا نهاية للعلم . فكل شهادة نهائية لا يبلغ بها العلم مداه . وقد أمرنا أن نطلب العلم من المهد الى اللحد . فالعلم يمتد كالفضاء يعرج فيه الانسان دون أن يجد ما يلقي فيه مراسيه،وفوق كل ذي علم عليم. وحيث كان العلم درجات لا حصر لها أبداً ، فهو لا يرتقي في سلم الكمال الا باجتياز دائرة البرامج المحدودة ؛ والتحرر من مواد الدراسة - أحياناً - للتحليق في أجواء الحياة الفكرية التي بها قوام العلم، والتي يجد العقل فيها متعته، ومن منابعها ينهل العذب السلسبيل

وكل معهد علمي جدير بهذا الاسم لا يكون التعليم فيه مقصوراً على مواد البرنامج المقرر ؛ بل يكون مؤيداً بنشاط فكري مناسب ، ومصحوباً بحركة تثقيفية تهذيبية حرة تزيد الطلبة إحاطة بعلمهم ، وتنمية لمداركهم وتهذيباً لنفوسهم ، وإن الحياة الفكرية التي يحياها الطلبة في بيئتهم العلمية لهي التي تمدهم بكثير من أسباب الثقافة العامة ، وبهذا يكتسب الفكر رحابة ، ومرونة، واقتداراً ، ويتذوق ألذّ ثمرات الحكمة والعرفان .

ولا تخلو المعاهد الراقية من حياة فكرية غزيرة ينعم بها الطلاب، وتحبب اليهم العلم وتغمرهم بجلاله وروعته ؛ وكل واحد منا قضى قسطا من دراسته في أحد معاهد العلم الزاهرة

يتذكر بلذة يداخلها اشتياق، ذلك المكان الذي يزخر بالحياة الفكرية الجامعية، والذي هو ردهة المحاضرات. فكثيراً ما تطفح بروح المعرفة وذلك كلما غصت بجماهير الطلاب والاساتذة والمستمعين، وتدفقت من منصة الخطابة جداول الاحاديث والمحاورات في شتى العلوم والفنون ومختلف الموضوعات التي تعني الطلبة وجمهور المثقفين. والقرويين - وهي معهد في طور التجديد والتنظيم والرقي - تحتاج الى أن تؤسس بها ردهة تكون مقراً لحياة فكرية جديدة لا غنى عنها لكي تخرج طلبة العلم من طور الدراسة الجافة الى جو الثقافة العامة الحية، فيوم تملك القرويين ردهتها - كما تملكها جميع المدارس الثانوية والمعاهد العالية بالمغرب - ويوم تنتظم فيها كل عام سلسلة محاضرات يتولاها الاساتذة والطلبة والمثقفون عامة تقبل على حياة لا عهد لها بها قبل ؛ وتظهر فيها النهضة جلية قوية، فتصبح مركزاً عظيمًا لا للتعليم فقط، بل للتثقيف العام والتهذيب الحي. ومن المتوقع إن أنشئت ردهة المحاضرات بالقرويين ونشطت في أعمالها أن تنبعث همم العلماء والباحثين في المغرب ويتحفزوا في العلم لتغذية الحياة الفكرية الجديدة بما يلقونه من المسامرات والاحاديث التي تفيد طلاب العلم وأحباء المعرفة. فإن تحقق هذا الأمل - ومن الله نرجو التوفيق، ومن همة جلالة الملك العمل للتحقيق - أصبح تأثير القرويين عاماً شاملاً، فكم من نفوس تتحرك، وأقلام تنهض، وألسنة تنطلق! وكم ترتبط أواصر الالفة والمحبة بين أبناء القرويين وجمهرة المفكرين في كافة الانحاء.

وباختصار، فالقرويون تتمكن بذلك من أن تخدم نهضة العلوم

داخلها وخارجها خدمات جليلة يتحقق بها الأمل العظيم الذي يعلقه أمير المؤمنين والأمة جمعاء على الجامع التاريخي الجليل في توحيد الكلمة وإعلاء كلمة الله .

إننا نطمئن على مستقبل القرويين لأن مصيرها بيد قوية حكيمة هي يد جلالة الملك الذي ما فتىء منذ سنوات يدأب في جهاده من أجل ربح المعركة القائمة على ضلال الجهل ، وطغيان الأمية في المغرب .

ومنذ صرف الملك عنايته للقرويين حل فيها النظام محل الفوضى ، وأخذ الاصلاح والرقي يغزوان عناصر الفساد والجمود . فالقرويين في تطور مستمر وجلالة الملك لا يألو جهداً في تجديد سؤددها بتحسين الموجود ، وإنشاء المفقود ، بادئاً بالأهم قبل المهم من الاصلاحات التي تستلزمها نهضة العلم في كلية المغرب الاسلامية .

لقد قدم الملك العزيز للأمة عامة وللشباب خاصة البراهين على أن القرويين هي في طليعة ما يهتم به جنابه العالي من المشاريع العلمية القومية . ألم يعلن جلالته يوماً في مشهد تاريخي مشهور : « أنا ما جئت لفاس الا من أجل القرويين ؟ » ألم يذكر العلماء بالجهود التي بذلها لتذليل الصعاب ، وتعبيد السبل لترقية العلم وأهله راجياً أن يكون قد بلغ بذلك المرام وتيسرت وسائل التقدم الى الأمام ؟

لكن جلالة الملك وقتما علم أن مساعيه المشكورة لم تقابل بما تستحقه من التقدير والتأييد ، وأن الشقاق كما قال جنابه الشريف

ما زال ضارباً أطنابه ؛ والتخالف في أمر الاصلاح مادًّا أسبابه ، غضب غضبة مضرية ، وانتفض كالأسد صارخاً في أوجه من يعنيهم : احذروا أن يسجل عليكم التاريخ انكم كنتم عائق الاصلاح ، والحائل دون تيسير أسباب الفلاح . ولقد جعلناكم باعتابنا الشريفة ليبين كل دعوته ويشرح حجته فما كان صلاحاً ابتغيناه ، وما كان هلاكاً اجتنباه . ولا نزال بحول الله دائبين على الجدّ وراء مصلحة العباد حتى نقضي على أسباب الفساد (من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد) عاهدنا الله على أن لا نجد مصلحة الا اتبعناها ، ولا نعلم وسيلة خير الا اتخذناها . بهذا القول البليغ ، الحكيم ، أعلن الملك استياءه من كل معارضة تعمل - شاعرة أو غير شاعرة - لتثبيط سير الاصلاح ، وعن قلة رقي التعليم الذي به الحياة والعزة للمغرب وأمته .

وقد تنازل أمير المؤمنين كل التنازل وأعطى الشورى الواجبة عقلاً وشرعاً كامل حقها ، وأنصف إنصاف الحكم العادل عندما جاهر مطالباً كل معارض ظاهر أو مستتر صريح أو خافت بالإعراب عن دعوته ، والإدلاء بحجته ، فما تبين أنه حق وصواب عمل به ، وما وضح أنه باطل وخرف ضرب به عرض الحائط ، لأنه لا يمكن بحال أن تشقى أمة المغرب بغواية افراده ويضيع شباب الوطن بمجرد انفار . وإن الله عز وجل - يا ورثة الانبياء وحملة الشريعة - لم يرسل محمداً عليه الصلاة والسلام الا ليمكن للمؤمنين في الارض ، ويجعلهم أيمة ، ويجعلهم الوارثين .

كان في استطاعة الملك المحبوب أن يضرب صفحاً في البداية عن كل معارض وجامد ، ولكنه إن تنازل مؤقتاً مع فئة معارضة فلكي يسمع دعواها، شأن المصلح الحكيم والقاضي العادل الذي يسمع من الخصمين ، ولكي يقيم خاصة على خصوم الاصلاح الحجة ظاهرة دامغة أمام الله ، وأمام الأمة والتاريخ .

وهذا التواضع والتساهل من جلالة الملك لا ينبغي أن نفهمها على غير وجهها . فالملك - أعزه الله - لا يخشى في الله لومة لائم وقد كسر شر كل مفسد ، وأنذر صراحة كل معاند،فأكد أنه لا يني في الجد وراء الصالح العام - والأنوف راغمة - الى أن يحق الحق ، ويقمع الباطل ، ويحطم كل سبب للفساد بين المؤمنين.

ومنذ اتخذ جلالة الملك هذا الموقف الصريح الحاسم قويت الآمال ، وتبددت مخاوف كانت تساور بعض الأحلام. وقد نفذت مشيئة الله وإرادة الملك ، وجرى الاصلاح اشواطاً تتلوها اشواط ، فجاءت الأعمال تؤيد الأقوال، وبررت المشاريع كل الآمال.

قوميات

المغرب والتراث الثقافي الأندلسي

لماذا اختلف المغرب والأندلس في مستواهما الثقافي العام؟

● الثقافة المغربية غشت 1944 العدد 2 من السنة الرابعة - بإمضاء مستعار: حامي الحقيقة.

(3)

الحقيقة عن العلوم ورقي الأفكار بالأندلس

هناك خيال طالما استحوذ على العقول، ووهم طالما استحكم في النفوس، وهو أن الأندلس كلها كانت تحفل بالمدارس، وأن أهلها قاطبة كانوا علماء أو أشباه علماء، وفي هذا صدق وصواب، وفيه أيضا غلو وإفراط، وليس لباحث منصف أن يغمط الحق غفلة منه واغترارا، ويقبل تلك المسألة على علاتها دون أن يعرضها على محك التحقيق والتمحيص. وإن ذاك الرأي الشائع عن الأندلس وأهلها من حيث ازدهار العلوم، وتهذيب الأفكار، لا يثبت كله أمام الاختبار والانتقاد، ومهما عظم في النفس وهيمن عليها ما وقر فيها من حب «الفردوس المفقود»، وخلبها من الهيام بأخباره الغابرة، وفتنها من الاعجاب بتراثه الباهر، فلا ينبغي أن نغالي في الأخذ بذاك

الرأي كأنه قضية كلها صحيحة مسلمة ، وما يجدينا أن نتصور الأندلس وأهلها في صورة محرفة تاباها الحقيقة ولا يقرها التاريخ؟!

من الحق والانصاف أن نعترف هنا أن العلوم في الأندلس المسلمة قد نمت وأينعت بصفة لا نجد لها نظيرا - في ذلك العهد - إلا في الشرق الاسلامي ، وخاصة في العصر الزاهر للدولة العباسية التي كان شأنها عظيما في بعث النهضة العلمية وتأييد الحركة الفكرية بين العرب والمسلمين ، ومما لا شك فيه أن الأندلس المسلمة قد أنجبت شخصيات بارزة فذة في ميدان العلوم والفنون ، ولا ينكر مطلع نزيه أن بعض تلكم الشخصيات - ولا يقال كلها - كانت عالمية بالمدلول المحدود لهذه الكلمة لا بالمعنى المطلق المتعارف لدى أهل العصر الحديث . وربما إن عددنا هذا الصنف من رجالات العلم في الأندلس لا نلفي أكثر من أصابع اليد الواحدة أو اليدين معا .

ولإيفاء المسألة المتحدث عنها حقها من البحث والنظر ، نظن من المفيد أن نورد هنا آراء بعض المؤرخين المسلمين الاعلام ، ففي شهادتهم حجة وبرهان ، وليس بعد قولهم حديث ولا تبيان ، قال القاضي أبو القاسم صاعد بن أحمد الأندلسي الطليطلي في كتابه « طبقات الأمم » تحت عنوان « العلوم في الأندلس» : وأما الأندلس فكان فيها أيضا ، بعد تغلب بني أمية عليها جماعة عنيت بطلب النلسفة ، ونالت أجزاء كثيرة منها ، وكانت الاندلس قبل ذلك الزمان القديم خالية من العلم ، لم

يشتهر عند أهلها أحد بالاعتناء به ، الا أنه يوجد فيها طلسمات قديمة في مواضيع مختلفة وقع الاجماع على أنها من عمل ملوك رومية ، إذ كانت الأندلس منتظمة بمملكتهم ، ولم تزل على ذلك عاطلة من الحكمة إلى أن افتتحها المسلمون . . .

فتمادث على ذلك أيضا لا يعنى أهلها بشيء من العلوم إلا بعلوم الشريعة، وعلم اللغة ، إلى أن توطد الملك لبني أمية - بعد أهلها - بالفتنة فتحرك ذوو الهمم منهم لطلب العلوم ؛ وتنبهوا لاثارة الحقائق . . .

وقال المقري في « نفح الطيب » :

« وأما أهل الأندلس في فنون العلوم فتحقيق الانصاف في شأنهم ، في هذا الباب ، أنهم أحرص الناس على التمييز . فالجاهل الذي لم يوفقه الله للعلم يجهد أن يتميز بصنعة ، ويربأ بنفسه أن يرى فارغا ، عالة على الناس ، لأن هذا عندهم في نهاية القبح ، والعالم عندهم معظم من الخاصة والعامة ، يشار إليه ، ويحال عليه ، وينبه قدره وذكره عند الناس ، ويكرم في جوار أو ابتياع حاجة وما أشبه ذلك ، ومع هذا فليس لأهل الأندلس مدارس تعينهم على طلب العلم بل يقرأون جميع العلوم في المساجد باجرة . فهم يقرأون لأن يعلموا ، لا لأن يأخذوا جاريا ، فالعالم منهم بارع لأنه يطلب ذلك العلم بباعث من نفسه ، يحمله على أن يترك الشغل الذي يستفيد منه وينفق من عنده حتى يعلم ، وكل العلوم لها عندهم حظ واعتناء إلا الفلسفة والتنجيم ، فإن لهما حظا عظيما عند خواصهم ، ولا يتظاهرون بها

خوف العامة ، فإنه كلما قيل : فلان يقرأ الفلسفة أو يشتغل بالتنجيم أطلقت عليه العامة اسم زنديق، وقيدت عليه أنفاسه فإن زل في شبهة رجموه بالحجارة أو حرقوه قبل أن يصل أمره للسلطان أو يقتله السلطان تقربا لقلوب العامة . وكثيرا ما يأمر ملوكهم بإحراق كتب هذا الشأن إذا وجدت ، وبذلك تقرب المنصور بن أبي عامر لقلوبهم أول نهوضه ، وان كان غير خال من الاشتغال بذلك في الباطن . . . وكل عالم في أي علم لا يكون متمكنا من علم النحو، بحيث لا تخفى عليه الدقائق ، فليس عندهم بمستحق للتمييز ، ولا سالم من الازدراء ، مع أن كلام أهل الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع العربية ، حتى لو أن شخصا من العرب سمع كلام الشلوبين أبي علي المشار اليه بعلم النحو في عصرنا ، الذي غربت تصانيفه وشرقت ، وهو يقرأ درسه ، لضحك بملء فيه من شدة التحريف الذي في لسانه،والخاص منهم إذا تكلم بالاعراب وأخذ يجري على قوانين النحو استثقلوه واستبردوه . ولكن ذلك مراعى في القراءات والمخاطبات في الرسائل ، وعلم الأدب المنثور من حفظ التاريخ والنظم والنثر ومستظرفات الحكايات أنبل علم عندهم ، وبه يتقرب من مجالس ملوكهم وأعلامهم ، ومن لا يكون فيه أدب من علمائهم فهو غفل مستثقل ، والشعر عندهم له حظ ووظائف ، والمجيدون منهم ينشرون في مجالس عظماء ملوكهم المختلفة ، ويوقع لهم بالصلات على إقرارهم ، إلا أن يختل الوقت ، ويغلب الجهل في حين ما ، ولكن هذا الغالب ، وإذا كان الشخص بالاندلس نحوياً أو شاعراً فإنه يعظم في نفسه

لا محالة ، ويستخف ويظهر العجب ، عادة قد جبلوا عليها »

وكتب المستشرق ليڤي بروڤنصال على الثقافة العامة في قرطبة : « إن قرطبة كانت زمناً طويلاً سوقاً عظيمة للكتب بجميع الغرب الإسلامي ، فقد كان فيها كثير من الناسخين يتكسبون بانتساخ المخطوطات للخزائن العلمية الخاصة ، وكل قرطبي من الطبقة الارستقراطية - وإن ضَؤُلَتْ ثقافته - وكان يعد من الشرف أن يكون لنفسه مجموعة من الكتب النادرة فما كان ليحجم عن المغالاة بالكتب في الاسواق العامة ولو أدى به الأمر الى بذل الاثمان الباهظة التي تزيد على قيمة المخطوط المعروض للبيع بالمزاد . وعن ابن فياض في كتابه عن قرطبة أيام الأمويين : أنه كان بالربض الشرقي من قرطبة مائة وسبعون امرأة كلُّهن يكتبن المصاحف بالخط الكوفي ، هذا ما في ناحية من نواحيها فكيف بجميع جهاتها . وقال ابو الفضل التيفاشي ، جرت مناظرة بين يدي ملك المغرب المنصور يعقوب بين الفقيه ابي الوليد ابن رشد والرئيس ابي بكر ابن زُهْر ، فقال ابن رشد لابن زُهْر ، في تفضيل قرطبة : « ما أدري ما تقول ؟ غير أنه إذا مات عالم باشبيلية فأريد بيع كتبه حملت الى قرطبة حتى تباع فيها ، وإن مات مطرب بقرطبة فأريد بيع آلاته حملت الى اشبيلية ، قال : وقرطبة أكثر بلاد الله كتباً » .

نستفيد مما تقدم من أقوال المؤرخين أن العلم كان منتشراً بالاندلس ، وفي الحواضر منها خاصة ، وذلك بقدر ما كان ممكناً في ذلك العهد ، وأن عاصمة العلم إذ ذاك كانت هي قرطبة التي

يفد اليها علماء الحواضر الاخرى طلباً للرفعة والشهرة ، وفي هذا ما يكفي الأندلس مفخرة في ذلك الزمان بالنسبة لسواها من البلاد ، ولا نعتقد بعد ما وقفنا على أقوال المؤرخين الذين هم عمدة لمن أراد الاطلاع على تاريخ الاندلس ما نقله ياقوت الحموي في «معجمه» حيث قال ما نصه : «وسمعت ممن لا احصي أنه قل أن ترى من أهلها (مدينة شلب) من لا يقول شعرا ولا يعاني الادب ، ولو مررت بالفلاح خلف فدانه وسألته عن الشعر قرض من ساعته ما اقترحت عليه ، وأي معنى طلبت منه» فهذا كلام يظهر فيه الغلو والاسراف ، وحتى لو وجد فلاحون تلك صفتهم ومقدرتهم ، فلا نظن صحيحاً أن جميع أهل تلك المدينة وضواحيها أو تقريباً كانوا من فحول الشعراء والمفكرين المقتدرين !

ثم نستخلص من كلام ابن صاعد الاندلسي أن العلوم غير الشريعة واللغة لم تظهر في الاندلس الا زمن الأمويين ، وكذلك الذين نبغوا في الفلسفة والحكمة وهم فئة خاصة ، ويبين لنا قول المقري ان الفلسفة والتنجيم إنما كان يشتغل بهما الخاصة من علماء الاندلس ، وإن البيئة إذ ذاك لم تكن مساعدة على انتشار العلمين المذكورين، وإن أصحابها كانوا يعيشون دائمًا في حيطة وحذر وخشية من بطش العامة والملوك الذين كانوا يتزلفون لقلوب الدهماء باضطهاد الفلاسفة والمنجمين واتلاف كتبهم بالنار ، فما أبعد عن الحقيقة والواقع تلك الفكرة الخيالية التي تصور الأندلس كلها مدارس ، وتمثل أهلها كلهم أو تقريبا علماء ونبغاء في مختلف علومهم وفنونهم ، وتدعي أن كثيرا من رجال العلم فيها كانوا

ذوي شهرة عالمية فائقة ! وحقيقة الأمر أن دائرة العلم وذويه بالأندلس كانت محدودة في الزمان والمكان ، وليس بصحيح أن جهابذة العلم المشاهير كان عددهم هناك يتجاوز كل عد وحصر بل كانوا ثلة (بضم الثاء) معينة كما هو الشأن في جميع الأمم وفي سائر الأزمان . ولا يقول خبير بأن جميع الذين نبغوا تحت سماء الأندلس كانوا عربا خلصا ، وقد امتزج العرب هناك بغيرهم من السكان الأصليين والمهاجرين ، والعرب الاقحاح كانوا دائما في أرض الأندلس أقلية في مجموع الشعب ، وهذا لا يحط من قدرهم قط ، ولا يثلم فضلهم أبدا ، فقد شاركوا بنصيبهم في النهضة العلمية ، والحركة الفكرية ، واستبحار الحضارة والعمران ، حتى كان منهم العلماء العظام والنبغاء الأفذاذ ، لكن غيرهم من عناصر الشعب الاندلسي قد أنجبوا علماء وأدباء وحكماء منهم البرابرة كما سترى في الموطن المناسب من هذا البحث ، ومنهم اليهود ومنهم الصقالبة الذين يذكر المقري وابن الأبّار أنه كان فيهم الشعراء والأدباء. وهؤلاء الصقالبة - بالرغم من إسلامهم وعربية ألسنتهم - ظلوا متعصبين لجنسهم وجاليتهم وقد كان لهم شأن في سياسة الاندلس كما أسلفنا ، ومن علمائهم حبيب الصقلي الذي ألف في عهد هشام الثاني كتاب الاستظهار والمغالبة على من أنكر فضائل الصقالبة، وفي عنوان هذا الكتاب دليل واضح على وجود العصبية الجنسية والنعرة الطائفية في الاندلس ، وقد تقدم الكلام على المشكلة العنصرية بما أثارته من أحداث سياسية وأهاجته من أعاصير في ربوع الفردوس المفقود .

اللغة العربية في الأندلس

إن العرب وإن كانوا أقلية بالنسبة إلى بقية سكان الاندلس ، فقد كان لهم حظ وافر في نشوء الحضارة الاسلامية وإشعاع الحركة العلمية ، وبالرغم عن مساهمة العناصر الاندلسية الأخرى في تقدم المدنية ، ورقي الأمة تحت ظل الاسلام ، فان العرب قد فاقوا غيرهم بكونهم طبعوا تلك المدنية وما لزمها من تطور شعبي وارتقاء عام بطابعهم الخاص،وذلك لأنهم كانوا مادة الفتح الأساسية والقائمين بدعوة الاسلام والقابضين على زمام الحكم خصوصا مدة توطيد الاسلام في البلاد. وحيثما ضرب الاسلام بحرانه سادت لغة العرب التي هي لغة القرآن العظيم وانحدر سيلها الدفاق سائر الأوطان. لهذا رأينا غير العربية من اللغات واللهجات يتضاءل شأنها بين أهل الاندلس الذين اتخذوا لغة الضاد في التخاطب والكتابة ، وإن ما وقع بالأندلس لشبيه لما جرى بالمشرق، فإن اللغة العربية - كما في دائرة المعارف الاسلامية - ظلت تصبغ المدنية بصبغة واحدة، ولا شك أن الفضل في طبع هذه المدنية المكونة من عناصر متنوعة بالطابع العربي يرجع إلى الأمويين .

وفي بيان سيطرة اللغة العربية بالأندلس وعناية الأندلسيين بشأنها يقول ابن سعيد المغربي : « وأهل الأندلس يحافظون على قوام اللسان العربي لأنهم إما عرب أو متعربون » وقال لسان الدين ابن الخطيب في حديثه عن غرناطة ، وهو كلام يصح تطبيقه على غيرها من أصقاع الأندلس : « وألسنتهم فصيحة عربية يتخللها اعراب كثير وتغلب عليهم الامالة » .

وبيانا لما أدركته العربية من الشأو والميزة بين سكان الأندلس غير العرب ، نقول : إن البربر النازحين الى الاندلس قد غمرتهم حركة التعريب ، لأنهم كانوا شركاء العرب في فتح شبه الجزيرة الاسبانية وفي الاضطلاع بأداء الرسالة الاسلامية بين شعوبها ، فمن الطبيعي أن يعنوا بالعربية - لغة الاسلام ولسان الحكام - ويكونوا في طليعة الآخذين بها من أهل الأندلس وسنرى في محل آخر حظ البربر الأندلسيين في مجال العلوم والآداب ، فلم تكن عجمة ألسنتهم البربرية حائلة دون أن يبرزوا كإخوانهم العرب ، مثلا ، في حلبة المعرفة ومضمار الثقافة العربية .

أما الصقالبة فقد كانوا كذلك يعرفون العربية حتى كان فيهم من يؤلف فيها كما رأينا سابقا،وكذلك اليهود فإن أحبارهم - مثلاً - كانوا يفقهون العربية وآدابها وعلومها ولم يشذّ عن هؤلاء كلهم الاسبانيون فقد أخذوا يستعربون بعد أن تفشى الاسلام بالاندلس واندرج الناس في دعوته أفواجا،فما كان لهؤلاء الاسبان أن يسلموا دون أن تدوخ العربية ألسنتهم كما انشرحت للاسلام صدورهم، لكن بقي في الاسبان خلق كثير ظلوا على نصرانيتهم وهؤلاء أنفسهم قد شملتهم معركة الاستعراب وكانوا يسمون بالمستعربين ، وأكثر ما كانوا في طليطلة ،فقد اتخذ نصارى هذه الحاضرة العربية في كنائسهم فكانوا يقيمون بها جميع وظائفهم الدينية .وبصفة عامة كان الاسبان المستعربون يتخاطبون ويكتبون ويصلون بالعربية وفيهم من عوضوا أسماءهم الأصلية بأسماء عربية إسلامية ،ولم يشذ عن هذا حتى القسيسون والرهبان. وعلى سبيل

المثال نذكر منهم مطران طليطلة الذي تسمى بعبيد الله بن قاسم ويقال إنه نال منزلة ومقاما لدى الخليفة الناصر. وقد بلغ تمسك هؤلاء المستعربين بالعربية أن كانوا يفتتحون خطاباتهم ببسم الله الرحمن الرحيم ويكتبون بالعربية على قبورهم وأبواب دورهم وداخل بيوتهم. وفي طليطلة - بعد انقطاع الاسلام عنها بستة قرون - بقيت العربية محفوظة بين أهلها، وفي هذا يقول ليفي بروفنصال : « إن المستعربة في طليطلة فئة من النصارى الاسبانيين اتخذت العربية لسانا لها حتى بعد رجوع المدينة إلى الاسبان».

وما أسلفنا عن المستعربين من النصارى لا يشمل الاسبان قاطبة ففي طليطلة نفسها كان كثير من النصارى لا يستعملون العربية في شيء من شؤونهم ولكن العربية كانت لها السيادة على الأكثرين من الاسبان .

الثقافة نتيجة الحضارة

تنشأ العلوم وتترعرع حيث تكون الحضارة والعمران، وهي ظاهرة اجتماعية قد شرحها العلامة ابن خلدون. وخلاصة كلامه أن العلوم تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة، فالامصار المتمدنة هي التي تكون فيها الصنائع التي من جملتها التعليم بحيث إذا رغب أهلها في طلب العلم توفرت لديهم الوسائل التي أهمها مجالس العلم ومدارسه ، وبخلافها البلاد التي لا حضارة فيها ، فان التعليم يكون فيها مفقودا ، وحتى إن وجد فان طرق التعليم تكون فيها رديئة فاسدة ، فيتعذر على من يريد طلب العلم من أهل تلك البلاد أن يحقق أمنيته ويظفر ببغيته ، ويكون

مضطرا إلى الرحلة حيث يكون العلم وصناعة التعليم ، لأن التعليم للعلم من جملة الصنائع « فالحذق في العلم والتفنن فيه ، والاستيلاء عليه - كما يقول ابن خلدون - إنما هو بحصول ملكة في الاحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله . وهذه الملكة هي غير الفهم والوعي ، والملكات كلها جسمانية . . . والجسمانيات كلها محسوسة فتفتقر إلى التعليم . . . ولا شك أن كل صناعة مرتبة يرجع منها إلى النفس أثر يكسبها عقلا جديدا تستعد به لقبول صناعة أخرى ويتهيأ بها العقل لسرعة الادراك للمعارف . . . وحسن الملكات في التعليم والصنائع وسائر الأحوال العادية يزيد الانسان ذكاء في عقله واضاءة في فكره بكثرة الملكات الحاصلة للنفس إذ قدمنا أن النفس إنما تنشأ بالادراكات وما يرجع إلى النفس من الآثار العلمية » .

آثار المدنية في اسبانيا قبل الاسلام

لما فتح المسلمون اسبانيا لم يدخلوا أرضا لا عهد لها إذ ذاك بأثر المدنية، بل كانت اسبانيا على جانب من المدنية كغيرها من الأقطار التي احتكَّ ذووها بأصحاب المدنيات من فينيقيين واغريق ورومان .

إن موقع اسبانيا الجغرافي جعلها في القديم تستهدف للهجرة من أوروبا وافريقيا والمشرق نفسه ، فقد تقاطرت اليها وفود المهاجرين من كل صوب فغشيتها أرتال من أوساط أوروبا هم السلتيون الذين انضافوا الى الأبيريين سكان اسبانيا الأول

وبعدهم جاء الفينيقيون الذين رمى بهم التطواف بسفنهم التجارية في كثير من شواطىء البحر المتوسط فكانت لهم في كل أرض نزلوا معالم وآثار ، ثم عرفت اسبانيا مهاجرين اغريق أسسوا كالفينيقيين بشواطىء البلاد عدة مستعمرات ، وفي القرن الخامس هاجرت الى اسبانيا من افريقيا طوائف من القرطاجنيين ففرضوا على البلاد سيطرتهم وسيادتهم ولم ينقرض نفوذ قرطاجة هناك الا بعد مجيء الرومان الذين طردوا أعداء رومة الألداء وهم القرطاجنيون ، وبقي الرومان سادة اسبانيا وأصحاب أمرها إلى أن أغار عليها الألانيون والسويد ، والفندالس ، وهؤلاء الفندالس هم الذين استوطنوا جنوب اسبانيا فتسمت هذه الجهة باسمهم أي الأندلس ، وهي مشتقة من فندالس ، ثم ملك القوط اسبانيا وأسسوا فيها دولة قوية وظلوا أصحاب النفوذ والسيادة الى أن اقتحم العرب تلك البلاد فتحا . وقد تخلل تلك الهجرات كلها أوفاد من شعب ساميٍّ لم تخل منه أرض ، ذاك هو شعب اليهود جواب الآفاق ، الطريد الهائم على وجه الأرض الى يوم الفناء .

كل هذه الأمم التي تواردت الى اسبانيا في مختلف الأعصار أقرضتها من مدنياتها ، خيرها وشرها ، قروضا تتباين في القلة والكثرة وقد كان النصيب الأوفى في ذلك للفينيقيين الذين عمروا جنوب البلاد بآثارهم الخالدة إلى الآن ، وللرومان كذلك الذين كانوا أصحاب مدنية معروفة فأنشأوا في اسبانيا من البناءات ، والمشاريع العمرانية (من قناطر وأقنية مرفوعة وهياكل ومسارح وملاهي) ما لم ينل من كثيره الزمان ، فهذه الدول التي حكمت اسبانيا وأثلت فيها ما شاءت من قواعد العمران ومظاهر الحضارة

المعروفة إذ ذاك قد قطعت بتلك البلاد أشواطا في مجال التطور العام وتقدمت بأهلها درجا في سلم الرقي والمدنية ، وكل حضارة فهي من آثار الدولة ، « فالدولة والملك - كما يقول ابن خلدون - صورة الخليقة والعمران ، وكلها مادة لها من الرعايا والأمصار وسائر الأحوال فعلى نسبة حالة الدولة يكون العمران » .

الحضارة في الأندلس والمغرب

لم تدرك الاندلس شأوا كبيرا في الحضارة والمدنية إلا في عهد العرب وتحت لواء الاسلام ، بين هذا ابن خلدون فقال : «رسخت عوائد الحضارة واستحكمت بالأندلس لاتصال الدولة العظيمة فيها للقوط ثم ما أعقبها من ملك بني أمية ، وكلتا الدولتين عظيمة فاتصلت فيها عوائد الحضارة واستحكمت » والحضارة التي امتازت بها الاندلس المسلمة لم تكن كلها من فعل العرب وحدهم ، فلا شك أن غير العرب من سكان الأندلس قد كانت لهم أياد في نشوء تلك الحضارة خصوصا وأنهم كانوا أقل بداوة من العرب الفاتحين وأكثر منهم صقلا لما تعاقبت عليهم من مدنيات ودول وإن ما وقع في المغرب الاسلامي لهو عين ما وقع في المشرق ، فالعرب - كما في دائرة المعارف الاسلامية - لم يكونوا (في المشرق) العنصر الفعال وحدهم في تنظيم الدولة وترقية المدنية ،إذ دخول العناصر المتباينة في الاسلام جعل لها نصيبا في تكوين المدنية الاسلامية التي يحق لنا أن نعتبرهاعربية ، وإن تكن الابحاث التحليلية في الخمسين سنة الماضية قد أثبتت أن معظم العوامل التي كونتها أجنبية » .

فالعرب كانوا في الاندلس - كما كانوا في المشرق - أحد العناصر المهمة الفعالة في ترقية المدنية وتوسيع نطاق الحضارة في عالم الاسلام ، غير أنهم امتازوا عن بقية العناصر الاسلامية بكونهم طبعوا المدنية ، شرقا وغربا ، بطابعهم الخاص ، لأنهم كانوا هنالك وهنا أصحاب الدولة والملك وأرباب الحكم والسيادة، ولأن لغة العرب كانت هي اللغة السائدة أي لغة الدولة الرسمية ولغة التعليم والتدوين .

أما في المغرب فكان الأمر بخلاف ذلك ، فالدول التي قامت فيه كانت بربرية ، وكانت صفة البداوة هي الغالبة فلم تستطع الجاليات العربية النازلة بالمغرب بقلتها أن تؤثر تأثيرها في غير المغرب ، وبقي نطاق العربية في بلادنا أضيق مما كان في المشرق وفي الأندلس خاصة، وفي هذا المعنى كتب ابن خلدون فقال : « وأما أفريقيا والمغرب فلم يكن لهما قبل الاسلام ملك ضخم ، إنما قطع الافرنجة إلى أفريقيا البحر وملكوا الساحل وكانت طاعة البربر أهل الضاحية لهم طاعة غير مستحكمة فكانوا على قلعة وأوفاز ، وأهل المغرب لم تجاورهم دولة ، وإنما كانوا يبعثون بطاعتهم إلى القوط من وراء البحر ، ولما جاء الله بالاسلام وملك العرب افريقيا والمغرب لم يلبث فيها ملك العرب إلا قليلا أول الاسلام وكانوا لذلك العهد في طور البداوة ، ومن استقر منهم بافريقيا والمغرب لم يجدوا بهما من الحضارة ما يقلد فيها من سلفه إذ كانوا برابرة منقسمين في البداوة ، ثم انتقض البرابرة المغرب الاقصى على يد مبيرة المطغري أيام هشام بن عبد الملك ولم يراجعوا أمر العرب بعد

واستقلوا بأمر أنفسهم، وإن بايعوا لادريس فلا تعد دولته فيهم عربية لأن البرابر هم الذين تولوها ولم يكن من العرب فيها كثير عدد » .

لكن المغرب قد تطورت أحواله فانتقل من تلك البداوة إلى حضارة حقيقية وبهذا يعترف ابن خلدون نفسه إذ يقول : « أما المغرب فانتقل اليه منذ دولة الموحدين من الاندلس حظ كبير من الحضارة ، واستحكمت به عوائدها بما كان لدولتهم من الاستيلاء على الاندلس، وانتقل الكثير من أهلها اليهم طوعا أو كرهاً وكانت (أي دولة الموحدين) من اتساع النطاق ما علمت فكان فيها حظ صالح من الحضارة واستحكامها ومعظمهم من أهل الاندلس » .

« قد تقلص ظل تلك الحضارة المقتبسة فيما بعد وعفى عليه الخلاء - كما يقول ابن خلدون - ورجع على أعقابه وعاد البربر بالمغرب إلى أديانهم من البداوة والخشونة» .

انحطاط التعليم بالمغرب

إن انقضاض الحضارة بالمغرب ، بسبب الاختلال والاضطراب قد أثر أسوأ تأثير في سير العلم ومنهاج التعليم بين المغاربة، وحتى إن كثر العلم وحسن التعليم في الجملة على عهد الدولة الموحدية فان ذلك لم يدم طويلا للبداوة الغالبة على هذه الدولة ولقصر المدة التي حكمت فيها ، وقد رأينا سابقا أن العلوم لا تزدهر إلا في مواطن الحضارة وكذلك التعليم لا يكون جيدا إلا حيث استحكم العمران وبسقت المدنية، وكلاهما منوط برسوخ الدولة ومبلغها في الأعمال والمشاريع. وان قلنا فساد التعليم عنينا

بهذا ما يعرفه كل واحد منا من تلك الاساليب المختلفة العقيمة التي ما تزال متبعة في مجالس العلم عندنا إلا نادرا جدا. وأبرز العيوب في منهاج التعليم ببلادنا طول المدة، فالطالب يفنى كبير عمره وهو يتردد على حلقات الدرس ويعود منها إلى حجرة سكناه بالمدرسة فكأنه طالب علم من المهد الى اللحد، ولا تطول مدة التعليم إلا لقلة التحصيل بسبب فساد أساليب الدراسة، فالمدرس يعتمد في الالقاء على الخطابة، والطلبة يتلقون عنه وهم خرس بكم لا يسألون ولا يجادلون، فأية ملكة تحصل بهذا في العلوم المتداولة؟ والملكة العلمية هي التي تكون العالم وتمكنه من التصرف في العلم، اما مجرد حشو الفكر بالمعلومات المحفوظة فهو أليق بالببغاء لا بالعالم الحاذق. وفساد التعليم هو المسؤول الأول عن تأخر المغرب في العلوم وتناقص الثقافة العربية بين أهله ماضيا وحاضرا.

(يتبع) حامي الحقيقة

ثقافة وحكمة

شذرات عبقرية
الانسان مدني بالطبع

● الثقافة المغربية نوفمبر - دجنبر 1944 العدد 6 من السنة الرابعة - بإمضاء مستعار: أبو الفوارس

شرح ابن مسكويه هذه النظرية الاجتماعية فقال : لم يخلق الانسان خلق من يعيش وحده ، ويتم له البقاء بنفسه ، كما خلق كثير من الوحش والبهائم والطير وحيوان الماء ، لأن كل واحد من تلك خلق مكتفيا بنفسه ، غير محتاج في بقائه إلى غيره ، بل قد أزيحت علته في جميع ما تتم به حياته خلقةً وإلهاما، أما الخلقة فلأنه مكتس بما يوافقه من وبر وصوف وشعر وريش وما أشبه ذلك ، وذو آلة يتناول بها حاجته : إن كان لاقط حب فمنقار ، وإن كان آكل عشب فمشفر وأسنان موافقة للقطع والقلع ، وإن كان سبعاً أو آكل لحم فأنياب أو مخالب أو مناشير . وأما الالهام فانه يتناول من الأغذية ما يوافقه ويتجنب ما يضره ، وينتقل من مصيفه إلى مشتاه ، ويعد مصالحه كلها من القوت ولكن بغير تعليم ولا تدبير ، بل بالالهام المولود معه ، فكل واحد منها مكتف بذاته في حياته التي قدرت له .

فأما الانسان فانه خُلق عاريا غير مهتد لشيء من مصالحه إلا بالمعاناة والتعليم ، ولا يكفيه القليل من المعاونين حتى يكونوا

عدة كثيرة وجماعة موافرة وإذ كان هذا على هذا ، وكان سبيل الانسان في حياته وحسن عيشته على خلاف الحيوان كله : قيل : إنه مدني بالطبع ، أي محتاج إلى ضروب المعاونات التي تتم بالمدينة واجتماع الناس ، وهذا الاجتماع للتعاون وهو التمدن سواء كان ذلك في الناس وبرا وقدرا أو على رأس جبل (الفوز الأصغر) ويستنتج ابن مسكويه من ذلك قاعدتين أساسيتين في الاجتماع والأخلاق :

أولا - من العدل أن نعين الناس بأنفسنا كما أعانونا بأنفسهم ونبذل لهم عوض ما بذلوه لنا .

ثانيا - إن الذهاب والتزهد وتحريم المكاسب ظلم ، لأن الزاهد مضطر لا محالة إلى استنجاد الناس في ضرورات بدنه وحاجته إلى ما يقيم أوده ، فهو يطلب معاونتهم ثم لا يعاونهم ، وذلك ظلم وعدوان . فإن ظن أحد من المتزهدين ان مقدار حاجته إلى معونات الناس قليل فليعلم ان ذلك القليل يحتاج فيه الى استخدام عالم كثير من الناس لا يحصون ، وان كان لا يشعر بذلك .

أبو الفوارس

كلية القرويين
أقدم كليات العالم

● يناير - فبراير 1545 (الثقافة المغربية) - العدد 8 من السنة الرابعة - بإمضاء مستعار: أبو الفوارس

كتب الأستاذ محمد فريد وجدي في «كنز العلوم واللغة» (ص 532): الأزهر هو أقدم مدرسة في العالم بعد مدرسة بلونيا بايطاليا. وبعبارة أصح فالأزهر ليس هو أقدم مدرسة في العالم كما يظهر من كلام فريد وجدي نفسه، وليست بلونيا الايطالية هي التي فازت في الماضي بالقدم والأسبقية في بناء معاهد العلم وتلقين العلوم لطلابها من وطنيين وأجانب.

وتحقيق المسألة هو ما ذكره العلامة المؤرخ مولاي عبد الرحمان بن زيدان في كتابه «اتحاف أعلام الناس» ج 2 «ص 7 و8» نقلا عن «مجلة الهلال» المصرية (سنة 1315 هـ المجلد الأول ص 508) قالت: اقدم مدرسة كلية في العالم أنشئت ليست في أوروبة كما كان يظن، بل في افريقيا في مدينة فاس عاصمة المغرب سابقا، اذ تحققت بالشواهد التاريخية ان هذه المدرسة كانت تدعى «كلية قيروان» وأسست في الجيل التاسع للميلاد، وعليه فهي ليست فقط أقدم كليات العالم، بل هي الكلية الوحيدة التي كانت تتلقى فيها الطلبة العلوم السامية في تلك

الأزمنة حيث لم يكن سكان باريز ،واكسفور ، وبارو وبولونيا يعرفون من الكليات الا الاسم،ولذلك كانت الطلبة تتوارد الى كلية قيروان من أنحاء أوروبا وانكلترا فضلا عن بلاد العرب الواسعة للانخراط في سلك طلابها ، وتلقي العلوم السامية باللغة العربية مع الطلبة الطرابلسين ، والتونسيين والمصريين والاندلسيين وغيرهم.ومن جملة من تلقى علومه في هذه الكلية من الاوروبيين «غريرنا» «والبابا سلفستر» وهو أول من أدخل الى أوروبة الاعداد العربية وطريقة الاعداد المألوفة بعد أن أتقنها جيدا في الكلية المذكورة . كما يظهر من رسالته الى الامبراطوراتون مساعدة التي أتى فيها على ذكر الصفر بقوله ، إني أشبهك بالرقم الأخير من الأعداد البسيطة العشرة الذي يزداد قيمة بوضع أعداد أخرى عن يساره ؛

وقد تأسف «الهلال» على ما آل عليه أمر القرويين من التقهقر والانحطاط ووصف حالتها في عهد التعس والنكس والأفول ؛

فادعاء الاستاذ وجدي كما قال العلامة ابن زيدان هو خلاف الواقع كما ترى من الكلام السابق ، وهو مجد سابق ، والفضل للمتقدم فان القرويين بفاس بنته القانتة الصالحة أم البنين السيدة فاطمة بنت محمد الفهري القيرواني يوم السبت فاتح رمضان سنة 245 هـ لما قدمت مع أبيها وإخوانها في وفد القيروان على مولانا ادريس باني فاس وإن الأزهر بمصر بناه القائد جوهر يوم السبت 24 جمادى الأولى سنة 359 هـ فالقرويون أقدم من الأزهر بمائة وأربع عشرة سنة.

إن كلام المجلة المصرية كاف في الدلالة على ما أدركه وطننا المغرب الأقصى في غابر الأزمنة ، من المجد العلمي الاثيل، وسيعود للقرويين بحول الله ما هي خليقة به من سؤدد وفخار فالجهود متضافرة على النهوض بها من عثرتها بعد الرسوخ والتمكين ، وقد خطت كليتنا القومية خطواتها الأولى في سبيل الاصلاح ومهيع الارتقاء وذلك بفضل عناية الملك نصره الله ومساعي فئة من رجال الاصلاح في بلادنا ، لكن القرويين - بالرغم من ذلك - ما تزال مفتقرة الى الشيء الكثير في جميع الأنحية ، وهي لن تحقق مبتغاها من التجديد الثقافي الواجب في هذا العصر الا إذا وضعت دائرة العلوم والمعارف فيها واتخذت للدراسة في أقسامها أجود الكتب قديمة وحديثة وأصلحت أساليب التعليم فيها حسب علم البيداجوجية الحديث. فهذه كلها وسائل ضرورية للنجاح وليست هي كل ما تحتاج اليه القرويين في طورها الراهن ، وخير ما يتسم به نطاق العلم والمعرفة في القرويين أن يلحق بها معهد للعلوم العصرية يتلقى فيه الطلبة سائر العلوم الناقصة في برنامج التعليم حسب الأساليب الحديثة من أدوات وغيرها ، وقد سبق للقرويين أن أضيفت اليها عدة دروس علمية جديدة كانت منظمة بزاوية ماء العينين بطالعة فاس لكن هذا المشروع قد أحبط للأسباب التي لا تخفى على أرباب الاطلاع والبصر،وينبغي أن لا يعاد هذا المشروع بصفته المعهودة لأنه ربما أسرع اليه الحبوط اليوم أكثر من ذي قبل خصوصا وأن القرويين - في طور نهضتنا الحالية - هي أحوج ما تكون الى معهد عصري بكل معنى الكلمة.ونحن لا نغفل العقبات التي ربما تثور

تجاه هذا المشروع الجليل ، لكن تلك العقبات مهما منعت واشتدت فانها لا تبرر إغفال المعهد المذكور الذي لا بد منه لكي لا تضل القرويين وجهتها في الاصلاح والازدهار ، وخير البر عاجله كما يقال، ويمكن للاحباس أن تتعاون مع مالية الدولة المغربية لتأسيس « معهد العلوم العصرية » الملحق بالقرويين والآمال كلها منوطة بما هو معهود من همة عالية وعناية شاملة في جلالة الملك الذي تدين له القرويين خاصة بما حققته من اصلاح منتج وظفرت به من نجاح موفق .

أبو الفوارس

« السياسة »

لماذا (السياسة)؟

● جريدة السياسة العدد 1، الخميس 9 مارس 1967.

لسائل أن يسأل: لماذا اختير اسم (السياسة) لهذه الجريدة؟ ان لهذا الاختيار عدة أسباب ومقاصد تتبين مما يتلو من حديث.

حقيقة أن لكلمة (السياسة) من الجمال واللطافة، ومن السحر والجاذبية ما يجعلها تروق الاسماع والأذواق، وتأخذ بالمشاعر والألباب وبهذا يكون لها من قوة التأثير ما يصيرها حبيبة إلى النفوس لدرجة الإغراء والولوع.

ولكن ليس هذا وحده هو الباعث على ذلك الاختيار، بل توجد كذلك بواعث ومقاصد - كما قلنا - هي التي سنجمل الحديث عنها فيما بعد.

ذلك أنه مما حملنا على اتخاذ (السياسة) عنوانا لهذه الجريدة أنها خير ما يعبر عن نشاط الحزب الذي تنطق باسمه، وعن الرسالة التي تضطلع بها في خدمة الصالح العام.

وبالاضافة الى هذا وذلك فان للظرف السياسي الذي يسود

في المغرب حافزا طبيعيا ، وداعيا قويا الى ذلك الاختيار الذي يضفي عليه هذا الظرف نفسه من القيمة والأهمية ، ويعطيه من المعنى والمغزى مالا يعزب عن ذي بال أبدا .

ومن غير أن نوسع ونتعمق في الحديث عن ذلك الظرف السياسي الذي ما فتئت تغمرنا غمرته ، وتبلونا بلوته ، لا نتمالك عن التصريح بأنه ظرف غير طبيعي ولا محتمل إلا ممن أكره وقلبه مطمئن بالايمان ! ولا يفوتنا كذلك الاشارة في هذا المقام الى ان أبرز ما يتجلى في الظرف السياسي السائد اليوم في البلاد هو ما يسمى (بحالة الاستثناء) ، وبديهي أن كل استثناء غير عادي ولا طبيعي ، بل هو شذوذ ، ومن المعلوم ان الشذوذ خروج عن القاعدة العامة ، وندور (النادر لا حكم له ، كما يقال) وانفراد عن الاجماع (ويد الله مع الجماعة ، كما في الحديث) ومخالفة للقياس (والشاذ لا يقاس عليه حسب القول المشهور) ومغايرة للأصل والجنس ، ومنه قولهم : شذاذ الناس أي الذين يكونون في قرم وليسوا منهم أصلا ومحتداً . ودون أن ننساق الى الحديث عن حالة الاستثناء القائمة في المغرب منذ أمد غير قصير لا نستغني عن إبداء هذه الحقيقة وهي أنها أوجدت في البلاد فراغا سياسيا مريعا وذلك نتيجة التعطيل المباغت للبرلمان ، وباختفائه أصبح الدستور ، في الواقع ، حبرا على ورق إلا فيما يعني غير البرلمان ، وهو قليل يكاد يكون والعدم سواء ، واذا كانت لنا مآخذ على جوانب الدستور ، فمن ميزاته ومحاسنه التي لا يستهان بها أنه أسس (ملكية دستورية اجتماعية ديمقراطية) ، وخلق حياة نيابية ، ونظم تجربة ديمقراطية في البلاد ، فكان كل هذا فتحا جديدا في عالم

الحكم والسياسة، إذ كان بداية عهد ترشد فيه الأمة ، وتمارس تربيتها وتنمي نضجها ووعيها عن طريق تدبير شؤونها بنفسها ، وتحمل مسؤولياتها كاملة حرة سيدة ، راضية بقدر ما تطلعت الأمة ، منذ استقلالها الى ذلك العهد الجديد ، عهد التجربة الأولى من الظفر بالدستور ، والتمتع بالديمقراطية في ظل الملكية الدستورية ، فوجئت بإعلان (حالة استثناء) وكان الظن أنها ككل حالة من نوعها لن تعدو فترة وجيزة محدودة ومقيدة بظرف طارىء ، أي غير عادي وعابر ، ومهما يكن من هذا ، فان حالة الاستثناء أعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل عهد الدستور فعاشت الأمة في غيبة طويلة لا يعرف مداها من البرلمان ، والحياة النيابية ، والتجربة الديمقراطية ، والدستور الذي كان في هذا كله الأصل والأساس خلال فترة مرت كلمح البصر أو كلمع البرق في الليلة الظلماء .

ونتيجة لذلك خيم الفراغ السياسي في البلاد ، وخلا الجو مما كان يسمى (بالمؤسسات الدستورية) ، في وقت معلوم ، وسادت البلبلة والحيرة في الرأي العام ، وأخذ في التقهقر وخاب الأمل في النفوس إلا من رحم ربك ! ولكن الفراغ السياسي ، إنْ أدى كل هذا لم يفرغ الضمائر من الايمان بالديمقراطية والتعلق بها، والتطلع اليها أكثر مما مضى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الديمقراطية ، وان عفى (الاستثناء) على معالمها ومظاهرها ومنشآتها ، ما تزال حية في القلوب ، شاغلة للعقول حافزة للهمم ، ملهمة العزائم .

ويتضح جليا من هذا آن البلاد صارت ، منذ قيام حالة الاستثناء فيها ، تواجه نفس المشكلة التي واجهتها فيما قبل ، وهي مشكلة الحكم والسياسة في إطار الدستور ومجال الديمقراطية النيابية ، بل أصبحت كمشكلة الساعة أشد مما كانت عليه فيما مضى ، وبهذا تعقدت وتحرجت الأزمة السياسية الداخلية ، وغدا الشعور بالفراغ السياسي لدى الجميع أقوى وأخطر.

ولعل الفراغ السياسي لكثرة ما طال قد أدى قصدا أو عن غير قصد الى ما يلاحظ عند جمهرة من المواطنين ، وهو نوع من الاعراض عن السياسة الذي يتجلى في ضعف الاهتمام بالقضية السياسية وقلة المبالاة بالحياة العامة ، وليس هذا في صالح الحاكمين أو المحكومين على السواء ، وقد يعزى كذلك الإعراض السياسي في بعض الأوساط المغربية الى أسباب أخرى ترجع إلى أزمة السياسة بصفة عامة في البلاد ، والى الداء العضال الذي يفتك بالمجتمع والدولة معا، وهو ما يمكن أن يسمى بالفساد الداخلي ، والى شتى المحاولات المبذولة ، سرا وجهرا ، وبكل الوسائل والأساليب ، لتحويل الرأي العام عن السياسة باعتبار انها لا تعنيه إلا في المناسبات ولحاجة الفئة المستغلة .

ومهما كانت أسباب (الجفاء السياسي) المشاهد عند بعض المواطنين فانه ليس في صالح الحاكم والمحكوم - كما قلنا - فضلا عن الديمقراطية التي تتطلب أقصى الاهتمام بالشؤون السياسية ، ومنتهى التمسك بحق المشاركة في التسيير لها ، وبهذا تكون الحياة العامة في البلاد قائمة (ومزدهرة) ، ويوجد ما يسمى (بالحوار

السياسي) لصالح الحاكم والمحكوم ويتم بينهما على أساسه أحسن التفاهم وأجدى التعاون،وليس هذا بالشيء العديم القيمة بالنسبة للجميع .

فحالة الاستثناء ، وتعطيل البرلمان ، وتجميد الدستور ، والفراغ السياسي واختفاء الديمقراطية ، وانقطاع الحوار ، والأزمة السياسية ، والفساد الداخلي،كل هذا يؤلف العناصر الأساسية في الوضع الذي هو اليوم واقع الحياة العامة في البلاد .

ولكن مهما كان هذا الواقع وذلك الوضع فإنهما لا يعنيان في نظرنا أزمة الديمقراطية في النفوس المغربية ، بل في الأجواء العامة ببلادنا لا غير ، أما المحنة التي تمر بها الديمقراطية اليوم عندنا فلم تزعزع الإيمان بها في الضمائر بل لا يزال المثل الأعلى السياسي والديمقراطي أقوى ما يكون حيوية وقوة فيها،وهذا ما يكفل انقاذ السياسة والديمقراطية كيفما كانت الأوضاع والطوارىء ، والتقلبات .

وقد فكرنا طبعا في كل ما تحدثنا عنه سالفا حينما أقدمنا على اختيار اسم (السياسة) لهذه الجريدة الناشئة التي نريد لها أن تساهم بحظها المتواضع في سد الفراغ السياسي ورد الاعتبار للسياسة ، وتقييم العمل السياسي في البلاد عامة ، وفي بعض النفوس خاصة ، وبهذا نقوم بنصيبنا في عملية خلاص السياسة من قبضة الذين يحاولون تحقيق أحلامهم وهواجسهم باحتكارها لأنفسهم ولمنفعتهم دون سائر المواطنين الذين يريدون لهم أن يكونوا متفرجين وضحايا في آن واحد .

وإذ نختار (السياسة) لا نكتفي بها عنوانا لجريدتنا ، بل نتخذ منها كذي قبل مبدأ وغاية وعقيدة وكفاحا ، فلا قيمة للسياسة بدون فكرة أو (ايديولوجية) كما يقال ، وبدون عمل ونشاط ، وحركة وجهاد ، وكل من الفكرة والعمل يقتضينا أن ننشر الفهم الصحيح للسياسة ، ونبث الوعي السياسي في المجتمع ونقوي الشعور العام بأزمة السياسة وبالفراغ السياسي ، ثم بضرورة العمل لانفراج الأولى وانتهاء الثاني لخير الفرد والجماعة ، والأمة والدولة. وإذا ما أيقظنا فطنة المواطنين ، وفتحنا بصيرة الحاكمين ،فاننا نكون قد جعلناهم أجمعين يدركون معطيات مصيرهم المشترك ، فيتعاونون في بناء مستقبلهم على البر والتقوى لا على الاثم والعدوان .

السياسة . . . أيضا !

● « السياسة » ، العدد 2، الخميس 16 مارس 1967 .

تحدثنا سابقا عن السياسة محاطة بأقواس إشارة إلى أن القصد منها اسم الجريدة ، لا السياسة علما ، وفنا ، وعملا .

ونريد أن نتحدث من جديد عن السياسة ، ولكن في هذه المرة خارج (قفص) من الأقواس ، وبأسلوب صحفي، أي دون تناول الحديث عنها كعلم ، ومذهب ، وفلسفة ، بل بصفتها عملا ، وسيرة ، وسلوكا في مجال أداء الامانات ، والقيام بالواجبات والاضطلاع بالمهام والمسؤوليات باسم الحق ، والعدل ، والصلاح ، وخدمة لكل واحد (مواطن) ، وللجميع (الأمة) .

وتجدر الملاحظة أول الأمر ان العرب والمسلمين المتقدمين لم يجعلوا من السياسة عملا ، ومذهبا ، وفلسفة بقدر ما اتخذوها عملا ، وسيرة ، وسلوكا ، فكانوا بهذا ساسة عمليين وفعالين أكثر مما كانوا نظريين وقوالين ، ولعل أحسن من أجاد الحديث منهم عن السياسة كعمل أو كتدبير للشؤون العامة هم الحكام أنفسهم الذين مارسوها ، وخبروا مسائلها ، واتقنوها جهد

المستطاع خدمة للرعية في عهدهم، وبعبارة أخرى، انهم نظروا الى السياسة نظرتها الواقعية الايجابية باعتبارها حسن السياسة وذلك بإقامة الحكم في الناس على أسس صالحة متينة، وبتحقيق العدالة ورد المظالم، وبضمان صلاح الراعي والرعية، نوضح كل هذا ببعض الأمثلة من أحاديث العرب المسلمين السابقين عن حقيقة السياسة في مجال خدمة الصالح العام.

فقد سأل الوليد بن عبد الملك أباه: يا أبت، ما السياسة؟ فأجاب: هيبة الخاصة مع صدق مودتها، واقتياد قلوب العامة بانصاف اليها، واحتمال هفوات الصنائع. وكتب نفس الوليد ابن عبد الملك الى الحجاج بن يوسف يأمره بأن يكتب اليه بسيرته فكتب اليه: (إني أيقظت رأيي وأنمت هواي، فأدنيت السيد المطاع في قومه، ووليت الحرب الحازم في أمره، وقلدت الخراج الموفر لأمانته، وقسمت لكل خصم من نفسي قسما، أعطيته حظا من لطيف عنايتي ونظري وصرفت السيف الى النطف، (النجس، والمريب) المسيء، والثواب الى المحسن البريء، فخاف المريب صولة العقاب، وتمسك المحسن بحظه من الثواب).

ويروي العرب عن الحكماء: (إذا فسدت السياسة ذهب السلطان، ومدار السياسة كلها على العدل والانصاف، لا يقوم سلطان لأهل الكفر والايمان إلا بهما، ولا يدور إلا عليهما، مع ترتيب الأمور مراتبها وانزالها منازلها، وينبغي لمن كان سلطانا أن يقيم على نفسه حجة الرعية، ومن كان رعية أن يقيم على نفسه حجة السلطان، وليكن حكمه على غيره مثل حكمه على نفسه، فإنما يعرف حقوق الأشياء من يعرف مبلغ حدودها ومواقع أقدارها، ولا يكون أحد سلطاناً حتى يكون قبل ذلك رعية).

ومن أشهر لأقوال المأثورة في الحكم والسياسة عن ولاة المسلمين قول عمر بن الخطاب : (لا يصلح لهذا الأمر إلا اللين من غير ضعف ، والقوي من غيرعنف .)وقول معاوية : (اني لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي ، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني ، ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت ، فقيل له : وكيف ذلك ؟ فقال : كنت إذا مدوها أرخيتها، وإذا أرخوها مددتها .)

ويروى للعرب أيضاً عن الحكماء: (أسوس الناس لرعيته من قاد أبدانها بقلوبها، وقلوبها بخواطرها، وخواطرها بأسبابها من الرغبة والرهبة .)

وفي معنى آخر حكي عن المنصور أنه قال لبعض قواده : صدق الذي قال أجع كلبك يتبعك ، وسمنه يأكلك ، فقال له أبو العباس الطوسي : (أما تخشى يا أمير المؤمنين ، ان أجعته أن يلوح له غيرك برغيف فيتبعه ويدعك ؟) وهذا يشير إلى فساد كل سياسة تقوم على التفقير والتجهيل لحاجة في نفس السياسة والحكام المنحرفين في كل زمان ومكان .

ونختم هذه الأمثلة العملية المختارة لمفاهيم الحكم والسياسة عند العرب والمسلمين من السلف الصالح بما ورد في خطبة بحمص لسعيد بن سويد قال : (أيها الناس ، ان للاسلام حائطا منيعا ، وبابا وثيقا ، فحائط الاسلام الحق ، وبابه العدل ، ولا يزال الاسلام منيعا ، ما اشتد السلطان ، وليست شدة السلطان قتلا بالسيف ، ولا ضربا بالسوط ، ولكن قضاء بالحق ، وأخذا بالعدل .)

وإذا كانت تلك هي النظرة الواقعية الايجابية السليمة عند السلف الصالح للحكم والسياسة فاننا نعثر عند الأجانب في الماضي والحاضر على شتى الأقوال التي أوضحوا بها نظرتهم لواقع الحكم والسياسة في مواطنهم وعصورهم .

من ذلك مثلا ، قول الكاتب الفيلسوف الفرنسي الشهير (فولطير) بسخريته اللاذعة المعروفة : (لقد اكتشف ما اعتبر من حسن السياسة ، وهي الوسيلة الكفيلة بأن يقتل جوعا أولئك الذين يفلحون الأرض لكي يعيش منها الآخرون) ، وهذا رهط من سوء الحكم وفساد السياسة قد يوجد له نظير في كل مصر وعصر، فليس هو خاصا بعهد فولطير ومعاصريه من الساسة والحكام .

وإذا ما انتقلنا من عصر فولطير الى العصر الحديث نجد كثيرا من الآراء التي تصور السياسة في مجال السلوك والتطبيق ، فتبرز حقائقها وأسرارها بكل صراحة ودقة ، وبأسلوب لا يخلو من مزح وسخرية ، ومن نقد ولوم ، ومن فضح وتشهير .

من ذلك قول بعضهم : (إن تعاطي السياسة ، في البادية وفي الحواضر الصغرى لا يتجلى في أغلب الأحيان إلا باضمار الكراهة للجار) وهو قول قد يصدق أيضا على كثير من سكان الحواضر الكبرى نفسها ، خصوصا منهم أولئك الذين لا يملكون أي فهم صحيح للسياسة فضلا عن الأهلية لتعاطيها ، فينساقون إليها بحكم الظروف ، وبالرغم عنهم ، ثم يحسبونها عداوة وبغضاء للغير فتمتلىء نفوسهم حقدا وحزازة لكل من خالفهم في

الرأي والطائفة، وشعارهم في هـذا : كل من ليس منـا فهو عدوُّنا، وهم في الحقيقة أعداء أنفسهم ، وممن تصدق عليهم الآية الكريمة : فإنها لا تعمى الأبصار ، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور .

ومن ذلك أيضا : (بما أنه يهم في السياسة تبرير الانسان لنفسه أكثر من عمله فان للأقوال فيها أهمية تفوق أهمية الأشياء والشؤون) ، وهكـذا يتضح أن الثـرثـارين من رجـال الحكم والسياسة يهتمون أكثر بكل ما هو تهريج ودعاية فارغة لمحاولة تبرير وجودهم في المناصب ناسين أو متناسين أن قيمة السيـاسي أو الحاكم إنما هي بعمله وبسلوكه ، فهما أحسن ما ينطق عنه ، وأفضل ما يعتمد عليه من التركيز والتبرير ، وفي الحديث : إن الله لا ينظر الى صوركم وأقوالكم ، وإنما ينظر الى أعمالكم .

وقيل أيضا : (في السياسة ينبغي أن يترك دائما عظم لينتشه المعاندون!) وبهذه المناسبة تجدر الملاحظة أنه ما أكثر السـاسة الذين ينتشون حتى العظام بعد أكل لحومها لعلهم يشبعـون نهمهم، وكـأنهم مصـابـون بـداء الجـوع الكلبي ، أو هم أشبـه شيء بالحيوانات المفترسة .

وقال آخر : (السياسة - في الديمقراطية - هي التفنن في إيهام الشعب بأنه هو الذي يحكم) وهذا يصدق خاصـة على السياسة الماكرة الشريرة في الديمقراطيات المزعومة التي تنطوي على الزيف والفساد ، والنفاق والخداع.وهذا النوع من الديمقراطية السياسية هو ما يليق بالمستبدين (المتمقرطين) لحاجة في أنفسهم

وهؤلاء اذ يغلفون استبدادهم في لفائف بارقة من الديمقراطية انما يحاولون ما وسعتهم الحيلة إيقاع الشعوب في مصائدهم،شأنهم في هذا شأن الصيادين الذين يختفون وراء الفخاخ المنصوبة لصيد الوحوش في الفلوات .

ومما قيل : (في السياسة يستطيع غير العقلاء ان يعملوا ما من شأنه أن يجعل العقلاء يظهرون كأنهم هم المخطئون !) وليس معناه ان الناجحين في السياسة هم غير العقلاء ، وإنما معناه أن هؤلاء آفة على السياسة التي قد يحولون خطأها صوابا ، وصوابها خطأ في أعين المغفلين والمنحرفين .

وقيل : (الحكمة في السياسة أن لا يجاب قط على الأسئلة والتفنن فيها أن يتلافى إلقاؤها) ، ولاكن اذا كان من الحكمة حفظ أسرار السياسة ، ومن الحنكة اجتناب وضع الأسئلة المحرجة،فليس من السياسة الحكمية والفنية أن يلوذ السياسي دائما بالصمت ، وان يفر من كل سائل ، وهكذا فإذا كان من المهارة في فن السياسة أن يتلافى - بكل حق ولطف ، ولباقة - وضع الأسئلة المحرجة،فليس من الحكمة السياسية في شيء عدم الاجابة عن أي سؤال ، إذ لكل سؤال جواب ، كما يقال ، فالحكمة كل الحكمة ، والمهارة كل المهارة في السياسة أن يوجد جواب لكل سؤال ، ولو لم يكن هو الجواب الحقيقي والصحيح وبهذا يكون للسياسي الماهر - بالحكمة والفن - التفوق والغلبة في كل مسألة وعلى كل سؤال .

وقال الكاتب المفكر الفرنسي الشهير (بول فاليري) :

(السياسة كانت أول الأمر هي الفن الذي يمكن من منع الناس من الاشتغال بما يعنيهم) ، وهو يشير بهذا الى احتكار السلطة ، والاستبداد بالحكم دون الشعوب ، ففي هذه الحالة تكون السياسة عند المسيطرين والمتسلطين هي تفننهم في اختلاق الأسباب وانتحال الوسائل واتخاذ الأساليب للحيلولة دون تدخل الشعوب فيما يهمها بالذات ودون اشتغالها بما يعنيها من شؤونها العامة أي من حياتها كجماعة منظمة ذات شعور بوجودها ، وإحساس بكيانها ، واعتزاز بشخصيتها ، واهتمام بمصيرها . ولو قال الكاتب المذكور إن السياسة كانت أول الأمر - وآخر الأمر - كما وصفها لصدق قوله على السياسة اليوم في غير مكان ودولة .

ومما قاله الكاتب المذكور : (كل سياسة تنبني على الاهمال وعدم المبالاة من لدن المعنيين بأمرها ، اذ بدون هذا ليس من سبيل الى سياسة ممكنة ميسورة) ، وفي الواقع قد تكون السياسة تارة : منع الناس بالاشتغال بما يعنيهم وتارة أخرى : اهمالا ممن يعنيهم أمرها. ولاكن الملاحظ بل المؤكد أن السياسة لا تكون الأولى إلا نتيجة الثانية ،إذ إهمال لناس للسياسة يؤدي بهم الى حرمانهم من الاشتغال بها ، واهمالهم هذا ليس إلا دليلا على ضعفهم ، وجبنهم ، وخذلانهم لأنفسهم ، ولهذا يهونون على ساستهم وحكامهم في خسة ورذالة ، وذلة واحتقار!

تلك هي بعض الأقوال والنظريات في حقائق وتطبيقات السياسة ماضيا وحاضرا وكأننا نسأل من القارىء الكريم : وماهي حقيقة السياسة ؟ ومن غير الافاضة في الجواب نوضح ان السياسة

علم بحكومة الدول ، وفن تمارس به السلطة . في المجتمع الانساني ، ومع التذكير بأن السياسة أصبحت اليوم علما بعيد الشأو وعظيم المكانة بين مختلف العلوم والفنون والأبحاث والدراسات،فانه لابد من الاشارة الى أن السياسة لا تكون صالحة إلا إذا توفرت لها مجموعة من المزايا ، والقيم ، والفضائل، ليتحقق بها المفهوم الصحيح والمدلول الكامل لها ، ولعل من أحسن ما يمكن تعريف السياسة به هو قول بعضهم : (السياسة استصلاح الخلق بإرشادهم الى الطريق المنجي في العاجل والآجل ، وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة) .

وهذا تعريف للسياسة المثلى التي تنبني على الاصلاح ، والارشاد ، والتقوى ، والعدالة ، وهو الفهم السليم الذي نرتضيه للسياسة علما وعملا ، إذ لا سياسة تستحق هذا الاسم - مادة وروحا - من غير ادنى حد من الاستقامة والاخلاق الفاضلة . ومن أجل أن تكون السياسة حقا وصلاحا وعدلا واستقامة وخدمة بهذا كله للفرد والجماعة يجب القيام بالمعركة التي تهدف الى منع أي فرد أو أية جماعة من الاستيلاء على الحكم بغير حق ، وتسخير السلطة العامة للمنفعة الخاصة، كانتزاع الامتيازات التي تجعل من أصحابها أقلية غالبة مستغلة ، كما تهدف المعركة الى خلق المجتمع الصالح في ظل القانون العادل ، والحكم الأصيل. وهكذا تكون السياسة - في نظرنا - مذهبا أو (إيديولوجية) تتألف من القيم السامية والمثل العليا ، كما تكون نضالا مستمرا ، وتضحية كريمة في سبيل نصرة هذه القيم وتحقيق هذه المثل ، وهنا قد نرمى جزافا

بالخيال وبالمثالية ، ولكننا سرعان ما نرد بأن السياسة لكي تكون مثلى يجب أن تأخذ حظها من الخيال والمثالية،وكما تأخذ حظها من الحقيقة والواقع ، وفي هذا قال أحد عباقرة السياسة من المعاصرين : (سر الى الامام مسترشدا بالمثل الأعلى ، ولاكن من غير اغفال الواقع) وهذا أقوم مبدأ ، وأفضل شعار لكل سياسة حكيمة وناجحة ، ولكل سياسي محنك وموفق .

من التخلف الى التنمية

● « السياسة » ، العدد 3، الخميس 23 مارس 1967 .

من المعلوم أن المغرب يدخل في عداد الأقطار المسماة بالمتخلفة أو النامية كما يحلو لسكان هذه الأقطار ومن جاراهم أن يعبروا عن وضعيتهم المطبوعة بطابع التأخر والانحطاط في شتى المجالات .

وحينما نصف بلادنا بالتخلف لا نخفي الحقيقة عن أنفسنا ولا عن غيرنا، كما نبرهن على أننا لا نخاف الاعتراف بهذه الحقيقة المرة ، والمؤلمة ولا من التعبير عنها باسمها ، لا بالكتابة ، كقولنا (النامية) بدل المتخلفة ، ذلك اننا نريد الصراحة في الحديث عن وضعية هي نفسها غير خفية ، بل مكشوفة ولو حاولنا سترها وتمويهها وإبهامها لحاجة في أنفسنا .

وإذا ما قلنا إن المغرب بلد متخلف فلا نعني تخلفه الاقتصادي فحسب بل نعني كذلك تخلفه الاجتماعي ، والفكري والسياسي ، وبهذا نكون صادقين في التعبير عن وضعية سيئة عامة لا يمكن أن نخفيها أو يخفف منها ما قد يستعمل في الدلالة عليها من ألفاظ ملطفة وعبارات محببة .

وانه لمن فساد السياسة أو تقصيرها في أي بلد متخلف - كبلدنا - أن تتنكر الجهود المبذولة لمحاربة التخلف في المجال الاقتصادي دون أو أكثر من بقية المجالات التي لا يقل فيها التخلف ضرراً وخطرا على حياة الانسان في الحاضر والمستقبل ، بل نذهب الى أكثر من ذلك وهو أنه لا سبيل الى القضاء على التخلف الاقتصادي إلا بمقاومة التخلف في المجالات الأخرى ، ومن هنا ندرك أن كل تنمية اقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا بالتنمية العامة الشاملة ، ونخص بالذكر منها التنمية الاجتماعية والفكرية والسياسية. وحسبنا توضيحا لهذا تأكيد هذه الحقيقة وهي أنه لا سبيل إلى إنجاز مشاريع التنمية الاقتصادية في مختلف الميادين من فلاحة ، وصناعة ، وتجارة إلا بواسطة الأطر الصالحة الكافية ، إذ لا يعقل أن تباشر التنمية بغير فنيين أكفاء من أبناء البلد المتخلف، وإيجادهم رهن باجادة إعدادهم بواسطة سياسة تعليمية حازمة موفقة. ولهذا فكل بلد يريد حقا أن يخرج من وهدة التخلف ويرقى الى مستوى النمو يضطر الى محاربة الأمية لدى كافة السكان ، ونشر التعليم الصحيح بينهم كافة ، والجد في اعداد التنمية في مختلف الميادين واسهام الطاقات البشرية والسياسية في حركة الإنماء. وما يقال عن التنمية الفكرية يمكن أن يقال عن التنمية السياسية ، إذ كيف يمكن لبلد متخلف أن يطمع الى التنمية وهو متأخر سياسيا لا من حيث تدبير الشؤون العامة فحسب، بل كذلك من حيث الاطار السياسي الذي يشمل السلطات والمؤسسات. فتنمية أي بلد تحتاج الى خبراء وفنيين في الاقتصاد كما تحتاج الى نظرائهم في السياسة ، بل ليس من المجازفة بالقول ولا بالمغالاة فيه أن نذهب الى أن التنمية الاقتصادية رهن

بالتنمية السياسية ، باعتبار أن السياسة هي التي تبتكر ، وتوجه وتنفذ ، فإذا كانت سياسة البلاد متخلفة من حيث الاطارات والمؤسسات،فكيف يمكنها ان تطمع في تحقيق التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفكرية ؟

هذه حقائق كبرى كثيرا ما يغفل عنها الحكام المسؤولون مع انها قائمة الذات وفارضة نفسها على الجميع ، وعلى العكس من ذلك نراهم يهتمون بالتنمية الاقتصادية بصفة أخص ، وبكيفية أقوى كأنها لا علاقة لها بالتنمية في المجالات الأخرى ، وكأنها لا تحتاج لغير الخبراء والفنيين الاقتصاديين.وتلافيا للعجز أو التقصير في مجال التنمية الفكرية والسياسية يلجأ الحكام المسؤولون الى استيراد لفيف من الخبراء والفنيين من الخارج إما كمستشارين وإما كعاملين، ونحن مع تقديرنا للخبرة والفنية لديهم لا نكتم أنهم كثيراً ما يخطئون بتطبيق آراء ونظريات قلما تتفق وواقع بلادنا الاقتصادي والاجتماعي ، والفكري والسياسي . ذلك أن ما يصلح مثلاً بالاقتصاد في البلاد الراقية قد لا يصلح باقتصاد البلد المتخلف، وهكذا في غير مجال الاقتصاد، مما يجعل (التقنية) الأجنبية أحياناً خطرا وشرا ووبالا على المغترين بها والمبالغين في الثقة بها، والاعتماد عليها.

وهناك خطأ كبير يشترك فيه الحكام المسؤولون والخبراء والفنيون الأجانب،وهو اعتمادهم في تحقيق التنمية الاقتصادية على الخيرات الطبيعية والثروات المعدنية ، والامكانات المالية الداخلية والمستوردة ، ونحن لا ننكر أنها جميعها تكون العناصر الأساسية في كل تنمية. ولاكن هل يصح لأي بلد متخلف أن يحقق تنميته

الاقتصادية بالاعتماد على الأموال الخارجية وعلى الخبراء والفنيين الأجانب؟ إن هذا إن أمكن كمساعدة فلا يمكن كعمدة، ولهذا يجب على كل بلد متخلف أن ينهض قبل كل شيء بوسائله ورجاله بالاضافة الى خيراته وثرواته،وهذا مالا يتيسر إلا مع التنمية في مختلف المجالات.

وزيادة على ما أكدناه من أن التنمية الاقتصادية رهن في أي بلد متخلف بالتنمية الفكرية والاجتماعية والسياسية، نعتقد أن استثمار الخيرات الطبيعية والثروات المعدنية واستخدام الامكانيات الداخلية لا يمكن أن يتم إلا في إطار سياسة نهضة حقيقية مطبوعة بطابع الجرأة، والحزم، والتقدمية.وبعبارة أخرى في نطاق سياسة انقلابية تشمل جميع مجالات الحياة العامة.واذا ما انتقلنا من العموميات للحديث عن الخصوصيات في مجال التنمية نجد كذلك ما هو جدير بالملاحظة.

وأول ما نلاحظه أن المشتغلين بالتنمية الاقتصادية من المسؤولين والفنيين يحاولون تحقيق التنمية المطلوبة مع العمل لمنع تضخم السكّان، هذا التضخم الذي يجعل الانتاج في ميدان التنمية قاصرا عن الايفاء بحاجات السكان.غير ان مشكلة تضخم السكان لا يمكن أن تحل بوسائل تحديد النسل، وكل المحاولات والتجاريب في هذا المجال كانت ولا تزال غير مرضية ان لم تكن قد باءت في النهاية بالفشل،لأن الدولة لا تملك فرض تحديد النسل بكيفية عامة وحاسمة.ولهذا نرى أن تعمل التنمية

بوسائل جبارة لمضاعفة الانتاج الذي يساير تضخم السكان مع مواصلة المساعي لحمل السكان على التبصر والتعقل في التناسل ، فليس في هذا ما يناقض ذلك طبعا. وبمناسبة ذكر الانتاج نشير الى أنه لم يتضاعف في بلادنا منذ 1935 إلا بنسبة 1,60 في حين أن تضخم السكان في المغرب بلغ ضعف نسبة الانتاج الداخلي. ثم مما نلاحظه أن أرباب رؤوس الأموال من الأهالي قلما يقدمون على توظيفها في المشاريع الخاصة بالتنمية ، بل فيهم من ينقلون القسط الوافر من أموالهم الى الأبناك أو المشاريع بالخارج ، لأنهم يخافون عليها من التأميم ، وحتى من المصادرة اذا ما صدر قانون : من أين لك هذا ؟ ومهما يكن فإنهم بذلك لا يبرهنون على انهم يثقون بالأوضاع في بلادهم بالاضافة الى اعتبارات أخرى. أما أرباب رؤوس الأموال من الأجانب فإنهم لا يطمئنون خصوصا عند ما يرون زملاءهم من الأهالي يصدرون أموالهم الى الخارج ، فيقولون في أنفسهم : اذا كان هؤلاء عديمي الثقة في الوضع ببلادهم فكيف نثق نحن فيه ؟؟

ثم إن توظيف الأموال الأجنبية في البلاد المتخلفة يتوقف على وجود الاستقرار بالمفهوم الحقيقي لهذه الكلمة لا بالمفهوم الشائع على لسان أبواق الدعاية الرسمية ، الأمر الذي لا يغالط احدا لا في الداخل ولا في الخارج ، وهذا من الأسباب التي تدعو كثيرا من الأموال الأجنبية خاصة الى الخروج من المغرب. وسبب آخر هو ما يعزى الى أنظمة التوظيفات المالية من فساد .

ويرى الخبراء الدوليون الذين درسوا الأوضاع في عين المكان أنه لا مناص من إعادة النظر بجد وحزم في تنظيم الأجهزة

الإدارية المغربية ، وكذلك من إسناد برامج التنمية الى وزارة كبرى تتوفر على الكفاءات الشخصية الصالحة وعلى الوسائل والامكانيات اللاّزمة، كما تختص في مجموع القضايا والمشاكل الاقتصادية ،ونحن نعتقد أن هذا يجب أن يتوفر لجميع وزارات وادارات البلد المتخلف فكريا ، واجتماعيا ، واقتصاديا ، وسياسيا ، ونخص بالذكر منها في مجال ، التنمية المادية وزارات الفلاحة ، والتجارة ، والصناعة والمعادن، وبهذا نثير مشكلة خطيرة ، كبرى ، هي مشكلة أساسية ،أو بعبارة أوضح مشكلة القيادة السياسية المركزية والجهوية في البلاد المتخلفة إذْ حل سائر المشاكل فيها مقيد حتمًا بحل المشكل الأساسي الذي هو الأول بدون منازع .

حقيقة سياسة التوفير

● « السياسة » ، العدد 4، الخميس 30 مارس 1967 .

يعد التوفير والادخار في الدول المتخلفة احدى الوسائل التي يجب عدم إهمالها . بل العمل جهد المستطاع لتسييرها في برامج التنمية ، ولاكن اذا كان هذا لايختلف فيه اثنان فإنما يجب الصدق والصراحة والاعتراف بهذه الحقيقة التي هي واقع الشعوب المتخلفة بالنسبة لسياسة التوفير والادخار.

إنه واقع مؤلم يفرض نفسه على الجميع ، ولا سبيل الى نفيه ، بل يجب أن نحسب له كامل حسابه حتى لا ننجر الى الغلط أو المغالطة ، ولا ننساق - بشعور أو بغير شعور - الى الخيبة في آمالنا ، والفشل في مساعينا، والافلاس في أهدافنا الإنمائية الوطنية .

وتلافيا لكل هذا ينبغي أن نتدبر ذلك في الواقع لنتبين عناصره ونحلل حقائقه ، وندرك نتائجه في مجال التنمية المنشودة .

ومن نظرتنا الى واقع التوفير والادخار في البلاد المتخلفة أي فيما يسمى اليوم ، (بالعالم الثالث) ، وهو الذي يتكون كما هو

معلوم من القارة الأفريقية ، والقارة الاسيوية ، وأمريكا الجنوبية ، وبعض الأقطار الأوروبية نفسها ، نخرج بالملاحظات الآتية :

ان جميع الدراسات الفنية التي قام بها الاخصائيون ، وكذلك المؤسسات المختصة في الاحصائيات ، تؤكد ان توفير الشعوب المتخلفة يتراوح نسبته بين خمسة وسبعة في المائة من الدخل القومي ، ونحن من غير اعتماد هذه النسبة كحقيقة ثابتة لا تقبل الطعن أو الجدال نعتقد انها إشارة جديرة بالاعتبار لدى الباحثين والمهتمين بمشاكل التنمية .

وهي ان دلّت على شيء فإنما تدل على أن التوفير والاذخار عند الشعوب المتخلفة لا يتناسب مع ما لسياسة التنمية من ضرورات ومشاكل،اذ ان قدرتها على التوفير والاذخار ضعيفة نظرا لما تعانيه في وضعية التخلف من آفات الحرمان والفقر والبؤس، ومما ينتج عن هذا من مستوى عيش وضيع ولو مع توفر الخيرات والثروات وما قد لا يستهان به من الوسائل والامكانيات ، وهذا يطبع حياة الشعب المتخلف بطابع الغرابة، والتناقض والمأساة .

وهكذا تجابه سياسة التنمية أول ما تجابهه في أي بلد متخلف ، انحطاط كل من الدخل الفردي والقومي ، ومن هذا ندرك قلة الامكانيات في مجال التوفير والاذخار كما ندرك في نفس الوقت ما يعترض سياسة التنمية عامة ، ومشروع التوفير خاصة ، من صعوبات وعراقيل ، وبالتالي من قلة حظوظ النجاح الكبير المنتظر .

ومع هذا يجب العمل بكل الوسائل لكسب معركة التوفير، وهي معركة شديدة وطويلة، لا تكفي فيها التقنينات، والتعليمات، والتوجيهات باستعمال وسائل الدعاية الحديثة على أوسع نطاق.

وأول ما يعرقل سياسة التوفير والدعاية المسخرة لها: الفقر السائد في مجموع الشعب المتخلف، ومع الفقر تندر أو تفقد إمكانيات التوفير، وإذا كان التوفير مطلوبا من الجميع لا فرق بين الفقراء والأغنياء فإنه يعني ذوي السعة والغنى أكثر مما يعني المعدمين الفاقدين لوسائل الوفر، ولاكن الأغنياء في البلد المتخلف، على قلتهم أو كثرتهم، قلما يرغبون في التوفير خصوصا وان جمهرة منهم يعدون من ذوي اليسار الطارىء أي ممن يسمون (بحديثي النعمة) أو (الأغنياء الجدد) الذين ينظرون الى الثروة المكتسبة نظرة خاصة هي قبل كل شيء نظرة التمتع، وكل التمتع، ولا شيء غير التمتع، وشعارهم في هذا: إنما الحياة الدنيا متاع! وهكذا نراهم ينفقون في سبيل الرفاهية وما تتطلبه من لذائذ العيش وطيباته ما قد يصل بهم الى الجموح، والافراط والتحدي في المفاخرة، والمباهاة لدرجة الجنون أحيانا، والجنون فنون، كما يقال. وحتى إذا اتفق لبعضهم أن وفروا مع ذلك شيئا من المال فانهم قلما يستثمرون وفرهم في المشاريع التي تساهم في تحقيق التنمية بمضاعفة الانتاج العام، بل يصرفون أموالهم الموفورة في اقتناء العقارات، والمجوهرات، كما يخزنونها في صناديق الابناك، بالداخل والخارج، أو يكدسونها في صناديقهم الخاصة فيكنزون المال، ويدفنونه فيما لا ينفعهم ولا يجدي التنمية مطلقا،

وإذا سألنا الاحصائيات الفنية عن نسبة الثروة المجمدة عن طريق الاكتناز اجابت بأنها تقدر في كثير من البلاد المتخلفة بعشرة في المائة من الدخل القومي .

وبالاضافة الى ما ذكر من أسباب ضعف التوفير والاذخار في عالم التخلف نشير الى أن كل وفر يحققه الفرد المتخلف لا يوجهه نحو (صندوق التوفير الوطني) في أغلب الأحيان ، ولاكن يصرفه في الاستهلاك الخاص ، وهذا أمر طبيعي عند كل محروم ، أو فقير الذي يستهلك أول ما يستهدف تحسين مستوى عيشه بأن يوفر له مزيدا من الكسوة ، والغذاء ، والايواء ، وما قد يقدر عليه من الكماليات ، ومما يبعث على هذا عند تيسر الامكانيات لدى من كانوا محرومين منها حبُّ التنافس مع الذين سبقوهم الى ذلك من الجوار والأصدقاء وعامة الناس.وهناك كذلك باعث آخر هو ما يمكن أن نسميه (بعدوى) الحضارة ذات المغريات القوية المستجابة .

ويتضح مما سلف جوهر الواقع كما يسود الحياة في العالم المتخلف، وهو واقع قلما يساعد على السير بالتوفير ، والاذخار الوطني نحو تحقيق الأهداف المتوخاة .

ومع هذا - كما قلنا آنفا - يجب الاهتمام بمعركة التوفير على شدتها وطولها لأنها ضرورة من ضرورات التنمية القومية.ومن أجل هذا يجب أن تعدَّ لها كامل عدتها لا من تشريع ، وتنظيم فقط ، بل من تبشير ، وتربية .

ولا داعي اذن الى الاطالة في بيان المبرر الأساسي لوجود

التوفير الوطني في بلد متخلف يريد بعزم وحزم الخروج تدريجيا من تأخره وانحطاطه ، وليس ذلك المبرر غير الضرورة الملحة التي تقضي على الشعب المتخلف بأن يعتمد قبل كل شيء على نفسه في كسب المعركة ضد التخلف ، ولصالح التنمية ، ونعني بالاعتماد على النفس تعبئة الشخص لنفسه بوسائله ، ومساعيه وتضحياته .

وإذا كانت التنمية تابعة لمضاعفة الانتاج العام عن طريق الاستثمار المجدي فان كل هذا تابع بدوره لتمويل المشاريع الانمائية . وليس من الحكمة ، والصواب ، والمصلحة الاتكال في هذا على (الاعانات الخارجية) التي مهما بذلت بسهولة وسخاء فانها لا تغني في تنفيذ برامج التنمية ، بل إنها لا تمثل إلا بعضاً من كل وتقدر الاحصائيات الفنية نسبتها بسدس مجموع ما يحتاج اليه نمو الشعوب المتخلفة ، وحتى ان أمكن للدول النامية الغنية ان توسع نطاق مساعدتها المالية والفنية الى أبعد حد مستطاع فانها لا تستحق أن تكون العمدة في كل تنمية رشيدة ، بل العمدة هي في تعبئة الوسائل والجهود الداخلية بما يكون في مستوى النمو المنشود .

وينبغي أن لا يغرب عن البال ان اللجوء الى المعونة الأجنبية كعمدة وأساس ضرر شديد ، وخطر كبير على حياة مصير الشعوب المتخلفة الراغبة فيها والساعية اليها ، لأن كل معونة أجنبية لا تبذل كعطية وهدية على سبيل الله وبغية الأجر والثواب ، بل إن معظمها ان لم تكن كلها ذات مقابل بكيفية أو بأخرى ، كما

انها تصرف للبلد المتخلف بشروط ، وقيود ، وضمانات كقروض ذات فوائد وتعويضات تؤدى لأصحابها من الدول والشركات كديون مع مايترتب عليها من فوائد خلال الآجال المحددة ، ومعنى هذا ان الاكثار من المعونة الخارجية يثقل كاهل الدولة والشعب في البلد المتخلف بأثقال من الديون وتكاليفها ، وقد تحل آجالها دون ان يستطيع هذا البلد اداء ما عليه خصوصا اذا لم يحسن استثمار أموال المساعدة الخارجية كأنّ تستعمل في مشاريع قليلة أو عديمة الانتاج أو يساء تسييرها فتعبث بها أيدي الاتلاف والافلاس .

وواضح من ذلك كله ان تحقيق التنمية يجب أن يكون من الداخل أكثر من الخارج ، وأن يتم بالاضافة الى بعض المساعدات الأجنبية بوسائل وجهود وتضحيات الأمة والدولة معا ، والتوفير من الوسائل طبعا ، ولهذا يجب تنظيمه تنظيما لضمان حسن التسيير والتدبير ، كما يجب استعمال الأموال الموفرة بالصندوق الوطني في المشاريع الانمائية المثمرة والمربحة حتى لا يصاب التوفير بخيبة ونكسة ، أما ضمان الاقبال على التوفير بإيداع الناس لوفرهم في الصندوق الوطني فيحتاج الى وسائل نذكر منها :

أولا - حسن تدبير الشؤون العامة من فلاحة ، وتجارة ، وصناعة حتى يرتفع مستوى العيش ، ويتوفر للناس دخل فردي مرض ، فيتحصل لهم من المال ما يمكن ان يجعل رهن اشارة صندوق التوفير الوطني لأن فاقد الشيء لا يعطيه كما هو معلوم .

ثانيا - اجادة ما يحتاج اليه الاقناع بالتوفير من تبشير، وتربية، لا مجرد دعاية باسم التوجيه والترغيب والتشجيع.

ثالثا - اهتمام الحكام والمسؤولين بتحقيق السبق في مضمار التوفير،أي بالفوز والأسبقية،حتى يتخذهم المواطنون قدوة تحتذى، ومثالا يتبع، وهكذا تكون الدعوة بالعمل والمثال، لا بمجرد اللسان، ويكون التأثير أبلغ في نفوس الجماهير، وتصبح حظوظ النجاح أوفر بالنسبة لسياسة التوفير الوطني، وينبغي ان لا يتعجب الحكام والمسؤولون - على مختلف المستويات - من توجيه الخطاب اليهم كغيرهم، لأننا لا نعدهم كما لا يعتبرون أنفسهم من الفقراء والمعدمين أو من الذين لا يعنيهم أمر التوفير الوطني إلا كمشروع خاص بالمواطنين دونهم أو كدعاية ترمي الى حمل الآخرين على التوفير، فنحن من غير أن نحرج أحدا منهم نرى أن نغتنم فرصة تحريك الحكومة لسياسة التوفير والاذخار لنوصيهم بدورنا بأن يبدأوا بأنفسهم فيكونوا سابقين الى تمويل صندوق التوفير الوطني،وفي هذا فليتنافس المتنافسون من (بناة) التنمية، و(دعاة) التوفير.

رابعا - ضمان الثقة العامة في الأوضاع السياسية الداخلية وذلك نتيجة الرضى عن السياسة المتبعة في سائر المجالات عامة وفي مجال التنمية خاصة.

خامسا - تخصيص الأموال المودعة في صندوق التوفير الوطني بكل اقليم لانجاز المشاريع الإنمائية الخاصة به، وبهذا

يستفيد الناس في محيطهم من التجهيزات والمنجزات ، كما تستفيد بقية الأقاليم من مجهودات وتضحيات سكانها ،فيعم النمو والازدهار وتتساوى أو تتقارب فيها سائر الجهات وهكذا لا يركزان في أماكن مختارة ومحظوظة لصالح سكانها على حساب السكان الآخرين .

وبكلمة واحدة ان قانون النمو والارتقاء قانون صارم ومطاع ، ولاكنه قانون : الحكام والمحكومون أمامه سواء .

الفلاح هذا
(المعذب في الأرض)

● «السياسة» ، العدد 5، الخميس 6 أبريل 1967 .

يقع الاجماع على أن الأغلبية الساحقة من سكان المغرب فلاحون، هذه حقيقة كبرى مسلمة ، وحقيقة أخرى لا تقل عنها أهمية ، هي أن أغلبية تلك الأغلبية تتألف من صغار الفلاحين الذين يقدر عددهم بخمسة وثمانين في المائة من مجموع الفلاحين في المغرب . ومعنى هذا ان نهضة الفلاحة ، وتطورها ، ونمو انتاجها لا يمكن أن يتم إلا بفضل جهود كافة الفلاحين عموما ، وأكثريتهم خصوصا .

ومن هذا تتضح بجلاء حقيقة السياسة الفلاحية كما يجب أن نخطط لخدمة الفلاحة ، وتحقيق برامج تنمية انتاجها لصالح الاقتصاد الوطني .

وبعبارة أوضح إن كل سياسة فلاحية لا تعتمد على النهوض بما يسمى بالفلاحة التقليدية ، أي بانتاج أكثرية الفلاحين ، هذه الأكثرية التي تتكون كما اسلفنا من الصغار والضعاف الذين لا يملكون إلا مساحات ضيقة ، ووسائل متواضعة ، وأدوات عتيقة

إنما هي سياسة تخطىء هدفها الأساسي ، وتحمل في ثناياها السبب الرئيسي للفشل والافلاس . فتلك الجمهرة الكبرى من الفلاحين هي التي تجعل الفلاحة المغربية في وضعيتها المتاخره ، وهي التي بسبب هذا تثير أعظم وأصعب وأخطر مشكلة تواجهُ سياسة التنمية الاقتصادية في بلدنا المتخلف أو النامي على حد تعبير المتفائلين طبيعةً أو تكلفا .

وإذا نظرنا الى ما حققته برامج التنمية - في غير مجال الخطة الدعائية - نجد بكل أسف أن الفلاحة التقليدية ما تزال سائدة وغالبة ، وان أصحابها ما فتئوا كما كانوا يعانون مشاكلهم العادية ويتخبطون في أزماتهم الخاصة ، ويقاسون من ضعف الوسائل والامكانيات ، ومن قلة الانتاج زراعة وماشية ، ومن عدم أو (تواضع) الاهتمام بأمرهم ما يجعلهم باستمرار عرضة للحرمان ، والفاقة ، والبؤس ، أي من المحكوم عليهم - طبيعة وسياسة - بأن يحشروا . وإذا كانت هذه وضعيتهم المألوفة ، بالرغم عن جميع التصميمات الخماسية والثلاثية ، والمجهودات المبذولة في سبيل هذه التخطيطات الفنية المتوالية والوعود والتصريحات المضمنة والمتواصلة ، فان تلك الوضعية قد ساءت أكثر تعرف عالم الفلاحة عامة ، والمسماة بالعديدية خاصة كارثة الجفاف المزمن في العام الماضي أي في الموسم الفلاحي ، لسنة **1965 - 1966** فيبست معظم المزروعات ، ويبست معها المراعي ، فتضررت الماشية ، وبخست أثمانها في الأسواق ، بل انضافت الى كارثة الجفاف والصابة عموما ، كارثة الوباء الذي فتك بالمواشي ، كما فتك أكثر بالدواب التي هي عمدة الفلاحة التقليدية في مختلف

عمليات الانتاج. وكل ذلك حطم الفلاح عموما والصغير خصوصا ويجيء هذا التحطيم فيما حصل نتيجة تلك الكوارث الطبيعية المتوطدة على (حين) الفلاح من زراعة وماشية، ودواب، وبدون مبالغة نستطيع أن نقول ونؤكد ان تلك الكوارث أهلكت الحرث والنسل، وجرت على الفلاح مصيبتين إحداهمافي الزراعة وأخرى في الحيوان، فتحمل الخسارة مضاعفة وتضرر الى أبعد حد في إنتاجه ومتاعه، وانعدم دخله الفردي والعائلي، وأصبح يواجه طائفة طارئة وأزمة جديدة بالاضافة الى مشاكله العادية المستعصية الحل عليه وحده.

فكل هذا أدى بالفلاح عموما، والفلاح الصغير خصوصا لا الى التفكير في المصائب التي حلت به فحسب، بل المصير الذي سيؤول اليه أمره وأمر عائلته خلال السنة الجائحة المهلكة المبيدة، وكذلك أخذ الفلاح يفكر في هم وغم فيما يحتاج اليه من وسائل التمويل وتجهيز فلاحته في موسم الحرث المقبل أي في سنة 66 - 67 وهنا وجد نفسه أمام نقط استفهام عديدة، ومشاكل جديدة. وفي انتظار ما يخبئه له القدر والحكومة أخذ يخوض معركته الأولى لمحاولة دفع ما يتوقعه من آفات قد تفاجئه، وأخطار قد تباغته، واتقاء ما هو أعظم شرا، وأشد وطأة على وضعيته المنهارة، وحياته البئيسة، فكانت نتيجة ذلك أن تعالت أصواته وتكاثرت متطلباته، وتوافدت على السلطات وكبار المسؤولين ملتمساته، طالبا النجدة والاغاثة والإسعاف تارة، وتأجيل القروض والديون الحادة، والاعفاء من التكاليف واسقاط الضريبة الفلاحية

عن سنة الجائحة الكبرى تارة أخرى ، وقوبل كل هذا من لدن السلطة بوعود وتصميمات ربما خففت من أعباء الكارثة الفلاحية في نفوس الضحايا وبعثت في قلوبهم الأمن والتعاون ، ثم حل الموسم الفلاحي الجديد فواجه الفلاح مشاكله دون أن يستطيع تسويتها ، فاضطر الى استدانة أو بيع بعض متاعه ، أو تخفيض مزروعاته بما يتلاءم مع ضعف الحال ، ومنه الوسائل . وهكذا خسرت الفلاحة بخسارة الفلاح ، وخسر معها الانتاج والاقتصاد العام لهذه السنة .

ولاكن - إذ في الأمر (لاكن) كما تقول العبارة الأعجمية - بينما يعرف الفلاح تحسنا في المزروعات كنتيجة الأمطار الأخيرة بعد جفاف طويل جلب المخاوف والأكدار عامة ، اذا به المسكين يفاجأ بوابل عام متلاحق من (أوراق الضريبة) الفلاحية المفروضة عن سنة الكارثة التي ما يزال الفلاحون والشعب معهم يئنون من خسائرها وشرورها وعواقبها ، فنزلت تلك الأوراق كالصواعق المجردة على رؤوس الفلاحين الذين لم يعرفوا ماذا حل بهم مرة أخرى وأصابهم فجأة في حياتهم ، ونترك القراء يقدرون الآثار السيئة التي كانت (الطارىء الجديد) الكريه في نفس كل فلاح ، أولها ضياع كل آماله في طريق السياسة به ، وانهيار تفاؤله في (حنو وتعطف) المسؤولين الذين طالما أحسن بهم الظن وأمل فيهم الخير ، وأجزل لهم الدعاء بالهداية والتوفيق ، وكان أول رد فعل لجماهير الفلاحين في البوادي ان أسرعت جموع منهم الى رجال السلطة تسألهم في تعجب وتحسر : ما هذا (الطارىء) غير المترقب بعد الوعود والتطمينات المعطاة لنا سابقا ؟ وبماذا

نؤدي الضريبة الفلاحية ونحن في ضائقة خانقة ؟ ومن أين سنأتي بما نسدد به مبلغ الضريبة،ثم لا يجد الفلاحون (المساكين) بدا من أن يرفعوا أكفهم الى السماء ضارعين ما الحيلة وما العمل يا رب ؟

ولاكن عبثا كانت كل هذه الاسئلة حينما ردت السلطات بأن أوراق الضريبة جاءت من رباط - الفتح، وانها فرضت على الأرض ، لا على الانتاج ، وطبعاً لم يقتنع أحد بهذا الاكتشاف العبقري،ولم يأخذ السامعون (بحجة) تبطل نفسها بنفسها في نظر العقل وفي الواقع ، فسواء كانت الضريبة على الأرض أوعلى الانتاج فالنتيجة واحدة بالنسبة للفلاح ، وهي الأداء.فالسؤال اذن هو : من أين له أن يؤدي وهو في ضيق بعدما أصابه من ضياع وافلاس وكأننا بالمسؤولين يجيبون : هذا لا يهم مطلقا،لأن كل ما يهم هو الاداء وكل الاداء ، ولا شيء غير الاداء.وبعدها هل يصح ان يقال للفلاحين : سادتي كونوا بخير ، فنحن قد أعددنا وتعد البرامج لصالح الفلاحة والفلاحين فانتظروا (سعادة) ، أنا معكم من المنتظرين،وان الله لمع الصابرين !

وفي انتظار (السعادة) الموعودة يشاهد الفلاح تبذير أموال الدولة بكل سخاء ذات اليمين وذات الشمال بالداخل والخارج ، فما شئت من حفلات ومآدب وبعثات ورحلات ، وضيافات ومهرجانات ودعايات : لعب ، ولهو ، وزينة ، وتفاخر ، يملي كل هذا ، ويدفع إليه ما يسمى (بسياسة الجاه والنفوذ) الجاه الموهوم ، والنفوذ المفقود، وسياسة التفه والراحة بأغلى ثمن، وبارهاق

الميزانية العامة المموَّلة بتكاليف وتضحيات الشعب المتحمل الصبور ، وبالرغم عما يشاهده الفلاح من مظاهر الأبهة والاتلاف وسواء كانت السنة الفلاحية خيرا وبركة أم كانت شؤما وتعاسة ، فإنه لا يسمع إلا أنشودة راتبة واحدة عنوانها هل من مزيد ، أنشودة (صاغت كلامها) وزارة المالية ، و (لحنتها لتترنم بها في كل مناسبة ادارة الضرائب المنفذة الحازمة) .

وللفلاح كذلك أنشودته الحزينة التي يرددها من جهته بعنوان : الفلاح ، هذا المعذب في الأرض !

وهكذا يدور ، (حوار الصم) المستديم بين الفلاح البئيس اليائس الحزين، وبين المسؤولين الذين لا تعوزهم (حجة) لرد كل طلب كما لا يعدمون (قيلا) لدفع كل شكوى .

فإلى الله المشتكى ، وإليه المصير .

أفحكم الجاهلية يبغون؟

● «السياسة»، العدد 6، الخميس 13 أبريل 1967.

اعتبر الاسلام، - قبل فلاسفة القرن الثامن عشر في أوروبا - ان تلك العلاقة ناشئة عن (تعاقد) يتمثل في اختيار الأمة لولي أمرها اختيارا قائما على الحرية، والرضى، والطواعية، أي من غير أن يداخله ضغط أو فرض أو إكراه، كما يتمثل في التزام ولي الأمر (المختار) بالنيابة عن الأمة في تدبير شؤونها العامة وفق ما لها من حقوق محترمة ومصالح عامة. ولم يكن ذلك التعاقد كما أقرته شريعة الاسلام مجرد نظرية فلسفية أو سياسية بل تجلى منذ قيام الحكم في الاسلام بكل وضوح، ودقة، وفعالية في حياة المسلمين وسياستهم وحكومتهم وذلك في شكل واقعي بارز، هو ما يسمى (بالبيعة) التي تعبر الأمة بها عن سيادتها أو (رئاستها العامة) باعتبار أنها مصدر السلطات والتي تؤلف عهدا وميثاقا، بينها وبين ولي الأمر فيها، وهو ما دعاه فلاسفة القرن الثامن عشر، (بالعقد الاجتماعي) الذي تصوروه بمجرد النظر والتخمين. وبما أن (البيعة) عهد وميثاق، وتعاقد فان علماء الشريعة أجمعوا على وجوب احترامها والالتزام بها من الطرفين المعنيين بها وهما الرعية وراعيها، كما أكدوا انها تعد في طليعة

جميع العهود والمواثيق والعقود على الاطلاق ، فهي أولى بالاحترام والتنفيذ من سواها. والقرآن الكريم - دستور الاسلام الخالد - صريح في هذا إذ يقول : واوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤولاً وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم. يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ، وهذه الآيات تكفي في بيان حرمة البيعة وقداستها لا بالنسبة لجانب دون جانب ، ولاكن بالنسبة للحاكم والمحكوم على السواء ، وبما أن الولاية تقوم على ممارسة الحكم والسلطة في تدبير الشؤون العامة فهي لا تخرج عن كونها تكليفا ومسؤولية ، والى بيان هذه الحقيقة يشير الحديث كلكم راع ، وكل راع مسؤول عن رعيته ، مع أن الراعي والرعية يستعملان بمعاني مختلفة،فان مدلول العبارة ينصرف في الأغلب الى الحاكم والمحكوم ولهذا ينطبق الحديث عليهما أكثر مما ينطبق على غيرهما،فينيط الحاكم بمسؤولية الادارة والتدبير لأمور المحكومين وذلك في نطاق ولايته وسلطته ، واذا كانت للحاكم في هذا الشأن نفسه حقوق يوليها له المحكومون ، ومنها حقه عليهم في طاعته، فان لهم عليه واجبات وعلى قدر مهام ومسؤوليات الحاكم والمحكوم بأداء ما عليه للآخر هو الضمان الوحيد للوفاء بالعهد وتطبيق العقد ، وهو قوام الحكم الصالح والسياسة الرشيدة .

وقد تحقق هذا في الاسلام على عهد الخلفاء الراشدين ومن اقتفى أثرهم من السلف الصالح، ثم طرأ على ذلك انحراف اختلف باختلاف الولاة في عدم الأخذ بهدى الاسلام في الحكم والسياسة ، وقد بلغ أشده في عصور الاستبداد والحكم المطلق ، ومن أسبابه مادهم المجتمع الاسلامي من تدهور وانحطاط

لا فرق في هذا بين الخاصة والعامة ، وبين (العلماء) وجمهور الأمة ، مما شجع المتسلطين والمتجبرين على الاستئثار بالحكم وتسخير السلطة لهم حتى صار الاستبداد في الدول الاسلامية مضرب الأمثال بل أنهم به وصفوا حكم الاسلام وهو منه براءة.

وان ما تسبب في ذلك الانحراف الذي مسخ الحكم في المحيط الاسلامي لهي عقلية الحاكمين الذين خالفوا الاسلام في فهمهم للسلطة وتصورهم لمهام ومسؤوليات الحكم ، وسلوكهم ، مع (الرعية) وتصرفهم في تدبير الشؤون العامة .

وأمام هذا الوضع المناقض لمفاهيم الحكم ، وقواعد السياسة في الاسلام ،ماذا كان يستطيع المسلمون أن يفعلوا ؟؟ هل يثورون على الحكام المستبدين ؟ هل يعزلونهم؟ إن محاولة شيء من هذا ربما كانت تؤدي الى الاضطراب والفتنة والخراب وضعف شوكة المسلمين ، هذا ما تنهى عنه الشريعة التي توصي باستعمال أسلوب الحكمة والارشاد والهداية في السعي لارجاع الحكام المنحرفين الى جادة الحق والصواب ، فان لم يرجعوا فعليهم الوزر ، وعلى الأمة الصبر،وكل سيلقى ربه يحاسبه ، كما يقول الشاعر.وما ذلك الأسلوب إلا الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن مما أمر به القرآن المؤمنين ، والانحراف بالحكم والسياسة من المنكر الذي يجب العمل على تغييره وفق ما ارشدت اليه الشريعة الاسلامية من وسائل وأساليب ، وهكذا يعتبر الاسلام ان الدعوة الى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - أي منكر والخروج بالحكم والسياسة

عن الجادة المثلى منكر فظيع - ليس من شأنه إلا أن يحق الحق ويبطل الباطل إذا ما وجد الدعاة الصالحون والآمرون بالمعروف ، الناهون عن المنكر في حدود الشريعة. وليس بينهم وبين بلوغ هذا الهدف إلا ان يوقظوا ضمائر الحكام والمنحرفين ، وينبهوا حاسة التمييز لديهم ويصححوا مفاهيمهم للحكم ويصلحوا ما فسد في تصورهم لأساليب السياسية فيرجعوا بهم الى حقيقة الحكم الذي هو تكليف لا تشريف ومسؤولية لا امتياز واداء للأمانة لا خيانة ، وخدمة لصالح الجماعة لا تسخير لها ، وفي سبيل هذا كله أوصانا الرسول الكريم باستعمال النصح في معالجة عقلية الحكام المنحرفين فقال : الدين النصيحة ، الدين النصحية ، الدين النصيحة ، (قالها ثلاث مرات) قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال لله ، ولرسوله ولاولي الأمر منكم. وفي رواية أخرى : لله ولكتابه ، ولرسوله ، لأيمة المسلمين ، وعامتهم ، ويمكن ان يستفاد من هذا الحديث أن نصيحة أولي الأمر تجب حتى قبل اصابتهم بالانحراف والخروج بالحكم عن الصراط السوي ، وذلك عملا بالقاعدة المشهورة : الوقاية أفضل من العلاج ، فإذا ما استقام الحكام ، وحصنوا نفوسهم على صلاحيتهم للولاية وأهليتهم للاضطلاع بأعباء الحكم وممارسة مهام السياسة لصالح الجماعة استحقوا ان يكونوا ممن قال فيهم الرسول : كلكم راع ، وكل راع مسؤول عن رعيته ، وهكذا تقوم فيهم عقلية المسؤولين الحقيقية الكاملة مقام عقلية الانحراف الذي هو مرض نفسي وسياسي كثير المخاطر ، وشديد العواقب. وبقدر ما يتمسكون بعقلية المسؤولية يدركون ما لهم من حقوق على المحكومين وما عليهم من واجبات

نحوهم ، وينشأ عن الشعور التام بالمسؤولية السياسية لدى الحكام الصالحين - وهي جسيمة حسب المنصب والسلطة - الفهم الصحيح لمهام الحكم ، والادراك السليم لأعباء الولاية ،كما يتفرع عن ذلك الشعور عدد من الصفات والميزات ،من أهمها أن يعتبر الحاكم المسؤول الواعي أنه واحد من الجماعة التي يلي أمرها غير أنه أكثر أفرادها عتيا وتدليها ، وان ينظر كذلك الى الحكم الذي يتقلد زمامه على أنه وظيفة لا حق ينفرد به وحظوة يتميز بها عن غيره وأن يفهم - آخر الأمر - ان كلا من وظيفة الحكم ومسؤولية السياسة تجعل منه خادما للجماعة ، لا مخدوما منها إلا في نطاق الخير والمصلحة والتعاون على البر والتقوى.

ولا حاجة الى قيام دولة مثالية وحكومة فاضلة من النوع الذي تخيله بعض الفلاسفة ليوجد في المجتمع البشري الحاكم الصالح والراعي المسؤول عن رعيته المسؤولية التي تقضيها طبيعة الحكم وتتطلبها مهام السياسة ويفرضها واجب اداء الأمانة الى أهلها بل يكفي في هذا أن تقوم الدولة على نظام محكم يعطي لكل ذي حق حقه ، سواء أكان حاكما أم محكوما ، فيضمن اسناد مقاليد الحكم والسياسة الى أهلهما من الاكفاء والنزهاء ، ويتسق مختلف السلطات العامة تنسيقا وتبعا ، ويقيم الوظائف بأجمعها على المسؤولية والفعالية في خدمة الصالح العامّ، ويجعل السيادة للقانون وحده ، كما يجعل الأمر شورى فيكون الحكم متوفراً على المراضاة والتجاوب والتعاون بين الأمة والحكومة لصالحهما معا .

فإذا ما حظيت الدولة بكل هذا تحقق فيها - قدر الامكان -

نظام الحكم الصالح ، وساد في رحابها الحق ، وتوطد في ظلها الائتلاف بين الأمة والحكومة، ومع التجانس التآنس كما يقال وانتفى بهذا كله عن حياة المجتمع كل حكم يتصل من قريب أو بعيد بالانحراف ، وهو ما يعد في نظر الاسلام (بحكم الجاهلية) قديما أو حديثا .

في سبيل السياسة المثلى

● « السياسة » ، العدد 7، الخميس 20 ابريل 1967 .

- الاسلام تحدث عن الحكم بالراعي والرعية عوض الحاكم والمحكوم .

- إنه لمن سوء الفهم أن يدعي أحد وجود ما يشبه نظرية (الحق الإلهي) في الاسلام .

- السلطان ظل الله في أرضه، إن عدل كان له الأجر وإن جار كان عليه الاصر .

- الرسول وأصحابه استنكروا مشية البختـرة والخيلاء والكبرياء تشبها بالأكاسرة والقياصرة .

لقد تحدثنا في المقال السابق عن جانب أساسي في سياسة الحكم الاسلامي وهو أساس العلاقة بين الدولة والأمة أو الحاكم والمحكوم ، وأوضحنا أن هذه العلاقة ناشئة عن تعاقد أي عهد وميثاق متبادلين بين الطرفين ، وقائمين على الاختيار الحر أو (البيعة) ، كما أوضحنا أن الولاية أو الحكومة أمانة ومسؤولية ، ولهذا فهي وظيفة عامة ، وخدمة يؤديها ولي الأمر لمن ولوه عليهم للقيام بأعباء الحكم وبمهام السياسة تحت رقابتهم ، وبرضاهم وتعاون بينهم على الخير والصلاح .

ونود أن نتناول في مقالنا هذا جوانب أخرى لا تقل شأنا وأهمية عن ذلك مع توضيح ، وربما يحتاج الى هذا في الحديث السالف ، وقصدنا أن تكون جميع تلك الجوانب وما يتصل بها واضحة كل الوضوح ، ومفهومة حق الفهم ، ونبدأ بتقرير هذه الحقيقة وهي أن الاسلام لم يتحدث عن الحكم - سواء على لسان الرسول أو الخلفاء من بعده - الا بعبارة خاصة هي : الراعي والرعية ، بدل الحاكم والمحكوم وإن كانت تؤدي نفس المعنى ، وإذا كان الاسلام قد استعمل كلمة الحكم وما اشتق منها - وآيات القرآن كثيرة في هذا الموضوع - فإنه خصص عبارة (الراعي والرعية) للدلالة على علاقة الحاكم بالمحكوم ، وكما أن ذكر الحكم الوارد في القرآن يوجد مقرونا بالحق والعدل على ما أنزل الله من أحكام وشرائع ، فكذلك استعملت عبارة الراعي والرعية في الاسلام على عهد الرسول والخلفاء من بعده للدلالة على هذا ، ولعل اجتناب عبارة الحاكم والمحكوم كان له سبب في الاستعمال السياسي ، وهو أن الحكم كما يمارسه البشر ، قد يقوم على القوة والعنف ، والتسلط والسيطرة هذا ما لا يرضاه الاسلام أبدا بدليل قوله عز وجل في مخاطبة الرسول : لست عليهم بمسيطر ، وقوله أيضا : ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك . وتجنبا لذلك فضل الاسلام عبارة الراعي والرعية ، وفي استعماله لها مغزى سياسي هو الابتعاد بعلاقة الراعي والرعية عما كانت عليه صلة الحاكم بالمحكوم عند الأمم في عصر النبوة والخلافة الاسلامية ، أي عند الفرس تحت حكم الأكاسرة ، وعند الرومان تحت حكم القياصرة ، وكلاهما كان قائما على القوة

والجبروت والاستعباد لما عرفت به الامبراطورية في ذلك الزمان، وطالما ندد الرسول وخلفاؤه بهذا النوع من الحكم حتى إنهم كانوا يستنكرون مشية البخترة والخيلاء والكبرياء تشبها بالأكاسرة والقياصرة، وأمثالهم من الطواغيث. وتلافيا لشيء من هذا جرى الاسلام على اتخاذ عبارة خاصة به فاعتاد المسلمون أن يعبروا بالراعي والرعية عوضا عن الحاكم والمحكوم، مبرزين بهذا المدلول السياسي للعبارة المفضلة، وهو أن الحكم رعاية شبيهة برعاية الله لأنها مستمدة منها.

وهنا نريد أن ننفي ما قد يقوم من خطأ سياسي نتيجة سوء فهم أو تفاهم أو بسبب التباس أو فساد تأويل، ونعني بذلك الانزلاق الى اعتبار الحكم في الاسلام قائما على ما سمي (بالحق الالاهي) عند الدول النصرانية قديما. وهو أن الحكم سلطة الاهية يتمتع بحقها الحاكم دون منازع. والحقيقة أن نظرية (الحق الالاهي) في السياسة لم توجد إلا من طرف الذين أرادوا تدعيم وتوطيد حكم الاستبداد المطلق في الدول النصرانية وهذا ما يحرمه الاسلام وشريعته تحريما كليا في مجال الحكم والسياسة. وإنه لمن سوء الفهم أو فساد التأويل أن يدعي أحد أنه يوجد في الاسلام ما يشبه نظرية الحق الالاهي، كأن يقال إن السلطان ظل الله في أرضه. ونحن من غير أن ننكر هذا نذكر بأن هذه العبارة جزء من قول مأثور هو: السلطان ظل الله في أرضه يأوي إليه كل مظلوم من عباده، فإذا عدل كان له الأجر وعلى الرعية الشكر، وإذا جار كان عليه الاصر وعلى الرعية الصبر. نفهم من هذا أن المعنى الصحيح المطابق للاسلام ليس هو أن الحكم حق إلاهي يباح

بمقتضاه استعباد الناس والتصرف فيهم وفي شؤونهم حسب مشيئة الحاكم المتأله وشهوته ومصلحته، بل هو عكس هذا كله من حفظ حقوقهم ورعاية مصالحهم وإقامة الحدود بينهم، كما يقتضي هذا العدل والانصاف ويوجبه أداء الأمانة إلى أهلها ، فإذا تحقق هذا على يد الحاكم استحق أن يكون ظل الله في أرضه يأوي اليه كل مظلوم من عباده تعالى. ولنا في الاسلام ما يثبت هذا سواء في القرآن والسنة أو في سيرة الحكام المتقين الصالحين ، فإذا كان الله تعالى قد خاطب الرسول بقوله : ليست عليهم بمسيطر وبقوله : ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك ، فهل يجدر بغير الرسول من الحكام أن يدعوا لأنفسهم صفة التألُّه والسيطرة والاستبداد باسم ما يشبه نظرية الحق الإلاهي ؟ مما ينفي هذا بتاتا أن الرسول الذي كان مميزا بالوحي لم يكن ولم يعتبر نفسه إلا بشرا يوحى إليه، بل خاطبه القرآن بأنه ليس له من الأمر شيء ومن المعروف أن النبي كان ينكر على الوالي أن ينسب لنفسه ذمة الله ،فكان عليه السلام يقول لكل من يوليه أمرا : إذا حاصرت أهل الحصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه،ولكن اجعل ذمتك وذمة أصحابك فإنكم أن تخفروا ذممكم وذمم أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله ، واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك ، فأنت لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا .

وكان عمر بن الخطاب يقول: أمير المؤمنين أخو المؤمنين ، فإن لم يكن أخا المؤمنين فهو عدو المؤمنين ، وسأله أصحابه ذات

يوم : ما شرطك في الوالي الذي تريده فقال : إذا كان في القوم وليس أميرهم كان كأنه أميرهم ، وإذا كان أميرهم كان كأنه رجل منهم . ومن المعروف عن عمر بن الخطاب أنه كان يغضب أن يوصف رأيه بأنه (مشيئة الله) فقد وبخ أحد جلسائه لأنه فعل معه هذا يقول له : بئس ما قلت ! هذا ما رأى عمر ، إن كان صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمن عمر .

وخلاصة القول في ذلك ما كتبه بعضهم : إن وصف الاسلام الذي يحمله المجتمع الاسلامي يعني (تسليمه) المطلق بسلطان الله تعالى على شؤون الحياة جميعا (إن الحكم الا لله) فكل أمر أمر به وبلغه رسوله واجب الطاعة غير منازع ، ولقد جعل الله القيام بأمره وتنفيذ شريعته في عنق الجماعة المؤمنة مجتمعة ، لا في عنق فرد أو طبقة أو مجموعة،فخطاب التشريع في القرآن يتردد بين صيغتين لا ثالث لهما: يا أيها النبيّ . . يا أيها الذين آمنوا . . . وبقي الأمر في عنق الجماعة المؤمنة التي جعل الله مسؤوليتها قرينة مسؤولية الأنبياء (فلنسألن المرسلين) وفي الحديث : أنتم أعلم بأمور دنياكم،وصدق القرآن اذ يقول : وأمرهم شورى بينهم .

الإسلام دين ودولة
(1)

● « السياسة » ، العدد 8، الخميس 27 أبريل 1967 .

(الدين والدولة) مسألة من أهم وأخطر المسائل التي عُني وما زال يعنى بها علم السياسة سواء في مجال البحث أو في ميدان العمل .

وقد شغلت تلك المسألة أجيالا متعاقبة من الباحثين والمؤرخين ، وكذلك من الحكام رجال الدين في الدول الأوربية قديما وحديثا .

ولم تكن تلك المسألة لتشغل أولئك جميعا كمسألة نظرية أو علمية أو كحقيقة اجتماعية أو سياسية لا غير ، بل شغلتهم كذلك بما أدت اليه في كثير من الأحقاب ، عبر تاريخ تلك الدول من صراع فكري تارة ودموي تارة أخرى ، وتاريخ الدول الأوروبية مليء بمظاهر وأحداث ذلك الصراع الذي انتهى ببعضها إلى فصل الدين عن الدولة باسم (العلمانية) (اللايكية) وبالبعض الآخر إلى توثيق عرى الدين بالدولة على أساس تعاقد أو تحالف الكنيسة التي ظفرت بمهادنة الدولة لها فاستطاعت أن تسخر هذه المهادنة لبسط نفوذها ، وفرض سيطرتها الروحية

والفعلية في ظل الميثاق أو الحلف الذي ينظم علاقتها بالدولة ، ويضمن لها حرية العمل في النطاق المتفق عليه بينهما وليس معنى هذا أن الكنيسة لم تحاول ما استطاعت الهيمنة على الدولة نفسها بوسائل شتىً، فتم لها ما حاولت في غير دولة واحدة ماضيا وحاضرا ، وكانت تهدف من وراء هذا إلى خدمة أغراض وخطط المسيحية على الصعيدين الشعبي والسياسي ، وهكذا كانت الجهود متجهة إلى تغليب الدين على الدولة ما أمكن ، وتسخير هذه الأخيرة إلى أبعد حد مستطاع في سبيل الكنيسة ، ولا غرابة في هذا ، لأن المسيحية - كما هو معروف - قد قامت على دعوة مؤسسها الأول عيسى عليه السلام إلى الروحيات ، وعلى الزهد في الماديات ، فأعرضت بهذا منذ نشأتها الأولى عن الاهتمام بما تمس إليه حاجة البشر من أنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية ، في حين أنها ولت وجهها شطر ما يغذي الروح ، وصرفت عنايتها نحو ما يهذب النفس من عبادات وأخلاق، ونتج عن هذا قيام الكنيسة باحتكار كل ما يتصل بالدين. ولضمان هذا الاحتكار وتأييده زودت نفسها بأنظمة وأجهزة ومؤسسات ، ووفرت لها من الوسائل والامكانيات ما صيرها قوة يحسب لها حسابها في كل بلاد ، وتولى الاشراف على هذه القوة المحكمة النظام إطار عتيد فعال يتألف من الرهبان أو ما يسمى بالكهنوت الذي أصبح يمثل سلطة روحية إزاء سلطة زمنية تتولى أمرها هيئة الحكم والسياسة ، وبعبارة أخرى قامت المسيحية على قاعدة مشهورة هي أن يترك (ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله) ، فاعتبرت أن الدين إنما هو مجموع روابط بين العبد وربه ، وأن السياسة هي التي تختص بعلاقة الناس مع الهيئة الحاكمة ، ولكن بالرغم من هذا ما فتئت

الكنيسة حتى اليوم تواصل محاولاتها سرا وعلانية للتسرب إلى مجالات الدولة ، والتغلغل ما أمكنها بكيفية أو بأخرى في دنيا السياسة قصد الانتفاع والاستغلال ، وهذا ما يؤدي إلى الصراع بين السلطتين الروحية والزمنية في الأمم المسيحية .

وإذا كان هذا هو شأن الدين والسياسة في البلاد الأوربية فإن الاسلام قام بعكس هذا على صلة الدين بالدولة ، فاتخذ في مجالها قاعدته المثلى : إعمل لدنياك كأنك تموت غدا . وهكذا يوجِّهُ الاسلام المؤمنين وجهة حكيمة صالحة هي الجمع في حياتهم ونشاطهم بين أمرين هما : عمل الدنيا وعمل الآخرة أي بين المادة والروح ، وبين السياسة والديانة .

تلك هي الحقيقة الكبرى التي يوجه الاسلام نحوها المسلمين فرادى وجماعة ، أمة ودولة .

وهناك حقيقة أخرى هي أن الاسلام لا يعرف ما يشبه نظام (الكنيسة) كما لا يعترف بما هو مثيل (للكهنوت) ، ففي حديث مشهور : لا رهبانية في الاسلام. والسبب في هذا واضح ، وهو أنه لا توجد وساطة بين الله والعباد فلا سبيل إلى قيام سلطة روحية ، وأخرى زمنية في الأمة الاسلامية المهتدية .

ومما يستدل به على صلة الدين بالسياسة قول الإمام الغزالي : إن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا ولا يختصّ إلا بإمام مطاع ولهذا قيل : إن الدين والسلطان توأمان ، وقيل : الدين أساس والسلطان حارس ، وما لا أساس له فمهدوم ، وما

لا حارس له فضائع ، ومعنى قول الامام الغزالي أن الاسلام يقوم على أساسين هما : الدين والدنيا ، أي العبادة والسياسة ، وقد ذهب بعضهم إلى أن السياسة تؤثر أحيانا أكثر مما يؤثر الدين ، ومما قيل في هذا ما نسب إلى عثمان بن عفان ، وهو قوله : إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. وفي تفسير الجمع في الاسلام بين الدين والدنيا كتب الشيخ محمود شلتوت : إن الاسلام بنى تنظيمه للعالم على الواقع وهو أن الانسان جسم وروح وأن للجسم حظا ومتعة ، وأن للروح حظا ومتعة، وأن للانسان شخصية مستقلة عن بني جنسه ، وشخصية بها يكون لبنة المجتمع الوطني والانساني ، وأن له بكل من هاتين الشخصيتين حقوقا وعليه واجبات ولا تتحقق سعادة الانسان إلا باستكماله حظّي الجسم والروح ، وتنظيم حقوقه وواجباته في نفسه وفي مجتمعه دون إفراط ولا تفريط . . . ويصعب أن تفرق في الاسلام بين ما يمكن أن يسمى سياسة الاسلام في إصلاح العقيدة والعبادة، وكل ما يتعلق بالخلق والتربية دين ، ويمكن أن يسمى سياسة الاسلام الاقتصادية والاجتماعية، وكل ما يتعلق بالحكم وتدبير مصالح المسلمين في دنياهم دين أيضا ، ويمكن أن يسمى بنظام الاسلام في الحكم وإدارة الدولة. وهكذا يرتبط الدين بالدولة ارتباطا كبيرا في الاسلام ارتباط القاعدة بالبناء، فالدين أساس الدولة وموجهها ، ولا يمكن تصور دولة إسلامية بدون دين ، كما لا يمكن تصور الدين الاسلامي فارغا من توجيه المجتمع وسياسة الدولة لأنه حينئذ لا يكون إسلاما .

ونسأل الآن : ما هو الدين ؟ فنجد الامام عليّاً يجيبنا :

الا أنه لا دين لمن لا أمانة له وإن صام وصلى؛ كما نجد جوابا آخر بقلم الشيخ شلتوت : هذا هو الدين : عقيدة نقية ونفس سخية وأخلاق رضية وقلوب وفية، وما إلى ذلك مما تنتظمه هذه العبارة الجامعة القوية : (الدين المعاملة) وزاد إيضاحا بقوله : الدين مجموعة من المبادىء العامة لتنظيم السلوك البشري العام في الحياة الدنيا أملا في السعادة فيها وفي الحياة الآخرة وهداية الانسان إلى الخير والجمال وتحقيق السلام والرخاء للجنس البشري كله . . . وبعبارة أخرى إن الاسلام يقيم جميع النظم البشرية العامة على أساس أخلاقي . . ، ومن ثم كانت الدولة في نظر الاسلام دولة أخلاقية لها دستورها المكتوب (القرآن) الدائم الخالد. ومن هذا يتلخص أن الاسلام لا يفرق بين الدين والدنيا وبين الروح والمادة ، وبين العبادة والسياسة، وهذا في صالح البشر والمجتمع .

وقد يشتبه علينا هذا الأمر حينما نذكر قول القرآن :اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الاسلام دينا ، وقال أيضا : « إن الدين عند الله الاسلام » .

فربما يؤخذ من صريح هاتين الآيتين أن الاسلام دين لا غير ، مثله كمثل الأديان الأخرى زهدا في الدنيا وبعدا عن السياسة ونفورا من أمر الدولة وتمسكا بالآخرة دون الاستكثار من غيرها وهذا ما سنوضحه فيما بعد .

الاسلام دين ودولة
(2)

● « السياسة » ، العدد 9 ، الخميس 4 مايو 1967 .

أوضحنا في المقال السابق أن المسيحية قامت كديانة على أساس الإعراض عن الدنيا ، والصدود عن حياتها ، والتخلي عن كل ما لا يتصل بالروح والعبادة ، وبسبب هذا كله أدبرت عن السياسة والحكم إدبارا جعلها في عزلة عن الدولة ، وترك ظلم المجتمع البشري وتدبير شؤون العامة من نظر واختصاص ولاة الأمر عن الساسة والحكام ، وهو ما عبرت عنه الكلمة المأثورة أعطوا لقيصر ما لقيصر ، ولله ما لله .

أما الاسلام فقام خلافا للمسيحية على أساس الجمع بين الدين والدنيا والعقيدة والسياسة والعبادة والشريعة ، فاهتم بالروحيات اهتمامه بالماديات في صالح الانسان والمجتمع ، وإلى هذا دعا الحديث : إعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا .

وإذا كانت الآية القرآنية : اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا ، تتحدث عن الاسلام كدين فهي لا تقصد أنه ليس أكثر من عقيدة عبادة بل

تعني هذا كما تعني كل ما جاءت به الشريعة من تعاليم وأحكام ، وتنظيمات ومعاملات تخص حياة الانسان والمجتمع ، ولا أدل على هذا من قول القرآن : ما فرطنا في الكتاب من شيء .

فكلمة (الدين) في الآية الكريمة تفيد ذلك كله، وحتى في اللغة العربية تفيد الملك والسلطان والحكم ، كما تفيد كل ما يعبد به الخالق في المذهب والملة ، وتؤكد المدلول الاول بعض المشتقات من كلمة (دين) كلفظ (الديان) الذي يطلق في العربية على الحاكم والسائس .

وقد تصدى كاتب مسلم لبحث كلمة (دين) في الآية القرآنية المذكورة فكتب بالفرنسية ما نلخصه ، وهو أن هذه الآية تعبر عن النعمة التي أتمها الله على المسلمين بأن أكمل لهم دينهم ورضي لهم الاسلام ديناً وليست هذه النعمة إلا الحكمة الالهية وهي حكمة غير زمنية لاكنها تجلت زمنيا في شكل (الدين) .

وتلك الكلمة ليست بفلسفة بالمعنى الخاص ، وليست بمنهاج جامد وإنما هي دين ، وتساءل الباحث : ما معنى اقرار ان تلك الحكمة دين ؟ وجوابا على هذا السؤال قال إن كلمة (دين) تفهم غالبا بمفهوم العبادة وهو فهم خاطىء ، لأن العبادة كما هي مفهومة عادة إنما هي جانب من الدين في المدلول الاسلامي ، فكلمة (دين) في العربية ذات معنى أوسع وأشمل من مثيلتها في اللغات الافرنجية، فالاولى تدل على معاني كثيرة هي : الأعراف والعادات عند شعب أو جماعة بشرية ، والحكم والجزاء والشعائر والديانة ، ويتضح مما سبق أن كلمة الدين خاصة بالاسلام بينما

كلمة (ديانة) كما هي مفهومة في الغرب تعبر عن اللغات الافرنجية عن الروحيات والعبادات لا غير. وبذلك الاعتبار فان الاسلام كدين يهتم بكل ما يتصل بالانسان في حياته ومصيره فيتدخل في سائر مجالات سلوكه وصيرورته، وبهذا يؤلف أسمى نظام للانسان في دنياه ومن أجل أُخراه. ويبرز في جانبين هما الشريعة والحقيقة، أما الشريعة فتتكون من مجموع المبادىء والقواعد التي تؤسس علاقتنا بالله، وبأنفسنا، وبالمجتمع؛ وأما الحقيقة فهي إدراك الأشياء والمخلوقات والعلم بماهية الخلق والنور النافذ الى الأعماق، غير أنّ الجانبين المذكورين يتحدان في الاسلام دون امتزاج كما يتكاملان في تناسق وانسجام، فالشريعة تمتد الى مجال علم العقائد والالاهيات، والأخلاق الفاضلة والحياة الاجتماعية، والحقيقة بخلافها تمثل ما هو ثابت ودائم أي الوحدة والخلود، فلا يتطرق اليها تغيير كالشريعة التي تنمو وتتسع حسب حاجيات ومتطلبات الجماعة البشرية، وغايتها ضمان مصلحة الفرد بتزويده بقاعدة للحياة، وبنظام محكم يسير بمقتضاه.

وقد أوضح عالم اسلامي كبير هو الشيخ شلتوت رئيس جامعة الأزهر سابقا، وذلك في كتبه (الاسلام عقيدة وشريعة) ان ما يفهم من الشريعة يمتد الى ما يسمى اليوم بقانون الأحوال الشخصية، والقانون المدني، والقانون الجنائي، وجميع أنواع المشاكل الأخرى بما فيها القانون الدولي العام، واستنتج أن كل هذا يعطي للاسلام وللمسلمين شخصية لا يشاركهم فيها غيرهم حسب تعبيره. وممّا تحدث عنه الشيخ شلتوت الجانب الاجتماعي في الاسلام فبين ان هذا الأخير يقف وسطا بين ضررين هما في

نظره الطغيان والثورة، أي طغيان الرأسمالية التي تضحي بالفقير في سبيل الغني بما ترتكبه من غلو وافراط ، والثورة القائمة على العنف والمُؤدية الى الفتنة والفوضى ، وبعبارة اخرى فالاسلام كما قال ذلك العالم (دين الحياة) أي الحياة العملية الى أبعد الحدود .

وتحدث عن الاسلام عالم أزهري كبير آخر هو الشيخ دراز فقال بلغة الحساب : إننا نستطيع أن نجعل هذه المعادلة : الايمان + الاسلام = الدين أي أن الايمان والاسلام يساويان الدين فالايمان يمثل عنصرا مثاليا والاسلام كنتيجة للايمان يمثل عنصرا عمليا ، أما بلغة الصناعة الميكانيكية - كما قال الشيخ المذكور - فالدين يمثل بناء ضخما أساسه الايمان ، وما شيد على هذا الأساس يؤلف الاسلام. وأما بلغة البيولوجية فنستطيع أن نقول ان الدين في مجموعه يشبه شجرة مباركة تتأصل جذورها في أعماق القلب ، وهذا هو الايمان، وتمتد فروعها في الجسم وفي المجتمع ، وهذا هو الاسلام .

وخلاصة ما ذكر ان الاسلام عقيدة ونظام في الحياة فهو يعتني بجميع جوانب الحياة البشرية والاجتماعية سواء منها الروحية والاخلاقية أو المادية والواقعية كما يؤلفها جميعا في تناسق حكيم حتى لا يطغى بعضها على بعض، بل تتعايش وتتآلف كلها في حياة الانسان والمجتمع لصالحهما معا، وبفضل هذا يمكن التزوُّد من الروحيات والمعنويات والاستفادة من التشريعات والتنظيمات ، بهذا يجمع الانسان في حياته الفردية والاجتماعية بين الروح والمادة والمثالية والواقعية ومن ثم - كما قال عالم مسلم - (فهو

(الاسلام) ليس مجرد ديانة ، كالمفهوم من كلمة (ديانة) عند الغربيين ومن تتلمذوا عليهم،وإنما هو منهاج كامل للحياة البشرية بكل مقوماتها في عالم الروح أو عالم المادة وفي ضمير الفرد أو محيط الجماعة وفيما يختص بالمشاعر الفردية أو بنظام الحكم والدولة ، وفيما يتعلق بالعبادات والمعاملات ، اجتماعية كانت أم سياسية . واصطلاحات الدين والدولة ، والعقيدة والسياسة وما اليها - كما هي عند الغربيين - لا مدلول لها في المعجم الاسلامي،فاصطلاح (الدين الاسلامي) يشمل هذه المصطلحات كلها غير منفكة ولا منفصلة . كل ما هنالك ان الاسلام يقيم نظامه على أساس من حساسية الضمير المراقب له في السر والعلن ، وعلى أساس آخر هو التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) .

فمن أقوال هؤلاء العلماء المسلمين المعاصرين يتجلى بكل وضوح ان الاسلام كدين يرضي جميع متطلبات الحياة البشرية في مجال الايمان والعقيدة والعبادة ، وكذلك في ميدان العمل والتشريع والتنظيم،فيزود الانسان بما يحتاج اليه الفرد والجماعة من الروحيات والاخلاق ، ومن الماديات والتنظيمات. والى هذا تشير الآية : وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا .

وإذا كانت تلك هي آراء بعض كبار علماء الاسلام في العصر الحاضر، فقد يكون من المفيد ان تعزز آراؤهم بما قاله بعض مشاهير علماء الاستشراق الأوروبيين الذين درسوا الاسلام كدين وشريعة وتاريخ دراسة علمية مكنتهم من ادراك الحقيقة

والجهر بها ، فمن بينهم سطروثمان الالماني الذي قال : الاسلام ظاهرة دينية وسياسية ، اذ أن مؤسسه كان نبياً كما كان سياسيا حكيما أو (رجل دولة) .

وقال أرنولد الانجليزي : كان النبي في نفس الوقت رئيسا للدين ورئيسا للدولة .

كما قال الدكتور فيتزجرالد: ليس الاسلام دينا فحسب ولاكنه نظام سياسي أيضا ، وبالرغم من أنه ظهر في العصر الأخير أفراد مسلمون ممن يصفون أنفسهم بالعصريين يحاولون الفصل بين الجانبين، فان صرح التفكير الاسلامي كله قام على أساس تلازم الجانبين بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر .

وقال الدكتور شاخت الالماني : ان الاسلام يعني أكثر من دين ، اذ يمثل أيضا نظريات قانونية وسياسية . وخلاصة القول إنه نظام كامل من الثقافة يشمل الدين والدولة معا .

وبذلك كله أجمع كبار العلماء من المسلمين والمستشرقين على هذه الحقيقة وهي أن الاسلام ليس دينا فقط ، بل هو أيضا نظام كامل لحياة المجتمع ، بجميع جوانبها : الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

الإسلام والدستور
(3)

● « السياسة » ، العدد 10. الخميس 11 مايو 1967 .

في المقالين السابقين بينا أن الاسلام ليس دينا فقط ينحصر اهتمامه في مجال العقائد والعبادات ، والاخلاق والمعنويات دون غيرها مما تتطلبه الحياة الفردية والاجتماعية بل هو كذلك قانون ونظام لهذه الحياة في مختلف المجالات ، وبهذه الصفة فهو يهتم بشؤون الحكم والسياسة كما يهتم بكل ما له صلة بالدين ، وهكذا يتميز الاسلام عن غيره من الأديان ويفرض مبادئه وأحكامه وتوجيهاته على الدولة سواء في جهازها أو في سيرها .

ويوم نشأت في الاسلام دولة كانت غير منفصلة عن الدين الذي قام فيها بدور فعال من التنظيم ، والتوجيه ، فكانت له عليها (الهيمنة) الكاملة البالغة النافذة ، وتم له بفضلها الاضطلاع في مجال الحياة العامة بمهمة القيم والرقيب المحافظ ، وأحسن مثال للدولة الاسلامية المثالية كان في عهد النبوة والخلافة الراشدة وكذلك في عهد الخلفاء والأمراء الهداة من السلف الصالح ، وبحق قيل إن هؤلاء وأولائك جميعا كانوا حجة على من جاؤوا بعدهم من الولاة والحكام المنحرفين عن الجادة واتعبوهم بسيرتهم المثلى ، وأحرجوهم باستقامتهم الكاملة .

وبديهي أن الاسلام لا يرضى غير حكم صالح ، وولاية رشيدة ، في ظل تعاليمه السامية ، وإرشاداته الحكيمة وتنظيماته الصحيحة .

ومن المعلوم أن (دولة الاسلام)- باستثناء العهود التي أشير اليها آنفا - لم تقم في العالم الاسلامي سواء في عصور التدهور والانحطاط أو في أزمنة الاحتلال والاستعمار التي عرفها تاريخ المسلمين في الماضي والى وقت قريب .

ومنذ أخذ العالم الاسلامي يتحرر من السيطرة الأجنبية تضاربت فيه التيارات الفكرية متأثرة بعضها بالدين ، والبعض الآخر بالثقافة الأوروبية. ومما تجلى فيه ذلك التضارب الفكري بين المسلمين في أقطارهم الحرة سياسيا ميدان الدولة ، فاختلفت الاتجاهات في النظام الذي ينبغي ان تعطاه هل يكون ذا طابع ديني واسلامي أو حيادي و(علماني) كما يقال اليوم .وفي مجال المعركة التي قامت من أجل الدولة بين الاتجاهين رأينا بعض الدول الاسلامية - وهي تركيا الكمالية - تعتمد على نسق كثير من الجمهوريات الأوروبية الى فصل الدين عن الدولة ،فتقيم نظامها السياسي على أساس غير ذي صلة بالدين ، وتضفي عليه صفة (علمانية) صرفة ، وقد انفردت الجمهورية التركية بهذا دون ان تصبح مثالا يحتذى من غيرها من الدول الاسلامية المعاصرة ، بل رأينا دولة أخرى - هي الباكستان - وقتما انفصلت عن الهند وأخذت تنظم كيانها الجديد حاولت ما استطاعت ان تقيم الحكم على أساس دستور اسلامي بكل ما في الكلمة من معنى،غير ان

هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب تغلب التيار المتأثر بالثقافة الأجنبية. أما بقية الدول الاسلامية التي تحررت من السيطرة الاستعمارية فسلكت مسلكا انتسبت به للاسلام رسميا وشكلياً دون ان تخضع اليه نظامها ،وحكومتها، وسياستها؛ وقبل أن نبحث دساتير تلك الدول على ضوء الاسلام نرى أن نشير الى ما تكون به الدول إسلامية في نظامها وتدبيرها .

فأول ما تتميز به الدولة الاسلامية استمدادها من عبقرية الاسلام المنظمة الحكم ومناهج السياسة ، ولعل أحسن تفسير وتبرير لهذا ما ورد في الميثاق المصري الموضوع في مايو 1962 وهو قوله : (ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان ، وعلى اضاءة حياته بنور الايمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة وان رسالات السماء كلها جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو احتفاظ الدين بجوهر رسالته. ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وإنما ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولات الرجعية ان تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم ،وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالآهية السامية ، لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية ، ولاكن الرجعية التي أرادت احتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها أقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين ، وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكي يوقف تيار التقدم. ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان في الحياة وفي الحرية .

ان الله جلت حكمته وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل في الدنيا وللحساب في الآخرة .

ولا سبيل الى استمداد الدولة من عبقرية الاسلام إلا باعتمادها على المصادر الأساسية لشريعته وهي : القرآن والسنة ، وسيرة السلف الصالح ، ومعنى هذا انه لا مناص لدولة تريد أن تكون اسلامية حقا من أن تضع دستورها على أصول الاسلام في نظام الحكم وتدبير السياسة ، ولمعرفة هذه الأصول ينبغي الرجوع الى القرآن ، والحديث ، والسيرة ، والخلافة الراشدة التي طبقت تعاليم الاسلام في حظيرة الدولة ، وحتى نظريات أيمة التفكير والاجتهاد من علماء الملة في القديم والحديث. فمن هذه المصادر الأصلية نستطيع أن ندرك سواء من النصوص الشرعية أو من التراث الفكري والتاريخي الاسلامي ، - المبادىء العامة والأسس الكبرى لدستور الدولة وفي طليعتها نظام الشورى والعدالة ، والحقوق ، والحريات وعلاقة الراعي بالرعية في الاسلام ، فلا يمكن لأية دولة أن تكون (إسلامية) بالمعنى الكامل والصحيح (إلا إذا كيفت حياتها - كما قال بعضهم - تكييفاً واعيا مدركا على أساس مبادىء الاسلام السياسية والاجتماعية ، وإلا إذا ادمجت هذه المبادىء في صلب دستورها الأساسي) .

وإذا كان الاسلام لا يفرض على اتباعه نظاما معينا للدولة فإنه يأمرهم بمبادىء وتعاليم ، كما يزودهم بإرشادات وتوجيهات معينة تاركا لهم حق الاجتهاد وحرية التصرف وابتكار نوع النظام الذي يصلح لهم في كل مكان وزمان ، وذلك في نطاق

الخطوط الكبرى التي يرسمها لهم وخاصة ما يتعلق منها بشورى الحكم ، وعدالته ، ومشروعيته من حيث العلاقة بالمحكومين وضمان حقوقهم ، وصيانة حرياتهم ، ورعاية مصالحهم فردية كانت أو جماعية .

وعملا بهذا ومع تأكيد أن القرآن هو دستور الاسلام الخالد والأسمى ، لا نتردد لحظة في التصريح بأن هذا لا يتنافى مطلقا مع ما يخوله الاسلام نفسه - نصا وروحا - للمسلمين من حق التفكير في تكييف نظام دولتهم وفق ما تتطلبه حياتهم في كل عصر ، أي في وضع دستور يكون القانون الأساسي لأنظمة الحكم والسياسة في الدولة ، ويتحقق به التجاوب مع تعاليم الاسلام وتوجيهاته الكبرى ، خصوصاً ما يتصل منها بالشورى ، أو ديمقراطية الحكم ، وبالعدالة وبحسن السياسة في مختلف المجالات بالنسبة لكل واحد وللجميع ، إذ بالشورى وبالعدالة والسياسة تصان الحقوق والحريات والمصالح الخاصة والعامة ، وتتوطد على أسس سليمة وقوية ومرضية علاقات الحاكم بالمحكوم أو الراعي بالرعية حسب التعبير الاسلامي ، وهذا هو ما يهدف اليه منهاج الاسلام في الحكم وخطته في العدالة ، وأسلوبه في السياسة ، وسواء تحقق هذا الهدف المشروع السامي بكيفية أو بأخرى فالاسلام لا يهمه إلا ذلك أيا كانت الطريقة التي يستقيم بها تصالح المسلمين فرادى وجماعة .

وإذا تعذر اليوم قيام (دولة القرآن الكريم) أي الدولة كما

يريدها الاسلام حسا ومعنى، وهي الدولة المثالية الصالحة الفاضلة، فإنه ليس بمتعذر إرساءُ الحكم على قواعد وتعاليم الشريعة الاسلامية التي هي في الحقيقة قواعد وتعاليم كل حكم صالح بصرف النظر عن الصيغ والأشكال والجزئيات والتفاصيل التي تدعو إليها الضرورة أو المصلحة.

وبعبارة أخرى اذا لم يكن في المستطاع اليوم اقامة دولة اسلامية شبيهة بالخلافة الراشدة فليس بمستحيل على كل دولة خاصة بالمسلمين أن تجعل الحكم فيها شوري بين المواطنين، وان توفر العدالة للجميع وان تضمن متطلبات حياة الفرد والمجتمع في نطاق نظام قويم وحكيم، وهذا يعتبر (حدا أدنى) في مفهوم الاسلام لمهام الدولة التي لا تكون إسلامية أصلية بالمعنى الكلي إلا إذا قامت على تطبيق الشريعة تطبيقا حقيقيا تاما، بهذا يمكن أن تستحق (تسمية نفسها بخلافة الله في الأرض).

ومما سلف يتضح أن الدولة - في نظر الاسلام - متأثرة ومكيفة بالدين الذي جاء لهداية البشر في دنياهم ومن أجل آخرتهم، ومعنى هذا ان الاسلام لا يبيح أن تقوم الدولة على ما يسمى اليوم (بالعلمانية) أو(اللاييكية) وهي الفصل بين الدين والدولة كما هو الشأن في كثير من دول العصر.

وقد يتخذ بعضهم ذلك وسيلة لاتهام الاسلام بأنه لا يسلم لغير ما يسمى (بالدولة الالآهية) أو التيوقراطية، والحقيقة أن دولة الاسلام ليست بعلمانية أي لا دينية، وليست كذلك بلاهوتية، بل إنها أقرب ما تكون الى دولة فريدة تتحقق فيها وبها مصلحة

الدين والدنيا معا ، وذلك ما عبرت عنه الآية بقولها : وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا؛ كما عبر عنه القول المأثور: اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً.

وعلى هذا الأساس فخير دستور تتخذه كل دولة تريد الانتساب الى الاسلام هو الدستور الذي يضمن تحقيق أغراض الشريعة في الحكم والسياسة لخير كل مواطن مسلم ، ولقيام المجتمع القومي الصالح .

مشكلة الساعة الأولى في المغرب

● « السياسة » ، العدد 12، الخميس 25 مايو 1967 .

سبق لنا أن تحدثنا عن النقص أو الخطأ الذي يبدو في السياسة المتبعة بالمغرب ، وهو اقتصارها - عمدا أو بغير عمد - على الاهتمام بالتنمية الاقتصادية دون التنمية الاجتماعية والسياسية ، ذلك أن المغرب يُعد من الأقطار المتخلفة لا اقتصاديا فحسب ، بل كذلك اجتماعيا وسياسيًا، وهذا يوجب عليه - دولة وأمة - أن يصرف كل عنايته إلى جميع ميادين التخلف حتى يتحقق التوازن بين جوانب النهضة الوطنية العامة ، ويكون بعضها مسايراً للبعض الآخر ، فلا يطغى مثلا التقدم الاقتصادي على الرقي الاجتماعي أو التطور السياسي .

وفي أخذنا على السياسة المتبعة في المغرب ذهبنا إلى القول بأن التنمية السياسية لا تقل بالنسبة إليه ، ضرورة وأهمية، عن التنمية الاقتصادية، بل لم نبالغ حينما قلنا إن هذه التنمية، وكذلك التنمية الاجتماعية، كلتاهما رهن التنمية السياسية التي جعلنا لها الأسبقية، وأعطيناها الأهمية الأولى. ولهذا أبرزنا أن المشكلة السياسية في المغرب تفوق كل مشكلة سواها كيفما كانت خطورتها ، والسبب واضح ، وهو أن مسألة الحكم والسياسة

هي أولى المسائل التي تواجهها كل أمة وكل دولة،وأن أي خلل من وهن وفساد يتطرق إلى جهاز الحكم ومنهاج السياسة لا يمكن أن يستقيم معه أمر الاقتصاد ، وهذا من البديهيات التي لا يحتاج معها إلى بيان أو دليل .

والظروف السياسية وغير السياسية التي ما فتئت مفروضة على المغرب من جراء (حالة الاستثناء) تؤكد وجهة نظرنا بما لا مزيد عليه من قوة الاستدلال .

وإن ما نشأ عن قيام حالة الاستثناء من فراغ سياسي مهول ورهيب منذ سنتين تقريبا ليهيب بنا أن نتحدث مرة أخرى عن أهمية التنمية السياسية بالنسبة للشعب المغربي الذي تعنيه هذه المسألة الحيوية بقدر ما يعنيه غيرها من اجتماعية واقتصادية ، وإنه لمن الخطأ الفادح أن يظن بعضهم أن امتداد الفراغ السياسي في المغرب نتيجة استمرار حالة الاستثناء قد يؤدي بالشعب إلى نسيان كل ما له صلة في حياته بالسياسة، وإلى التخلّي عن مكتسباته الوطنية الغالية التي انتزعها بجهاده السياسي الطويل وبكفاحه المسلح المرير باذلا في هذا كل غال وعزيز ، وفي طليعة تلك المكتسبات جميع الحقوق والحريات التي استرجعها الشعب من قبضة المستعمر الغاشم بقوة الارادة وبحركة التحرير في الداخل والخارج ، وبعبارة أوضح وأدق إن تحرير الشعب لنفسه من عبودية السيطرة الاستعمارية قد مكنه من حقه الأقدس في التمتع بسيادته القومية وفي ممارسة حكم نفسه بنفسه ، وفي أن تكون كلمته في تدبير أمر الدولة هي الأولى لا تسبقها ولا تفوقها كلمة أخرى ، وكل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الشعب بنيله الاستقلال السياسي ، قد أثبت ذلك الحق كاملا كما

برهن على نضجه ووعيه ورشده السياسي بحيث لم يعد لفرض الحجر عليه أي داع ولا أي مبرر مطلقا بعد أن فك القيود والاغلال وأعتق نفسه من نير التسلط والاستعباد .

وهكذا كان الاعتقاد أن الشعب فور الاستقلال سيتجه نحو حكم نفسه بنفسه في إطار نظام ديمقراطي صميم ، وأنه سيحقق في هذا المجال أمانيه الغالية في التحرر الذي أدركه بجسيم التضحيات .

ولكن سرعان ما خيبت تجارب الحكم المتوالية في عهد الاستقلال ، آماله الحقة ، وأمانيه المشروعة ، إذ فرضت عليه التجربة الأولى نظاما حكوميا خاليا من أية صبغة ديمقراطية . وممّا اختصت به هذه التجربة ما عرف يومئذ (بالحكومة المنسجمة) و(بالمجلس الوطني الاستشاري) الذي كان صورة مسيخة للشورى فكان في هذا أشبه ما يكون بصنوه وسميه (مجلس شورى الحكومة) في العهد البائد ، ثم أعقبت تلك التجربة التي طالت سنوات تجربة (ما قبل الدستور) أي الفترة التي شاهدت محاولات إعداد مشروع الدستور بواسطة ما سمي (بمجلس الدستور) الذي كان معينا لا منتخبا ، كما كان ذا أغلبية مصطنعة ، وأداة أريد منها أن تكون طيعة ومسخرة للدولة والحكومة،وبهذا توافرت جميع أسباب الفشل فأدت سريعا بالمجلس المفتعل إلى الانفجار ، ثم مرت فترة غير قصيرة انتهت بالمغرب إلى قيام عهد دستوري فيه من نوع ما تطبخه الدول ، وتصنعه الحكومات ، وتتحكم فيه السلطة الحاكمة بأمرها من وراء ستار ديمقراطي ، وفي إطار نظام نيابي شكلي أكثر منه عملي .

ولاكن بالرغم عما طبع ذلك العهد الدستوري من طبائع الارتجال والافتعال والاختلال، فقد كان عبارة عن تجربة ديمقراطية هي الأولى من نوعها في المغرب إذ قامت على دستور وبرلمان، وككل تجربة أولى فقد كانت تحتوي على عيوب أصلية، وأخرى أظهرتها التجربة في ميدان العمل والتطبيق، فكانت بسبب هذا كله في أشد الحاجة إلى إعادة النظر فيها لازالة تلك العيوب جميعها، وهذا ما كان يسمح به الدستور نفسه حيث ورد فيه النص على مبدأ وكيفية تعديله على يد البرلمان ذاته، وفي الوقت الذي أخذت تتجه فيه الآمال نحو التفكير في استعمال حق التعديل في النطاق الدستوري البرلماني فوجيء المغرب بإعلان (حالة الاستثناء) التي قيل إنها مؤقتة ووسيلة وفرصة لإنجاز تعديل الدستور، غير أن المؤقت صار دائماً، كما أن الدستور ظل بغير تعديل، وبتطبيق حالة الاستثناء تعطلت الحياة النيابية، وتلاشى مع نسف البرلمان النظام الديمقراطي، وانتهى العهد الدستوري الفتي حيث أصبح الدستور اسمًا بدون مسمى وسرابا يحسبه الظمآن ماء وما هو بماء.

وهكذا ساد ويسود الاعتقاد بأن التجربة الديمقراطية في عهد الدستور والبرلمان إنما كانت مرحلة كان لا بد للدولة من أن تمر بها، وبأنها اختفت من الوجود يوم أحست الدولة بأنها قد استنفدت أغراضها، وبأن هذه البلاد - إن قدر لها أن تعيش تجربة دستورية أخرى - فلن تكون هذه التجربة أفضل وأجدى من التي قضت عليها (حالة الاستثناء) منذ ما يقرب من سنتين. ومهما يكن من هذا، فان النتيجة الحتمية التي نخرج بها مما ذكرنا

آنفا هي أن (حالة الاستثناء) بإحداثها لفراغ سياسي تام في البلاد، وبتعطيلها الدستور، وبنسفها البرلمان، لم تقض على مؤسسات ديمقراطية غير مرغوب فيها فحسب، بل رجعت بنظام الحكم عندنا إلى ما كان عليه أمره سواء في العهد البائد أو في السنوات الأولى من الاستقلال، وبهذا أوجدت في المغرب من جديد وبشكل أبرز مشكلة عويصة وخطيرة، هي مشكلة الحكم والسياسة، وما أدراك ما مشكلة الحكم والسياسة اليوم في المغرب بعد أن طال تطلعه فيما مضى إلى نظام سياسي يتفق ومطامحه القومية، وبعد أن عرف كذلك تجربة دستورية نيابية مارسها مدة غير وجيزة، وبعد أن شلت (حالة الاستثناء) هذه التجربة، وأحلت محلها فراغا سياسيا انقطع معه كل حوار بين الحكم والأمة، أو خلفه ما ليس بحوار، وهو ما يسمى (بحوار الصم)، إذ كلاهما يخاطب الآخر من غير تفاهم ولا تجاوب، وهذا أكبر دليل على سوء العلاقة بين الجانبين، بل على تأزم السياسة والزج بها في مأزق لا مخرج لها منه إلا بعودة المياه إلى مجاريها، والحقوق إلى نصابها لصالح الشعب والحكم معا، وريثما يتحقق هذا - إن شاء الله أن يتحقق - فقدتعقدت مشكلة الحكم والسياسة في المغرب من جراء (حالة الاستثناء) حتى أصبحت مشكلة الساعة الأولى أو مشكلة المشاكل بدون منازع.

وكلما طال العهد على (حالة الاستثناء) ازداد الشعب شعورا بحاجته إلى العمل لإنهائها واعادة الحياة الدستورية والنيابية إلى مجراها، وإحاطة هذه الحياة - أكثر - بكل ما يمكن من الحصانات والضمانات حتى لا تتعرض مرة أخرى إلى العبث

والذوبان، إذ بدون هذه الحصانات والضمانات تظل الديمقراطية اسما بدون مسمى،كما يظل الدستور حبرا على ورق لا أقل ولا أكثر .

وأكبر خطأ يرتكبه الحاكمون بأمرهم جهلهم أو تجاهلهم لذلك الشعور الذي لا تزيده الأوضاع إلا قوة وشدة،وهو شعور طبيعي عند كل شعب طموح إلى ممارسة حقه في الحرية والسيادة والحكم ، وهو كذلك وليد سائر الأوضاع الشاذة (كحالة الاستثناء) التي يتجاهل فرضها هذا الحق الانساني والوطني المقدس .

وخلاصة القول إن حالة الاستثناء لم تضع حدّاً نهائيا لطموح الشعب إلى ممارسة الحكم دستوريا وديمقراطيا ونيابيا،كما أنها لم تسهل مشكلة الحكم والسياسة في هذه البلاد ، بل عقدتها تعقيدا كبيرا إذ جعلتها مشكلة المشاكل أو مشكلة الساعة الأولى - كما أعلنا - وبهذا وضعتها من جديد على البساط بوصفها مشكلة التنمية السياسية التي بدونها لا تتم أية تنمية أخرى سواء اجتماعية أو اقتصادية ، ولا سبيل إلى تحقيق التنمية السياسية المرضية إلا بقيام مؤسسات ديمقراطية صالحة سواء منها الحكومية أو الدستورية والنيابية ، فعسى أن يتفهم المسؤولون خطورة الأوضاع ، ويدركوا كذلك حساسيات الشعب تجاه مشاكل حكمهم وسياستهم .

سياسة فقد الأعصاب

● « السياسة » ، العدد 13، الخميس 1 يونيو 1967 .

أقيم أخيرا مهرجان شعبي كبير بطانطان في إقليم طرفاية وذلك بمناسبة موسم سيدي محمد الأغظف ، وقد شاركت فيه وفودٌ وجماهير غفيرة من الصحراء المغربية سواء منها الجزء المحرر والأجزاء المغتصبة والمحتلة من اسبانيا والجزائر ، وإن ما أظهره ذلك التجمع العظيم لهو التفاف سكان هذه المناطق المستعبدة الآن حول الوحدة الوطنية المغربية ، وإجماعهم بقوة وحماسة على العمل والنضال من أجل تحقيق هذه الوحدة كاملة غير منقوصة ضد كل استعمار غاشم واحتلال غاصب .

وأمام هذا كله فقد المسؤولون الاسبان أعصابهم ، واستشاطوا غيظا مما سمعوا أو شاهدوا بطانطان من مظاهر الاتحاد والاتفاق بين أبناء الوطن الواحد لا فرق بين المحرر وغير المحرر منه ، وما ثبت لهم من قوة العزائم ، والاستعداد للتضحية بكل غال وعزيز في سبيل الخلاص من السيطرة الأجنبية البغيضة ، والانعتاق من عبودية الحكم الدخيل المتسلط مهما كلف هذا وذاك من جهد ، وثمن ، ومقابل . وأمام ذلك المهرجان الصحراوي وما اكتساه من صبغة وطنية بارزة ، وما انبعث منه من قوى معنوية ،

ومغـازي سياسيـة لم يكن ليتجلى مـوقف الاسبان إلا في فقـد الأعصاب والاقدام على الاحتجاج رسميا لدى المغرب على إقامة ذلـك الموسم بمـا لم يسبق له مثيـل في أرض مغربيـة صميمة وبمشاركة عدد كبير من سكان الصحراء المغـربية المحـررة منها والمحتلة ، كما لم يكن ليتجلى رد المغرب على ذلـك الاحتجاج الغـريب إلا برفضـه رسميا كفضـول سياسي سـافر وكتـدخل مكشوف في شؤوننا الداخلية. وأغرب من هذا أن الاسبـان لم يكتفوا باحتجاجهم الذي ما أنزل الله به من سلطان بل أخذوا يدبرون خطة تهدف إلى التهديد والتخويف بالنسبة للمغرب الذي طالما لقنهم في ساحات القتال دروس الشجاعة ، والبطولة والصبر المبين. والحقيقة أن مواقف وخطط الاسبان لم تكن لتُنِمَّ إلا عن هواجسهم ، وأحلامهم وأطماعهم ، ومخاوفهم ، وهكذا استولى عليهم الرعب والفزع ، وساد نفوسهم القلق والاضطراب ودفعت بهم الحيرة والبلبلة إلى ارتكاب ما يخالف تقاليد المجاملة الدولية ، ويخرج بسياستهم ودبلوماسيتهم عن جادة حسن الجـوار وحفظ علائق الصداقة من أن تصاب بسوء وتنهار . . .

وإمعـانا في سيـاسة فقـد الأعصاب ، وخـطة الاستفـزاز والتحدي للمغرب أوفدت حكومة مدريد أخيرا بعثة عسكريـة بدعوى تفتيش القوات التي تحتل صحراءنا المغربية ، وكان على رأسها وزير الجيش وبمعيته قواد كبار آخرون ، وفي مدينة العيون خطب الوزير باسم الجنرال فرانكو رئيس الدولة الاسبانية فتهجم على المغرب ما وسعه التهجم متهما إياه بالتوسـع وبالطمع في الثروات المعدنية الصحراوية ، ومنَّ على السكان - مزهوا - بما

قدمته اليهم حكومته من خدمات ومساعدات ، ووعدهم -تطوعاً- بحمايتهم والدفاع عنهم حتى لا يتحرروا من السيطرة الاسبانية فيظلوا هم وثرواتهم عبيدا مسخرين لاسبانية المستعمرة وحتى لا ينضموا باختيارهم أو بالتدخل الدولي كما قال إلى المغرب الذي ينعم بسيادته وحريته واستقلاله ، ولم يكتم الوزير العسكري الاسباني عزم دولته على الاحتفاظ بالصحراء تحت سيطرتها واحتلالها ، والعهد إلى جيشها بتنفيذ هذا العزم. كما خطب الوزير في حشد من الجنود مؤكداً عليهم في المحافظة على الصحراء للاستعمار الاسباني العنيد .

وهكذا نفذت الحكومة الاسبانية بواسطة وزير جيشها وكبار قواده خطة مبيتة ضد المغرب ومطالبه المشروعة التي هي كذلك مطالب سكان الصحراء المغربية السليبة .

وفي الحقيقة كانت تلك الخطة فاضحة أكثر مما مضى لسياسة اسبانيا الاستعمارية سواء بالنسبة للسكان أنفسهم الذين سمعوا بآذانهم ، وشاهدوا بأعينهم ولمسوا بأيديهم ما تضمره وتدبره لهم اسبانيا المحتلة، وما تدبره لهم من البقاء في أغلال العبودية. ومما لا شك فيه أن تصريحات وزير الجيش الاسباني قد خلفت في النفوس المغربية الأبية بصحرائه المحتلة آثارها السيئة وأثارت فيها ردود فعل النخوة والعزة والكرامة ، اهابت بها إلى تقوية العزم على التماس الخلاص من نير الاحتلال بكل وسيلة وسلاح ، وفي نفس الوقت جاءت تلك التصريحات مؤيدة لما قام به المغرب بحق من فضح حقائق ومناورات الاستعمار الاسباني بالصحراء

سواء في الهيآت الدولية أو أمام الرأي العام العالمي ، وكنتيجة لهذا قررت أخيرا الشركات الأمريكية انسحابها من الصحراء المغربية المحتلة وتخليها عن استثمار معدن الفوسفاط الذي كان سيكلف مئتي مليون من الدولار ، كما كان سيدر عليها 45 في المائة من الأرباح .وأكدت وكالة الأخبار الأميركية نقلا عن تلك الشركات أن السبب في ذلك الانسحاب هو عدم الاستقرار السياسي بالصحراء ، والاعتراف بمشروعية المطالب المغربية الخاصة بإرجاع الأجزاء المحتلة من اسبانيا المستعمرة ، ولا جدال في أن الانسحاب الاقتصادي الأمريكي إنما هو هزيمة للوجود الاسباني ولمطامحه الاستغلالية بالصحراء، كما هو نصر لوجهة النظر القومية المغربية في المطالبة بعودة الصحراء إلى الوطن الذي هو جزء لا يتجزأ منه. ونحن نومن - كما يجب أن يؤمن الاسبان - بأن هذا آت لا ريب فيه، وأن كل آت قريب مهما ادعى المستعمرون وأظهروا من صلابة في الموقف وصلف في الرأي، وعناد في القول، وإصرار في التحدي الرخيص.

ونحن لا نستغرب هذا من المستعمرين الاسبانيين خاصة ، لأنهم عودونا مخالفة أضرابهم من المستعمرين في التخلي للشعوب عن أراضيها وخيراتها وعن سيادتها وحقوقها، كما عودونا عدم اعتبارهم بنهاية استعمار أقوى وأشد من استعمارهم ، وهو الاستعمار الانكليزي ، والفرنسي والايطالي ، والبلجيكي ، والهولاندي .

وبالرغم عن هذا كله فإن الاسبان لا يجهلون أن تصفية الاستعمار تواصل سيرتها سواء بواسطة الشعوب المناضلة مؤيدة

بغيرها من الشعوب المحررة أو بتدخل الهيئات الدولية التي تعمل لإيجاد عالم جديد لا غالب فيه ولا مغلوب ، ولا سادة ولا عبيد ، وكيف تجهل اسبانيا هذا وتصفية استعمارها في أفريقيا عامة ، وفي المغرب خاصة قد وضعت على البساط في هيئة الأمم المتحدة التي اتخذت في أكتوبر 1966 ملتمسا يقضي بتطبيق مسطرة حق تقرير المصير في الصحراء المغربية ، وبهذا فشلت المناورات والمحاولات الاسبانية اليائسة التي هدفت بشتى الوسائل والأساليب منذ ثامن شتنبر إلى إحداث البلبلة في أوساط الأمم المتحدة وصرف هيآتها المختصة عن مواجهة الحكومة الاسبانية بقرارات وملتمسات محرجة لها ، وعبثا حاول ممثلوها في الأمم المتحدة وكذلك وفد العملاءالذين سخروهم لتأييد بقاء الاستعمار في الصحراء ، وبهذا تجاهلت اسبانيا الوضع في هيئة الأمم المتحدة ،وتيار التحرر الذي يسود فيها ممثلا في شعوب أفريقيا وآسيا وكثير من شعوب القارات الأخرى .

وإذا ذكرنا - للفضيحة والتشهير والتسفيه - بمواقف الاسبان وأذنابهم من العملاء المسخرين فلن نحجم عن التذكير - بفخر واعتزاز - بمواقف ممثلي المغرب ووفد جبهة تحرير الصحراء ، وإذا كان هؤلاء جميعا لم يرفضوا مبدأ حق تقرير المصير فإن الدبلوماسية المغربية على لسان وزيرها يومئذ - قد أعلنت أربعة شروط لتطبيق الحق ، وهي : انسحاب جميع القوات الاسبانية من أقاليم الصحراء المغربية والاحتفاظ بمجرد قوات شرطية لضمان الأمن ، وانسحاب الادارة الاسبانية ، وعودة اللاجئين الصحراويين ، وبهذا اتضحت وجهة النظر المغربية وتجلى حزم

الموقف الوطني إزاء المطامح الاسبانية الرامية إلى تزييف حق تقرير المصير، وإفلات استعمارها، - بالتزوير - مما يتهدده من انفجار وانهيار نتيجة التعبير بالاستفتاء عن الارادة الحرة لسكان الصحراء المغربية.

وفي الواقع إن كل ما تحاوله اسبانيا لتلافي تصفية استعمارها بصحراء المغرب ليقوم دليلا قاطعا على أنه ليس لها أي استعداد للتنازل والتساهل، وذلك لما عرفت به من عدم المران، وعدم الانصياع للعقل والحكمة والصواب، وعدم الاقتداء بالدول التي سبقتها - طوعا أو كرها - إلى تمليك الشعوب زمام أمرها، وربط حسن الصلة بها لصالح الطرفين.

وقد تأكد ذلك بخيبة المحادثات التي جرت بين المغرب واسبانيا طوال أكثر من عشر سنوات، وتواطؤ اسبانيا مع الجزائر وموريطانيا ضد مطالب المغرب، وبتصريحات قادة الجيش الاسباني حول تصميم اسبانيا على الاحتفاظ بسيطرتها على الصحراء وعلى الدفاع عن وجودها فيها بقوة السلاح.

وأمام هذا كله يجب على المغرب أن يعد برنامجا محكما لتحرير صحرائه غير معتمد في هذا على عامل الزمان، ولا على قرارات المجالس الدولية التي لا تحق حقا ولا تبطل باطلا وإن كانت لها قيمة معنوية، وللمغرب - مثلا - قدوة في خطة اسبانيا تجاه انكلترا في مطالبتها بإعادة جبل طارق إليها، فقد اختطت اسبانيا بهذا خطة لا تخلو من عزم وحزم يمكن للمغرب أن يطبقها

عليها لا في الجنوب فقط ، بل وفي الشمال أيضا حتى لا تترك للاحتلال الاسباني مجالا ووقتا يتمكن معهما من وسائل تمديد أجله وتأمين حياته ، وإحباط المطالب المغربية المشروعة في تحقيق الوحدة المقدسة للوطن الكبير : المغرب بجمع أقاليمه ، وأطرافه وحدوده .

محنة الديمقراطية في المغرب

● « السياسة » ، العدد 14،الخميس 8 يونيو 1967 .

حل أمس سابع يونيو اليوم الذي أعلنت فيه (حالة الاستثناء) التي اختفى بقيامها البرلمان المغربي من الوجود ومعه التجربة الديمقراطية الفتية ، والعهد الدستوري القصير والحياة النيابية الناشئة ، فكأن الشعب لم يكن في هذه الفترة العابرة ، فترة النظام الديمقراطي ، الا في غفوة خفيفة أو في نومة لذيذة تراءت له فيها رؤى وأحلام تمتع معها بأطياف الديمقراطية وبخيالات الدستور،ثم أيقظته (حالة الاستثناء) ليفتح عينيه على واقع شاذ مؤلم ودع فيه الرؤى والاحلام والاطياف والخيالات ، وواجه من جديد وضعاً سياسياً تقهقر معه الى الوراء فأيقن أن التجربة التي عاشها لم تكن الا كما قال الشاعر الاندلسي (حلمًا في الكرى أو خلسة المختلس) ولقد كان اعلان (حالة الاستثناء) مفاجأة غريبة على أقل تقدير سواء في الداخل أو الخارج ،وذلك لكثرة ما روجه المسؤولون - قبل التجربة وأثناءها في كل مناسبة وحين - من الأحاديث والتصريحات التي طالما أشادوا فيها بالديمقراطية كأصلح نظام للدولة المغربية،كما أفاضوا بها من التعهدات والالتزامات والتنظيمات الخاصة بالدستور كقانون

أساسي للدولة والملكية، الامر الذي جعل الرأي العام في الداخل والخارج يعتقد أن المغرب قد اختار نهائياً اتجاهه السياسي في نطاق الديمقراطية الدستورية النيابية؛ بل عد هذا، سواء من المواطنين أو الاجانب، المكتب الوطني الاكبر، والمعجزة السياسية الكبرى للمغرب في عهد الحرية والسيادة والاستقلال، ولا كن اعلان (حالة الاستثناء) جاء على حين غرة ليضع حداً للديمقراطية والدستور، والبرلمان في المغرب ولينزع من شعبه ذلك المكسب وتلك المعجزة وليفرض بدل هذا كله وضعية استثنائية حل معها في البلاد الفراغ السياسي المطلق، وانقطع فيها الحوار بين الامة والدولة، وعاد بها الحكم الى ما كان عليه قبل الدستور من إعراض وجفاء نحو الديمقراطية، بل أصبح الحكم بعد تعطيل الدستور في وضع التنكر والقطيعة والهجران للديموقراطية الدستورية التي عرفها المغرب في فترة الممارسة من التجربة الاولى.

وإذا ما رجعنا بالذاكرة الى ما قبل اعلان (حالة الاستثناء) بشهرين اثنين وأسبوع واحد ندرك بالبديهة أن الخطاب الملكي يوم 30 مارس 1966 كان ينذر بقوة واضحة التجربة المغربية الاولى، في مجال الديمقراطية الدستورية البرلمانية، بسوء المنقلب والمصير. وفعلاً أخذ الرأي العام الوطني بصفة عامة، والبرلمانيون بصفة خاصة - منذ ذلك الخطاب - يتوجسون خيفة مما ورد فيه من لواذع الكلام وقوارصه تجاه التجربة النيابية الفتية التي إن اتهمت بالفشل أو التقصير فإنما تكون مسؤولية هذا أو ذاك مشتركة بين البرلمان والحكومة معاً باعتبارهما مرتبطين أوثق ارتباط في اداء

المهام والواجبات المسندة اليهما بالدستور على أساس التضامن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . ولهذا لا يمكن أن يقصر أو يفشل البرلمان في مهمته الا تبعاً لتقصير أو فشل الحكومة في أداء واجباتها الدستورية. ونحن لا نريد أن نخوض هنا موضوع توزيع المسؤوليات على كل من يستحقها من الحاكمين والبرلمانيين ، الآن الخوض في هذا يبعد بنا عن صميم الموضوع الذي يهمنا الآن بالذات ، وهو إعلان (حالة الاستثناء) التي مهد لها خطاب 30 مارس بشن الحملة على البرلمانيين المغاربة واتهامهم (بالعقوق الديمقراطي) و (بفقدان الضمير المهني) ومحاولة عزلهم عن كافة المواطنين بما فيهم الناخبون ، وهكذا جعل ذلك الخطاب من البرلمانيين فئة أشبه ما تكون (بطبقة المنبوذين) ، واتخذهم (كبش الضحية) بمناسبة الحديث عن سوء الأوضاع الناتجة عن السياسة المتبعة في البلاد وعن المشاكل الداخلية المتراكمة بدون حلول صحيحة ومرضية ، وعن الاحداث الخطيرة التي عاشها المغرب مع فتنة الدار البيضاء .

وباعلان (حالة الاستثناء)- بعد هذا بوقت غير طويل - اتضح الموقف الجديد من الديمقراطية الدستورية في المغرب وتحققت المخاوف التي ساورت النفوس ، وانكشفت الاسرار والنوايا ، واقفرت البلاد من شورى الحكم كما نظمها الدستور المغربي الاول لفترة مرت كلمح البصر في تاريخ المغرب الحديث ، ومنذ ذلك الحين والامة تعاني - باسم الاستثناء الموقت قولا ، والدائم فعلاً - حياة الحرمان الديمقراطي والفراغ السياسي والتشاؤم والاستياء العامين . . .

وجدير بنا - بعد هذا - أن نبحث (حالة الاستثناء) لنتعرف على نشأتها من يوم (ابتدعها) الحاكمون لحاجة في انفسهم الى أن تسربت الى تجربتنا الديمقراطية عن طريق إحدى خبايا الدستور الذي اختارته الدولة أساساً ونظاماً لهذه التجربة القصيرة الامد، والسريعة الحياة. إن أول دستور ضمَّنه الحاكمون فصولاً وعبارات مبهمة وملتبسة ليس ظاهرها كباطنها ولا مدلولها كتطبيقها، ومن شأنها أن تستعمل عند الحاجة كسلاح ضد الديمقراطية هو الدستور الالماني المشهور بدستور (فيمار) الذي وضع عقب الحرب العالمية الاولى. ومن المعروف أن المريشال هندنبورغ والنازي هتلر استعملا ذلك الدستور، وسخرا ما فيه من (أسلحة) نصّيّة ليحكما الشعب الالماني قهراً ويحطما النظام البرلماني ما وسعهما التحطيم، ومن بين تلك الاسلحة الدستورية ما نص عليه ذلك الدستور باسم (حالة الخطر) في الفصل 48 منه الذي اعطى لرئيس الدولة وقتئذ جميع السلطات في ظروف (خطيرة) محتملة. وهكذا استغل هندنبورغ ذلك الفصل اثر الحريق الذي اصاب البرلمان (الريشطاغ) ليشل الحكم النيابي في عهده، وبعد الحرب العالمية الثانية طهر الديمقراطيون الالمان دستورهم من ذلك الفصل الذي كان شراً مستطيراً على الديمقراطية والدستور والبرلمان في العهد البائد وعهد الحكم العسكري ثم عهد الحكم النازي الهتلري.

ولكن ما الغاه الالمان من دستورهم الجديد في عهد انبعاث الديمقراطية انتقل منهم الى فرنسا تحت حكم الجنرال دوكول الذي اقتبس في دستور 4 اكتوبر 1957 ما استوحاه من الدستور الالماني

القديم من غير تسميته بنفس الاسم ، وهذا ما ورد في الفصل 16 من الدستور الفرنسي الذي يقول : إذ ما أصبحت مؤسسات الجمهورية واستقلال الامة ، ووحدة ترابها ، وتنفيذ التزاماتها الدولية مهددة بصفة خطيرة وعاجلة، وكذلك إذا ما انقطع السير العادي للسلطات العامة الدستورية فإن رئيس الجمهورية يتخذ التدابير التي تتطلبها هذه الظروف، وذلك بعد الاستشارة الرسمية مع الوزير الاول ورؤساء المجالس النيابية والمجلس الدستوري، ثم يخبر الامة بذلك في خطاب موجه اليها، ويجب أن تكون تلك التدابير مستوحاة من ارادة تمكين السلطات العامة الدستورية - في أقل الآجال - من وسائل اداء رسالتها ، كما أن المجلس الدستوري يستشار في هذا الموضوع ويجتمع البرلمان تلقائياً ، ولا يمكن حل المجلس الوطني اثناء ممارسة السلطات والاحكام الاستثنائية .

هذا هو الفصل 16 الذي اتخذه الجنرال دكول وسيلة دستورية فعالة لتجميع السلطات في يده كلما حكم بأن أي ظرف من الظروف المنصوص عليها في ذلك الفصل الدخيل قد حدث واستدعى في نظره اتخاذ التدابير الاستثنائية المذكورة ، على أن نفس الفصل تضمن احاطة الاقدام على هذه التدابير بشروط وضمانات استشارية لا يستهان بها ، كما أن الفصل 19 منع حل البرلمان في فترة الاستثناء واعطاه حق الاجتماع تلقائياً في نهاية اجلها الذي يجب أن يكون بحكم الفصل نفسه اقل وأقصر الآجال، ومعنى هذا أن التدابير الاستثنائية بعد اتخاذها يجب أن لا تطول حتى لا تعرقل الحياة الدستورية في البلاد أكثر من أقصر

مدة ضرورية لتمكين المجالس النيابية من استئناف نشاطها واداء مهمتها ، ونظراً لكون تلك التدابير لا تتخذ الا في ظروف استثنائية معينة فإنها تكون ذات صبغة مؤقتة ، ومما يحتمه الفصل 16 نفسه أن لا يستمر المؤقت ولا يطول حتى لا يصبح دائمًا أو في حكم الدائم ، وبالاضافة الى هذا فإن اعطاء البرلمان حق الاجتماع التلقائي يحول دون محاولة تمديد المؤقت الى ما لا نهاية له ، ومع هذا كله فقد اعتبر الفصل 16 نصاً غير ديمقراطي صميم ، وكان وما يزال محل استنكار ، ونقد ، وسخرية في الاوساط الديمقراطية الفرنسية ، ولو أنه لم يستعمل قط منذ اكثر من تسع سنوات ونصف مرت على وضع الدستور المسمى (الدوكولي)

ومما اقتبسه هذا الدستور ايضاً من نظيره الالماني القديم ما يسمى باستفتاء الشعب الذي يعتبر السلاح المحبب والمفضل في النظام الدكتاتوري، لأنه الوسيلة التي تمكن كل طاغية ودكتاتور - كهتلر - من تلافي المداولات البرلمانية التي تستطيع - بواسطة رجال خبراء واكفاء - أن تكشف ما تخفيه فصول وعبارات اي مشروع دستوري صادر عن الحكومة من اسرار مدسوسة ، ونوايا سيئة ، أما الشعب المسكين فقلما يوجد فيه من يفطن لخفايا وخبايا الدستور ، ثم إن عرض مشروع الدستور على الاستفتاء العام يحرم الشعب وقادة الرأي فيه من حق ابداء النظر في محتوياته ، ولا يسمح له الا بحق واحد هو أن يقول : (نعم) أو (لا) ، ثم إن النتيجة الرسمية لأي استفتاء معروفة سلفاً ، وهي الاكثرية الساحقة في جانب (نعم) وغيرها من الاصوات

تكون إما ملغاة ، وإما في جانب (لا) ، ويدَّعي الدكتاتوريون وأشباههم أن الاستفتاء وسيلة الديمقراطية الشعبية المباشرة ، وهم بهذا يتملقون الشعب ويداهنونه ، ويخادعونه أملاً في أن يسخر نفسه لهم باسم الديمقراطية الزائفة ويمكنهم استعمال (الاسلحة) الشريرة المدسوسة في الدستور ضد قواته وتياراته الديمقراطية الحقة ، وهذا ما تم فعلاً لسائر المستبدين والطغاة الذين دأبوا على ملاطفة الشعوب بالاستفتاء ليظفروا بمرادهم من الدساتير المغرضة المفروضة بعد أن تلافوا عرضها في البرلمان على النقاش ، والنقد ، والتعديل من رجال ذوي خبرة بالمشاكل والاسرار الدستورية التي لا الماَم لأفراد الشعب بها في أي مكان .

وهناك اقتباس ثالث في دستور دكول من الدستور الالماني القديم،وهو حق رئيس الدولة في حل البرلمان متى شاء ، بالرغم عن أخذ رأي كل من الوزير الأول ورئيسي مجلس البرلمان ، وهذا سلاح قوي في يد رئيس الدولة الذي يحتفظ به معلقاً بخيط فرق رؤوس النواب .

ونستطيع الآن على ضوء هذه الاشارات أن نتعرّف على ما في الدستور المغربي من نقط الشبه بصنوه الدستور الفرنسي الذي اخذ منه اكثر النصوص والتنظيمات ، واتفق معه في كثير من العيوب والنقائص، وفي طليعتها : حرية اللجوء الى الاستفتاء في الدستور والقوانين ، وحق حل مجلس النواب ، وحالة استثناء وهي شبيهة (بحالة خطر) في الدستور الالماني البائد وبما نص عليه الفصل 16 من الدستور الفرنسي من غير تسمية خاصة .

وبالمثال يتضح المقال : فهذا فصل 25 ينص على أن للملك أن يعرض ما يشاء من القوانين على الاستفتاء ، وينص الفصل 27 على أن للملك حق حل مجلس النواب بمرسوم ملكي طبق الشروط المبينة بالفصلين 79,77 وينص الأول على أن للملك بعد استشارة رئيس الغرفة الدستورية وتوجيه خطاب للأمة ، ان يحل مجلس النواب بمرسوم ملكي ، وبخصوص حالة الاستثناء ينص الفصل 35 على أنه إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أوإذا وقع من الاحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية فيمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بمرسوم ملكي بعد استشارة رئيسي المجلسين وتوجيه خطاب للأمة،وبسبب ذلك فإن له الصلاحية- رغم جميع النصوص المخالفة - في اتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن حوزة التراب ورجوع المؤسسات الدستورية الى سيرها العادي .

تنتهي حالة الاستثناء باتخاذ نفس الاجراءات المتبعة لاعلانها . ومن هذا النص الخاص بحالة الاستثناء تتوضح اوجه الشبه بين الدستورين الفرنسي والمغربي وان اختلف نظام الحكم في الدولتين ، وكان للديمقراطية في فرنسا - بالرغم عن بعض قيود وعيوب الدستور - شأن عظيم ، بينما ادى اعلان حالة الاستثناء في المغرب منذ سنتين الى تفجير الدستور ، ونسف البرلمان ، واأسفاه!

أمر الشعوب بيدها

● « السياسة » ، العدد 18، الخميس 6 يوليوز 1967 .

ان من الآثار الحميدة للمحنة الجديدة التي تعرض لها العرب من جراء نكستهم في ميدان الحرب ضد الصهيونية وحليفها الاستعمار أن بعض القادة المسؤولين في الدول العربية أخذوا يعودون أنفسهم كما يعودوننا الصراحة في القول ، والشجاعة في الاعتراف بالحقائق التي طالما تجاهلوها وسكتوا عنها لحاجة في أنفسهم . وفي طليعة هذه الحقائق إبراز حق الشعوب في الاضطلاع بأمورها ، والاقرار بإرادة الشعوب كمصدر لكل حكم وكعملية لكل دولة في السلم والحرب .

ومن ذلك ما صرح به الرئيس جمال عبد الناصر في بيانه يوم الهزيمة العسكرية واعلان قراره بالانسحاب من الميدان ، قال : لقد كنت أقول لكم دائما إن الأمة هي الباقية ، وان أي فرد مهما كان دوره ، ومهما بلغ اسهامه في قضايا وطنه هو اداة الإرادة لشعبه ، وليس هو صانع هذه الارادة الشعبية ، كما قال الرئيس المصري متحدثاً عن جيل الثورة . وأهم من ذلك وضع على قيادة العمل السياسي تحالف قوى الشعب العاملة الذي هو المصدر الدائم لقيادات متجددة تحمل أعلام النضال الوطني والقومي مرحلة بعد

مرحلة، ثم أردف هذا بقوله: إنه موقف المثل العليا، وليس لأية أنانيات أو مشاعر فردية.

وبعد أن تراجع جمال عبد الناصر عن قرار الانسحاب من الحكم أعلن في تصريح له: إن الأمر كله بعد هذه الفترة، يجب أن يرجع فيه الى الشعب ثم أضاف: وأول ما ينبغي أن نؤكده بصبر واعتزاز، وهو واضح من الآن أمام عيوننا، أن الشعب وحده هو القائد وهو المعلم وهو الخالد الى الأبد.

ليست هذه فلتات لسان، ولا هفوات إنسان، وإنما هي حقائق أخفتها الأهواء، وسكتت عنها الأفواه من قبل، ثم جاءت المحنة فأنطقت القادة المسؤولين بما رد الحق الى نصابه، وأنصف الشعب - ولو مؤخرا - بالاعتراف له بحق السيادة، والقيادة، والأستاذية والخلود، وهذه بادرة خير وإشارة تفاؤل سواء بالنسبة للشعوب العربية أو بالنسبة لقادتهم الذين لقنتهم المحنة دروسا، وأملت عليهم النكسة عظات عساهم يرعون، ويرشدون.

وبالاضافة الى صوت الرئيس جمال عبد الناصر تعالت أصوات أخرى في أرض النكسة لتعترف على لسان الملك حسين بأن العرب ارتكبوا خطأ وبأن العالم العربي يقف اليوم في منعطف الطريق، بل يوجد في ملتقى الطرق، وبأنه يجب على القادة أن يعملوا ما من شأنه أن لا يكون - لا قدر الله - نهاية الأمة العربية.

وجميع هذه التصريحات تشير الى ما طرأ على عقلية بعض الحكام العرب في الشرق من تطور نتيجة تجارب النكسة ، كما تشير الى بداية التحول في التفكير والتوجيه .

وبقدر ما يحمد لأولئك القادة العرب موقفهم الجديد الصريح في صالح الشعوب - رأيا وقولا - يتعين عليهم - حتمًا - أن يعملوا بما صرحوا به على رؤوس الملأ وشهدوا به على أنفسهم بجرأة وشجاعة ، حتى لا يصدق عليهم قوله عز وجل : يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون .

وهكذا فان القادة العرب - بدون استثناء - دخلوا من جراء النكسة وعواقبها ، في امتحان عسير مع أنفسهم وشعوبهم ، وفي الامتحان يعز المرء أو يهان ، كما يقال .

وان فوزهم في هذا الامتحان لرهين بالتحول الفعلي - لا القولي فحسب - الذي يستطيعون تحقيقه بموقفهم وسلوكهم تجاه الشعوب التي يتقلدون زمام المسؤولية فيها ، فاذا حسنت نواياهم ، واستقامت أحوالهم ، صلحت أعمالهم منذ الآن من حيث تجديد ، وتقويم ، وإحكام القيادة بجميع أنواعها ومراتبها فإن هذا يقوي الآمال في مستقبل أحسن وأسعد للأمة العربية التي قذف بها قادتها الحاليون - طوعا أوكرها - في محنة كبرى ان عرف أولها فليس يعرف آخرها ، وإنها لمحنة أجيال ، لا جيل واحد من العرب والمسلمين كافة .

وبقدر ما تكون التصريحات والاعترافات التي أوردناها آنفا صادقة في ذاتها ، ونافذة في موضوعها فانها تسلم من أي شك أو طعن ، فلا ينظر اليها (ككلمات حق أريد بها باطل!)

ومهما يكن من أمر، فان تلك التصريحات والاعترافات ليست إلا (كلمات حق) ولو أراد بها أصحابها ما أرادوا،نعم إنها كلمات حق تؤكد على لسان جمال عبد الناصر أن الأمة هي الباقية ، وأن أي حكم كيفما كان شأنه ، وعمله ، ونظريته لنفسه ، ولحكمه ، ليس إلا أداة لارادة الشعب ، وليس هو كذلك بصانع لهذه الارادة التي لا يفوقها غير إرادة الله القوي الجبار .

وعملا بهذا يجب - كما قال جمال عبد الناصر - أن يكون الأمر كله بعد هذه الفترة،وهي الفترة الحاسمة التي تجتازها الشعوب العربية جميعا من جراء خسران الحرب ، وما نتج عنه من نكبة مادية، ونكسة معنوية، بيد الشعب باعتباره سيد نفسه، ومصدر الرئاسة العامة في وطنه ، وعمدة الحكم ومرجع السياسة في دولته ، وهذا ما عبر عنه الرئيس المصري بقوله : وأول ما ينبغي أن نؤكده بصبر واعتزاز ، وهو واضح من الآن أمام عيوننا ، أن الشعب وحده هو القائد ، وهو المعلم ، وهو الخالد الى الأبد !

فاعتراف كهذا من الرئيس جمال عبد الناصر الذي مارس الحكم بأمره في مصر مدة غير قصيرة ، وذلك أجلى وأشد ما تكون الممارسة في نطاق النظام القوي والسياسة الموجهة ، لا يترك مجالا

لمنازعة الشعوب حقها في تقرير مصيرها الحر ، وحكم نفسها بنفسها والاضطلاع بمهمة القيادة في أوطانها .

وتسليما بهذا يجب على القادة في أي مكان من الوطن العربي الكبير أن يكفوا عن الامتنان على الشعوب - في كل مناسبة وبدون مناسبة - بوجودهم الذاتي على رأسها ، وبخدمتهم لها ، كما يجب عليهم أن يفهموا ويدركوا أن الفضل ليس لهم عليها ، بل لها عليهم ، وحينما يكتشفون هذه الحقيقة ويؤمنون ويعملون بها تستقيم أحوالهم وأحوال أمتهم،وبهذا يعلو الحق ولا يعلى عليه في البلدان العربية التي تعاني التخلف ، والفساد ، والاستبداد بالأمور دونها .

وإذا كان ذلك واجباً على القادة العرب نحو شعوبهم خصوصا في فترة المحنة والبلوى التي يعيشونها ويتحملونها كلهم لأمد قد يطول،فأول واجب على هذه الشعوب من جهتها ، أن لا تنتظر - كما فعلت لحد اليوم - أن يتخلى لها القادة عما هو من حقها لا من حقهم ،إذ أن مفاهيم القيادة لا تزال عندهم في حاجة الى التطوير والتقويم ، وان ما أخذنا نسمعه من بعضهم في هذه الاونة ليشير الى بداية تحسن في تلك المفاهيم ، ولاكن الأمر لا يَعْدُو التصريح والاعتراف ، ولا يؤيده عمل وتطبيق حتى يكون الفعل متفقا مع القول فيتحقق التجانس والانسجام ، والتجاوب بين الشعوب وقادتها ، لأن هذا هو العمدة والأساس في كل تحول يراد اليوم للسياسة العربية الداخلية أو الموحدة .

وإذا كنا نؤمل هذا أكثر مما أملناه من قبل ، نظرا لما أملته

النكسة علينا من عبر وعظات، فينبغي أن لا نغلط أو نغالط أنفسنا متوهمين أن أمر القيادة في أوطاننا قد أصبح بسبب بعض التصريحات والمواقف قاب قوسين أو أدنى من الاصلاح الانقلابي المنشود ، بل إنه لا يفتأ مع كل ما قيل يؤلف مشكلة معضلة أولى في المجال العربي العام ، ومن هذا ندرك ما صارت تواجهه الشعوب العربية أكثر مما مضى من تفكير جدي في شؤونها ، وعراك لإعادة الأمر الى يدها كي تتحرر من سوء القيادة التي منيت بها والتي تحول دون إعطاء المشاكل الحلول الصالحة لها .

وإدراك هذا ليس بالأمر السهل ، لأن القادة الحاليين غير مستعدين للتنازل طوعا ، وترك المجال لمن هم أحق منهم بالقيادة الجديدة التي هي في مستوى الأحداث والمشاكل ، ولهذا فمن العبث انتظار تخلي القادة الفاشلين عن مراكزهم مثلما فعل جمال عبد الناصر لما أعلن انسحابه من كل منصب اعترافا منه بتحمل المسؤولية الناجمة عن الانكسار العسكري والخيبة السياسية في الجمهورية العربية المتحدة ، وقد كان ذلك الموقف من عبد الناصر شجاعا في حد ذاته ،ونهجا عن أزمة الضمير ،وهو اختبار للنفس وتقدير واقعي للماجريات في مصر عقب النكسة ، وإدراك حقيقي تام للمسؤولية وما تطلبه ساعتئذ من مواجهة جريئة حازمة . فما أجدر القادة العرب بأن يستفيدوا من دروس النكسة ، ويعملوا بعظتها فيقوموا من جهتهم باختبار الضمير واتخاذ الموقف الذي تمليه مكاشفتهم لأنفسهم بواقع أمرهم في منصب القيادة والمسؤولية وبذلك يبرهنون على شجاعتهم وتمسكهم بما فيه خيرهم وصالح أمتهم على السواء .

ومهما يكن من هذا ، فإن على الشعوب العربية خاصة أن تفكر جديا في أمرها ، وتعمل بحزم لاصلاح القيادة فيها ، لأن كل شيء يتعلق بحكمها وسياستها انما يتوقف على أنواع القيادة التي توجد أمامها وعلى رأسها ، فإذا صلحت قيادتها صلحت كافة شؤونها ، والعكس بالعكس. وليس من المبالغة في شيء القول بأن سوء الأوضاع كما تسود عامة في البلاد العربية نشأ من سوء الحكم والسياسة فيها أي من فساد التنظيم ، والتدبير والتيسير ، والتوجيه ، وكل هذا يعني أمر القيادة وحالها ، فباصلاحها يتم إصلاح تلك الأوضاع ، وبغير هذا يطول الفساد ، ويزداد ضرره على حياة الأمة العربية. وان تحقيق الاصلاح المنشود في القيادة لأمر يتوقف قبل كل شيء على الشعوب التي يجب عليها أن تهب لتدارك أمرها بما يجدي من علاج مبرهنة بهذا على قوة شعورها وحيويتها ووعيها ، ويقظتها وحزمها في القيام بعملية الانقاذ التي أصبحت ضرورية وحاسمة في الظروف العصيبة الحاضرة التي تتطلب انقلابا جذريا وشاملا في الأوضاع العربية ابتداء من القيادة التي قامت الدليل ياستمرار في كل مكان على عجزها واخفاقها في الحكم والسياسة ، في السلم والحرب ، وفي هذا مصيبة المصائب التي تؤدي الشعوب ثمنها غاليا وتؤدي بها في حياتها ومصيرها بما يزيد في المحنة والبلوى .

وإن أول ما تؤمله الشعوب من قيام قيادة صالحة فيها أن يرفع عن حياتها كل سُلِب وتحكم وكل زيف وبهتان وكل تخدير وتجميد ، وأن تسترجع ما سُلِب منها بأشياء ما أنزل بها من سلطان ، وان تعود بنفسها الى حياة (عادية) سليمة من حيث

النظام ، والتدبير والتوجيه ، فإذا تم لها كل هذا - نتيجة اصلاح القيادة وعودة الأمر الى كل شعب في بلده - توفرت على وسائل القوة والتقدم والعزة والنجاح ،واستطاعت أن تصبح من الشعوب الحية التي تفرض احترامها على الغير ، ويحسب لوجودها كل حساب ، ومن أجل هذا كله يجب على الشعوب العربية وقادتها ، سواء المسؤولين أو غير المسؤولين من قادة الرأي فيها ، أن يعيدوا النظر في الأوضاع عامة ، وفي مسألة تجديد وتمتين القيادة خاصة ، فان الاستمرار في الوضع والسير ، كما هما اليوم في كل بلد عربي،ليس من شأنه إلا أن يقود الشعوب والحكومات العربية من فشل إلى آخر يكون أشد وأفظع ، في حين أنها تواجه اليوم اعداء لا يستمدون تفوقهم وتوفيقهم من الوسائل والامكانيات التي يملكونها فحسب بل كذلك مما يجعل منهم قوة في كل مجال ، وهو صلاح الحكم والسياسة بصلاح القيادة المشتركة بين الشعوب وحكامها المسؤولين،فبهذا ، وبه وحده،يصبح هؤلاء جميعا في مستوى ما يناط بهم في مهام كبرى ، ومسؤوليات جسيمة تحت قيادة رشيدة تتوفر على سائر مقوماتها الحسية والمعنوية ، وتتجاوب مع الشعوب فتفوز حقا بثقتها ورضاها ، فوزا عظيما فتلك هي مشكلة الساعة الأولى في أي بلد عربي ، وتسويتها على الوجه الأصلح بيد الشعوب اذا ما اتّعظت بالمحنة الكبرى وانتفضت من غفلتها أو تغافلها ، وتحررت من تبعية كل قيادة غير صالحة فيها وتوثبت بايمان وعزيمة لتجديد الحياة في ربوعها،وان الفترة التي تعيشها اليوم الشعوب العربية كلها تكتوي فيها بنار النكسة عسكريا ، وسياسيا ، ومعنويا لفترة توقظ في النفوس كل

المشاعر وتفجر فيها كل الطاقات ، وتبعث فيها كل الآمال،فعسى أن تخرج من امتحان النكسة بما يهديها الى اداء الواجب على الوجه الأكمل فتختفي من بينها المآسي وتذهب عنها الأحزان ، وتطيب لها الحياة من جديد في بحبوحة العز .

إذا زل العالم زل بزلته عالم

● « السياسة » ، العدد 19، الخميس 13 يوليوز 1967 .

جريدة الاهرام

جريدة (الاهرام) اليومية الكبرى الصادرة في القاهرة تعد أوسع الجرائد المصرية والعربية رواجاً ، ومن هذا تستمد أهميتها في عالم الصحافة الموجهة للرأي العام في بلادها ، ونظراً لهذا فهي تستحق أن تتبوأ مقعدها في مملكة ما يسمى اصطلاحاً بالسلطة الرابعة و (بصاحبه الجلالة) .

تلك هي جريدة الاهرام التي يعتبر بمثابة (شيخة) الصحافة العربية مقاماً وشهرة ، وبالأخص في مصر بعد أن خضعت كغيرها من الصحف للتأميم الذي فرض عليها الاستسلام لنفوذ الدولة ، ورقابتها ، وتوجيهها ، وبسبب هذا فإن الاهرام لم تعد تمثل حرية الرأي وحرية التعبير عنه، بل صارت أداة لترويج وجهة النظر الرسمية أو الشبيهة بالرسمية، وفي هذا المجال اعتادت ان تقوم بوظيفتها على لسان الناطق باسمها ، وهو رئيس تحريرها محمد حسنين هيكل الذي ينشر كل اسبوع مقالاً رئيسياً يعتبر معبراً عن وجهة نظر الحكومة عامة ، والرئيس جمال عبد الناصر خاصة .

الأهرام يتهم . . .

طلعت الاهرام على قرائه بمصر يوم 30 يونيو الاخير بمقال اسبوعي تحت إمضاء رئيس تحريره المذكور ، ولم نتمكن من الاطلاع على هذا المقال الا لأنه كان له صداه البعيد في العالم بسبب تهافت وكالات الاخبار عليه ، واهتمامها المغرض باذاعته على مصادر النشر والاعلام في مختلف القارات ، وخاصة في أوروبا وأميركا ، ولا نشك مطلقاً في أن الباعث على هذا هو استغلال ما في ذلك المقال لصالح الصهيونية العالمية ، واسرائيل - النازية - المعتدية ، وجميع الحركات والنشاطات المعادية للعرب والمسلمين كافة . ومما دفع الى ذلك الاستغلال اهمية ما يتمتع به كل من الاهرام ورئيس تحريره من سمعة واسعة في الداخل والخارج .

لافيجي - تستغل . . .

ولم نكن نحن في المغرب لنحرم بسبب ذلك الترويج والاستغلال من - لذة - الاطلاع ومن - متعة - التفرج على ما - أهداه - رئيس تحرير - الاهرام - الى اعداء بلاده وسائر اوطان العروبة والاسلام ، وهي تعاني كلها من جراء عدوانهم الاجرامي ما لا يصفه القلم ، ولا يعبر عنه لسان ، من أطباق مليئة بشتى الاعترافات ، والاتهامات ، والطعنات التي من شأنها أن تكدر النفوس ، وتجرح القلوب ، وتدمي الابدان بعد أن اثخن فيها العدو - حساً ومعنى - بسلاحه الفتاك الذي ما فتئت تضمد ما خلفه فيها من جروح وقروح .

نعم لم نحرم - على بعد الدار - من الاطلاع - فوراً - على مقال محمد حسنين هيكل في (الاهرام) لأن الاعداء كانوا له بالمرصاد، فما كاد يخرج الى الناس حتى تلقفته الدعاية الصهيونية والاستعمارية الماكرة، فأخذت تنشره بواسطة وكالات الاخبار المسخرة لها في كل مكان، وتعمل على استغلال ما فيه اوسع، واشنع، واحسن استغلال خدمة لأغراضها، وطعنة للعرب والمسلمين في الصميم، وفي ساعة بلغت فيها نكبتهم مداها ونكستهم اشدها.

وكيف نحرم نحن العرب والمسلمين في المغرب، وفينا من ابواق الدعاية الصهيونية والاستعمارية جرائد أجنبية مشهورة بالخبث، والمكر، والعداء، ومسخرة للصهاينة الذين تخدم باطلهم، كما تخذل حق العرب عمداً أو بغير عمد، ومنها جريدة (لافيجي ماروكين) أو الرقيب المغربي، وكلنا نتذكر مواقفها المخزية ضد المغرب وقضيته الوطنية وضد عرشه وملكه قبل الاستقلال بجراءة ووقاحة، ونذالة، وبعد الاستقلال من وراء ستار، كما نتذكر ما انزله الفداء المغربي بمديرها جورج ايرو من عقاب وقصاص جزاء ما اقترفته يده وجريدته من جرائم وآثام.

ولاكن من شب على شيء شاب عليه، كما يقال، وعملاً بهذا فإن (لافيجي مروكين) التي تقدم نفسها كأقدم وأوسع الجرائد في المغرب، فتعني بهذا أنها (شيختها) بدون منازع، قد تكفلت بنقل ما صادف هواها فتمكن في نفسها من مقال محمد حسنين هيكل الصادر يوم 30 يونيو في (الاهرام

المصريـة) وهكذا ساعدت (لا فيجي) بدورها مساعدة فعالة في ترويج وخدمة الدعاية الصهيونية والاستعمارية في المغرب فأعطتها قصداً (سلاحاً) انقض عليه الصهاينة هنا بالخصوص انقضاض الجائع على لذيذ الطعام، والعطشان على الماء الزلال، فأخذوا يتنادرون بأخباره في كل مكان، ويحاجون به كل من صادفوه أو قصدوه من المغاربة محاولين اظهار (براءة) اسرائيـل واليهود نتيجة (اعتراف) الناطق باسم جمال عبد الناصر في (الأهرام) (بجرائم واخطاء) العرب قبل وأثناء المعركة الاخيرة.

اليهود ينشطون . . .

وهكذا شوهد عدد من اليهود يتهافتون على (لا فيجي) ويتخاطفونها حين وصولها لكل مكـان، بل ثبت أن بعضهم اشتروها واهدوها لمن يتصلون به من المغاربة مبرزين لهم بكل صفاقة اهمية وخطورة الاعترافات الواردة بقلم محمد حسنين هيكل في (الاهرام) والمتهمة للعـرب بالاخـطاء، وبالتهجمـات على اسرائيل وبتحديها واستفزازها على طريق الصحافة والاذاعة، وقد فعل اليهود ذلك ولسانهم يردد مع الشاعر:

إذا قـالـت حـذام فـصـدقـوهـا
فـإن الـقـول مـا قـالـت حـذام

وقد قام ذلك النشاط برهاناً جديداً وواضحاً على موقف التمسك بالصهيونية والتشيـع لاسرائيل من طرف اولائك اليهود الذين سخروا انفسهم جهاراً لخدمة اعداء العرب والمسلمين من الصهاينة والمستعمرين المتحالفين معهم أو الموالين لهم بشكل من الاشكال، ومرة اخرى ثبت أن صحافة (ماس) واليهـود هنا

لا يتورعون عن مزاولة النشاط الصهيوني وخاصة الدعاية الاسرائيلية دون تردد ولا تستر بل بكل تجاهر، وتهجم وتعمد وتحد ساخرين (بتهديدات) المسؤولين، وضاحكين بكل هذا على المواطنين والحكام على السواء.

قالت (الاهرام)

والان ماذا قال محمد حسنين هيكل في (الاهرام) كما نقلته لنا (لا فيجي) يوم الجمعة 30 يونيو الأخير؟

قال: اننا نرتكب دائماً أغلاطاً كثيرة، وتحت هذا التصريح كعنوان لخصت (لا فيجي) محتويات ذلك المقال الذي لم يكن له محل من الاعراب في ظرف كالذي تتخبط في ويلاته مصر وشقيقاتها العربية.

وإذا كان الاعتراف بالخطأ حكمة وصواباً فكان يجب على رئيس تحرير (الاهرام) أن يقدر ظروف بلاده وإخوانه العرب والمسلمين، وأن يلوذ بالصمت فيها عملا بالمثل: قل خيراً أواسكت، وأن يعتصم بالحكم القائلة: لكل مقام مقال، ورب قول اشد من صول، والقول ينفذ ما لا تنفذ الابر.

العرب في قفص الاتهام

وبعد أن اعترف هيكل بأن المصريين والعرب كثيراً ما يخطئون أوضح هذا بقوله: وهكذا، فإن أقوالنا تعبر غالباً عما لا نريد قوله، وأكثر مما نستطيع فعله، واضاف قائلاً: وهكذا كانت تفعل اذاعتنا بتوجيه النداءات الى سفك الدماء وازهاق الأرواح، والى سحق اسرائيل ومحقها.

فماذا نعلن على هذا الاعتراف ، (بالذنب) ، والاقرار (بالجريمة) تطوعاً بهما على اسرائيل وشيعتها من الصهاينة ، وحلفائها من المستعمرين ؟ إن أقل ما ينطبق عليه المثل : لقد سكت الفا ونطق خلفاً ! فما كان اجدر بهيكل أن يلتزم بالصمت بدل أن يتجاهر بالاخطاء والزلات التي نسبها الى مواطنيه والعرب في المشرق !

سكت الف سكتة ، فلما نطق اخطأ وهفا ، وجهر بما هو اليوم في صالح الاعداء اكثر مما هو في صالح ابناء بلدته وعشيرته ، خصوصاً في محنتهم الكبرى من جراء اولئك الاعداء الذين لم يكونوا يحلمون بأن رجلاً يعتبر ، حقاً أو باطلاً ، الناطق باسم الدولة ورئيسها في جريدة الاهرام سينصب نفسه - في أحرج الساعات - (مدعياً عاماً) يوجه الاتهامات الخطيرة الى مواطنيه الصرعى ، وغيرهم من العرب المكلومين ، ويقذفهم جميعاً بأفظع القذائف ، ويصب فوق رؤوسهم القوارع والقوارص على مرأى ومسمع من العالم ، وفي وقت تتولى فيه وفود الدول كلها بهيئة الامم التنديد بالعدوان الصهيوني ، وبالتواطؤ الاستعماري على الاراضي والشعوب العربية ، فبذلك يستطيع المعتدون المجرمون واشياعهم واولياؤهم أن يصيحوا في وجوه العرب ! لقد قطعت جهيزة قول كل خطيب ، فاعترف هيكل في الاهرام بأن اعداء اسرائيل كثيراً ما ارتكبوا افدح الاخطاء ، كما قامت اذاعتهم بتوجيه النداءات الى سفك الدماء وازهاق الارواح ، وسحق اسرائيل ومحوها من الوجود ! فهذه هي (الزلة الاولى) التي نسبها هيكل (الاهرام) - وما ادراك ماهي - الى إخوانه من المصريين والعرب .

فتبارى هكذا بغير عمد مع رئيسه جمال عبد الناصر في تمكين اسرائيل والصهاينة والمستعمرين من الفوز (بالنصر السياسي) الذي لم يحلموا من قبل بادراكه بلا ثمن ولا مقابل، الاول بطعناته من الخلف التي ارسلها من فوق منبر (الاهرام) الى صدور العرب والمسلمين، والثاني باعلان قرار التخلي عن الحكم والسياسة يوم هزيمة الجيش المصري في ميدان القتال.

فأي خطأ أكبر وأفظع من هذا وذاك؟ الخطأ يضاهي في ضخامة الجرم هياكل الاهرامات الاثرية المشهورة في ضواحي القاهرة، فلا بدع ولا غرابة إذن في أن يطلع هيكل (الاهرام) على الناس فجأة هذه الثورة من قلب القاهرة بما يزلزل الرواسي من آثار الفراعنة الاقدمين! تلك في نظر هيكل (الاهرام) هي الزلة الاولى التي ارتكبها المصريون والعرب بسياستهم وباذاعتهم في جانب اسرائيل (المهددة) منهم كما قال بسفك الدماء وإزهاق الارواح فيها، وبسحقها وابادتها؛ أما الزلة الثانية حسب رأي هيكل فهي التي عبر عنها بقوله: إن زلتنا الثانية هي أن العرب يسيئون عرض قضاياهم على المحادثين والمحاورين الاجانب، كما اننا نريد أن نرسي علائقنا مع هؤلاء على قواعد لا تحتمل الا أن يكون الامر اما أبيض، وإما أسود، ناسين جميع أصناف الالوان التي توجد بين هذين الطرفين. وهذه - في نظر هيكل (الاهرام) هي الزلة الثالثة للعرب. أما الزلة الرابعة فعبر عنها بقوله: اننا لا نتصل بالعالم الخارجي بكيفية مباشرة وفعالة الا في اوقات ازمتنا، والنتيجة هي أن علائقنا مع الآخرين لا تشبه دائمًا الابواب المفتوحة.

وقد أبدى الصحفي المصري وجهة نظره فيما يراه أولا يراه من فرص وامكانيات فتح الابواب بالنسبة للدول الغربية الكبرى وقياداتها الحاكمة .

ماذا بعد الزلات ؟

وبعد هذا صرح بهذه الحقيقة وهي أن الاحداث التي جرت أخيراً في الشرق الاوسط قد سمحت بفتح بعض العيون ، وإذا كان لنا أن نضيف شيئاً الى هذا فهو أننا نأسف على كون بعض العيون - لا جميعها - هي التي تفتحت وابصرت في الشرق ، كما نتمنى أن تفتح البصائر بالاضافة الى العيون كلها .

ومما تعرض له رئيس تحرير (الاهرام) في مقاله المتحدث عنه الحالة الداخلية بمصر فقال : يجب على كل واحد منا أن يقدم حساباته كما يجب أن نفهم وندرك بعض الدروس ، غير أن وقت تقديم تلك الحسابات وإدراك هذه التصفية لن يحين الا بعد تصفية مخلفات العدوان الاسرائيلي، واذاك سيطرأ على العالم العربي من الداخل انقلاب عميق يزعزع الاركان كما ستظهر حقائق جديدة يمكن من الان ان نستبين منها جانباً في وسط الانقاض والخرائب .

متى وكيف يكون الحساب ؟

ونحن من غير أن نجادل في هذا نلاحظ أن كشف الحقائق كلها وتقديم الحسابات وفتح العيون والبصائر على حقيقة

الاوضاع ، والانظمة والرجال المسؤولين عنها في البلاد العربية المنكوبة خاصة وفي العالم العربي عامة ، عمليات عاجلة ، واصلاحات ضرورية ، قبل تحقيق الانقلاب الجذري المنشود ، والقضاء على آثار وعواقب العدوان الصهيوني والاستعمار الاثيم ، فإذا لم نتعرف فوراً على جميع الاخطاء التي ارتكبتها السياسة العربية والمسؤولون عنها فمعناه اننا سنواجه مخلفات ذلك العدوان بنفس السياسة التي عجزت عن صده وبقيادة نفس الحكام الذين كشف العدوان عن فسادهم وفشلهم الذريع ، ومع هذا يتعذر كل تغيير وكل انقلاب في صالح الأوطان وشعوبها ، وتفوتنا الاستفادة من الدروس والعظات في الوقت المناسب ، وتتضاءل الآمال في الخروج من المأزق وفي الاتجاه نحو مصائر السلم .

صوت الغرب

ونعود الى جوهر الموضوع وهو مؤاخذة الاذاعات العربية بما نسبه اليها محرر (الاهرام) من إرسال نداءات اثناء الحرب مع الدويلة الصهيونية (النازية) ، الى إراقة الدماء وسحق اسرائيل ، ولا كن فات محرر الاهرام أنّ ما كانت تنادي به اذاعة اسرائيل والاذعات الموالية لها في الدنيا مما لا يقل عن الاذاعات العربية قد كفت عن تلك النداءات بعد وقف القتال ، وأن الاذاعات الاخرى ما فتئت تكيل للعرب والمسلمين الصاع بالعشرات والمئات ، ولا أدل على هذا من الاذاعة النذلة التي تمثل شر رهط من الجنون و (الهستيريا) والتي تصاب بهوس ، ويختل عقل اصحابها كل مساء حينما تفتح ما تسميه (بنافذة على العالم) من (صوت الغرب) بلشبونة عاصمة البرتغال ، فلو استمع محرر (الاهرام) الى

ما نشرته مثلاً ، من شتائم وسخافات عن مصر وجيشها وحكامها ، بعد الهزيمة الحربية ،لكان في مقاله اخف وطأة في الحكم على الاذاعات العربية ، وحيث ان الفرصة قد فاتته ، ولكي نحثه على الانتباه للاذاعة البورتغالية (صوت الغرب) نعرض عليه نموذجاً من تلك الشتائم والسخافات الصهيونية والاستعماريةوهو قولها في احد تعاليقها المسائية الاخيرة وهي تتحدث عن هزيمة الجيش المصرى : انه جيش حيوانات مجترة لا تقدر على خوض غمار الحرب .

(c'est une armée de ruminants incapables de faire la guerre)

صوت العرب

وإذا كانت هناك إذاعة في الشرق العربي يمكن ان تماثل اذاعة (صوت الغرب) في البرتغال فهي بكل أسف اذاعة (صوت العرب) بالقاهرة ، هذه الاذاعة التي كانت العامل الاكبر في بث الخلاف ، والشقاق ، والعدواة ، والبغضاء بين عدد من الدول العربية ، التي لا شك أن محرر (الاهرام) قد اشار اليها في تنديده بما كانت تروجه الاذاعات العربية وهل ينسى ، مثلاً ، اي مستمع عربي ما كانت تقذف بها إذاعة (صوت العرب) كل مساء الملك حسين من التهم الملفقة والشتائم الابائية حتى إذا جد الجد وشعلت نار الحرب وخرج الملك حسين منها عالى الرأس ، طاهر النفس راضياً مرضياً مما جعل عبد الناصر يطاطىء له تقديراً لمواقفه الوطنية الرائعة ، واعترافاً ببطولته النادرة ، وتخليداً لما سجله التاريخ لذلك الرجل العربي ، والقائد الشجاع من مآثر

وامجاد ، ولهذا كانت الفضيحة لاذاعة (صوت العرب) التي باءت بالفشل والعار .

الخلاصة

وخلاصة القول اننا لا نعيب على محرر (الاهرام) ان يتوجه بقدر ما هو جدير بالنقد في الاوضاع والسياسة العربية ماضياً وحاضراً ، وانما نعيب عليه أن يخطىء أوضح الخطأ وهو ينقد اخطاء الآخرين ، فيندد بالاذاعات العربية التي نسب اليها توجيه النداءات الى سفك الدماء وإزهاق الارواح ، والى سحق اسرائيل وابادتها والحرب دائرة بينها وبين العرب ناسياً أومتناسياً بهذا موقف ودعاية الاذاعات المسخرة للأعداء ، وهكذا اعطى لهؤلاء الصهاينة والمستعمرين ما غذوا به دعايتهم الماكرة الرامية الى تشويه سمعة العرب في الخارج ، والى تأليب الرأي العام العالمي عليهم لصالحهم . وانها لزلة كبرى تخدش العزة العربية ، وتخذل القضية القومية ، وتطعن من الخلف الصفوف الامامية ، وفي مثلها قيل : زلة الرأي تنسي زلة المقام ، واذا زل العالم زل بزلته عالم !

أما زلة جريدة لافيجي زميلة الاهرام وخديمة صهيون في المغرب فأمرها اولاً وآخراً الى الله ، والى الحكام الذين ندعو لهم - من الصميم - بمزيد من الحذر ، والتبصر ، والحزم ، والتوفيق .

يتساءلـون . . .

● « السياسة » ، العدد 20 – الخميس 20 يوليوز 1967 .

مجلس الحكومة :

اعتادت الحكومة في الأسابيع الأخيرة أن تعقد اجتماعا أسبوعيا باسم (مجلس الحكومة) ، فلم نعد نسمع بما كان يسمى من قبل بمجلس الوزراء ، ومع ان الأسماء تغيرت فقد بقي المسمى بدون أي تغيير .

كما اعتادت الحكومة أن تصدر عقب كل اجتماع أسبوعي بلاغا رسميا ، وتتحدث على مداولاتها ومقرراتها في ندوة تعقد بوزارة الأنباء يتولى المكلف بها قراءة البلاغ الرسمي والاجابة على أسئلة الحاضرين .

وجريا على هذا انعقدت مساء خامس الشهر الجاري ندوة عرض فيها البلاغ الرسمي وأجيب فيها عن الأسئلة المطروحة .

ماذا في البلاغ الرسمي :

لقد قيل في البلاغ الحكومي إن المجلس درس مسألة المعركة التي تخوضها الدول العربية ضد الصهاينة ، كما درس

تطورات هذه المسألة عقب مداولات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ، كما ذكر البلاغ أن مجلس الحكومة انتهز فرصة اجتماعه ليؤكد ان المغرب قد أدى جميع واجباته نحو العروبة والاسلام ، وانه لا يزال متضامنا كل التضامن مع اخوانه العرب في المعركة ضد الصهيونية .

هـل قمنا بالواجب ؟

وهنا نريد أن نبدي ملاحظتنا ، وهي أننا لسنا على الرأي القائل بأن المغرب قام بجميع واجباته نحو العروبة والاسلام ، لأن كلمة (الواجبات) تحتاج الى توضيح وتفصيل حتى نعرف هل المغرب أدى كل ما يجب عليه نحو العروبة والاسلام ، والحقيقة التي لا مراء فيها هي أن المغرب - شعبا وحكومة - قام ببعض الواجبات دون سائرها ، خصوصا إذا قارنا هذا بما وقع في شعوب دول عربية أخرى . ومهما يكن ، فلا يكفي ان يقتنع أو يقول الانسان بأنه عمل كل واجبه ليكون هذا صحيحا ، أو ليرى الناس كذلك نفس الرأي ، وحتى ان كان ما ورد في البلاغ الحكومي صحيحا كله فأي داع ، وأي معنى للتمنين ، والتمدح ، والتباهي ؟ وفي الحكمة : المنة تهدم الصنيعة !

تهمة خطيرة :

ثم تابع البلاغ الحكومي بقوله : انه لاحظ ان بعض العناصر تستغل المشاعر النبيلة للشعب المغربي ، هذه المشاعر المنبعثة من إيمانه الخالص ، ومن تمسكه الوثيق العروة بالمبادىء

والتعاليم القديمة للاسلام ، ومما يشعر به كل مسلم من ألم عظيم في هذه الظروف القاسية .

فذلك اتهام خطير موجه الى عناصر مغفلة الاسم في البلاغ ، وما دام الأمر هكذا فإن المجال يظل فسيحا للاتهام دون أن يستطيع (المتهمون) الدفاع عن أنفسهم ودون ان يتمكن الناس كذلك من معرفتهم بالضبط ، وبهذا يفقد الاتهام كل مدلول وقيمة ، وإذا كان لنا أن نأسف في مثل هذه الظروف على شيء فهو تصدي الحكومة لاثارة (الزوابع) في البلاد التي هي أحوج ما تكون اليوم ، خصوصا في نظر الحكومة المسؤولة نفسها ، الى الهدوء أو التهدئة ، ولهذا كم كان حريا بالحكومة أن تكون بصيرة بالحالة السياسية والمعنوية السائدة في المغرب ومجتمعه فتكف عن الاخلال ، ولو قولا ، بما تفرضه (التهدئة) من رزانة ، ووقار ، ومسالمة ، وتحلم ، فان من قال ما لا ينبغي سمع ما لا يشتهي ، كما في المثل .

شعور صادق :

وبالاضافة الى هذا فاننا لا نعتقد أنه يوجد أي استغلال للمشاعر الدينية للشعب ، وإنما يوجد ما ربما غاب عن ذهن الحكومة وهو هيجان هذه المشاعر وانطلاقها من أعماق النفوس الجريحة لتجد الافصاح عنها بالاسئلة والاقلام ، ولتحفز المسلمين من المواطنين والحكام على السواء الى القيام (برد الفعل) كل واحد حسب إيمانه ، وشعوره ، وطاقته ، ولهذا نبدي أسفنا على

ما ورد في البلاغ الحكومي من التهم والطعنات وفي المثل السائر : إياك ورشقات اللسان !

اليهود وقانون الاسلام والدستور :

وإذا كنا نمتعض من التعرض لكل ما ورد في البلاغ الحكومي من هجمات على المواطنين (غير المصرح بهم) فلسنا نغضي على ما ذكر به من (ان القانون الاسلامي والدستور يضمنان الحقوق التقليدية والمعترف بها دوليا لأولائك الذين لم يذكرهم البلاغ باسمهم، وهم اليهود في المغرب، ونحن مع اعترافنا بأن الشريعة تمنحهم حقوقا ومصالح بصفتهم من أهل الذمة فهي تشترط عليهم للتمتع بها شروطا معينة لا يبقى مع الاخلال بها أي مصالح أو حق. وهنا تجدر الملاحظة ان الدستور المغربي الذي ما تزال الحكومة تتشبث بأذياله، وبالرغم من اختفائه منذ قيام (حالة الاستثناء) قد تجاوز الحدود والأحكام التي تفرضها الشريعة لأهل الذمة من اليهود، فتبرع عليهم بكل سخاء بحقوق المواطنة على قدم المساواة مع المغاربة المسلمين. وهكذا ما يزال اليهود في المغرب يتمتعون بجميع حقوق وامتيازات المواطنين من غير أن يبرهنوا، بأكثر من القول، والادعاء، على مواطنتهم الدستورية، بل لم يبرهنوا إلا على عكسها كما تجلى هذا لكل من له عين وبصيرة في هذه البلاد منذ العدوان الاسرائيلي على الدولة العربية والمقدسات الاسلامية فيها. ولهذا يأخذنا العجب كلما رأينا الحكومة تتصدى لتأكيد حقوق المواطنة لليهود باسم الاسلام، والتقاليد المغربية والدستور، وذلك من غير أن

تفكر في حملهم على اعطاء المقابل وتبرير انتسابهم للمواطنة بالولاء للمغرب أمة ودولة في السلم والحرب .

وهكذا استياء الرأي العام العربي والاسلامي في الداخل والخارج كلما شاهد المغرب يمعن ويبالغ في ذلك الموقف الذي يظهر به كأنه (ملكي أكثر من الملك !) كما يقال .

الأمـن والنظـام :

فإذا كنا متفقين مع الحكومة في شيء واحد ، هووجوب المحافظة على النظام والأمن في البـلاد كلها ، لـما في هذا من مصلحة عامة أكيدة، فلسنا بمتفقين معها في ذلك الموقف إلا يوم يصبح له مبرر من مواقف اليهود إزاء المغرب أمة ودولة في سلمه وحربه ، والى أن يتحقق هذا فاننا نعتبر ذلك الموقف (غريبا) ولو مع ما فيه من نبل ، وفضل وسخاء !

احترام موقف الشعب :

وإذا كانت الحكومة بصرف النظر عن ذلك مقتنعة بموقفها فيجب عـلى الأقل ان تحتـرم مـوقف الأمـة فـلا تحـاول عبثـا الاعتـراض عليه ، والطعن فيه ، والسعي لتغييره ما دامت أسبابه قائمة ، ومبرراته ثابتة. وهنا يجدر التذكير بأن القرآن ، دستـور الاسلام والمسلمين ، يفرض ذلك الاحتـرام (لكم دينكم ولي ديني) ، وبأن الدستور نفسه الذي تنتسب اليه الدولة يحتم كذلك احترام الرأي وحرية التعبير عنه للمواطنين ، فتناسي هذه الحقائق

مع الاستناد الى الشريعة والدستور للحاجة لا يمكن ان يسمى بغير اسمه ، وهو الاستغلال لا أكثر ولا أقل .

تهمة اليد الأجنبية :

وهناك تهمة خطيرة استعملت لأول مرة في عهد الاستقلال ضد المواطنين المشار اليهم في البلاغ الحكومي : وهي ما سماه بتدخل (الأيادي الأجنبية التي تختفي وراء العروبة الاسلام) .

فماذا يعني البلاغ بهذا ؟ هل يعني ، مثلا ، أنه لولا ما قيل من تدخل تلك (الأيادي الأجنبية باسم العروبة والاسلام)، لما تحركت في نفوس المغاربة نتيجة العدوان الصهيوني مشاعرهم الانسانية والدينية ، والعربية والقومية ؟ ان صح هذا فإنه يدل على أن الأمة المغربية أمة لا تمت الى الانسانية بصلة ولا تتأثر بتعاليم الاسلام ، ولا ترعى مقدساته ، ولا تشعر بشعور العروبة القومية ، ولا تلتزم بالمبادىء والمواقف المنبثقة عنها، إلا بتأثير خارجي. وهذه أكبر سبَّة وأعظم طعنة تصاب بهما الأمة في الصميم .

فإذا كانت أياد أجنبية فما هي ؟ أليس فضحها بكل صراحة أول واجب على الحكومة حتى لا تعتبر عنها من إرسال الكلام على عواهنه ، ورمي الناس بالباطل ، كما كان يفعل المستعمرون وقتما كانوا يقذفون الحركة الوطنية ورجالها المخلصين المناضلين بأكذب التهم التي صورتهم دمى وأدوات تحركها الأيادي الأجنبية التي لم توجد إلا في مخيلة الاستعمار ولم تروجها إلا دعايته الماكرة ، فهل

يعيد التاريخ نفسه فيرمى المغاربة مرة أخرى بسبب موقفهم من الصهيونية المكشوفة في المغرب ، بتهمة (اليد الأجنبية)؟ . .

ضحية آفات المهنة :

وإذا وقف البلاغ الحكومي عند هذا الحد من الكلام فإن وزير الأنباء السابق لم يتورع ، وهو يجيب على أسئلة الحاضرين في الندوة ، عن رشق المواطنين بطعناته الخاصة ، فصب فوق رؤوسهم على مرأى ومسمع من الأجانب المدعوين لندوته ، ما شاءت له نفسه (الكريمة) من الاتهامات المغرضة ، ولعله ظن وهو يصول ويجول بالكلام في ندوته أنه ، رجع القهقرى فأصبح من جديد ، وكيل نيابة في محكمة جنائية تمثل أمامها الأمة في (قفص الاتهام) .

نقول هذا بمناسبة ما صرح به الوزير من ان (المقاطعة ليست بمبدأ ، خصوصا بالنسبة للاسلام) وانها لا تتفق مع مصلحة الامة ، وان الذين يحرضون الشعب على المقاطعة يرتكبون عملا إجراميا في الفكر والروح ، وفي القانون. ونكتفي بهذا الجزء من حديث الندوة لنقول فيه رأينا باختصار وهو إذا أراد أحد أن يلتمس عذرا للوزير على ما صدر منه فلا يجد أحسن من القول بأنه كان في حديثه ضحية (آفات مهنية) السابقة يوم كان مدعيا عاما بمحكمة الرباط ، كما اننا نعتقد ، بدون أي تحامل، أنه إذا كان هناك شخص لا يصح أن يتحدث مطلقا باسم الاسلام ولا باسم الأمة فهو وزير الأنباء السابق الذي لم يكن له أن يتحدث إلا باسم الحكومة التي ارتضته وانتدبته ناطقا بلسانها في الندوة الأسبوعية .

إخطاء القصد والعنوان :

وإذا كان البلاغ الحكومي قد توجه بالخطاب الى كافة المواطنين خاصتهم وعامتهم فلسنا بمبالغين ان قلنا إنه نزل عليهم كالصاعقة أو الطاغية،وفي وقت كانوا فيه أحوج الى من يحدثهم بما يخفف من أحزانهم ، ويقوي معنوياتهم ، وليس الى من يضاعف تلك الأحزان ، ويحاول تحطيم هذه المعنويات بغير القول .

وحينما اطلع الرأي العام على ما في البلاغ الحكومي اعتبر انه أخطأ القصد والعنوان،اذ بدل أن يخاطب اليهود فيندد (بموقفهم السلبي) تجاه المغرب منذ العدوان الصهيوني ، ويطالبهم باعلان موقفهم من الأعمال الوحشية والنازية التي ترتكبها (إسرائيل) في الأراضي العربية المغتصبة والمحتلة، وكذلك من الاتهامات الباطلة التي وجهها مندوب اسرائيل علنا في الأمم المتحدة الى المغرب ،زاعما أن اليهود فيه يتعرضون للمجازر والاضطهاد والتنكيل ،توجه البلاغ بالخطاب الى المغاربة المسلمين الذين كانوا يؤملون أن يعنى مجلس الحكومة باستصدار مرسوم يحرم الصهيونية في المغرب باعتبارها (جريمة ضد الأمة) و(خيانة كبرى) يعاقب عليها القانون أشد العقاب ، كما كانوا ينتظرون بعد أن صرح رئيس الوفد المغربي في الأمم المتحدة أثناء ندوته المتلفزة بتلك التهم الملفقة - أن يصدر المسؤولون أوامرهم الى السلطات لمطالبة مجالس الجماعات اليهودية بتكذيب أباطيل ذلك المندوب الصهيوني ، وإعلان عكس ما ادعاه وهو أن اليهود يعتبرون دستوريا من المواطنين ، وانهم بهذه الصفة يتمتعون

بجميع الحقوق والحريات التي يخولها القانون للمغاربة، وأنهم يعيشون تحت حماية القوانين والقوات العامة في أمن وطمأنينة ، فإذا سكت المندوب المغربي لسبب غير مصرح به عن التهم الاسرائيلية الموجهة باطلا وزورا الى بلادنا أمام وفود جميع الدول ، وأمام الرأي العام العالمي ،فلماذا سكت أيضا مجلس الحكومة عن ذلك ولم يفكر في حمل اليهود فورا على أن يرفعوا أصواتهم بالاعتراض والاستنكار مقابل ما يضمنه لهم المغرب من حقوق المواطنة ، ومن حماية فعالة بواسطة قوات الأمن والنظام في كل مكان ؟

ماذا يجب على الحكومة واليهود ؟

وإذا كان ذلك أول واجبات الحكومة في هذه الساعة فهل هناك ما يبرر في نظرها عدم التفكير في القيام به ؟ وبقطع النظر عن الحكومة فلماذا سكت ويسكت اليهود في المغرب أمام ما يتهمهم به الرأي العام من التمذهب بالصهيونية ومناصرة اسرائيل بكل الوسائل والامكانيات ؟ ولماذا لم يهبوا - إذا كانوا مواطنين حقا ويقينا - الى إعلان براءتهم من الصهيونية بابداء ولائهم للمغرب، وملكه ، ودولته ، وتكذيب مندوب اسرائيل بواسطة الابراق الى الحكومة المغربية ورئيس الجمعية العامة والأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ، وبوسائل أخرى من تصحيحات وكتابات توضح حقيقة الوضع الذي يتمتع به اليهود في المغرب .

هـل من تفكير وعمل ؟

هذه أسئلة تحتاج الى أجوبة مقنعة ، بل ايجابية تنصف المغرب ، ويعلو بها حقه على باطل اسرائيل والناطق باسمها في الأمم المتحدة. وفي هذا كله صالح البلاد والحكومة كما فيه رفع اللبس عن وضع اليهود الذين يقفون موقفا مريبا ومشبوها من الوطن الذي يحتضنهم، ويحميهم ويحسن اليهم ويسويهم بالمواطنين المغاربة في سائر الحقوق ، والحريات ، والمعاملات ، ماضيا وحاضرا. فهل سيفكر مجلس الحكومة في حمل أولائك اليهود المخادعين الخاذلين على تصحيح موقفهم كمواطنين في نظر الدستور والقانون ؟ وهل سيعمل ما يضع به حدا لتدخل مندوب إسرائيل فيما لا يعنيه من الشؤون الداخلية للمغرب ؟ ان الوقت لم يفت لدمغ باطل وإفك المندوب الاسرائيلي،فالكلمة الآن للحكومة التي لا معنى ولا مبرر لصمتها ولا لغضها عن (مؤامرة السكوت) التي يلتزمها يهود المغرب تواطؤاً مع الصهيونية وتألفا مع اسرائيل .

« الرائد »

كلمة الحزب

« الطعنة بالخنجر من خلْف الديمقراطية »

من المعلوم أن فصل الخريف فصل عقد الدورات البرلمانية في الدول ذات المجالس النيابية شرقا وغربا . . وفي العدد الماضي تعرضنا لأزمة البرلمان الفرنسي على ضوء انعقاد دورته الخريفية، وذلك بسبب الوضع السائد فيه نتيجة الانتخابات التشريعية الحرة السليمة التي أوفدت الى البرلمان أغلبية عددية ساحقة تؤيد الحكم القائم باستمرار الأمر الذي يجعل المعارضة الممثلة في الأقلية ضعيفة ومخذولة كما يمكن السلطةالتنفيذية مما يعتبر إفراغاً للبرلمان من وظيفته الأساسية التي هي وضع القوانين باعتباره القائم بالسلطة التشريعية .

وإذا ما التفتنا إلى الشرق وجدنا أن النظام البرلماني لا يخلو كذلك من التعرض للهجوم والانتقاد من طرف النواب أنفسهم. فهذا لبنان - وهو القطر العربي الذي يمتاز بحياة نيابية شبيهة بما هو عليه الأمر في فرنسا وغيرها من الدول الديمقراطية - قد كان في شهر أكتوبر مسرحا لمعركة حامية الوطيس في البرلمان بمناسبة

تقدم الحكومة الجديدة برئاسة السيد صائب سلام بطلب الثقة ، وبعد عدة أيام من المناقشة الحادة المتلفزة فازت الحكومة بأغلبية 78 صوتا ضد صوت واحد فقط وأربعة أصوات ممسكة ، غير أن هذا لم يمنع كثيرا من النواب من إثارة حملة شديدة على الهيئة الوزارية الجديدة باستثناء رئيسها بسبب تأليفها من عناصر لا تنتمي إلى البرلمان ، ولا تتوفر على التجربة السياسية وليست لها معرفة تامة بالمشاكل الخاصة بتدبير شؤون الدولة وهكذا اتهم ممثلو الأحزاب والتكتلات البرلمانية رئيس الحكومة بأن برهن باختياره لتلك العناصر على تجاهله بل واحتقاره للجماعات السياسية المنظمة في البلاد كأنها فاقدة للرجال الأكفاء وللتقنيين البارعين الذين لا يقلون قيمة وأهمية عن أولائك الذين نادى عليهم السيد صائب سلام لتكوين الحكومة ، وقد كانت حملات النواب عليه من أجل هذا مدعَّمة بأقوال كبار علماء القانون في فرنسا مثل دوفين وجوديل ، بل ذهب بعض الخطباء الى وصف موقف السيد صائب سلام بأنه « **طعنة بالخنجر من الخلف بالنسبة للديمقراطية** » ، وإلى اعتبار هذه الطعنة تحطيما لسمعة البرلمان والنواب الذين حُكم عليهم بالعجز عن القيام بالمهام الوزارية ، ولاكن بالرغم عن هذا منحت الثقة للحكومة الجديدة التي سيحكم النواب لها بالأعمال والمنجزات أو عليها بالعجز والتقصير في مجال العمل والتجربة ، أما الحزب الاشتراكي التقدمي فكان منطقيا مع موقفه في انتقاد أساس الوضع الحكومي وذلك بانسحابه من قاعة المجلس بعد حملة الطعن التي شارك فيها أثناء المداولات حول طلب الثقة .

« إما الثورة من أعلى ، وإما الثورة من أسفل »

وكل ذلك وقع إزاء حكومة يرأسها السيد صائب سلام الذي يعد من أكبر الشخصيات السياسية التي لها قيمتها ووزنها في البلاد خاصة ، ومن الموقف المتخذ من النواب تتضح غيرتهم المطلقة على كرامتهم الشخصية ، وحيثيتهم النيابية ، وأهليتهم السياسية ، كما يتضح تمسكهم التام بحقوقهم ومسؤولياتهم كنواب الشعب لا يهينون ولا يضعفون ولا يستسلمون أمام موقف التجاهل والاستخفاف الذي وقفه منهم رئيس الحكومة الجديد .

ولاكن أغلبية النواب لم ترد - مع ذلك - أن ترفض الثقة المطلوبة على أساس البرنامج الذي تقدم به السيد صائب سلام يوم 17 أكتوبر 1970 وقد تعزز هذا البرنامج بتصريحات الرئيس الذي أعلن عزمه على توسيع نطاق الديمقراطية في البلاد والعمل لإعلاء شأنها وذلك بإقامتها على أساس فصل السلطات بعضها عن بعض ، والعمل بما تدعو إليه الضرورة الملحة من ابتعاد الجيش عن التدخل في الشؤون الخاصة بالسلطة العامة ، كما أن رئيس الحكومة أعلن أنه يؤيد السياسة الرامية الى تحقيق **الثورة من أعلى بواسطة السلطة الحاكمة على نفسها وعلى أساليبها البالية** ، إذ بدون هذا - كما قال الرئيس - ستتحقق **الثورة من أسفل** ، وإذا كان الرئيس اللبناني قد حذر من « اليسارية الجامحة » فقد انتقد كذلك « لامبالاة » الطبقة المالكة التي قال إنها لم تعرف دائما كيف تؤسس « الحوار » مع الطبقات العاملة من الشعب .

وخلاصة القول ، إن لبنان قد ضرب المثل من جديد على تمسكه وتمتعه بالنظام الديمقراطي النيابي الذي لا مثيل له في العالم العربي بسبب خضوع شعوبه لأنظمة حكم مختلفة لا تسمح بغير أشكال الديمقراطية الصورية المزيفة التي تدور رحاها حول نظام الحزب الوحيد أو ما يقوم مقامه ، كما أن اللبنانيين قد ضربوا المثل - من خلال مواقفهم النيابية - على أنهم ، بحق ، « **مواطنون أحرار في وطن حرّ** »، وهذا ما يجعل الحرية عندهم وسيلة وضمانة **لاستقرار الدولة ، وسيادة القانون ، وسير المؤسسات الدستورية فيها** على قاعدة أن **يُعطى للشعب ما للشعب ، وللحكومة ما للحكومة** في مجال خدمة الصالح العام .

المغرب والثورة من أعلى

أما الثورة من أعلى ، كما أشار إليها رئيس الحكومة اللبنانية صائب سلام أمام مجلس النواب في **17** أكتوبر **1970** - **فالمغرب أحوج إليها اليوم من كل وقت مضى** ، وهي التي أخذنا على أنفسنا أن ندعو إليها منذ المؤتمر الوطني للحزب بفاس في شتنبر **1959** ، وهكذا فصلنا القول فيها فأوضحنا حقيقتها ، وصرحنا بوسائل تحقيقها، ورسمنا خطتها وغايتها في أول عدد صدر في **5/ 11/ 62** من جريدة «الدستور» تحت عنوان « **الانقلاب ، لماذا ؟ وكيف ؟** » ، وبهذه الافتتاحية وضعنا الاصبع على موطن الداء العضال الذي يفتك بالمغرب حسا ومعنى ، وهو ما سميناه « **بالفساد الداخلي** » ، وبسببه شبهنا المغرب « بالرجل المريض » ، ثم أشرنا الى أن « **العلاج الضروري** » ليس هو بعض المسكنات ، وإنما هو « **العملية الجراحية** » التي تقتلع الداء من

جذوره ولا تبقي له عيناً ولا أثراً بفضل الجراحة التي سميناها «**بالانقلاب**» والتي يجريها على جسم المريض الطبيب الجرَّاح الماهر الذي عبَّرنا عنه « **بالقيادة الصالحة** » ، ففي هذه العبارات الوجيزة شخَّصنا الداء المغربي الفتاك ، وأعلنا كيفية التخلص منه بسرعة ، وجدّ ، ونجاح ليسترجع الجسم المغربي صحته قوية ووافرة ، ولخَّصنا وجهة نظرنا في **السياسة الانقلابية المنشودة** بمطالبتنا بقيام « **حكم صالح جديد** » تمارسه - كما قلنا - النخبة المؤمنة الوفيّة، والعصبة العاملة الملتفة حول قائد الأمة جلالة الملك الحسن الثاني بصفته **بطل الانقلاب الاصلاحي المبتغى**.

وفي الواقع لم نكن فيما كتبناه وقتئذ إلاَّ مردِّدين لصدى الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك الحسن الثاني في ذكرى **20** غشت **1962** والذي أعلن فيه أن « **الثورة مستمرة** » حيث قال : « قد حققت ثورة الملك والشعب ذلك الهدف بعد جهاد وتضحيات ، فلم يخرج المغرب بعد عودة ملكه وأسرته من المنفى يوم **16** نوفمبر **1955** وإعلان الاستقلال يوم **2** مارس **1956** من معركة إلا ليدخل في معركة جديدة ، **فالثورة مستمرة ، والمعركة متواصلة** . ومما تحدث به الملك عن هذه المعركة البناءة قوله : معركة تنظيم الجهاز الإداري أمتن تنظيم وأسلمه ، وإعداد النظم الصالحة لإشراك الشعب في تسيير الشؤون العامة . . . معركة بناء مجتمع مغربي راقٍ مهذَّب آمن من الجوع والجهل ، معركة تحقيق عدالة اجتماعية . . . إنها معركة شاقة وعنيفة ، وكسبها يتطلب منا أن نلقي في الميدان بكافة قوانا وإمكانياتنا . . . »

إن هذا بحق لقول جدير بأن يوصف بالعبارة المأثورة : **كلام الملوك ملك الكلام** ، ومن هذا الصنف ما فاه به جلالته في خطاب بنادي الصحافة الوطنية في واشنطون يوم **29** مارس **1963** حيث أعلن ما يجب أن تملكه الأقطار المتخلفة مما سماه **« بإرادة وإجادة التحوّل في سائر الميادين . »**

وفي جريدة « الدستور » واصلنا الدعوة إلى « إرادة وإجادة التحول في سائر الميادين » بواسطة سياسة انقلابية إصلاحية ينهجها جهاز حكم صالح في البلاد ، وهكذا برزت تلك الدعوة الثورية الإصلاحية في سلسلة من المقالات الافتتاحية (الوثبات) تحت عناوين نذكر أمثلة منها هي : **هل من سبيل إلى « الإنقاذ » بغير « الانقلاب »(18-2-1963) ، هذا هو السبيل -4- 1963) (22 ، المغرب والانقلاب من أعلى (9-9- 1963)واجب الدولة : الثورة على الفساد (16-9- 1963)** ، وغير هذا مما تطول الاشارة إليه .

وفي المذكرة المرفوعة باسم الحزب الى جلالة الملك في 20 أبريل 1965 فصّلنا الحديث فيما يحتاج اليه علاج الأوضاع الداخلية للمغرب من ظروف وشروط ، ووسائل مذكرين بوجهة نظرنا في نهج سياسة انقلابية جديدة ، وبضرورة تزويد البلاد بجهاز حكم صالح ، وبقيادة سياسية تكون من نوع جديد ، وتتولى القضاء على الفساد، وتطبيق سياسة الانقلاب بواسطة التشريع ، والتنظيم ، والاصلاح الجذري .

ومرت الأعوام والتنديد بالفساد ، والتشهير بالمفسدين مستمر

لا تزيده الأيام والأحداث إلا قوة وشدة، كما ان الفساد لا يزداد معها الا تضخمًا ووطأة وانتشاراً، والمفسدون لا تزيدهم الأوضاع القائمةفي الداخل الا عدوى وكثرة وافتضاحاً.

ثم حلت ذكرى ثورة الملك والشعب في 20 غشت 1970 فثارت ثائرة الملك على الفساد والمفسدين في جهاز الدولة من اعلاه الى أسفله. وهكذا جاء الخطاب الملكي ليعلن على رؤوس الناس: **أن ركنا من أركان الأخلاق الإنسانية، وهو النزاهة، والاستقامة، والبطن المربوط بحزامها، ورفض الرشوة، قلما يتوفر عليه «الناس» الذين بيدهم الحل والعقد، في جميع المستويات...**

ومعناه أن النزهاء والمستقيمين والرافضين للرشوة ليسوا سوى قلّة بين الرجال المسؤولين على اختلاف الدرجات والمراتب، وهذا ما لا يعد بمجرد «تهمة» بل هو عين الواقع كما صرح به النطق الملكي، ومن هو أدرى بهذا وأحق بالثورة عليه من الملك الذي زاد فأوضح موقفه من ذلك الفساد السائد الغالب بقوله: إلى حدّ أنني أصبحت أسمع أن كل شيء في المغرب يمكن أن يسير سيراً طيباً - والمغرب يخطو خطوات مهمة - لو لم يكن هناك ذلك المرض الذي نراه الآن يسري في عدة مستويات ألا وهو مرض عدم النزاهة وانتشار الرشوة...».

فهذا المرض الخطير إذا موجود - كما صرح به رئيس الدولة - وهو عرقلة لسير البلاد السير الحسن السليم، وليس من شأن هذا أن يساعد الدولة في معركتها ضد التخلف، بل هو عوْن وسنَد

للتخلف ضد الدولة ومعركتها في سبيل التنمية وكل بناء وإصلاح .

وكان الملك أشد صراحة في التهمة الموجهة إلى الفساد والمفسدين حينما قال : «ووجدت أن هناك عدة مسائل أو صفقات أو معاملات بالأخص مع الأجانب، والشيء الذي يدفع لا يمرّ مطلقاً بالمغرب، وهكذا نعلم - يقول جلالته - وبدون أن يكون عندنا حجة قانونية أن عدة أناس في جميع المستويات يتوفرون على حسابات في الخارج . . » .

نعم ، لا توجد الحجة القانونية بالمفهوم العادي، ولاكن القول الملكي نفسه يعدّ أكثر من حجة قانونية ، بل هو أعظم حجة قانونية حيث إن الملك هو مصدر القانون والتشريع في البلاد ، وبالاضافة إلى هذا أيّ حجة قانونية في عين العدالة - يوم تكون - أوضح ، وأقوى ، وأقنع من واقع الفساد السائد الغالب ، ومن **وضع المفسدين في الداخل من مظاهر الإثراء الحرام الفاحش ، والكسب غير المشروع البائس غير المستتر في كل مكان ومستوى ، وفي الخارج من حسابات** وودائع وسندات في غير دولة وبنك ، وشركة ، ومعمل ؟

فكل شيء واضح ، وكل واحد معروف ، وكل سيرة تنبىء عن سريرة ، وكل مريب يكاد أن يقول : خذوني ! فالأمر لا يحتاج إلى حجة قانونية مع ما نعلمه ونراه ، والحجج المادية الواقعية قائمة في كل مكان بالنسبة لكل مفسد ، وشهادة التصريح الملكي أقوى حجة قانونية من كل حجة سواها لأنها

مستقاة من مصدر القانون والتشريع في البلاد ، فلا داعي مع هذا إلى ما يسمى « بقبض يد السارق في الجيب » ، فالعدالة في هذا المجال لا تعوزها كثرة الحجج السمعية والبصرية ، والمادية والملموسة لتتحرك وتمدّ يدها إلى كل مفسد ومرتشٍ أو مختلسٍ أو مغامرٍ أو متلاعبٍ ، فما أكثر هؤلاء وأخطرهم على البلاد ودولتها ، وما أغنى العدالة ، يوم تتحرك لتقتصّ من كل أثيم عن كل حجة غير حجة **الواقع** الماثل بمظاهره المكشوفة ، وأشخاصه المشنوعين ، أمام أعين الجميع في كل مكان ! بيوم يُقدَّر أن يجلس الآثمون في حق الأمة والدولة داخل قفص الاتهام سيكون على المدعي العام أن يضمّن «صكّ الاتهام » الوثيقة **الأُمّ** التي هي الخطاب الملكي في **20** غشت **1970** . بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب ، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون .

اهدافنا ومهامنا

الرائد (1) «نشرة داخلية لحزب الدستور الديموقراطي»

إن لحزب الدستور الديمقراطي أهدافا واضحة وثابتة تتألف منها فلسفته السياسية التي لا تتغير مع مرور الزمن ، لأنها مستمدة من المبادىء الخالدة ، والمثل العليا ، والقيم الانسانية والوطنية ، وإن تلك الأهداف لتتلخص فيما يلي :

1 - القوميـــة المتحـــررة

2 - الديمقراطية المثلـــى

3 - التقدمية الاشتراكية

فالقومية هي التمسك بجميع عناصر ومميزات مجتمعنا المغربي ، والشعور بكياننا القومي ، والتخلق بالروح الوطنية ، والدفاع عن كل هذا ، ولاكن ينبغي أن تكون قوميتنا متحررة مما يشوبها من أحقاد وضغائن ضد غيرنا لمجرد اختلافه معنا في الوطن ، والجنس ، واللغة ، والدين ، وغير هذا ، فنحن بقدر ما نتمسك بقوميتنا وندافع عنها لا نتخذها وسيلة لكراهة الأجنبي ، بل إن قوميتنا لا تضيق عن احترام الغير ومودته ، بل تتسع لمسالمة من يسالمنا ، ومصافاة من يصافينا ، فهي قومية تتفق مع الأخلاق والانسانية والمثل العليا .

والديمقراطية المثلى هي التي تقوم على مساهمة الشعب في تدبير شؤونه العامة ، ومشاركته الفعالة في الحكم والسياسة ، كما تقوم على خدمة الصالح العام للأمة ، فالديمقراطية المثلى تمتاز بالفعالية في حكم الشعب ، بالشعب ، وللشعب ، حسب التعبير المشهور .

والتقدمية الاشتراكية هي حركة النهضة والتطور والارتقاء بالنسبة للفرد والجماعة ، وتقدميتنا تعادي كل رجعية ، وتنافي كل تأخر وانحطاط ، وكل جمود وخمول ، فهي حركة السير دائما إلى الأمام ، وتحقيق الرقي في كل مجال ، والتطور باستمرار ، وتقدميتنا اشتراكية لأنها تهدف الى إقامة العدالة الاجتماعية في البلاد لفائدة جميع طبقات الأمة ، واشتراكيتنا ليست مستمدة من الخارج ، بل من المبادىء والتعاليم والأخلاق الاسلامية ، ومما يتفق مع هذا كله في الأنظمة والمناهج الاشتراكية الحديثة ، وبهذا تكون اشتراكيتنا اسلامية في أسسها وأصولها وأهدافها وغاياتها ، وعصرية في وسائلها وأساليبها ، فهي تجمع بين عناصر الاسلام ومناهج العصر .

ونحن لا نكتفي بالتمسك بتلك الأهداف الكبرى ، بل نناضل من أجلها بقدر ما نؤمن بصلاحيتها لايجاد المجتمع المثالي والواقعي في آن واحد الذي نحلم به ونتمناه من أعماق القلوب وهو المجتمع الراقي الصالح ، ووجوده رهن بإقامة حكم صالح ، وديمقراطية سليمة ، وعدالة اجتماعية ولا يتم شيء من هذا إلا بالقضاء على الفساد الداخلي في الدولة والمجتمع ، وببناء النهضة

القومية على أسس واضحة متينة ، ولا نهضة مع بقاء التخلف الفكـري والاجتماعي والاقتصـادي والسياسي ، لهـذا يجب أن يكون نضالنا في سبيل تلك الأهداف الكبرى حربا مستمرة ضد كل تخلف وفي سبيل نهضة الفرد والجماعة .

المغرب في عهد الاستثناء والديمقراطية المعلقة . . .

الرائد (2)

بقدر ما فتحت الاستشارات السياسية لجلالة الملك مع قادة الأحزاب أبواب الأمل في مجيء عهد جديد حقا طالما تطلع إليه الشعب منذ فجر الاستقلال ،

جاء القرار الملكي المفاجىء مساء الاثنين 7يونيو 1965 فأعلن تعطيل البرلمان باسم تجميده وتنويمه ، وهو شيء لا يوجد له ذكر ولا إشارة في الدستور المغربي الذي ينص فقط على إمكان حل مجلس النواب دون المجلس الثاني من البرلمان .

وهكذا جاء التدبير ضد البرلمان غريبا في نوعه وبابه ، فلا يعرف له مثيل في حياة الدول العصرية ، ولاكن ليس كل غريب بغريب في المغرب الذي قيل فيه إنه بلد الغرائب والعجائب .

والآن ما هي محتويات الخطاب الملكي الذي أعلن به الاستثناء ؟ إنها كثيرة ومتنوعة. ومن أهمها :

1 - الاعتراف صراحة بأن المغرب لم يعرف سوى تجارب الحكومات الفاقدة لكل سند .

2 - التصريح بتدهور أوضاع الدولة إداريا ، واجتماعيا ، واقتصاديا .

3 - إعلان فساد الدستور بقول جلالته : إن في الدستور كما هو الآن من الفصول ما لا يساعد على ضمان سير المؤسسات البرلمانية سيرا مستقرا سليما ، كما أن فيه من الثغرات والابهام ما يعرقل ذلك السير ، كذلك لا مناص من مراجعة تلك الفصول وتدارك هذا الخلل قصد تكميل الدستور وتحسينه . ثم زاد جلالته قائلا : إن تجربة السنتين الماضيتين في عهد النظام البرلماني أثبتت ضرورة العمل على مراجعة بعض فصول الدستور التي تبين بالمزاولة والاستعمال انها في حاجة للمراجعة والتعديل .

ولا تفوتنا الاشارة هنا إلى أنه قد أثبتت السنون والأحداث والتجارب أن موقف الحزب من الاستفتاء على مشروع الدستور كان موقف حق ، وصواب ، وحكمة ، وصلاح .

4 - إن البلاد تجتاز الآن أزمة حكم وسلطة ، وهي مهددة بالتالي بعدم الاستقرار .

5 - إن البلاد توجد في حالة الانحلال .

6 - إن حالة الاستثناء لن يترتب عليها المساس بالحريات الديمقراطية التي ضمنها الدستور ، وانه سيظل المجال فسيحا لنشاط الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية لمواصلة عملها المشروع دون أي انتهاك للقانون الذي يجب أن تحترم سلطته .

7 - إن البلاد في حاجة إلى حكم قوي ، عادل ، مستقر .

8 - ان عهد الانحلال واللامبالاة في تسيير شؤون الدولة قد انتهى .

9 - إنه سيحل محله عهد الحكم السليم والمسؤولية (ومعنى هذا أن الحكم قبل هذا لم يكن سليما ولا ذا مسؤولية)

10 - ان جلالة الملك في فترة الانتقال والاستثناء التي لا يعرف أحد أجلها يتحمل المسؤولية المباشرة لتسيير الحكم .

وإن ما وقع ليدل على أن الديمقراطية ممثلة في الحياة السياسية محتاجة إلى ضمانات فعلية ومجدية تقيها المفاجئات ، والتقلبات ، والزوابع .

كما أن ذلك يدل على أن معركة الديمقراطية ما تزال مستمرة في المغرب ، وأنها قضية الساعة بالنسبة لشعب تواق إلى أن يكون غده أحسن من يومه . ولينصرن الله من ينصره .

شـرح وتوجيـه

● الـرائد 1 غشت 1970

مما لا شك فيه أن البلاغ الذي أعلن فيه حزب الدستور الديموقراطي موقفه من الاستفتاء الأخير على مشروع الدستـور المعـدل وذلك بقبـول هـذا المشـروع كـأداة عمـل في الاطـار الديموقراطي ، كان معبرا بصدق وصراحة عن مـوقف سياسي هو المنتظر من الحزب في مثل هذا الظرف وفي قضية الساعة التي هي العودة بالبلاد الى نظام الملكية الدستورية والحياة النيابية في نطاق التجربة الديموقراطية الناشئة بالمغرب في عهد الاستقلال .

وإذا كان لنا أن نفسر ما وراء ذلك الموقف وما يرمي اليه في القريب والبعيد ، خدمة للصالح العام قبل كل شيء وفوق كل شيء فلسنا نجد أحسن تفصيل مما أجمله البلاغ المذكور وهو أن الحزب بعد دراسة موضوعية مدققة لمشـروع الدستـور الجديـد والقيام بالاستشارات على أوسع نطاق داخل الحزب ، أعلن قبوله لذلك المشروع كوسيلة لبعث الحياة الدستورية من مرقدها ، وكأداة تمكن من العمل من جديد في دائرة الديموقراطية التي ما تـزال تبتعد في بلادنا وفي طور التجربة كنظام سياسي عام للدولة والأمة

في عهد التحرر والتقدم والتجديد كما تقتضيه روح العصر. وخلاصة ذلك أن الحزب بقبوله لمشروع الدستور كأداة عمل في النطاق الديموقراطي إنما أراد :

- إنهاء حالة الاستثناء التي طالت أكثر من خمس سنوات والتي طالما تطلع الشعب الى زوالها .

- إخراج البلاد من الفراغ السياسي الذي خيم على الأمة خلال تلك المدة الطويلة الشاذة .

- العمل لسد الثغرة الكبرى التي أحدثها ذلك الفراغ السياسي في حياة التجربة الديموقراطية المغربية الناشئة ، هذا من جهة ،ومن جهة أخرى، فان الحزب أراد بقبوله لمشروع الدستور بالصفة المقررة:

- عودة الملكية الدستورية بدل الملكية غير المقيدة بالدستور خلال حالة الاستثناء .

- بعث الدستور أساسي أساس لنظام الدولة ولحياة الأمة السياسية ولعلاقة أحدهما بالآخر في تدبير شؤون البلاد .

- رجوع الأمة الى ممارسة حقوقها العامة بصفتها أمة مواطنين أحرار ، وخاصة حقها الأساسي في تدبير شؤونها عن طريق الحياة النيابية الممكنة في الوقت الحاضر .

- إقامة صرح الشورى من جديد في البلاد ، هذه الشورى التي فرضها القرآن الكريم وشرعها الاسلام نظاما للمسلمين في كل عصر وحصر .

- خلق الحوار السياسي من جديد بين الدولة والأمة والحكومة والشعب وذلك بدل حوار الصم الذي فرضته حالة الاستثناء أو الحوار بدون محاور آخر.

- توفير تغطية الضمانات الدستورية لممارسة الحريات والحقوق العامة.

- إطلاق النشاط السياسي من عقاله كما فرضته عليه حالة الاستثناء.

- تمكين الشعب من استئناف التجربة الدستورية في نطاق الحياة الديموقراطية.

- تمكين الشعب من المنبر البرلماني لبسط قضاياه، وإبلاغ صوته واجراء رقابة ومحاسبة بالنسبة للمسؤولين عن الحكم في البلاد.

- إتاحة الفرصة من جديد لخلق التعاون البنّاء بين الدولة والأمة في سبيل الصالح العام.

- هذا باختصار هو التفسير الأساسي لموقف الحزب من مشروع الدستور في الاستفتاء العام الأخير.

وبصفته أداة للعمل في المجالات المذكورة فان الدستور لا يعتبر المثل الأعلى في بابه بل هو مجرد أداة تستعمل في ميدان العمل وتخضع بالطبع للتجربة والتغيير والاصلاح على ضوئها عاجلا وآجلا.

وكل ما يهم في الأمر أولا وآخرا هو تمكين الشعب من أن يستأنف سيره نحو أهدافه في كنف دستور يخضع كالشعب نفسه لسنّة التطور ولارتقاء ، فالدستور قانون وضعي لا سماوي وبهذه الصفة فإنه قابل حتما لكل تغيير توجبه الظروف الجديدة ، وتطورات الحياة والأحداث المتجددة في مجالها ، ومن طبيعة الحياة أنها لا تقبل الجمود ، سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا .

مصير التجربة الدستورية

● الرائد – 22 غشت 1970

تحدثنا في النشرة الماضية عما سميناه « **بموقف واضح** » وهو ذو جانبين أساسيين هما ، من جهة ، قبول الدستور الجديد المعروض سابقا على الاستفتاء وذلك كأداة عمل في النطاق الديموقراطي ، وهو الموقف الايجابي المنتظر من حزبنا بصفته ديموقراطيا دستوريا ، خصوصا بعد غيبة النظام الدستوري طيلة حالة الاستثناء ، ومن جهة أخرى ، القيام بالاستعدادات للمشاركة في الانتخاب البرلماني المقرر .

وقد أوضحنا رفعا لكل التباس أن الاستعداد للمشاركة غير الاقدام الفعلي على هذه المشاركة التي بقي أمر البتّ فيها نهائيا متوقفا على أسباب ، وشروط وعناصر، كان لا بد أن تتوفر في يد الحزب ليتمكن من اتخاذ وتنفيذ كل قرار بالمشاركة في وقتها المناسب .

ومن هذا يتجلى بكل وضوح ودقة أن الحزب لم يرتجل ، ولم يجازف ، ولم يغامر مطلقا وقتما قرر قبول الدستور كأداة عمل في الاطار الديموقراطي وأعلن هذا في بلاغه السياسي الذي امتاز

بالحكمة والمرونة ، وبالصراحة والايجابية أمام ضرورة الاختيار وحتمية اتخاذ المسؤولية التاريخية ، وهكذا برهن الحزب على شجاعته ، وتفهمه ، وفعاليته ، ووفائه لأيديولوجيته وللصالح العام الذي هو رائده دون سواه .

كما تجلى من ذلك بكل تأكيد أن قبول الدستور كوسيلة عمل في المجال الديموقراطي ليس معناه اعتبار هذا الدستور « مثاليا » وفوق كل أخذ ورد ، بل أن الدستور المغربي - ككل دستور - قابل للأخذ والرد ، فلو كان غير هذا لتسامى به المدعون الى مرتبة الكتب المقدسة أو ما في معناها ، وفي الواقع إن دستورنا ككل دستور ليس شيئا من هذا ، وانما هو مجرد قانون وضعي خاضع للأخذ والرد ، والنقد والتجريح ، والطعن والاعتراض ، فليس هو « بنص مقدس » لأن القداسة لله وحده ولكتبه السماوية المنزلة .

وبعبارة أخرى ان الدستور قانون أساسي لنظام ديموقراطي معين كلاهما قابل للتغيير والتعديل في أي وقت ومناسبة ، وفي الدستور نفسه التصريح بمسطرة المراجعة والتعديل ، وقيمة كل دستور ليست فيما ينص عليه من قواعد وأحكام فقط ، بل هي كذلك في التجربة التي تقوم على أساسه في ميدان العمل والتطبيق ، فبهذا يمكن الحكم للدستور أو عليه ، وبقدر ما تستقيم التجربة النيابية ينجح الدستور كقانون ونظام صالحين للحكم والسياسة .

ولا جدال في أن أول وأعظم عامل في نجاح كل تجربة

دستورية – على الصعيد البرلماني – ينحصر في مجموع العناصر التي يتألف منها مجلس النواب ، وفي أداء المهام والخدمات المسندة اليها بالدستور أحسن اداء مستطاع .

فبهذا ، وبه وحده ، تكون التجربة الدستورية صالحة ومفيدة ، وتتجنب سوء المنقلب والمصير .

وحتى لا تتعرض التجربة الدستورية للفشل والحبوط يجب أن تكون مطبوعة بطابع الديموقراطية كما عرفها أحد المفكرين بقوله : « الديموقراطية أداة ومنهج وأسلوب لتحقيق انسانية الانسان ، وليس الانسان أداة ووسيلة للديموقراطية » .

الشعب مسؤول وضحية

الرائد

أيها الأخ العزيز ، إليك كلمة الحزب التوجيهية :

اعتادت المجالس النيابية (البرلمانات) أن تستأنف نشاطها بعد عطلة الصيف وذلك فيما يسمى (بالدورات الخريفية)، وبهذه المناسبة يتجدد الاهتمام بمهمة النظام النيابي على ضوء الحقائق والماجريات الخاصة بسيره وبعمله .

وهكذا كان الأمر في فرنسا بالنسبة للمجلس الوطني أو البرلمان أثناء دورته الخريفية الراهنة ، فقدأثار هذا الحدث الداخلي من جديد زوبعة من الانتقادات سواء داخل البرلمان أو خارجه وكلها تعبر عن الأزمة التي ما فتىء يعانيها البرلمان الفرنسي منذ تربع الجنرال دوكول على كرسي الحكم ، واقرار الدستور الموسوم « بالدوكولي » في سنة **1958** ، وهو الدستور الذي استمد منه الدستور المغربي الأول سنة **1963** كثيرا من فصوله وأحكامه مع التحويرات المدخلة عليها كالفصل الخاص بحالة الاستثناء .

وتتلخص الانتقادات الموجهة الى البرلمان الفرنسي سواء من بعض أعضائه أنفسهم أو من بعض رجال السياسة والقانون

الدستوري في أن البرلمان الذي يستمد وجوده من إرادة الشعب بالانتخاب الحر النزيه السليم لا يستطيع أن يؤدي مهمته على أكمل وجه وأحسن مثال لصالح البلاد وأمتها ، ذلك أن الدستور نفسه يسلبه عدة اختصاصات ويحولها الى رئيسي الدولة والحكومة بكيفية خاصة والى الجهاز التنفيذي بكيفية عامة ، كما أن ممارسة الحكم على مختلف المستويات ، وتصرفات كبار رجال السلطة تجعل من البرلمان مجلسا ضعيف الحيوية ، هزيل الجدوى ، ومن أقوى الأسباب التي تساعد رجال الحكم على أن يسيروا تجاه برلمان الأمة سير « الحاكمين بأمرهم » وجود أغلبية قوية العدد تسند الحكومة داخل البرلمان إسناداً مستمرا يجعل الأقلية التي تتمثل فيها المعارضة مستكينة ومضعضعة ، ومكرهة على الهزيمة في حلبة الصراع البرلماني الذي قلما تتاح له الفرص المؤاتية بسبب الوضع الأساسي للبرلمان، هذا الوضع الذي يتجلى في كيان غير متوازن لأنه قائم على أغلبية عددية ساحقة وأقلية مغلوبة على أمرها مهما حاولت وعملت .

وأمام هذا الوضع الجديد للبرلمان ، لا يمكن لأحد أن يجادل أو ينازع فيه مادام ناشئا عن انتخابات حرة ونزيهة وصحيحة ، والجدير بالذكر أن هذا الوضع لم يكن مألوفا في فرنسا حيث كانت الأحزاب عديدة وقوية ، كما كانت المعارضة ذات شأن كبير تحسب لها الحكومات كل حسابها ، ولكن التطور الذي طرأ في فرنسا تحت «إمارة» الجنرال دوكول على الكيان النيابي أدى به الى ذلك المصير ، كما ألحق فرنسا بغيرها من الدول الأوروبية التي تتوفر برلماناتها على وضع مثيل متكون من أغلبية غالبة وأقلية

مهزومة ، وغني عن البيان أن أولى نتائج هذا الوضع هي ضمانة الاستقرار الذي تتمتع به الحكومات صاحبة الأغلبية في البرلمان، على أن هذا الاستقرار لا يمكن أن يرضى عنه الناخبون أصحاب الأغلبية أنفسهم إلا إذا كانت سياسة الحكم القائم سياسة إيجابية تبرر كل ثقة وإسناد من طرف الهيئة الناخبة خاصة، والأمة المحكومة عامة، فبهذا الشرط يكون الاستقرار اسما ومسمى، ويكون لوجوده مدلول ومعنى .

ومما ينبغي توضيحه أن الأغلبية في البرلمان الفرنسي لا تمثل أغلبية الشعب ، وإنما تمثل أغلبية الذين يشاركون في الانتخابات إذ يقدر الذين لا ينتمون إلى « الدوكولية » أو الشيوعية باعتبارهما القوتين السياسيتين في الشعب والبرلمان بنسبة ثلاثين في المائة من الفرنسيين ، ومهما يكن فالأغلبية مضمونة للحكومة في البرلمان ، وهي أغلبية مشروعة لا مفروضة ، كما أن استقرار الحكم مضمون الى أن تشاء ارادة الشعب غير هذا في نطاق الديموقراطية القائمة .

وأمام ذلك الوضع لا بد من التساؤل عن شأن المعارضة في برلمان من ذلك النوع؟ الحقيقة أن المعارضة موجودة فيه ، ولكن شأنها ضعيف لأن الأغلبية السائدة في البرلمان الفرنسي تسند جهازا حكوميا متكتلا مع القوى الاقتصادية الخاصة في البلاد .

وبالاضافة الى هذا فان نظام الحكم بفرنسا يستغل « عنصر الخوف من المصير» لدى المواطنين ، حتى أن أحد رجال الحكم البارزين سابقا في فرنسا ، ويعد من زعماء المعارضة السياسية اليوم ، أشار الى ذلك مذكرا بقصة امرأة عجوز عثر عليها

طاغية وهي تدعو له بطول العمر فسألها متعجبا من هذه العاطفة تجاه حاكم مكروه فأجابته بأن من سيخلفه قد يكون شرا منه ، فكان هذا هو السبب الذي حمل العجوز على الدعاء بطول بقاء الطاغية غير المحبوب ، وهذا - في نظر ذلك السياسي - ما يجعل الحكم اليوم في فرنسا يتصرف بمشيئته في الشؤون العامة وان استهدف للكراهة والانتقاد ، بل يذهب ذلك السياسي الى أكثر من هذا فيتهم الحكم في بلاده بأنه يحمل الفرنسيين على أن يتعودوا تدريجيا على الصمت ، ثم على كظم غيظهم حتى لا يتكتل بعضه مع بعض ، وبهذا ينجو الحكم من الزوابع ، ولكن الى متى ؟ وهل ينفع حذر من قدر ؟

وهناك أحد أقطاب الحكم والسياسة في فرنسا اهتم أخيرا بمناسبة الدورة الخريفية للبرلمان بما آل اليه أمر الاختصاصات النيابية ، ومما قاله في هذا : ان أعيننا مفتوحة على المستقبل ولسنا بمديرين وجوهنا نحو الماضي ، لقد عشنا في فترة صراعات وقد ولت هذه الفترة ، فيجب علينا أن لا نتربع وسط العراك ، ان فكرتنا هي البحث عن الحلول خارج الصراعات ، ونعني الحلول السياسية ، أما البرلمان الذي يمثل الأشخاص فانما هو مؤسس على حقائق منهارة ، وعلى علائق بالية ، لأن هذا البرلمان يوجد في مواجهة مع مجتمع جماهيري الفرد فيه يذوب داخل الجماعة. وفيما يخص وظيفة البرلمان قال : ان الأشكال الجديدة التي تتجلى فيها السلطة التنفيذية تسلب البرلمان رسالته الأساسية التي هي وضع القوانين ، فيجب - في نظره - أن يكون البرلمان الفرنسي منظمة تنطق من خلالها مختلف اتجاهات وحركات الرأي العام ، وتبني

أصول التشريع بوضع ما يسمى «بالقوانين الأطرية» (Lois-cadres) فلا تنحصر مهمة البرلمان في المصادقة على المراسيم التنظيمية المكناة «بالقوانين» وتراقب التنفيذ العملي للقوانين والميزانية بواسطة لجان البحث والتفتيش.

تلك هي مهمة البرلمان، ووظيفة البرلمانيين في نظر رئيس الحكومة سابقا في فرنسا، وهو من ألمع وأقوى الشخصيات السياسية والقانونية، وفي الحوار القائم بمناسبة استئناف دورة البرلمان يدلي رجال الحكم بدلوهم، فهذا رئيس الحكومة يقول: ليس عبثا أن أتحدث عن التشاور المستمر، وأعني بهذا أن الحكومة على استعداد لتنصت، وتحاور، وتناقش.

وصرح رئيس الدولة في مجلس الوزراء: ان المداولة يجب أن تسمح للانتقادات بأن تظهر في وضح النهار، وللذين يعتقدون أن هذه الانتقادات غير صحيحة بأن يلتقوا من جديد ويبرزوا تماسكهم.

وفي 28 يونيو 1970 تمنى رئيس الدولة في خطاب له ضمان السير الحر للمؤسسات الدستورية وذلك باقرار المواجهة بين أغلبية متينة ومعارضة محكمة النظام وذات مذهب وإطار، ولكن الأمر في الحقيقة لا يحتاج الى مجرد مداولة في نظر الملاحظين، بل لابد من خلق توازن بين القوى السياسية لضمان السير الحر للمؤسسات، والى أن يتحقق هذا يشك الملاحظون في صلاحية برلمان اليوم ليكون ميدانا لتبادل نافع للأفكار، وبسبب

هذا يلاحظ أن المشاكل الكبرى في الوقت الراهن قلما تجد صداها في البرلمان كما هو ، ويكاد يجمع كبار الساسة وعدد من البرلمانيين أنفسهم على أن النزعة الى افراغ البرلمان من وظيفته الأساسية قد أصبحت قوية وكبيرة ، وتلك نزعة لا تتجه نحو المعارضة وحدها ، بل تتعداها الى الأغلبية نفسها التي تشملها عملية الافراغ ، والسلب ، والحرمان فكلتاهما في الهوى سوا . . . وخلاصة القول : على من تقع المسؤولية في ذلك كله ؟

لقد قيل : ان للتاريخ عبره التي هي عبر الشعوب ، فالقادة الذين تتحملهم أو تتخذهم لها هم في الحقيقة أولائك الذين تستحقهم .

وفي النهاية ، كما قيل : الشعب في الديمقراطية هو المسؤول ، وهو . . . الضحية .

(حكومة من نـوع جديد)

الرائد

لقد كانت للتصريحات التي وردت في الخطاب الملكي يوم عيد المولد النبوي الأخير آثار وأصداء بعيدة في كافة النفوس سواء من المستمعين المغاربة والأجانب الحاضرين في قصر الضيافة بتلك المناسبة السعيـدة أو من الملاحـظين المهتمين في الخـارج «بماجرياتنا» وتقلبات الأحوال في بلادنا.

ذلك أن أحدا من أولائك المدعوين لم يكن ينتظر تلك التصريحات التي فاجأتهم جميعا وتركتهم يتساءلون عما وراءها في القريب أو البعيد . ومما تساءل عنه الناس ساعتئذ : هل تلك تصريحات وليدة الساعة والارتجال ؟ أو هي تصريحات ناتجة عن تفكـر وتدبـر ، وروية وتـأمل ، وارادة وعـزيمـة قـد كـان لهـا « **ما قبلها**)) وسيكون لها « **ما بعدها** » ؟ والذين أمعنوا النظر في تلك التصريحات الخطيرة الشأن ، والبعيدة الغـور قد فسـروها – على ضوء بعض الماجريات ، وبالقياس الى بعض الرائجات في الداخل – بأنها كانت من قبيل « **اتخاذ موقف** » أريد الجهر به في تلك المناسبة تحت ستار عبارات عامة لا تخلو من دلالة وان غلب

فيها التلويح على التصريح. وهكذا أجمع الملاحظون والمعلقون على أن تلك التصريحات لم تكن من « ارسال الكلام على عواهنه » ، وان جلالة الملك قصد أن يتكلم بجد ، ويومىء الى « سياسة جديدة » استجابة لرغبة الأمة المتطلعة الى الجديد الصالح في كل ميدان من ميادين الحياة العامة في المغرب .

وحتى يتضح « الموضوع » من جديد في الأذهان نذكر بخلاصة التصريحات الملكية يوم عيد المولد السعيد ، فقد قال جلالته : ان المغرب أصبح يومئذ على أهبة لقطع مرحلة جديدة ذات أهمية وحاسمة في تاريخه . ومن أجل هذا وجب على الجميع ، الحكومة والشعب على السواء ، اعادة النظر في بعض المقاييس والمفاهيم الخاصة بعدة مصطلحات مألوفة ، وذلك بغية توضيح الحقيقة القومية الصحيحة في مظاهرها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وهكذا بدأ «حوار» جديد بين الملك والرأي العام الذي يعنيه الأمر، وأصبح الجميع مغاربة وأجانب، وخاصة السياسيون والدبلوماسيون والصحفيون منهم، يتطلعون إلى ما كانت الأيام به حبلى، وإلى ما سيظهر من «جديد» فوق مسرح . . . السياسة المغربية بعد طول الانتظار الذي ملأ النفوس مللاً وسأماً، واستياء وقنوطاً، وأوشك ان يدفع بها إلى الخيبة المريرة، واليأس التام من كل شيء ومن كل واحد غير الله الذي لا ملجأ سواه ولا مفر إلا إليه.

وهكذا شغلت التأويلات والتنبّؤات والشائعات جميع النفوس التي اهتزت لتلك التصريحات ، فتحركت اليهم بدافعها استعداداً لما ستتمخض عنه الأيام من «مواليد».

وبعد ذلك فوجىء الرأي العام « بالحديث الصحفي » الذي رفع فيه جلالة الملك الستار عن التصريحات العيدية ، فكان الكلام في هذا الحديث - على عكس ما تقدم - تصريحا لا تلويحا بحيث انكشفت الأشياء ، واتضحت المقاصد ، وارتسمت بعض « معالم الطريق » .

أما البشارة الأولى فكانت هي الوعد برفع « حالة الاستثناء » في أجل محدد قريب ، واما البشائر الأخرى الناشئة عن هذا التصحيح المترقب اذاك للوضع القائم في بلادنا أكثر من خمس سنوات فأصبحت هي كذلك معروفة الاستفتاء العام حول مشروع الدستور الجديد ، ثم الانتخابات المباشرة وغير المباشرة لمجلس النواب ثم في خاتمة المطاف بالنسبة لهذه الحركة التنظيمية تأليف حكومة استنادا الى ما أفضى به الملك في ندوته الصحفية .

وقد كان الاستفتاء على الدستور كما طلع مجلس للنواب ، ويتوقع لدى الجمهور أن يعلن عن « تعديل وزاري » أو « تأليف حكومة » ، ولا يدري أحد حقيقة هذا أو ذاك ، ولكن الرأي العام ينتظر أن تكون « المفاجأة » ، في هذا المجال : اصلاحا وتجديدا بالمعنى الصحيح والكامل لهما.

ومما يوجب هـذا ان المغرب في أمس الحـاجة الى قيـام « **حكومة من نوع جديد** » كما سميناها سابقا ، أي حكومة « **تحكم** » على **غير مثال سابق ومألوف عندنا** ، ولا يمكن هذا إلا إذا كانت تتركب من عناصر وشخصيات جديدة ، وصالحة ، وجديرة بكل تقدير وثقة حتى يكون لها وزنها واعتبارها لـدى الخاص والعام في الداخل والخارج ، وحتى تتوفر على كل ما من شأنه معنويا ، وسياسيا ، وعمليا أن يجعلها قـادرة على تحمـل المسؤوليات الكبرى ، والاضطلاع بمهام تدبير الشؤون العامة ، التدبير السليم المجدي في مجال خدمة الصالح العام .

هذا هو الحدث السياسي الجديد الذي تتطلع اليه البلاد ، وتؤمله الأمـة ، ولتودع التجـارب الفاشلة في ميـدان الحكم ، ولتؤمن بأن « دار لقمان » قد تغير حالها في ظل **حكم جديد صالح** يتولى تصحيح الأوضاع ، ورفع كابوس الفساد عن صدر الأمة ، والسير بالبلاد في طريق الرشاد .

وفقك الله للخير والصلاح ، وأعانك على السير الى الأمام دائما إلى الأمام ، والسـلام .

ذكرى بأخرى

الرائد.

وجه جلالة الملك الحسن الثاني الى الأمة، بمناسبة 20 غشت 1970، وهو يوم ذكرى ثورة الملك والشعب، خطاباً ذا أهمية كبرى من حيث محتوياته الخلقية والسياسية. وقد كان للخطاب الملكي أثره البليغ في النفوس لما امتاز به من التجاوب مع التيار الشعبي الذي لا يزداد مع الأيام الا ثورة على الفساد والمفسدين من الحكام ومن يدور في فلكهم من الانتفاعيين والاحتكاريين الذين تعجّ بهم الرحاب والكوالس في كل جهة ومكان.

ومما ورد في الخطاب الملكي من فضح للفساد، وتشهير بالمفسدين من الحكام على مختلف المستويات قوله:

« . . . قررت أن أنظر الى الناحية الخلقية فوجدت - بكل أسف - أن ركنا من اهم اركان الأخلاق البشرية الا وهو النزاهة والاستقامة والبطن المشدود ورفض الرشوة، هذه كلها شروط قلما يتوفر عليها الناس الذين بيدهم الحل والعقد في جميع المستويات الى حد أنني أصبحت أسمع أن كل شيء في المغرب يمكن

أن يسير سيراً طيباً، والمغرب يخطو خطوات مهمّة لو لم يكن هناك ذلك المرض الذي نراه الآن يسريْ في عدة مستويات الا وهو مرض عدم النزاهة وانتشار الرشوة».

ومما أوضحه الخطاب الملكي قوله :

« ووجدت . . . أن هناك عدة مسائل أو صفقات أو معاملات بالأخص مع الأجانب ، فالشيء الذي يدفع لا يمر مطلقاً بالمغرب . وهكذا نعلم وبدون أن يكون عندنا حجة قانونية أن عدة اناس في جميع المستويات يتوفرون على حسابات في الخارج . . . »

إن جميع هذه التصريحات ان دلت على شيء فأنما تدل على ثورة الملك النفسية والفعلية على الفساد والمفسدين في رحاب الدولة من الأعلى الى الأسفل ، ومما تلك الثورة الا امتداد لثورة الملك والشعب على كل ظلم وفساد وانحراف بالمغرب ، وتلك ثورة لها ما بعدها أن شاء الله ، وهو لا يشاء الا خيراً وصلاحاً .

وبهذه المناسبة نرى أن نذكر بما نشرته جريدة « الدستور » « لسان حزب الدستور الديمقراطي » وذلك في عددها الأول الصادر في 5 نوفمبر 1962 بقلم الاستاذ محمد حسن الوزاني حول « الفساد الداخلي» وما يحتاج اليه من « عملية جراحية » هي الاصلاح الانقلابي الذي يقلب الوضع الفاسد رأساً على عقب ويحل محله وضعاً جديداً صالحاً وفي هذا كتبت « الدستور » ما نقتطف منه هذه الشذرات :

« البلاد في أشد الحاجة الى هذا النوع من الانقلاب (أي الذي يتحقق بالطرق السلمية، والأساليب السياسية ، والوسائل

التشريعية) بعد أن آل أمر ثورتنا التحريرية (ثورة الملك والشعب) الى ما آل اليه من اهمال ونسيان، حتى انها أصبحت لا تذكر الا في المناسبات وللدعايات، فلم يبق لها من شأن غير ما لذكريات التاريخ الوطني، وإذا حقّ لنا أن نفخر بتلك الثورة المباركة وبماحقّقته من انتصارات في سبيل السيادة والاستقلال فإننا نأسف أشد الأسف على أن كان مصيرها العفاء والاندثار.

« وحيث ان تلك الثورة الجبارة قد حققت هدفها الاول، وهو الاستقلال الوطني تحت القيادة الرمزية والفعلية معاً للملك الراحل تغمده الله بالرحمة والمغفرة **افلا يمكن أن تتجدد في انقلاب اصلاحي** تخوضه الامة جمعاء تحت قيادة خلف الملك الراحل: جلالة الحسن الثاني؟

« وهكذا يصل الانقلاب الجديد ما انقطع من الثورة الماضية، **ويواصل الملك الابن وثبة الملك الاب**، ويكون انقلاب اليوم امتداداً وتكملة لثورة الأمس.

« اننا - بصراحة - لا نرى للقضاء على أوضاع الفساد الداخلي واصلاح الدولة والمجتمع وسيلة اسرع واجدى من الانقلاب بالطرق الشرعية الحكيمة الفعالة، **وتحت قيادة جلالة الملك الحسن الثاني ومن حوله عصبة الحق والعمل، اي نخبة جديدة صالحة** من رجال الإيمان، والاستقامة، والكفاءة والمسؤولية.

« وهذا الانقلاب الذي نؤمن به، وندعو اليه، لا يخرج - في حقيقته - عن الانقلابات التي تجدد الحياة في المجتمع، وتكسب الدولة قوة وعزة، والأمم نهضة ورفعة.

« ولعل جلالة الملك الحسن الثاني قد عبر عن شيء من ذلك في الخطاب الذي ألقاه أخيراً بمناسبة تدشين كلية الطب حيث قال : سيكون في امكاننا أن نضمن لهذه البلاد - في وقت لا يجارى - تحول المجتمع السليم » .

« وفي هذا المعنى ايضاً صرّح جلالته في الأسبوع الماضي لمدير جريدة « لومند » الباريسية قائلاً : لقد كان الفقيد والدي الملك الذي قاد المغرب الى الاستقلال ، فيجب أن أكون الملك الذي يبني وينظم المغرب » .

« وبديهي أن لكل انقلاب شروطه ، وظروفه ، ووسائله ، ورجاله بل وضحاياه وهم المفسدون الذين أساؤوا الى الدولة والأمة ، فاستحقوا عقاب العدالة ، **ولا عدالة الا عدالة الله ، وعدالة الانقلاب يوم يكون . . .**

« فإذا قدر للمغرب - بقيادة الملك والنخبة المختارة والصالحة من حوله - أن يحقق الانقلاب المنشود فإنه سيقول للفساد : قف ! وسيسبق الحوادث إن كانت حبلى بما يسوء ، وسينزع - إن سمح لنا بهذا التعبير - فتيلة القنبلة التي تهدد بالانفجار ، وبهذا سيوفر المصلحون الانقلابيون على الوطن واهله احداثاً محتملة لا يستطيع احد أن يتكهن بما قد يكون لها من تطورات وخواتم » .

تلك كانت وجهة نظر الحزب منذ ثمانية اعوام ، ويشاء الله تعالى أن لا تحل ذكرى هذه السنة لثورة الملك والشعب حتى

يعلن جلالة الملك الحسن الثاني في خطابه السامي ثورته على الفساد والمفسدين من رجال الحكم المنحرفين ، ولا يتردد في أن يتوعدهم بالزجر والعقاب بأسم الأخلاق والعدالة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وأحسن ما نختم به هذا التعليق الحديث الشريف : لا يزال من امتي امة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا خالفهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك .

موقف واضح

الرائد

بعد دراسة مفصلة وموضوعية لمشروع الدستور الجديد قرر حزب الدستور الديمقراطي - كما هو معلوم - قبول ذلك المشروع باعتباره اداة عمل في نطاق التجربة الديمقراطية الثانية بالمغرب ، ومعنى هذا أن الحزب بواقعيته المعروفة وبدافع كثير من الاسباب والاعتبارات الوجيهة ، منطقياً وسياسياً ، رأى أن لا يتخذ موقف السلبية العقيمة من مشروع الدستور الجديد وذلك تمسكاً بايديولوجيته الديمقراطية الدستورية التي تقضي عليه كحزب مؤمن بنظام الشورى (وأمرهم شورى بينهم) بأن يناضل في سبيل اقراره كقاعدة للحكم في البلاد ، وبعبارة اوضح ان حزباً يحمل اسم حزب الدستور الديمقراطي لا يمكن أن يرفض التجربة الديموقراطية الدستورية فيساعد بهذا الرفض على ابقاء البلاد محرومة من النظام الديمقراطي والحياة الدستورية ،فموقف كهذا يتناقض اساسياً مع اسم الحزب وفلسفته السياسية وخطته المرسومة وأهدافه الرامية الى اقرار نظام الحكم الصالح في البلاد ، وهذا ما لا يتم الا من خلال تجارب ، ومعارك قد تستغرق عشرات السنين ، والانتصار فيها يكون رهناً بالتطور ، والوعي ، والكفاح في البلاد المعنية بالأمر .

هذه حقيقة تاريخية وسياسية لا غبار عليها ، وهذه حقيقة اخرى لا بد من إثباتها لتكون واضحة عند الجميع ، وهي اننا كحزب ديموقراطي دستوري أردنا أن يخرج المغرب من حالة الشذوذ السياسي الذي فرضته حالة الاستثناء مدة خمس سنوات خيَّم فيها على البلاد فراغ سياسي رهيب لم يكن في صالح أي طرف في النزاع الواقع على شكل وحقيقة منهاج الحكم والسياسة في عهد التحرير والسيادة والاستقلال. وغني عن البيان أن ذلك النزاع كان ومافتىء يؤلف مشكلة المشاكل ، وعقدة العقد في مجال التنظيم السياسي والدستوري في المغرب ، ومعنى هذا أن المشكلة السياسية عندنا كانت ولا تزال هي المشكلة الاولى والكبرى التي لا يمكن حل مختلف مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية وغيرها الا بعد ما تعطى تلك المشكلة باعتبارها ذات الأولوية والأسبقية حلها المبتغى الذي هو من قبيل التسوية الوسطى (Compromis) بين طرفي النزاع وهما الدولة والأمة اللتان يتحتم عليهما ايجاد الوسيلة المثلى الكفيلة بتحقيق التعايش والتفاهم والتعاون بينهما على البر والتقوى لا على الاثم والعدوان ، وإلاّ غرقت البلاد في صراع إنْ عرف أوله فلا يمكن أن تعرف نهايته بالنسبة لكل جانب.

ونضيف الى الحقيقتين السالفتين حقيقة أخرى هي أننا عندما سرنا مع إقرار الدستور في البلاد بدل حالة الاستثناء والفراغ السياسي الناشىء عنها لم نعمل الا ما هو واجبنا الوطني والسياسي كمواطنين وكديموقراطيين دستوريين دون أي اعتبار آخر

مما قد يسوله الشيطان لبعض العقول الضعيفة أو السخيفة أو المغرضة .

وكما أعلنا سابقاً قبول الدستور الجديد بصفته أداة عمل في الاطار الديمقراطي فإننا قررنا كنتيجة بديهية لهذا الموقف الايجابي **الاستعداد** للمشاركة في الانتخابات ، نقول الاستعداد كما ورد في قرارنا المتخذ يوم 25 يوليوز 1970 والمثبت في النشرة الداخلية بتاريخ فاتح غشت الجاري . والاستعداد كلمة مفهومة لا تحتاج الى شرح أو توضيح ، وقد أخذ هذا الاستعداد فترة من الزمن ، وتجلى في اعداد شتى الامكانيات والوسائل الفردية والجماعية ، ومع هذا بقي الاقدام على العمل بالانتقال من طور الاستعداد الى طور الانجاز مقيداً بأمور وشروط ، ذلك أن الاستعداد للشيء غير القيام بهذا الشيء أي غير الدخول فيه عملياً، الأمر الذي يتوقف كما قلنا آنفاً على توفر الشروط الضرورية لهذا .

ومما ينبغي كذلك توضيحه أنه في نفس الوقت الذي اتخذنا فيه القرار بالاستعداد للمشاركة في الانتخابات قررنا نوع هذه المشاركة وشروطها ووسائلها وأهدافها لصالح البلاد والأمة ولفائدة التجربة النيابية الجديدة التي لا يمكن أن تنجح بمجرد قيامها بأية كيفية ، بل لا بد لها من توفر شروط وعناصر النجاح والا فشلت في المهد ، وإذا كنا أعلنا في البلاغ المذكور قرار الاستعداد للمشاركة في الانتخابات فإننا لم نعلن القرارات المتخذة في نفس الوقت فيما يخص تفاصيل ذلك الاستعداد ، وعناصر

تلك المشاركة ، وهكذا بقيت في طي الكتمان مع العمل وفق خطة مرسومة لوضعها موضع التنفيذ في الوقت المناسب .

وخلاصة القول : ان الحزب الذي قرر **الاستعداد** للمشاركة في الانتخابات لم يقرر الاقدام على هذه المشاركة الا في النطاق الذي حدده ، وعلى أساس توفر الشروط والعناصر الاساسية التي قيد بها كل مشاركة فعلية في وقتها المعين ، وهذا ما يجب أن يتضح في الاذهان وينتفي عنه كل غموض والتباس .

من السخافة ومرض النفس

الرائد.

عقد علال الفاسي أخيراً ما سماه (الندوة الصحفية) للتحدث عما يشغله هو وفئته الحزبية من مشاغل الساعة بالنسبة للاستفتاء في مشروع الدستور، وفي حديثه لم يأت بجديد في أي موضوع وانما كانت (الندوة) مناسبة للتهريج والسفسطة والديماغوجية وحملة التضليل والتدجيل مما جرى عليه المتحدث وعرف به عند الخاص والعام، وهو ما يصدق عليه المثل العربي «دليل عقل المرء فعله، ودليل عمله قوله،» والمثل الآخر «تلك شنشنة اعرفها من أخزم».

وقد خيل لعلال الفاسي أنه يتحدث لجمع من صبيان العقول لا من الرجال الذين لهم اطلاع تام بكل ما يجري بالمغرب وبما فيه من أحوال وحقائق وخاصة ما يهم منها العالم السياسي، وقد تجلى ذلك في أوضح صورة ومثال حينما سئل من طرف احد الصحفيين عن حقيقة ما ادعاه الفاسي من (إجماع) نعته بالوطني حول رفض مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء العام، في حين أنه لا إجماع مطلقاً لأن نتائج الاستشارة الشعبية لم تعرف بعد لمعرفة أين هو الاجماع الحقيقي لا المزعوم والمكذوب لأن الذين

كانوا يدعون الى قول (لا) لا يمثلون اجماع الأمة ولا إجماع المنظمات السياسية في المغرب، وقد كان من أعجب العجب، وإن كان الأمر لا يستغرب من علال الفاسي، أنه أجاب الصحفي بأن جماعة (لا) تمثل الاجماع في البلاد، وإذاك ذكره الصحفي بأن هناك أحزاباً سياسية أخرى اختارت موقف قبول الدستور في شكله الجديد ومنها حزب الدستور الديمقراطي، فما كان من علال الفاسي الا أن رد متناسياً كل شيء غير حزبه ونفسه وقائلاً في غير حشمة وحياء ووقار:

«انه لا يوجد شيء أوحزب اسمه حزب الدستور الديمقراطي». وكذلك أجاب حينما سئل عن حزب آخر فقال:

«انه منقسم على أربعة اشخاص هم كل المنخرطين فيه»، وهكذا دواليك، وليس من شك في أن جميع الذين سمعوه حتى من أفراد شيعته الحزبية حكموا على الرجل بأنه غير صالح للسياسة ولا السياسة صالحة له، وانه هازل وغير جاد في موقف الجد وان الشخص الذي كان أمامهم انما هو شخص مملوك لهواجسه أو احلامه وحماقاته في ميدان السياسة على الأقل، ولهذا لم يحاولوا مجادلته في الأمر، لأن الانسان يعرف من يجادل ويحاور، وقد كان سكوتهم عن قوله ودعواه ذا مغزى بعيد ليس في صالح علال الفاسي الذي اعطى عن نفسه أسوأ فكرة كشخص وسياسي وكناطق باسم حزبه.

أما انكار علال الفاسي لوجود حزب الدستور الديموقراطي فلا يترتب عليه شيء بالنسبة لهذا الوجود وعدمه، لأنه هراء

خرج من فم صاحبه ولم يعش أكثر من اللحظة التي قيل فيها لا في نفوس السامعين ولا في الواقع الذي لا يرتفع بمجرد قال وقيل .

وأما تفسير ذلك الإنكار المتعمد المكشوف فهو أن علال الفاسي لم يكن منتظراً منه أن يصرح بغير الانكار لوجود حزب هو أعرف الناس بتاريخه الوطني المجيد طوال الكفاح السياسي منذ 1930 الى اليوم وبقيمته كحزب له شأنه الكبير في الحياة السياسية الداخلية ماضياً وحاضراً ، ووجود حزب الشورى والاستقلال (حزب الدستور الديمقراطي اليوم) هو الذي وقف حجر عثرة في طريق حزب الاستقلال وحال دون وصوله الى هدفه وهو فرض نظام الحزب الوحيد بالمغرب غداة الاستقلال ، فالدعوة التي قام بها حزبنا منذ تأسيسه من أجل نظام الشورى التي أتى بها الاسلام وخلدها القرآن ،ثم تطور تلك الدعوة الى العمل في سبيل الدستور والحياة النيابية في نطاق الديمقراطية مكنتا الشعب في فترات حياته من أن يتربى على الاقتناع بالمبادىء والتعاليم الديمقراطية والتمسك بدستورية الحكم والنظام في البلاد والمطالبة باقرارها فيها لصالح الشعب ، وبهذا يقطع الطريق على الحالمين بالحزب الوحيد والدكتاتورية أمثال علال الفاسي وأشياعه الذين طالما تنكروا للديمقراطية وعارضوا اقرار الحريات العامة في البلاد يوم كانوا في الحكم (الحكومة المنسجمة) ظناً منهم أن الفرصة سنحت اذ ذاك لفرض سيطرتهم وحزبهم الوحيد واحتكار كل شيء في البلاد (المغرب لنا لا لغيرنا ، كما يقول نشيد حزبهم) ، وقد تحطمت أمانيهم وتبددت أحلامهم يوم صدور العهد الملكي للشعب وقوانين

الحريات العامة سنة 1958 ، ثم واصل التشريع المغربي حماية الحريات العامة للجميع الى أن أكدها الدستور الاول كما أعلن منع قيام الحزب الوحيد في البلاد ، وبهذا سد الباب في وجه كل حزب متطلع الى الحكم للحكم ولما تعذر فرض الحزب الوحيد عن طريق القوة اتجه أنصاره الى التظاهر بالانتماء الى الديمقراطية الدستورية طمعاً في أن يفوزوا ولو بالتزوير في الانتخابات بأغلبية البرلمان ، وبهذا يطالبون بالحكم ويتوسلون بهذا الى اقامة الحزب الوحيد والدكتاتورية كما فعل ويفعل أشباههم في البلاد التي عرفت أو تعرف نظام الحكم الدكتاتوري باسم الحزب الوحيد .

ودعاة الحزب الوحيد والدكتاتورية في المغرب لا يشذون عن هذه الطريقة ولا يبيتون الا الشر لكل دعوة ديمقراطيةولكل هيئة سياسية تحمل راية ومشعل الديمقراطية في بلادنا وفي طليعتها حزب الدستور الديمقراطي الذي يعتبره الحالمون بالدكتاتورية وحزبها الوحيد خصماً كبيراً لأنه العرقلة في طريقهم الى السيطرة كما فعلت الاحزاب التي كانت حليفة لهم خارج بلادنا ، فهم وحدهم فشلوا فشلاً ذريعاً بفضل الشعب المتمسك بحقه وحريته وعزته وبفضل هيئاته المناضلة باخلاص وايمان في سبيل توجيه المغرب وجهة ديمقراطية لا قيامة معها لأي نظام أو حكم لصالح الطواغيت والزعانف .

ذلك باختصار هو سر الخصومة التي ما فتىء علال الفاسي واضرابه ينصبون حبالها لحزب الدستور الديمقراطي وهي خصومة غير شريفة ولا تمليها الا النعرة الحزبية الضيقة العمياء ولا تغذيها الا العصبية الطائفية الذميمة التي تعمي وتصم نعوذ بالله من قوم

لهم آذان لا يسمعون بها ، وعيون لا يبصرون بها وقلوب لا يفقهون بها .

وخير ما نختتم به هذا البيان قوله تعالى : قل : هل ننبئكم بالأخسرين اعمالاً . الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً (بالآية) .

وقوله تعالى في سورة الشورى : فلذلك فادع واستقم كما أمرت ، ولا تتبع أهواءهم .

وقوله : فإن لم يستجيبوا لك فاعلم انما يتبعون اهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ؟ إن الله لا يهدي القوم الظالمين .

وان الظالمين بعضهم أولياء بعض ، والله ولي المتقين .

صدق الله العظيم .

هل هي حكومة صالحة ؟

الرائد.

في الندوة الصحفية الأخيرة التي تحدث فيها جلالة الملك الحسن الثاني لجمع كبير من ممثلي الصحافة المغربية والعالمية صرح لهم بأنه عازم على تغيير الحكومة بعد الانتخابات البرلمانية وبهذه المناسبة نرى أن نثبت فيما يلي فقرات من المذكرة السياسية التي وجهها الأمين العام الاستاذ محمد حسن الوزاني باسم حزب الدستور الديمقراطي الى جلالة الملك جواباً على المذكرة التوجيهية الملكية التي كانت موضوع الاستشارة مع الاحزاب والمنظمات في 20 ابريل 1965 .

ففيما يخص قضية الحكم بالمغرب قالت مذكرة الحزب :

« . . . وبهذه المناسبة نذكر بما كانت نشرته جريدة « الدستور » لسان حال حزب الدستور الديمقراطي في عددها الأول 62/11/5 وذلك تحت عنوان « ما قل ودل » حيث شبهت المغرب دولة ومجتمعاً « بالرجل المريض » الذي أنهكه الداء العضال هو « **الفساد الداخلي** » هذا الداء الذي يحتاج الى الاستئصال « **بعملية جراحية** » **هي السياسة الانقلابية** بواسطة التشريع ، والتنظيم ، والاصلاح الجذري وذلك على يد طبيب

ماهر هو **نظام الحكم الصالح** الذي تمارسه النخبة المؤمنة الوفية ، والعصبة العاملة الملتفة حول قائد الامة جلالة الملك الحسن الثاني كبطل **الانقلاب الاصلاحي** المنشود .

« وهكذا - تقول المذكرة - لخصنا في عبارات وجيزة وقوية الدلالة على وجهة نظرنا في أوضاع المغرب المستقل وما خلفها من أسباب ، وما يقضي عليها من وسائل .

« وان توالي الأيام والشهور ، وتجدد الأحداث والتطورات لم يزد وجهة نظرنا الا قوة وصحة وتأكيداً . . . » وبعد ما تناولت المذكرة الكلام عن الاصلاح الاداري فصلت القول فيما يخص اداء الحكم في البلاد فقالت :

« ولا نتمالك - ونحن نتحدث عن اصلاح الدولة جذرياً - عن الاشارة العابرة الى ما نرتئيه فيما يخص أداة الحكم في البلاد بصفة عامة ، وهي قضية الساعة ، وحديث الناس ، وأمل المواطنين .

« لقد قلنا سابقاً إن من أسباب الاستياء والتذمر في الشعب فشل تجارب الحكم في عهد الاستقلال ، ولا نعني بهذا أن الحكومات التي تعاقبت على الحكم خلال العشر سنوات الماضية ، كانت عديمة الانتاج ، وكاملة الخيبة ، وانما نعني انها لم تستطع أن تسير بالبلاد سيراً حكيمًا موفقاً ، وأن تجد للمشاكل الموروثة أو الطارئة أصلح الحلول التي يتطلبها صالح الأمة في عهد حريتها وسيادتها وحكمها الوطني الصميم .

« وبسبب ذلك فقد قام البرهان تلو البرهان على أن أسلوب الحكومات المألوفة عندنا أسلوب عقيم حساً ومعنى ، كما أن الشعب قد مل وسئم بكيفية واضحة ومحسوسة التجارب الفاشلة في الحكم والسياسة ولهذا أصبح يطالب اليوم أكثر مما مضى **بالتجديد** في مناهج الحكم واساليب السياسة .

« . . . فأول ما نراه أن تكون الحكومة من نوع جديد (d'un style nouveau) واذا قلنا من نوع جديد فإننا نعني أن تكون على غير مثال سابق ، وشكل غير معهود حتى الآن .

« وهكذا نرتئي أن تكون الحكومة من النوع الجديد ذات شطرين : أحدهما يتألف من شخصيات سياسية بارزة **personnalités politiques de premier plan** والثاني من فنيين أكفاء يضطلعون بالتسيير **Techniciens compétents chargés de la gestion** .

«أما الأولون فيتقلدون وزارات كبرى من نوع وزارات الدولة، وتكون ذات طابع سياسي صرف ، وتضطلع هذه الوزارات **بالرأي والتفكير** **Ministères de reflexion ou de conception** كما تقوم بالمهام الثابتة أو الطارئة المسندة اليها في الداخل أو الخارج ، ويمكن أن يتألف من أصحاب تلك الوزارات مجلس سياسي مصغر برئاسة الدولة .

« وأما الفنيون فيكوِّنون الشطر الثاني من الهيئة الوزارية الجديدة ، وهكذا تتوفر هذه على عنصرين أساسيين هما : **الرأي**

والتفكير ، من جهة ، والتقنية والتدبير الفني ، من جهة اخرى ، وهما عنصران قويان يضمنان للحكومة نظاماً محكماً ، وتجديداً حكيماً ، وفعالية كبرى .

«وبالإضافة الى هذا التجديد في منهاج الحكم وأسلوب السياسة نرى :

1 – أن تتوفر للحكومة مسؤولية أوضح وأقوى مما كان معهوداً في الحكومات قبلها .

2 – أن تعتبر الأداة المركزية للدولة ، وبهذه الصفة يكون من اختصاصها توجيه السياسة في الداخل والخارج ، والإشراف الفعلي على جميع النشاطات التي تمارسها أو تراقبها السلطة العامة .

3 – أن تكون حكومة تحكم البلاد Un Gouvernement qui gouverne وتدير الشؤون العامة ، وتنفذ القوانين .

4 – أن تتألف من رجال مصلحين ومجددين Reformateurs .

5 – أن تتوفر على الكفاءة والإخلاص للصالح العام ، والفعالية .

6 – أن تكون جديرة بثقة جلالة الملك ، وبتسند الرأي العام ، وقائمة بأعمال تبعث على الحماسة (accomplissant des taches exaltantes) وذات سياسة واضحة رشيدة تفوز بالرضى والاطمئنان من الخاص والعام .

« وبعبارة أخرى ، نرى أن يكون قيام الحكومة من النوع الجديد - كما سميناها - باعثاً على الهزة النفسية - choc psychologique في الشعب ، ومجدداً الأمل وحماسة الجماهير المغربية ، وحافزاً على التعبئة الشعبية الجدية من أجل البناء والتنمية ، وقيام كل حكومة على نمط غير النمط المذكور لا يكون كفيلاً بتحقيق عودة الثقة ، والحماسة ، والأمل الى النفوس المليئة بالشك والبلبلة ، وبالحيرة والخيبة ، وبالتشاؤم واليأس .

« لهذا يكون من الضروري لإزالة ذلك من نفوس المواطنين ، وبعث روح جديدة ونشيطة فيهم ، عدم قيام حكومة في البلاد تتألف من عناصر لا يرتاح لها الرأي العام ، ولا تعرف لديه بما يجعلها جديرة بكل اعتبار وتقدير واحترام ، بل تكون موضع تساؤل واعتراض ، واعراض Inconnu, contesté et rejeté وهذا هو السبب الأساسي الذي جعل الحكومات عندنا سيئة الحظ ، عديمة السمعة ، غير متوفرة على الجدية ، وفاقد للهيبة والوقار والنفوذ في الداخل والخارج .

« وفي عهد المسؤولية البرلمانية للحكومة يتحتم ان لا تكون الحكومة حكومة ظرف ومناسبة ، بل حكومة بكل معنى الكلمة ، أي حكومة قوية بعناصرها ، وممتازة بأنظمتها ، وموفقة بأعمالها ، ومؤيدة من الرأي العام في سياستها .

« والأمل وطيد في قيام حكومة من نوع جديد تكون في مستوى الاحداث والأماني الوطنية » .

تلك هي الفقرات التي وردت في مذكرة الحزب لجلالة الملك بمناسبة الاستشارة السياسية في أبريل 1965 .

وإذا كان لنا أن نعلق عليها بشيء فهو أن مرور الأعوام لم يزدها إلاّ جدّة، وقوة ، وصواباً ، فالمغرب - بعد أكثر من أربعة عشر عاماً مرت على اعلان الاستقلال - ما زال ينشد الحكومة الوطنية التي يحلم بها ابناؤه والتي تفوز برضاهم لأنها حكومة صالحة وناجحة ، وان ما بلغه الوضع في الداخل من فساد ، وتعفن ، وتأزم ، وتهديد بالانفجار ليحتم التعجيل بالخروج من حال كله سوء، وانحلال ، وافلاس . فعسى أن تكون الأيام حبلى بالحكومة الصالحة من النوع الجديد الذي ما فتئنا ندعو اليه ، فيتمكن الشعب - يوم تخرج الى حيز الوجود - من رفع الكابوس الجاثم على صدره ومن الانفلات مما يسببه له من ضغط، وازعاج، واختناق.

وبكلمة واحدة، عسى أن لا يجد الشعب، عند قيام الحكومة المنتظرة، ان دار لقمان لا تزال على حالها، وأن ليس له إلا أن يردد مرة أخرى مع معروف الرصافي:

ولم نستفد إلا سقوط وزارة،
وتأليف أخرى مثل تلك بلا فرق،
وماذا عسى يجدي سقوط وزارة،
إذا لم تقم أخرى على العدل والصدق؟

« وثائق »

أيها الشوريُّ المكافح!

لقد علمت أن الانتخابات البلدية والقروية ستجري في المغرب خلال شهر مارس أو إبريل المقبلين وأنت تعلم من خلال «جريدة الرأي العام» نظرية الحزب في كيفية إجراء هذه الانتخابات كما قرأت -ولاشك- الشروط التي أعلنها الحزب، والتي تقدم بها لجلالة الملك لكي تكون الانتخابات حرة نزيهة لا تزوير فيها ولا حيف، ولتتوفر فيها الضمانات للناخب والمنتخب، وتكون انتخابات حقيقية تعبر أصدق تعبير عن رأي الشعب المغربي وإرادته.

وأنت تعلم -أيها الشوري- حقيقة الانتخابات البلدية والقروية، فهي التي سيعين الشعب بواسطتها نواباً عنه في المدن والقرى ليسيروا شؤون المدينة والقرية، وهكذا فإن جميع الشؤون البلدية والقروية من تنظيم وإصلاح (تعمير المدينة والقرية، بناء طرقها، بناء القناطر، إنارة المدينة والقرية، التعاونيات الفلاحية) ستصبح من اختصاص المجلس المنتخب.

ومن المعلوم أن لكل مدينة ميزانية تخصّها، تعدها كل سنة للقيام بهذه الاصلاحات ، وهذه الميزانية ستكون تحت تصرف أعضاء المجلس المنتخب الذي سيصبح الهيئة المشرفة على شؤون المدينة .

وهذه الاختصاصات هي اليوم في يد العمال في المدن الكبرى وفي يد الباشوات في المدن الصغرى وفي يد القواد في البادية ، وستنتقل بمجرد اعلان نتيجة الانتخابات الى المجالس التنفيذية التي سينتخب اعضاؤها في أول جلسة لهم رئيسا يسمى رئيس المجلس البلدي ، أو شيخ المدينة ، وبالتالي فإن نواب الشعب سيحدون من سلطات وزارة الداخلية ، فهم في المدينة أو القرية بمثابة الحكومة بالنسبة للدولة .

ويستطيع أعضاء المجلس البلدي أو القروي - نتيجة لذلك - أن يقوموا بدور هام في اصلاح حالة المدن والقرى ، وفي جعل السكان المحليين يستفيدون من ذلك الاصلاح ، وبذلك يكسب الأعضاء ثقة الشعب ان كانوا أهلا لها ، أو يفقدونها اذا لم يسهروا على إرضاء رغبات السكان والقيام بحاجياتهم .

وهذا دور عظيم يمكن أن يلعبه الأعضاء الذين سينجحون في الانتخابات ، ويلعبه حزبهم من خلالهم لفائدة سمعته وقوته وتحقيق برامجه .

والمجالس البلدية والقروية تؤثر تأثيرا كبيرا على سير الانتخابات التشريعية التي منها يتألف أعضاء البرلمان ، وهم

النواب الذين يراقبون أعمال الحكومة وتصرفاتها ، ويمنحونها الثقة أو يرفضونها فتسقط الحكومة .

فإذا كان المجلس البلدي أو القروي مؤلفا من حزب واحد ، أو كانت أكثريته من حزب واحد فانه يستطيع أن يوجه الانتخابات التشريعية لصالح الحزب الذي ينتمي اليه ، بأن يسهل مهمة المرشحين الذين ينتمون الى حزبه ، ويعقد مهمة خصوم حزبه ، خصوصا في مجال الدعاية الانتخابية وفي الاستفادة من إمكانيات المدينة أو القرية .

والعادة أن المجالس البلدية والقروية تنتخب كل ثلاث سنوات أو خمس سنوات ، ولذلك فالفرصة القادمة ستربحها أيها الشوري أو تخسرها طيلة هذه المدة .

أيها الشوري المكافح :

إنك تعلم أن الحكومة الحاضرة المؤلفة من حزب واحد دون موافقة الأمة على شكل تأليفها تريد أن تستعمل جميع الوسائل حتى يكون أعضاء المجالس البلدية والقروية من حزبها فقط ليتأتى لها أن تتصرف في شؤون المدن والقرى بدون معارض ، وليمكن لها أن تؤثر في الانتخابات البرلمانية التي سيخوضها الشعب بعد معركة الانتخابات البلدية والقروية ، وبذلك يبقى حزب الحكومة الحاضرة خالدا في الحكم ، وهذا الغرض لا يخفيه أصحاب ذلك الحزب عن أشياعهم .

ومن أجل ذلك فإن الحكومة الحاضرة تبحث عن قانون انتخابي يضمن لحزبها الانتصار في الانتخابات ، وتلجأ للتزوير في

إحصاء الناخبين ، حتى تكون نتيجة الانتخابات هي إيهام الشعب أن حزبها حزب الأغلبية .

والمعارضة التي يمثلها حزبنا طلبت أن تشترك مع الحكومة في وضع قانون الانتخابات حتى يكون قانونا ديمقراطيا صحيحا ، والحكومة ما تزال تمتنع عن ذلك ، وتهيىء قانون الانتخابات في الخفاء ، لتبرز به في آخر ساعة فلا يكون عند المعارضة الوقت الكافي للطعن فيه . وبذلك تمر الانتخابات بسرعة ، حسب ما يريده أعضاء الحكومة وحزبهم .

ان الحزب بالمرصاد لهذه المناورات ، فقد عمل بواسطة مكتبه السياسي لتأخير الانتخابات عن ميعادها الذي كان مقررا لها ، وهو شهر نومبر الحالي ، وهذا فوز عظيم للديمقراطية ضد خصومها . أما الفوز الثاني فهو الاحصاء الذي كان ابتدا قد توقف لأنه تبين أنه فاسد ومزور ، وقد فضحت صحافة الحزب ذلك التزوير ، ونددت به .

والمكتب السياسي لديه الحجج الكافية على تزوير ذلك الاحصاء ، فعشرات الآلاف من الشوريين وغيرهم لم تحصهم لجنة الاحصاء ، ولم تطرق على بيوتهم ، حرموا هكذا من حق ضروري لهم لا يقل عن حق تمتعهم بالأكل والشراب والتنفس .

وقد وصلت للمكتب السياسي لوائح ضخمة بأسماء المغاربة الذين تتوفر فيهم شروط الناخب ، ومع ذلك لم يقع احصاؤهم لمجرد الغرض والشهوة ، وهكذا يريد الحكوميون أن يزوروا

أغلبيـة لصالحهـا عن طريق إبعـاد من ليسوا في حـزبهم عن الاحصاء ، ويسدوا عليهم - بذلك - باب الانتخاب، وهذا أمر خطير. فعلى كل مواطن كان - ذكرا أو أنثى - يحترم نفسه أن يفضحه وان يعمل لمزاولة حقه في الانتخاب .

وسيعاد الاحصاء من جديد كما بلغنا ذلك بصفة رسمية نظرا لأن الاحصاء الأول قد ثبت فيه التزوير والتدليس .

أرأيت أيهـا الشـوري المكـافـح أهميـة الانتخـابـات التي ستواجهها في القريب العاجل ؟ أرأيت الفوز الذي حصلت عليه حينما فضحت المناورات التي لجأ اليها خصوم الديمقراطية ؟ ولكن هل استعددت للانتخابات القادمة الاستعداد الكافي حتى تنتصر فيها ، وتفرض داخل المجالس المنتظرة أعضاء حزبك الأمين على مصالح الأمة ، والكفيل بتحقيق مستقبل زاهر لها ؟

وانك ستسأل : وكيف أستعدّ لها ؟ وماذا يجب أن أعمل ؟ ان السؤال مهم ، والجواب عليه سهل ، تتبع من الآن سلسلة تعاليم المكتب السياسي التي ستصل تباعا الى مكاتب الحزب في كل فرع، ولكن لا تنصت إليها دون أن تطبقها، بل إن تطبيقها هو وحده الكفيل بنجاح حزبك في الانتخابات المقبلة.

أولا : **التسجيل في قائمة الناخبين :**

ان أول واجب على جميع المواطنين المغاربة شوريين وغير شوريين هو أن يسجلوا أنفسهم في قوائم الناخبين ، وان يطالبوا السلطات المحلية باعطائهم أوراق الانتخابات التي تخولهم حق

التوجه للانتخابات يوم الانتخابات . وان حق التسجيل ملك للمواطنين والمواطنات ، وليس صدقة تمنحها لهم الحكومة ، والتساهل في الحصول على هذا الحق ، عمل لا يرضى عنه الله ولا الوطن ، وقد تبرأ منه النبي عليه السلام فقال : من غشنا فليس منا .

لقد وقع تسجيل ناقص فيما مضى وسيستأنف التسجيل من جديد ، فهل سجلت نفسك أيها الشوري ؟ وهل تحمل ورقة الانتخاب ؟ هل سجلت جميع أفراد أسرتك ؟ هل سجلت خادمك أو مستخدمتك؟ هل جميع أصدقائك ومعارفك مسجلون ويحملون أوراق الانتخابات ؟ وجيرانك هل مسجلون ذكورا واناثا .

اعمل على تسجيل نفسك وأسرتك وجميع من في بيتك وجيرانك وكل معارفك وجميع من هوفي سن الانتخاب (من 21 سنة فما فوق) .

ان من حق جميع من هم في سن الانتخاب ، على السلطة المحلية أن تسجلهم وتعطيهم أوراق الانتخاب ، فلتطالب السلطات المحلية بتسجيلك ، ولا تكن في مطالبتها مستجديا ولا خائفا ولامستحياً فالسلطات لا تؤدي لها الدولة مرتبها الشهري إلا لتكون في خدمتك ولترعى حقوقك .

أيها الشوري : أنصح الشوريين والعاطفين على الحزب رجالا ونساء ومن هم في أحزاب أخرى ومن لا حزب لهم بأن يسجلوا أنفسهم في قوائم الناخبين ، فنزاهة الانتخاب تبدأ من

هنا لأن الحكوميين يريدون أن يسجلوا أنفسهم وحدهم ليصبحوا اغلبية وبقية المواطنين اقلية .

ان كل متهاون في حقه ، متراخ في تسجيل نفسه يعمل دون شعور لصالح المزورين،وبالتالي لصالح الدكتاتورية التي تريد أن تفرض نظامها الفظيع عن طريق التزوير والحيلة والكذب حينا أو عن طريق القمع والقوة حينا آخر . ولكن الشوريين لكل ذلك بالمرصاد .

ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز .

ضمانات تطلبها المعارضة لنزاهة الانتخابات

سبق لحزب الشورى والاستقلال أن رفع مذكرة لصاحب الجلالة بتاريخ 19/7/57 عن الانتخابات التي أعلن عنها في ذلك الحين، وضمنها عدة مطالب لضمان نزاهة الانتخابات وحريتها، وقد نشرت جريدة الرأي العام عدة مرات خلاصة تلك المطالب، واليوم يسرنا أن نقدمها اليكم للتذكير بها مرة أخرى.

(ضمانات المعارضة)

ان أول واجب على الحكومات التي تحترم نفسها وتقدر مسؤولياتها وتؤدي مهمتها لهو ضمان المساواة والعدالة والتكافؤ بين جميع المواطنين سواء كناخبين أو مرشحين مهما كانت صفاتهم واتجاهاتهم السياسية.

وخلاصة القول ان حزب الشورى والاستقلال الذي يحرص أشد الحرص على أن تكون التجربة الانتخابية المقبلة تجربة ديمقراطية حقيقية يرضى عنها الشعب بجميع اتجاهاته وقواته السياسية، ويطمئن اليها والى نتائجها فيما بعد جميع المواطنين على

السواء ، يرى من الضروري لتصحيح الأوضاع السياسية والانتخابية في المغرب أن تحقق عاجلا المطالب والشروط الآتية :

1 – اقامة حكومة جديدة ، اما محايدة تمام الحياد ، واما اتحادية تشترك فيها على قدم المساواة جميع الأحزاب والاتجاهات بالمغرب مع اسناد وزارة الداخلية وادارة الأمن العام فيها الى عناصر محايدة متفق عليها ، وان احدى الحكومتين لهي التي تصلح في نظرنا ونظر الرأي العام المغربي للإشراف على الانتخابات تشريعاً وسياسيا وتطبيقا .

2 – الاسراع بتعميم نظام الحالة المدنية ، فهذا وحده هو الذي يجعل عملية احصاء الناخبين عملية يطمئن اليها ، وكان الواجب أن يسبق هذا التعميم ، التفكير في احصاء الناخبين بواسطة لجان ، بل كل احصاء في غيبة نظام الحالة المدنية احصاء مشكوك فيه ، وبالتالي مطعون في نتائجه .

3 – اصدار قانون الوظيفة العمومية لتنظيمها على أساس يضمن سلامتها من المؤثرات المضرّة بالصالح العام ، وتمنع موظفي الدولة من مخالفته في القيام بمسؤولياتهم ، وتصرفاتهم ، وهذا القانون الذي طالما طالبنا به تصبح الحاجة أشد اليه في مرحلة الانتخابات .

4 – تنظيم الاذاعة المغربية بما يضمن استقلالها التام ، وحيادها المطلق ونزاهة الأخبار وكل ما يصدر عنها ، ومن مقتضيات ذلك النظام ان تكون على السواء رهن اشارة الأحزاب السياسية خصوصا من أجل الانتخابات .

5 – ضمان المساواة التامة بين جميع المواطنين الناخبين منهم والمرشحين وذلك في سائر الحقوق والواجبات ، والفرص والوسائل كما يقضي به العدل والانصاف .

ويجب أن يسوى كذلك بين الهيآت السياسية في ما تحصل عليه الهيآت السياسية في الدول الديمقراطية عادة من وسائل واعانات، بحيث لا يقع حيف في توزيع تلك المعونات وفي تزويدها بوسائل العمل التي تستعين بها على القيام بدعايتها الانتخابية .

ويجب أن تبعد على الاستغلال الحزبي جميع وسائل الدولة من تليفونات وسيارات حكومية وجميع وسائل العمل التي تضعها الدولة للشؤون العامة لا لأغراض الدعاية الحزبية في الانتخابات ويجب معاقبة جميع الموظفين الذين يضعون وسائل الدولة رهن اشارة حزب من الأحزاب أو يسخرون تلك الوسائل للأغراض الانتخابية .

6 – استشارة المعارضة السياسية التي يتولاها حزب الشورى والاستقلال وكذلك الأحزاب والهيئات الأخرى البعيدة عن الحكومة وذلك في كل ما يتعلق بمسألة الانتخابات من حيث التشريع والتنظيم والتطبيق سواء في هذا ما يصدر بقانون أو بقرار .

7 – جعل قوانين وأنظمة الانتخابات المغربية مستمدة من المبادىء والقواعد والضمانات التي توجد في تشريع ونظام الدول الديمقراطية الراقية في العصر الحاضر .

8 - إشراك الأحزاب والهيئات السياسية في الاشراف على شؤون الانتخابات من حيث اعدادها واجراؤها وذلك بتكوين هيأة قومية عليا مع فروع لها في المدن والجهات وتتكون جميعها من نواب تلك الأحزاب والهيآت التي تمثل مختلف وجهات النظر والرأي العام في البلاد .

9 - إحاطة جميع التدابير والقرارات المتعلقة بالانتخابات بكل ما تحتاج اليه من الوضوح والاعلان والاشهار بكل وسائل النشر والاذاعة لاطلاع الرأي العام على ما يهمه .

10 - التخلي عن خطة الارتجال والمفاجأة واعطاء الآجال الضرورية الكافية للمواطنين حتى يتمكنوا من معرفة الأشياء في إبانها ويمارسوا حقوقهم ويؤدوا واجباتهم في غير ضغط ولا تأثير ولا ضائقة وتسرع مما من شأنه أن يخل بتلك الحقوق والواجبات.

هذه هي مطالبنا المستعجلة من أجل انتخابات ديموقراطية سليمة لصالح الشعب والدولة وأملنا قوي في أن جلالتكم ستحرص كل الحرص على قطع دابر كل عبث وتلاعب وغش في مسألة الانتخابات حتى تجيء وفق رغبتكم السامية ورغبة الأمة التي تنتظر في عهد السيادة والاستقلال أن يتحقق لها التمتع بجميع الحقوق والحريات مع ضماناتها اللازمة وذلك بواسطة الميثاق القومي الذي نرجو أن يصدر به ظهير شريف في الوقت الذي تستعد فيه الأمة للدخول في التجربة الديمقراطية عن طريق الانتخابات .

(من مذكرة الحزب لجلالة الملك في 19 / 7/ 57)

بيـان مـن

حزب الدستور الديمقراطي
(حزب الشورى والاستقلال سابقا)

يعرف الميثاق السياسي للحزب كما صادق عليه المؤتمر الوطني بفاس في شتنبر 1959 ، بأنه حزب الشعب المغربي،حيث ينبثق من الشعب ويعمل للشعب بواسطة الشعب فهو في جوهره وحقيقته حزب الأمة المغربية التي لجميع أفرادها رجالا ونساء حق الانخراط فيه والعمل في ميدانه وفقا لأنظمته وبرامجه وقراراته (الفصل 1) .

وليس الحزب سياسيا بالمعنى المتداول للكلمة فحسب ، بل هو كذلك مدرسة لتكوين الأطر السياسية للأمة ، ولتربية أبناء الشعب تربية وطنية تجعل منهم مواطنين صالحين واعين لواجباتهم ، ومقدرين لمسؤولياتهم ، ومتمتعين بحقوقهم وحرياتهم (الفصل 2) .

ويرتكز الحزب على الديمقراطية الصحيحة التي تنبني على حرية الرأي والتعبير عنه ، وحرية النقد النزيه، والمعارضة البناءة، وحرية الاختيار والانتخاب ، واتخاذ القرارات بالأغلبية

بعد المناقشة والمداولة (وأمرهم شوري بينهم) طبقا للنظم المقررة (الفصل 3) .

كما يبني الحزب سياسته على ارساء الديمقراطية المثلى في البلاد لصالح الشعب وممارسة هذه الديمقراطية هي التي تضمن حكم الشعب بالشعب ، وللشعب ، وقوام هذا الحكم دستور صالح منبثق عن الممثلين الحقيقيين للأمة ، مصدر السيادة القومية ، والسلطة العامة .

ويسعى الحزب في سبيل تحقيق انقلاب فكري ، وسياسي ، واجتماعي ، واقتصادي لصالح الفرد والأسرة والمجتمع ، ومما يتحقق به هذا الانقلاب الوطني التقدمي ، القضاء على الأوضاع الفاسدة ، وانجاز الاصلاحات الجذرية الجوهرية في جميع الميادين ، ومراجعة الأنظمة والمؤسسات لأحكامها وتجديدها حسب سنة التطور ، وجعلها مطابقة لروح كل عصر ، ومصلحة كل جيل ، وتحرير الفرد والجماعة من كل استغلال وقهر وعبودية ، وكفالة الأمن والحرية والعدل للجميع . وضمان تمتع كل فرد بصفته انسانا مواطنا بوسائل الرقي المادي والمعنوي ، والتربية الروحية والبدنية ، وبكل الوسائل المشروعة لتحقيق النهضة المنشودة (الفصل 4) .

وحرصا على وحدة الأمة والإخاء والتعاون بين سائر أبنائها يحارب الحزب كل سياسة تقوم على التفرقة ، وكل عنصرية وعصبية وانفصالية ، كما يقاوم حرب الطبقات المبنية على التطاحن بين عناصر الأمة ، ورائد الحزب تلافي الصراع المذهبي

والاجتماعي ، والمحافظة على الوحدة والتسامح والوئام ، والتعاون لخير الفرد والمجتمع (الفصل 5) .

ان للحزب رصيدا هاما من المبادىء والأفكار والاتجاهات والمواقف ، وكلها تؤلف عناصر أساسية في مذهبه ، وفلسفته ، وايديولوجيته ، ويتلخص هذا في ثلاثة أركان هي : القومية المتحررة ، والديمقراطية المثلى ، والتقدمية الاجتماعية (الاشتراكية) .

أما القومية المتحررة فتختلف عن القومية (ناسيوناليزم) الضيقة المتصفة بالعنصرية والعصبية والشعوبية ، فهذه القومية تتميز بالكراهة ، والعدوان والسيطرة.وخلافا لها فان قوميتنا تمتاز بالعقل والحكمة والانسانية ، فهي من صميم الفضيلة والصلاح ، كما هي محالفة للقيم ، وبناءة لكل ما يحقق التقدم ، وبهذا يكون لقوميتنا مشمول إيجابي انساني ووطني . وأما الديمقراطية المثلى فقوامها الشورى الحقة المنافية لكل استبداد ، ويتجلى هذا في ممارسة الأمة لحقوق السيادة الوطنية وحكم نفسها بنفسها كأمة حرة سيدة راشدة ، وذلك على أساس نظام الحكم الصالح ، وسيادة القانون العادل ، وضمان العدالة الاجتماعية والحرية السياسية والرفاهية الاقتصادية . وبعبارة فان الديمقراطية المثلى هي كما عرفها بعضهم بقوله : « انها ديمقراطية تستمد ارادتها من ارادتكم وتستمد وجودها من وجودكم ، ديمقراطية لا تحكم فيها الأقلية باسم الأغلبية ولا تحكم فيها الأقلية لتخدع الأغلبية ، ديمقراطية لا يتحكم فيها الاستغلال أو الاستبداد» .

وتقوم التقدمية الاجتماعية على اشتراكية مغربية ليست باشتراكية أجنبية مستوردة ، فهي تمتاز بكونها ضد حرب الطبقات ، ولا تضحي بالروح للمادة ، وبالفرد للدولة ، ولا ترتكز على ما يسمى بالمركزية الديمقراطية التي تفرض استبداد القمة على القاعدة ، وسيطرة القيادة على الجماهير ، فالتقدمية الاجتماعية مبنية على الحرية والعدالة الاجتماعية ، والديمقراطية الصحيحة وبعبارة فهي اشتراكية بقدر ما تنبذ من مساوىء وآفات الاشتراكية الأجنبية ، وتتألف من عناصر اشتراكية اسلامية الضامنة للعدالة الاجتماعية ، وتستمد مزايا الاشتراكية العصرية ، ولهذا فهي ليست رأسمالية ، ولا ماركسية ، ولا ديكتاتورية بل هي تقدمية اشتراكية متزنة ، ورشيدة ، وسليمة تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية لصالح الجميع .

الأمين العام : محمد حسن الوزاني

خطاب للأمين العام

الاخوان الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله

وبعد فان الأمانة العامة تذكركم بموقف الحزب من الانتخابات البلدية والقروية ، هذا الموقف الذي سبق لنا أن أعلنا عنه في الرسائل والنشرات الموجهة الى الفروع في أوقاتها ، وكذلك في الملتمسات الصادرة عن هيئات الحزب والمنشورة في الأعداد التي صدرت من جريدة: شورى الرأي العام . وقد كنا طلبنا من أعضاء الحزب أن يسجلوا أنفسهم في قوائم الانتخاب ، وقلنا غير ما مرة ان هذا التسجيل ليس معناه ان الحزب يلتزم سلفا بالمشاركة أو بعدم المشاركة في الانتخابات وانما سيقرر الحزب الموقف النهائي على ضوء ما سيراه من حقيقة سير التنظيمات والعمليات الاعدادية في مختلف المراحل والأطوار التي يمر بها تطبيق تشريع الانتخاب. وقد فوجئنا أخيرا بتحديد إجراء الانتخابات في 29 مايو القادم كما فوجئنا أكثر بتحديد أجل الترشيحات حالا ودون تنبيه سابقا وهو أسبوعان اثنان ينتهيان في ٢٩ ابريل الجاري . وبالرغم مما تتخذه السلطة المختصة من مواقف فجائية وتصرفات ارتجالية فان الامانة العامة تدعو جميع

الفروع الى التعجيل باعلان ترشيحات الأعضاء الصالحين في دوائر الانتخاب حسب ما أذيع ونشر من البلاغات والمعلومات التي تتضمن بيان شروط واجراءات الترشيح وتجدون هذا كله في الصحف العربية والفرنسية الصادرة يوم الخميس 15 ابريل الجاري . وخلاصة ذلك ان كل مرشح لا يمكن أن يرشح نفسه إلا في دائرة انتخابية واحدة لا في دوائر متعددة ، ويجب أن يدفع طلب الترشيح الى مركز اللجنة الادارية المكلفة بالسهر على الانتخاب وآخر أجل هو منتصف نهار 29 ابريل الجاري ويجب أن يدفع الطلب بواسطة المرشح نفسه لا بواسطة أخرى. وكل طلب يجب أن يتعدد في ثلاث نسخ تحمل كلها إمضاء المرشح مع بيان الدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه فيها ويجب أن يبين في الطلب اسمه الشخصي والعائلي ولقبه ان كان له لقب ومكان وتاريخ ولادته وحرفته وعنوان سكناه .

ونؤكد مرة أخرى ان الترشيح لا يترتب عليه التزام مشاركة الحزب أو عدم مشاركته في الانتخابات بل أن موقفه النهائي سيتولى تقريره المجلس الوطني الذي سينعقد بمدينة فضالة يوم الأحد فاتح مايو وسيعلن الحزب عن هذا القرار بمختلف الوسائل .

فاس في 15 / 4 / 60 الأمين العام محمد حسن الوزاني

ملتمس الهيئة المركزية
لحزب الدستور الديمقراطي

اجتمعت الهيئة المركزية يوم الاحد (26) يونيو 1960 بقاعة الاجتماعات التابعة للغرفة التجارية بالرباط .

وبعد المداولات الخاصة بالمسائل الهامة التي تضمنها جدول الاعمال ختمت الهيئة المركزية مداولاتها بالمصادقة على الملتمس الذي ننشر نصه الكامل فيما يلي :

1 - التجربة السياسية الجديدة

إن الهيئة السياسية المركزية لحزب الدستور الديمقراطي. بعد الاستماع الى عرض الامين العام حول التطورات والاحداث السياسية العامة التي جرت في البلاد اخيراً تعبر عن ارتياحها للبرنامج الوطني الذي أعلنه جلالة الملك في ندائه الى الأمة يوم 23 مايو الماضي والذي أكده هو وولي عهده في مناسبات شتى منذ تقلد زمام الحكم مباشرة كما تعبر عن تأييد الحزب لكل خطة عملية سريعة ترمي الى تحقيق ما تضمنه ذلك البرنامج من أهداف وطنية كبرى واصلاحات جوهرية حقيقية في مختلف الميادين

السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي دائرة الصالح العام للبلاد وأمنها في الحاضر والمستقبل .

وإن الهيئة المركزية للحزب لترتاح بصفة خاصة الى الحدث الجديد وهو ما أعلنه جلالة الملك في ندائه التاريخي من العزم القوي على السير بالبلاد والشعب خلال فترة لا تتجاوز نهاية سنة 1962 في مدارج التنظيم الديمقراطي الصحيح المحكم بدستور حقيقي صالح لا يوضع الا بمشاركة الشعب . ويمكن ممثلي الامة من ممارسة تسيير شؤون الحكم والسيادة وفق مناهج وأساليب الديمقراطية الدستورية الحديثة .

وبتزويد البلاد بدستور صالح سيتحقق للوطن مطلب من أعزّ مطالب حزب الدستور الديمقراطي الذي ابلى بلاء حسناً منذ عشرات السنين في سبيل الدعوة إليه . ونصرة فكرته . والكفاح من أجل تحقيقه لصالح البلاد والشعب . .

كما سجلت بكل وضوح . وثمت على مرأى ومسمع من الناس كافة في عمليات التصويت بالمغرب كله حواضره وبواديه .

والهيئة المركزية للحزب إذ تذكرّ بذلك . وتندّد به وتستنكره وتحتج عليه بكل شدة وصرامة . تعلن أن كل ما ارتكبه المسؤولون من السلطة والموظفين ومن الهيئات المشرفة على الانتخاب ومن المرشحين والناخبين من انواع التدليس والتزوير لمختلف اطوار وعمليات الانتخاب والتصويت انما كان مخالفات صريحة للقوانين والتعليمات الرسمية كما كان اخلالاً قوياً بفكرة وحقيقة الانتخاب الذي هو حسن الاختيار وحريته ونزاهته نتيجة التبصر والحدس

والفراسة والاجتهاد في سبيل الصالح العام .

وغني عن البيان ان الانتخابات البلدية والقروية كما نظمت واعدت وجرت لم تكن في معظمها سليمة ولا صحيحة لما صاحبها سراً وعلناً من الغش والتلاعب والتزوير. ولهذا جاءت نتائجها– الا نادراً جداً – فاسدة وغير مطابقة لحقيقة الأمور فيما لو جرت طبق القوانين والأنظمة. وفي دائرة الحرية والنزاهة والسلامة المطلوبة.

ومما يعلمه الخاص والعام في كل مكان وجهة أن الانتخابات كما جرت لم تكن إلاّ مثال الانتخابات المزورة ان لم تكن احياناً قد ضربت الرقم القياسي في التزوير مما لا يعرف له نظير ولا شبيه في تاريخ الشعوب .

وجميع الوسائل المعروفة في تزوير الانتخابات قد استعملت في التجربة الانتخابية المغربية الاخيرة . فما شئته من تصرفات اختلاسية من طرف كثير من السلطات والموظفين والمشرفين على الانتخاب . ومن رشوة لشراء الضمائر والاصوات بالمآدب والمال . والسكر . والدقيق ومواد غذائية اخرى وكبش العيد . ومن الاغراء بالتوظيف والاسعاف . ومن الضغط والتهديد والوعيد. وكل هذا وغيره كان حديث الناس والمجالس في كل مدينة وقرية وقبيلة اثناء عمليات الانتخاب وبعدها . وقد فضحت الاحزاب المغربية هذه التصرفات ونددت باصحابها وسجلت كل هذا في صحفها تحت عناوين خاصة مايقوم شهادة وحجة على عدم سلامة الانتخابات وحريتها ونزاهتها سواء في مراحلها الاعدادية أو في نتائجها النهائية ويضاف الى هذا ماتقدم به الى المحاكم

المختصة جميع الذين رفعوا اليها دعاويهم ضد المخالفات القانونية والتطبيقية .وبهذه المناسبة نرى أن نذكر بإن الحزب طالب بالدستور في ميثاقه الوطني الصادر في 29 يوليوز . وفي الرسالة المرفوعة الى جلالة الملك بتاريخ 23 شتنبر 1947 وفي مذكرة الحزب بنفس التاريخ ثم منذ الاستقلال في جميع ملتمسات ومذكرات الحزب . نذكر منها ملتمس المجلس الوطني في فاتح يونيو 1957 . وملتمس المجلس الوطني فوق العادة في 21 شتنبر 1958 وملتمس المؤتمر الوطني في 20 شتنبر 1959 وفي البيان الصادر في 19 دسمبر 1959 وفي ملتمس الهيئة المركزية في فاتح يناير 1960 حيث تقرر الاسم الجديد للحزب الذي هو حزب الدستور الديمقراطي . وفي البلاغ الصادر بهذه المناسبة ورد أنه بتجديد الاسم اتخذ الحزب اطار عمل متناسب مع المرحلة التي يستعد المغرب لاجتيازها في سيره نحو الديمقراطية.ومن الواجب أن لا يتأثر تحقيق الديمقراطية في دائرة ملكية دستورية وذلك بوضع دستور على يد مجلس وطني منتخب انتخاباً حراً . وإن الحزب لعازم على السعي في سبيل هذا لصالح الأمة .

وهكذا لم تمر خمسة اشهر على اتخاذ الحزب اسمه الجديد الذي هو حزب الدستور الديمقراطي . وعلى مطالبته بالتعجيل بسنّ الدستور حتى دخل المغرب فعلاً ورسمياً في مرحلة محدودة الاجل ستنتهي بتحقيق الدستور المنشود .

والهيئة المركزية إذ تنوه اليوم تنويهاً خاصاً باعلان جلالة الملك في ندائه عزمه على تزويد الامة بالدستور في نهاية 1962 – تهنىء

الامة المغربية عامة وتهنىء نفسها وجميع انصار الحزب من الديمقراطيين الدستوريين خاصة بتلك البشرى التي نأمل بكل قوانا أن تتحقق على أحسن مثال لصالح الوطن والشعب تحت قيادة وتوجيه جلالة الملك وولي عهده وبمساعدة المخلصين الاوفياء من ابناء الامة .

2 - الانتخابات البلدية والقروية

إن الهيئة المركزية لحزب الدستور الديموقراطي تذكر بكل ما قام به الحزب وهيئاته القيادية من أعمال الفضح بجميع انواع الغش والتلاعب والتزوير التي صاحبت المراحل التنظيمية والاعدادية للانتخابات البلدية والقروية وكثيرون لم يتمكنوا لضيق الوقت أو لعدم الخبرة بالمسطرة القانونية أو لسبب آخر من رفع شكاويهم الى تلك المحاكم .

ونظراً لكل ما حدث خصوصاً أثناء عمليات التصويت وبعدم اتباع التعليمات والتوصيات الملكية السامية . فسدت التجربة الانتخابية المغربية الاولى فساداً كبيراً بارزاً مخلاً بالصالح العام . وبحقيقة الديمقراطية ومستقبلها في المغرب وحتى بسمعة الوطن والامة والدولة في الداخل والخارج .

ونظراً لجميع مقتضيات الانصاف والعدالة وضرورات احترام القوانين والانظمة المقررة . ولوازم ابطال الفساد وعمل المفسدين في الاستشارة الانتخابية الأولى التي هي اساسية ولها ما بعدها .

ونظراً لما يجمع عليه الشعب من فشل هذه الاستشارة

بسبب ما صاحبها من البداية الى النهاية من انواع الغش والتدليس والتزوير ولعدم رضى الاغلبية الساحقة من المواطنين عن نتائجها المزورة .

ونظراً لما يتطلبه الواجب المقدس والمصلحة العليا للوطن من الحرص على سلامة أسس النظام الديمقراطي الجديد في المغرب . وعلى ضمان تمتع جميع المواطنين بفوائده ، بعيدين عن كل تأثير سيِّىء مهما كانت وسائله وأساليبه . .

فنظراً لهذا كله تجب المبادرة بتصحيح الوضع الفاسد الناتج عن الانتخابات البلدية والقروية المزورة .

ومن أجل هذا نرى :

1 - أن تصدر التعليمات الى المحاكم التي تنظر في الدعاوى ضد المخالفات القانونية لأخذ هذه الدعاوى بعين الاعتبار حرصاً على تحقيق الانصاف وإعلان كلمة العدالة في المخالفات المرتكبة من طرف السلطات واللجان والأفراد .

2 - تكليف وزارة الداخلية بالقيام بالتحريات والتحقيقات اللازمة في مختلف المدن والجهات وذلك بواسطة مندوبين صالحين للقيام بتلك المهمة أحسن قيام .

3 - تشكيل لجنة مركزية بحثية وقضائية تحت رئاسة شخصية عدلية عليا لتتولى النظر في الشكايات التي تتقدم بها الهيئات أو المرشحون أو الناخبون ضد تزوير الانتخابات . ويجب أن يعطى اجل لا يقل عن ثلاثة أشهر لتقديم الشكايات الى اللجنة المختصة وذلك اما بالمثول لديها أو بمراسلتها . ويمكن

للمواطنين الذين لا يقدرون على الدفاع عن حقوقهم مباشرة أن ينيبوا عنهم وكيلاً . وينبغي أن تنظر اللجنة في المخالفات المرتكبة في جميع الاطوار الاعـدادية للانتخاب من تسجيل . وترشيح . وتقسيم إداري . وتصويت مع ما يقتضيه كل هذا من إجراءات وعمليات شتى .

4 – تطبيق العقوبات القانونية على جميع الذين تثبت عليهم مخالفة القانون نصاً وتطبيقاً.

5 – حل جميع المجالس البلدية والقروية الزائفة لما قامت عليه من غش وتزوير في إعداد انتخابها والتصويت من اجلها . ثم إعادة انتخابها بما يضمن سلامتها التامة من كل تزوير جديد . وبهذا يتحقق تصحيح الـوضع الانتخـابي الفاسـد في المغرب . وتضمن العـدالة الانتخابية فيه وتنقذ حقيقة وسمعة الديمقراطية في البلاد . وتبرىء الدولة والحكومة ساحتها من مسؤولية زيف الانتخاب ويرتـد على أعقـابهم خاسـرين جميع اولائـك الذين يتخـذون من تـزويـر ارادة الشعب وسيلة جـديـدة لاحتراف السياسة . ومطية سهلة ركبونها للظهـور والطلوع عـلى أكتاف الشعب وعلى حسابه باسم ديمقراطية صورية ومزعومة .

3 – تصفية الجو السياسي الجديد في المغرب

إن الهيئة المركزية للحزب رغبة في تحقيق ما عبر عنه البلاغ الملكى الصادر يوم 8 ذي الحجة (60/6/3) والقاضي بالعفو عن طائفة من المتهمين سابقاً بالتآمر على سلامة الدولة . وحياة بعض كبار رجالها من أن جلالة الملك «يأبى الا أن يـحـف

بالسعادة كثيراً من البيوت . ويغمر بالمسرات شتى الاسر لأول عيد تشرق طلعته على المملكة المغربية في عهدها الجديد الذي أمسك فيه جنابه الشريف زمام الأمر توحيداً للصف. وجمعاً للكلمة، وتوثيقاً لعرى الاخوة الاسلامية . والوحدة الوطنية . وسيراً بالأمة نحو المجد والعلى. والتنظيم والاصلاح والتقدم والازدهار» . تلتمس من جلالة الملك . بعدما أخذ زمام الامور بيده . أن يصدر أمره السامي بالافراج عن جميع المعتقلين والمشردين السياسيين في الداخل والخارج من أعضاء الحزب وغيرهم من المواطنين ومن بينهم ابناء تفيلالت والشمال . كما تلتمس الهيئة المركزية - بهذه المناسبة - من جلالته أن يأمر باهتمام المسؤولين بقضية الوطنيين المخلصين الذين اختطفتهم عصابات منذ صيف **1956** والذين اعتقلوا وعذبوا في مراكز معروفة بتطوان والدار البيضاء . ثم ظلوا مجهولي المصير الى الآن. ونحن نضم صوتنا الى صوت عائلاتهم وصوت الرأي العام في البلاد للمطالبة مرة أخرى إما بأن يفرج عنهم إن كانوا برءاء. وإما بأن يسلموا الى العدالة لتطبيق القانون عليهم إن كانوا متهمين . وإذا لم يكن هذا أوذاك فيجب إظهار حقيقة مصيرهم الى عائلاتهم والى الرأي العام المغربي حتى لا تظل قضية المختطفين الشغل الشاغل لذويهم وللجمهور المغربي . وكلهم حريصون اليوم اكثر مما مضى على توضيح الأمور . وإحقاق الحق في شأن اولائك الوطنيين من ضحايا العدوان والاجرام في عهد الاستقلال .

(ولا يجرمنكم شنئان قوم أن لا تعدلوا . اعدلوا هو أقرب للتقوى)

4 - الاصلاح الاداري الضروري

إن الهيئة المركزية للحزب تؤكد من جديد في التعجيل بادخال الاصلاحات الجوهرية على الجهاز الاداري من أعلى الى أسفل حتى يصبح ملائمًا لمقتضيات العصر والدولة في عهدها الجديد. وأول ما يجب أن يستهدفه الاصلاح الاداري المنشود تطهير الادارات المركزية والاقليمية والمحلية من جميع عناصر الفساد والعجز والمحسوبية والعصبية الحزبية. وإدخال عناصر الكفاءة والنزاهة والحياد السياسي حتى تصبح الوظائف العامة خالية من الشوائب والعيوب، التي تفسدها فيَ عهد الاستقلال. وحتى يصير الموظفون فعلاً خدام مصلحة الدولة والشعب بعيدين عن كل الاغراض والاهواء والنزعات الخاصة. كما يجب أن يستهدف الاصلاح الاداري المطلوب تبسيط الاجهزة الادارية. وتطوير اساليب العمل الاداري وحسن سير الشؤون الادارية بكفية فعالة مرضية.

5 - سياسة التقشف في مصاريف الدولة

إن الهيئة المركزية ترحب بتأسيس لجنة قوية لتصفية حسابات الدولة. وبالتشريع الصادر لتنظيم المراقبة المالية للمؤسسات والشركات التي تساهم الدولة أو الجماعات العمومية في تمويلها.

غير أن هيئات المراقبة المالية لا تستطيع أن تؤدي مهمتها الا إذا تولاّها ذوو الكفاءة الفنية. وزودت بوسائل وإمكانيات فعالة تضمن صلاحية تلك الهيئات للقيام بمهامها. ونرى أن تكون

المراقبة المالية لا لمجرد استهلاك الاعتمادات ( ) بل لمراقبة التدبير والنشاط الاداري ( ) في مختلف المجالات الخاصة بالدولة أو التي لها علاقة بها.

وبهذه المناسبة نطالب من جديد بتخطيط سياسة التقشف وذلك بوضع حد نهائي لكل اسراف وتبذير في المصارف العامة. الأمر الذي يتلف اموال الدولة. ويحرم الامة التي تتحمل التكاليف العامة من أن تستعيد من الميزانية بقدر تضحياتها الجسيمة في سبيل نفقات الدولة. وجميع الاموال التي تتوفر نتيجة سياسة التقشف ينبغي أن تصرف فيما يعود على البلاد والامة بالخير والصلاح.

6 - الجلاء التام

إن الهيئة المركزية تؤكد مَن جديد في وضع خطة سديدة حازمة لتحقيق الجلاء التام عن أرض الوطن في أقرب الأجل. وبشنّ المعركة في الداخل والخارج ضد الدولة التي تأبى أن تخرج جيوشها من البلاد أو تراوغ وتماطل في سحب قواها العسكرية احتراماً لاستقلال المغرب وصوناً لسيادته.وينبغي أن يطلع الرأي العام المغربي والخارجي على جميع المساعي المبذولة من أجل تحقيق الجلاء التام وعلى موقف الدول المعنية بالامر من مطالب المغرب في الجلاء التام حتى يكون من الامر على بينة وبصيرة. ومسألة الجلاء التام لا تهم الحكومة وحدها بل تهم كذلك الشعب. وحلها رهن بتضامن الشعب مع حكومته في العمل وفي المعركة عند الحاجة.

7 - مشكلة التعليم والتربية

نظراً لأن الطفولة المغربية في مزيد الحاجة الى الارتواء من العلم الذي يمكنها من ازدهار مواهبها الطبيعية وتفتح شخصيتها لصالح الشعب والوطن، ونظراً لازدياد نسبة الاطفال في كل سنة زيادة توجب على المسؤولين الاهتمام بإيجاد سياسة تعليمية مدققة ومحددة تهدف الى فتح اكثر عدد ممكن من المدارس لتعليم من هم في السن المدرسية .

ونظراً لكون دولة المغرب دولة عربية مسلمة يتطلع مواطنوها الى إحلال اللغة العربية في مدرستنا المكانة المحترمة اللائقة بها .

نظراً لكل هذه الاعتبارات تطالب الهيئة المركزية :

1 - بالاكثار من فتح المدارس الابتدائية بالمدن والبوادي حتى يتأتى القضاء على تسكع الاطفال .

2 - بجعل التعليم الابتدائي إجبارياً للذكور والاناث .

3 - بتعميم التعليم المهني بالحواضر والفلاحي بالبوادي بحيث تكون كل مدرسة ابتدائية مردفة بمعمل أو مصنع يتعلم فيه الاطفال حرفة تمكنهم من ربح قوتهم فيما بعد . وكذلك في مدارس القرى باعطاء اللغة العربية وموادها مكانة الصدارة في جميع اطوار التعليم من الابتدائي الى الثانوي والعالي . الشيء الذي من شأنه أن يطمئن اولياء التلاميذ على فلذات اكبادهم وعلى نوع التعليم الذي يتعلمونه في مدارس الدولة المغربية في عهد الاستقلال .

8 - المسألة النقابية

إن الهيئة المركزية تطالب الحكومة بتصحيح الوضع النقابي في المغرب من الناحيتين القانونية والتطبيقية وذلك :

1 - بحفظ وحدة صفوف العمال بشرط إلزام جميع النقابات المغربية بعدم اتخاذ الصفات والمواقف التي تجعل منها هيئات سياسية أو تسخرها لأحزاب سياسية مما يخرج النقابة عن نشاطها المهني لصالح العمال المنخرطين فيها. ويسير بها عن طريق التحيز والتحزب نحو تفرقة صفوف العمال وإثارة الخلافات. وتعقيد المشاكل بينهم. والاخلال بمصالح العناصر العاملة في الحظيرة النقابية. فبحياد النقابات حياداً حقيقياً تامًّا بالنسبة للأحزاب كلها، وبقصر نشاطها على الميدان النقابي الصِّرف، تعود النقابات المغربية الى السير الطبيعي الصالح وتعمل لخدمة مصلحة العمال في دائرة الوحدة والتعاون. وهذا لا يتنافى مع حفظ حرية الرأي عند العمال الذين يستطيعون مزاولة النشاط السياسي داخل الأحزاب بصفتهم مواطنين واعضاء فيها.

2 - بتطبيق قواعد الديمقراطية داخل النقابات كلها لانتخاب الهيئات المسيرة على أساس الحرية والنزاهة. والابتعاد عن فرض المسيرين بطرق انتخابية صورية.

9 - قضية الجزائر المكافحة

إن الهيئة المركزية تعلن ارتياحها التام لموقف الحكومة الجزائرية الموقتة من دعوة رئيس الدولة الفرنسية الى البحث عن حل سلمي تفاوضي لمشكلة الجزائر.

ومع إننا نعتقد أن استقلال الجزائر الذي هو هدف حرب التحرير القائمة في القطر الشقيق منذ ست سنوات يتعارض تماماً مع ما يرمي اليه في الحقيقة والواقع المسؤولون الفرنسيون من خطة تقرير المصير، فإننا نؤمل أن يوفق الطرفان الى الحل المنشود الذي يمكن الجزائر من حريتها وسيادتها واستقلالها. كما يضمن للفرنسيين مصالحهم المشروعة التي لا تتنافى مع حقوق الجزائر والجزائريين. وهذا في نظرنا هو الحل الطبيعي بل الضروري لمشكلة الجزائر مع الاستعمار الفرنسي. والوسيلة الوحيدة لاعادة السلم بين الجزائر وفرنسا. ولتحسين العلائق التي تربط فرنسا بشعوب الشمال الافريقي وبشعوب افريقيا وآسيا التي ما فتئت كلها تتضامن مع الجزائر المناضلة. وتنصر قضيتها بكل ما تستطيع ضد العدوان الاستعماري الغائم.

خطاب إلى السيد وزير الداخلية

إنه لواجب عليَّ أن آخذ مسؤولية توجيه هذه الرسالة الاحتجاجية إليكم ، وإن إيجازها لمن نوع ما قل ودل ، وهو لا يخل في شيء بفضل صراحتي كما تقتضيها خطورة الظرف والموقف. إنكم ولا شك لا تجهلون أن الرأي العام شديد الاندهاش والخيبة والاستنكار للتدابير الزجرية الصارمة التي غيرت الظهير الضامن لحرية الصحافة ،

وبما أن التشريع كان يتوفر على جميع الضمانات القانونية والقضائية ضد كل مخالفة فقد كان ينفي عن اتخاذ تلك التدابير التعسفية التي أحدثت ما يسمى بجريمة الرأي وأفرغت ظهير حرية الصحافة من مشموله ، وحولته عند الحاجة إلى أداة قمع على يد السلطة الحاكمة ، الأمر الذي هو جدير بكل نظام مضاد للديمقراطية. وبالاضافة إلى أن إلغاء حرية الصحافة ينذر بما سيكون عليه روح وجوهر الدستور الذي يراد وضعه ، ويرجع بالديمقراطية القهقرى ، ويسيء إلى قضيتها في المغرب المستقل ، فإنه ينتهك حرمة العهد الملكي والنصوص الأساسية التي بني

عليها نظام حرية الصحافة في عهد الاستقلال الـوطني ، هذا النظام الذي لم يعمر إلا أمداً قصيرا وأسفاه، ومن جهة أخرى فإن النظام الجديد ضد حرية التعبير عن الرأي ينتهك حـرمة التعهدات الدولية التي تلزم الحكومة المغربية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والبيان العالمي لحقوق الانسان

فإلى أين نسير ، وما هوالمصير الذي يقدر لهذه البلاد ؟

إن إلغاء حرية الصحافة ، بفتحه لباب الجور والاستبداد على مصراعيه إنما يثير بكيفية تامة مشكلة حرياتنا الأساسيـة ، وتطورنا الديمقراطي ، ومنهاجنـا الحكومي الذي نريده مبنيا على مبدأ كل شيء في سبيل الأمة ولا شيء ضد الأمة .

لقد كان الشعب ينتظر حقا غير ذلك ، بل أحسن وأفضل من حكومة دستورية الطموح .

وأخيرا أعبر لكم عن شدة الخيبة والاستنكار وذلك باسم حزب الدستور الديمقراطي الذي يظل اليوم أكثر من كل وقت مضى وفيًّا لنفسه ، ومتمسكا بقداسة قضية الحرية التي ظفرت بها ثورة الملك والشعب بعد محنة وبلوى ، هذه الثورة التي قامت على كفاح بطولي مشترك ، وتضامن بينهما عظيم في البذل والتضحية .

فاس في 15 شتنبر 1960

الأمين العام

محمد حسـن الـوزاني

سلسلة هذه سبيلي

- 1 -

الثورة من الأعلى
هي الطريق ولا طريق سواه

حزب الدستور الديمقراطي

المغرب 1972

صرح لي جلالة الملك بقوله :

« إنه موطد العزم على أن يجعل من
الملكية أحسن جمهورية »

صاحب الجلالة الملك المعظم الحسن
الثاني نصره الله ووفقه
القصر الملكي العامر الرباط

● فاس 15 يناير 1972

الحمد لله

صاحب الجلالة :

يشرفني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن حزب الدستور الديموقراطي أن أرفع إلى جنابكم الشريف الوثيقة التي تتضمن بصراحة واختصار ما تفضلتم - مشكورين - بطلبه مني ، وهو وجهة نظرنا في الأوضاع الداخلية وكيفية تغييرها وإصلاحها بما يرضي الأمة جمعاء ، وذلك في نطاق الاتصالات مع ذوي الرأي في البلاد .

واسمحوا لي جلالتكم قبل كل شيء أن أهنئكم بما ورد في خطابكم الكريم إلى الشعب في ذكرى 11 يناير 1972 من أن الملكية كانت ولا تزال بالشعب ومع الشعب وللشعب ، وأنكم موطدون العزم على القيام بواجبكم الأساسي وهو مواصلة السير في طريق الائتلاف الوطني الذي يمكن كل مواطن من العمل لما فيه صالح الوطن العزيز ، وأنكم من أجل هذا مصممون على جمع الكلمة والشمل ، وتوحيد الصفوف وتكتيل القوى ، وتعبئة

الطاقات حولكم وحول البرنامج الذي ستعلنونه في أقرب الآجال ليكون للأمة نقطة الانطلاق المنشود ، وليتمكن الشعب بفضله في العهد الجديد المنتظر من مواجهة مشاكل العصر مواجهة فعالة موفقة وخوض المعركة الكبرى في سبيل التقدمية والتنمية ، وضد الجهل والجوع والفقر .

هذا وان الوثيقة المعبرة بايجاز عن وجهة نظرنا لتقتصر على نقطة هامة وحساسة وحاسمة في نطاق العمل للخروج بالبلاد من أزمة الأوضاع ، والسير بها في طريق التغيير الأساسي ، والتجديد الجوهري ، والاصلاح الجذري الذي بدونه ستظل الأوضاع على فسادها ، كما ستظل البلاد معرضة لا قدر الله ، لما لا تحمد عقباه من ثورات وهزات لا يعلم أولها ولا آخرها .

وبعبارة ، لم نعرض في الوثيقة أي برنامج بمعنى الكلمة ، إذ لم يطلب منا هذا ، وإنما بَسطنا بكل أمانة واختصار ما نرى البدء به حتما والسير في نطاقه واتجاهه لزوما ، إذ لا مناص ولا مفر من علاج الأوضاع بما يصلحها ، ومن إنقاذ الأمة بما يرضيها ، وفيما عرضناه معالم الطريق المؤدي إلى هذه الغايات والمبتغيات .

وتفضلوا جلالتكم بقبول أسمى عبارات الشكر والامتنان ، مشفوعة بأخلص عواطف الوفاء والاجلال ودمتم في حفظ الله ورعايته ، والسلام .

عن حزب الدستور الديموقراطي
الأمين العام
محمد حسن الوزاني

المذكرة

تأزم الوضع الداخلي

إن المرء ليرتاح حقا عندما يتأكد له من جديد أن جلالة الملك نصره الله يشعر أقوى ما يكون الشعور بحقيقة الوضع الداخلي من حيث التأزم والتحرج بحيث أصبح يدعو إلى القلق والانزعاج خوفا من أن يؤدي « لاقدر الله » إلى ما لا تحمد عقباه بل ان المرء ليرتاح أكثر عندما يتيقن بأن جلالته قد جدد العزم إزاء ذلك ، على أن يأخذ الأمر بحزم ويواجه الوضع الخطير مواجهة فعلية وجدية ومجدية التماسا لوسيلة الانقاذ وسلوكا لطريق الخلاص واستئصالا للداء ، ومهما تطلب من جهد وثمن وتضحية ، كل هذا أدركته ولمسته في الحديث القيم الذي تفضل به جلالته أثناء الاتصال السياسي الذي حظيت به مساء عاشر يناير سنة 1972 بالديوان الملكي حيث صرح لي جلالته فيما قل ودل بقوله : « انه موطد العزم على أن يجعل من الملكية أحسن جمهورية » وهو عنوان البرنامج الذي أعلن جلالته في خطابه إلى الأمة يوم ذكرى 11 يناير 1972 أنه سيعلنه لها بعد أسابيع في نهاية الاتصالات مع ذوي الرأي البلاد .

وليس من شأن هذا -- ان تحقق على أحسن وجه وأسلم

طريقة إلا أن يضع حدا نهائيا لتساؤل المواطنين في كل مكان : **إلى أين يسير المغرب ؟ وما العمل ؟** أو بعبارة أخرى : **أين الداء ؟ وما هو الدواء ؟**

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تفاقم الوضع وتحرج الحال وأصبح يهدد بالانفجار .

لهذا فإن الاخلاص والأمانة في مثل وضعنا وحالنا ليفرضان علينا - نحن المواطنين والمسؤولين على السواء - أن نصارح أنفسنا وغيرنا إن لم يكن بكل الحقيقة فعلى الأقل ببعض الحقائق التي لم يبق في الامكان التغاضي عنها أو كتمانها لسبب من الأسباب ، وهكذا يجب علينا جميعا أن نكون أطباء أنفسنا فنعجل بعلاج « الرجل المريض » « دولة ومجتمعا » ولو بالاقدام على العملية الجراحية عند الاقتضاء عملا بالقاعدة : الغاية تبرر الوسيلة .

وأولى الحقائق التي ينبغي أن يجهر بها هي أن الداء العضال الذي يشكوه المغرب ليس ماديا فقط بل معنويا وسياسيا بدون منازع ، ويتمثل هذا في الفراغ الكبير المهول الذي خيم ويخيم حتى اليوم على البلاد جاعلا الدولة في واد والأمة في واد آخر ، وحتى إن كان بينهما أحيانا حوار فهو من نوع ما يسمى بحوار الصم ، ومما يجعل الأمة تشعر أكثر بخطر ذلك الفراغ اعتقادها أنها مبعدة عن تدبير شؤونها ومسيرة بغير إرادتها ورضاها، ومحرومة من قيادة حكومية وسياسية جديرة بالتقدير والتأييد، قال بعضهم :

إن الطبقة القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا

بشرط أن تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن
تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن
التغيير والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الأحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة لمحكوم عليها بالاضمحلال من التاريخ .

"La classe dirigeante qui ne peut maintenir sa cohésion qu'à la condition de ne pas agir, qui ne peut durer qu'à la condition de ne pas changer, qui n'est capable ni de s'adapter au cours des événements, ni d'employer la force fraiche des générations montantes, est condamnée a disparaitre de l'histoire".

رسالة الملكية المغربية :

مما لا شك فيه أن الملكية المغربية لا تشبه غيرها من الملكيات في الماضي والحاضر فهي تختلف عنها بكونها ملكية قائمة على بيعة الأمة وفي طليعتها الطبقة المسيرة والواعية فيها مما من شأنه أن يطبعها بطابع شعبي ، فهي من الشعب وبالشعب ولا أدل على هذا من تمسك الشعب بها في عهد الاستعمار إذ اتخذها كرمز وضمان لوجود الكيان القومي واستمراره وكتجسيد للوحدة الوطنية والسيادة القومية ، ولا أدل على ذلك أيضا من تمسك الملك بالشعب وقضيته زمن الكفاح في سبيل التحرير والاستقلال ، وقد برز كل هذا بشكل واضح في الانطلاقة التي أثارها وفي الطاقة التي فجرها موقف الملكية من الحركة الوطنية في 1934 بفاس ، ومن حركة المطالبة بالاستقلال سنة 1944 ، ومن مؤامرة الاستعمار في 1953 ومن حل الأزمة بإعلان الاستقلال بـ 1956 ، ففي كل هذه الظروف والمناسبات تجلت الحقيقة الوطنية

الكبرى في تماسك وتناصر وتضافر كل من الشعب والعرش دفاعا عن الكيان ، ومحافظة على الوجود والاستمرار ، وصيانة للوحدة والسيادة ، ونضالا وتضحية باسم ثورة الملك والشعب في سبيل الانقاذ والخلاص ، وتوضيحا لهذا كله صرح جلالته مخاطبا الأمة يوم **11** يناير **1972** : « إن الملكية في هذه البلاد لم تحاول أبدا فرض نفسها بممارسة أي نوع من الضغط على الشعب ، كما أن الملكية والشعب قد عاشا في انسجام مستمر وتقاسما دائما مصيرا واحدا مشتركا .

كان ذلك في عهد الكفاح ، كما يجب أن يكون في عهد البناء أو الجهاد الأكبر ضد الفساد والتعفن ، وضد التخلف والانحراف ممثلا كل هذا في الأوضاع القائمة في البلاد ، مما يجعل أمر الخروج من أزمتها والافلات من خطرها رهنا ومنوطا بالتحام الملك والشعب من جديد لخوض معركة الاصلاح باسم ثورة جديدة هي ما نصطلح عليه بثورة باردة بيضاء من الأعلى ، ففي مجالها ينبغي أن تؤدي الملكية رسالتها البناءة اليوم ، وتقوم بدورها الطلائعي سائرة بالشعب ومعه نحو تحقيق الأهداف الكبرى ، والمطامح القصوى للأمة في التجديد والاصلاح إلى أعمق غور وأبعد حد في الامكان .

ومن أجل هذا نرى أن تلتف النخبة الواعية ، والصفوة المختارة من رجال الاخلاص والاصلاح ، والاستقامة والاقتدار ، والكفاح والتضحية حول ملك البلاد لبدء الانطلاقة الوطنية الكبرى ، وقطع المسيرة الاصلاحية البعيدة المدى ، وبذلك تتوفر

البلاد على القيادة الجديدة المثلى التي ترسم للثورة الصالحة المصلحة طريقها وتنطلق بها نحو أهدافها المتوخاة. هذا - في رأينا - هو الطريق، ولا طريق سواه للخروج من الأزمة، وتلافي ما لا تحمد عقباه.

الثورة الباردة من الأعلى : (La révolution a froid par en haut)

فماذا نعني بها؟ أنها - كما يدل اسمها - ثورة صالحة ومصلحة في حد ذاتها، وفي أهدافها ووسائلها، فهي ثورة غير عنيفة أي لا تستعمل القوة ولا تستخدم السلاح، بل تقوم على السلم والسياسة والتنظيم والتشريع لبلوغ غاياتها، فهي ثورة على الفساد والتخلف في جميع مجالات الدولة والمجتمع، وبهذه الصفة فهي منبعثة عن تفكير صحيح، وقائمة على نظام محكم، ومقودة قيادة صالحة، وعلى هذا الأساس فهي السياسة الجديدة الكبرى التي تتطلبها عملية الانقاذ، ومعركة الخلاص مما تتخبط فيه البلاد منذ الاستقلال من مشاكل وأهوال، وأزمات وأخطار. فإذا كان المغرب مدينا بالاستقلال لثورة الملك والشعب فيجب أن يكون مدينا بالاصلاح والبناء في عهد الاستقلال لامتداد هذه الثورة الخالدة في ثورة مواصلة ومكملة هي الثورة الباردة من الأعلى التي تهدف إلى خلق دولة جديدة عصرية وحكم صالح رشيد، واقتصاد منظم سليم، ومجتمع دائم التجديد والارتقاء.

مرحلة انتقالية :

إن فتح عمر جديد من الاصلاح في المغرب يتطلب منا المرور بمرحلة انتقالية من الوضع الحاضر إلى الوضع الجديد الذي

يراد إقامته في البلاد ، وعملية الانتقال ليست بالعملية السريعة الانجاز بل يقتضي وقتا تخلق فيه ظروف وتهيأ فيه وسائل ، وتحقق فيه تمهيدات ، وتباشر فيه أعمال الهدم والبناء ، وتوضع فيه شتى الاصلاحات موضع التنفيذ والتطبيق . فالمرحلة الانتقالية المحدودة بأجل قابل للتمديد ضرورية للقيام بالثورة الاصلاحية الباردة من الأعلى كسياسة وبرنامج في العهد الجديد .

الهزة النفسية :(Choc psychologique)

ومما ينبغي البدء به في المرحلة الانتقالية : إحداث الهزة النفسية في الشعب بعثا للأمل والحماسة والثقة في النفوس إذ بدون هذا لا يمكن تحقيق الثورة الاصلاحية من الأعلى على أساس صحيح من التجاوب الشعبي ، والتأييد الاجماعي ، والتعبئة الوطنية ، فمن شأن هذا أن يوجد الارادات ، ويشد الهمم ، ويكتل القوى ، ويرصص الصفوف في سبيل حركة التنظيم والتجديد والاصلاح ضمن نطاق الثورة الباردة من الأعلى .

ولخلق الهزة النفسية تتخذ تدابير وإجراءات من شأنها تصفية الجو المعنوي ، وتطهير الجهاز السياسي وإيجاد الظروف الملائمة لحركة التجديد والاصلاح .

التكتل الوطني :

إن عهد التجديد والاصلاح ينبغي أن يمتاز بقيام تكتل شعبي ، واتحاد قومي وائتلاف سياسي من أجل خوض المعركة الحاسمة الكبرى ضد الفساد والتخلف .

ونرى أن يتحقق ذلك على أساس ميثاق وطني يلتزم به الجميع وفي الطليعة المنظمات السياسية وغيرها ، وهذا الميثاق يمكن أن يعرض من جلالة الملك عليها أو أن يعهد إليها بوضعه ، ويجدر بهذا الميثاق أن يصبح ميثاق الأمة جمعاء لما يتضمنه من مبادىء ، وأهداف ، وقيم ، وتوجيهات واختيارات يأخذ بها الجميع باعتبارها فلسفة سياسية وإيديولوجية قومية توفق بين أصول وتقاليد التراب القومي وبين متطلبات العصر الذي هو عصر الايديولوجيات والثورات الفكرية والسياسية والاجتماعية .

وهكذا يشاد التكتل الوطني الجديد على أساس متين من العقيدة السياسية المشتركة والسلوك القومي الشامل .

التصالح القومي المغربي : (La Réconciliation Nationale Marocaine)

وبالاضافة إلى ذلك ينبغي العمل بكل وسيلة للقضاء على الأفكار الهدامة والنزعات الانحرافية ، والحركات العنصرية التي يحاول بعضهم الدعوة إليها ، وتكتيل بعض عناصر الأمة في الحاضرة والبادية حولها فهذه الدعوات الطائفية والعنصرية السافرة أو المقنعة يجب القضاء عليها في المهد صونا لوحدة وسلامة الكيان الوطني الذي لا يتفق بقاؤه مع النعرات والعصبيات المثيرة للأحقاد والضغائن والمشعلة لنيران الفتنة والفوضى ، والمفرقة لعناصر الأمة ، والمؤدية آنا أو استقبالا إلى الانعزال والانفصال . ودرءا لهذه الأخطار يجب القيام بالمصالحة الوطنية على أوسع نطاق وفي الأعماق حتى يسود الإخاء الوطني بين جميع المواطنين ، وينتشر الشعور القومي ويعم الوعي السياسي بينهم ويجب أن

يتحقق هذا سواء بين الأحزاب والهيئات أو بين الأفراد والجماعات ولا سبيل إليه إلا بتعبئة جميع وسائل وإمكانيات وطاقات الدولة والأمة ، ويتحتم أن تتخذ المعركة ضد العنصرية البغيضة شكل جهاد مقدس لا يستثنى منه أحد أو جماعة ، بل يجب أن يصدر قانون لصيانة وحدة البلاد وكيان الأمة واعتبار المس بها جريمة يعاقب عليها بأشد العقاب ، وبالاضافة إلى الزجر بواسطة القانون الخاص يجب الاعتماد على التربية بالنسبة للناشئة ، وعلى التوجيه والارشاد بالنسبة لغيرهم ، وكل هذا يجب أن يكون منظما أحسن تنظيم ، ومزودا بأكثر الوسائل ومسيرا بأخلص وأصلح الرجال .

إصلاح أداة الحكم :

إن التجارب الحكومية في عهد الاستقلال قد كانت سيئة الحظ بالرغم عما تم في عهدنا من إنجازات في مختلف الميادين ، وحتى يوضع حد لتلك التجارب في العهد الجديد يجب تزويد البلاد بحكومة وطنية صالحة من طراز جديد أي على غير مثال سابق في المغرب ، وهذا ما فتئنا ندعو إليه ونطالب به منذ 1965/4/20 وهو تاريخ المذكرة السياسية التي رفعها حزبنا إلى جلالة الملك نصره الله .

ونعني بتلك الحكومة ما سبق أن بسطناه في المذكرة حيث قلنا :

« لقد قام البرهان تلو البرهان على أن أسلوب الحكومات المألوفة عندنا أسلوب عقيم حسا ومعنى ، كما أن الشعب قد مل

وسئم بكيفية واضحة ومحسوسة التجارب الفاشلة في الحكم والسياسة ، ولهذا أصبح يطالب اليوم أكثر مما مضى بالتجديد في مناهج الحكم وأساليب السياسة .

«فأول ما نراه أن تكون الحكومة من نوع جديد (d'un style nouveau) أي أن تكون على شكل غير معهود حتى الآن .

« وهكذا نرتئي أن تكون الحكومة من النوع الجديد ذات شطرين أحدهما يتألف من شخصيات سياسة بارزة (Personnalités politiques de premier plan) (Ministères de Reflexion ou de Conception) تضطلع وزاراتها بالرأي والتفكير (Ministère de Gestion) كما يتألف الثاني من فنيين أكفاء يتولون وزارات التسيير .

وبهذا تتوفر الحكومة على عنصرين أساسيين هما الرأي والتفكير من جهة والتقنية والتدبير من جهة أخرى ، وينبغي أن تتوفر كذلك للحكومة السلطة والمسؤولية ، وأن تتألف من رجال مصلحين ومجددين (Rénovateur)

إصلاح الدولة جذريا :

وفي طليعة ما تعمل له الحكومة الجديدة ، إصلاح جهاز الدولة شكلا وجوهرا (Refonte des structures de l'Etat) ويدخل في هذا إعادة النظر في قانون الوظيفة العمومية ، وتطهير الجهاز الاداري كله من عناصر العجز (médiocrité) والمحسوبية

(népotisme) ، والرشوة ، وكل أنواع الفساد والانحراف في رحاب الادارة ، ومن غير الدخول في التفاصيل والجزئيات نشير إلى أن الاصلاح المنشود يجب أن يستهدف « عملية الاذابة » (refonte) بكل ما في الكلمة من معنى حتى نصنع دولة وطنية مغربية عصرية تكون من النظام والحكم ، والتسيير القويم ، والفعالية القصوى ما يجعلها جديرة بأن تعد مثالا لما يجب أن تكون عليه الدولة في هذا العصر الذي هو عصر العلم والتكنولوجية والسرعة والفعالية في تدبير الشؤون العامة ومواجهة المشاكل العويصة والمعقدة لمجتمع اليوم . ومما يحتم التعجيل بالانقلاب الاصلاحي لأجهزة وأساليب الدولة المغربية أنها صنيعة عهد الاستعمار وأداة كانت مسخرة في سبيل احتلاله وسيطرته وسياسته ، فهي في كثير من أنظمتها وشؤونها غير ملائمة للحكم الوطني في عهد الاستقلال والسيادة . كما أنها بسبب ذلك لا تزال مطبوعة بالطابع الأجنبي الدخيل خصوصا وأن كثيرا من عناصرها أجنبية أو مغربية متفرنجة ، فهي دولة متلائمة في وضعها وسيرها مع الوجود الأجنبي في المغرب أكثر مما هي متلائمة مع الكيان الوطني ممثلا في الأمة المغربية ، ولهذا قلما يشعر الانسان بفرق كبير بين دولة اليوم ودولة الأمس كأن الحماية بقيت ممتدة معها بعد أن اختفت عن الأعين ، هذا وأن معركة البناء والتجديد والتنمية لتتطلب إقامة دولة تكون أقوى وأمضى سلاحا لهذه المعركة الكبرى .

مراجعة التشريع :

ورث المغرب كذلك معظم تشريعه عن عهد الاستعمار ،

ومن المؤسف أن عملية المراجعة والتطهير والتنقيح لم تتم بالكيفية المرجوة بحيث بقي تشريعنا مشتملا على قوانين كانت تخدم مصلحة الحكم الأجنبي وسياسته التعسفية وخطته القمعية وتدخل في هذا قوانين كانت تطبق على الوطنيين في عهد الحماية قمعا وجزرا وهي لا تزال تطبق عليهم اليوم تحت الحكم الوطني في عهد الاستقلال بل تعمل هذا باسم المحافظة على نظام الحماية وأمنها وسلامتها صراحة وعلانية كأننا نعيش اليوم في عهدها، ولسنا نفهم سبب هذا التناقض الغريب والاحتفاظ حتى بصيغة بعض القوانين الاستعمارية.

سياسة التقشف :

إن المغرب بلد متخلف فقير ومع هذا فإن دولته ترهقه بالنفقات الباهظة خصوصا في مجال التسيير، فمما يلاحظ أن أموال الأمة ينفق كثير منها على سير الدولة بكل سخاء، بل بكل إسراف وتبذير، وهذا يتلف كثيرا من الأموال في الداخل والخارج بسبب التضخم الاداري (Plétoire administrative) وباسم سياسة النفوذ الزائف (faux prestige). ثم إن التلاعب بالأموال والتحايل على اختلاسها وتحويلها والاستيلاء عليها بشتى الوسائل والأساليب أمور بادية كالشمس في وضح النهار وأصحابها معروفون في كل مكان بما أصبحوا عليه في أمد وجيز من ثراء مكشوف وكسب مفضوح وغير مشروع، ورغد وبذخ في حياتهم الخاصة والعائلية، بل إنهم يتصرفون في مناصبهم تصرف السماسرة والمقامرين والمتاجرين، وكل هذا يؤدي إلى اتلاف أموال الدولة، كما يفعلون في التنقلات والأسفار، والحفلات والضيافات وغير

هذا مما يعرفه الخاص والعام . لهذا وجب وضع حد لهذا نهائيا وفعليا حتى تتوفر الأموال الضائعة وتستعمل في خدمة المصالح العامة وفي تنفيذ مخططات الاصلاح ، وللوصول إلى ذلك يتحتم وضع تصميم لسياسة التقشف وتطبيقه بكل حزم وصرامة للقضاء على كل تبذير وإسراف وإتلاف واختلاس ، وبهذا تصان المالية العامة وتنفق في الصالح العام في تجهيز وتسيير ، وتنظيم وإصلاح .

القضاء على الرشوة والاثراء غير المشروع

من أعظم وأخطر أمراض الدولة انتشار الرشوة فيها على جميع المستويات واستغلال السلطة والنفوذ للكسب الحرام على حساب الوظيفة العمومية ، ولا سبيل إلى القضاء على هذا كله إلا بسياسة التطهير على أوسع نطاق ، وأخذ المرتشين بكل شدة وقسوة دون مراعاة ولا محاباة أحد كيفما كان حتى يكون العدل والانصاف ثابتين بالنسبة للجميع .

وكذلك يجب أن يكون الأمر تجاه المختلسين الذين أثروا على حساب الدولة فهؤلاء جميعا دون أي استثناء يجب أن تقول فيهم العدالة كلمتها أو على الأقل فيما إذا تعذرت محاكمات الجميع لسبب صحيح عقلا وعملا يجب أن يجردوا من جميع مكاسبهم غير المشروعة هم وذووهم إن كانت في أسمائهم ، وأن يحرموا من الحقوق المدنية والسياسية وغيرها من امتيازات كل مواطن إما مدى الحياة أو لمدة معينة مع إعلان هذا كله رسميا باسم عدم الاستحقاق الوطني .

سياسة الأطر :

إن المغرب ما يزال في أشد الحاجة إلى كثير من الأطر لتسيير شؤونه ، والقيام بالاصلاح المنشود ومن أجل هذا ما يزال مضطرا إلى استيراد الأطر الأجنبية التي تدعو الحاجة إليها ، وهي تكلفه نفقات باهظة كما تعرضه لأنواع من (السابوطاج) عن قصد أو بلا قصد .ولتلافي كل هذا ، وللتوفر على أطر مغربية صالحة للتغلب بها على صعوبات ومشاكل المغربة يجب على الدولة أن تعير اهتماما أعظم وأجدى لمسألة تكوين الأطر في الداخل والخارج وذلك بصفة منظمة ومحكمة ومثمرة على أوسع نطاق مستطاع ومن أجل هذا يتحتم ابتكار وسلوك سياسة الترغيب في الاقبال على تكوين الاطارات من طرف العناصر الشابة المغربية ، ومن وسائل هذه السياسة تحسين وضعية الموظف وإعطاؤه ضمانات وتمكينه من مساعدات ومشجعات شتى.وفيما يخص بعض الأطر ينبغي تسوية الموظف الفني المغربي مع الأجنبي الذي ربما يكون في مستواه من حيث التكوين أو دونه ومع هذا يفوقه في الأجر والامتيازات ، وهذا ما يبعد كثيرا من الأطر الفنية المغربية عن الادارة ويصرفها إلى العمل في الخارج أو في القطاع الخاص بالداخل .

أما تكوين الأطر فيجب أن ينظم على أوسع نطاق داخلا وخارجا ويبذل في سبيله كل ما يحتاج إليه حتى يكون هذا حافزا للشباب على الاتجاه نحوه باختياره وارتياح إن لم يكن بحماسة .

وبالاضافة إلى ذلك يجب العمل لجلب الأطر المغربية

العاملة في الخارج أو حتى في الداخل وهذا ما لا يتأتى بسهوله ، بل يجب أن تعد وسائله مما يتعلق بالوظيفة نفسها حتى تكون جديرة بالاقبال عليها ، وهذا يدخل في سياسة الترغيب المشار إليها آنفا ، ويدخل فيها أيضا تعبئة الأطر تعبئة اختيارية نتيجة تغيير الأوضاع في البلاد، وفتح عهد جديد من الإصلاح الجذري الكامل والبعيد المدى أو هو يمكن أن يتحقق باسم الثورة الاصلاحية الباردة من الأعلى، وقيام حكومة وطنية صالحة في ظل العهد الجديد.

ونرى أن من شأن هذا كله أن ينزع من النفوس عقدها ، ويحيي الحماسة والأمل والثقة فيها ، ويفجر كثيرا من الطاقات الشابة ، ويشجعها على روح البذل والتضحية ويبعثها على الانطلاقة والتعبئة من أجل الأهداف الواضحة للثورة الاصلاحية الباردة من الأعلى كسياسة وبرنامج المغرب الجديد الذي يجب أن يخلق منذ الآن تحت القيادة السامية لجلالة الملك وفقه الله ومن حوله النخبة المؤمنة المخلصة، بعيداً عن الوسائل المعهودة من مسكنات، وترقيعات، وترميمات جزئية وشكلية غير ذات جدوى.

ومن تلك التجارب والمحاولات التعسة الحظ العمليات الدستورية ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وقد كانت نتيجتها الحتمية أنها مسخت الديموقراطية في هذه البلاد وشوهت سمعتها ، وأفسدت أنظمتها، وأساءت إليها في نفوس الأمة التي لم تجرب منها إلا غير ذي قيمة وجدوى .

وإذا كانت الديموقراطية والدستور من مطالبنا الأساسية فإن

هذا لا يعني مطلقا في كثير ولا قليل « سياسة الدمقرطة والدسترة » كما ألفناها في بلادنا حتى اليوم ، لأنها سياسة محكوم عليها في عهدها بالخيبة التامة والفشل الذريع .

فكفى المغرب ما ضيع عليه من أوقات ، وجهود ، وأموال ، وكفاه ما عومل به كوطن حر انتزع استقلاله وسياسته بشديد الكفاح وجسيم التضحية ، أي كوطن جدير بممارسة حقوقه كاملة في الحكم والسياسة لا وصي عليه ولا رقيب ولا حسيب أبدا .

وإذا كان الأمر قد جرى ويجري هنا بخلاف هذا - وأسفاه - فإن نتيجته كانت وما تزال هي ما أصاب المغرب من أضرار حتى أصبح شبيها « بالرجل المريض » الذي يشكو داء عضالا هو الفساد الداخلي الذي لا سبيل إلى علاجه إلا باستئصال عن طريق العملية الجراحية التي لا تبقي ولا تذر .

ولهذا فإننا لا نرى من علاج لذلك الداء ، ومن انفراج للأزمة ، ومن وسيلة للانقاذ والخلاص إلا شيئا واحدا لا ثاني له ، وليس هو تعديلا جزئياً أو شكلياً لبعض محتويات الدستور الممنوح ، ولكن هو تصحيح الأوضاع تصحيحا جوهريا كاملا على أساس قلبها رأسا على عقب وإبدالها بأوضاع جديدة مثلى بفضل الاصلاح الجذري الشامل لجميع أجهزة الدولة والحكم ، وللحياة العامة في البلاد .

وبعبارة أوضح ، إن تصحيح الأوضاع الفاسدة عندنا ليس

مسألة دمقرطة ودسترة من النوع المألوف لدينا ، وليس كذلك مسألة ديموقراطية ودستور بمعناها الصحيح وكفى ، بل هو أكثر من هذا لأنه مسألة إصلاح الأوضاع كلها جذريا وجوهريا ، وهو ما لا يتأتى بمجرد الدستور ، بل بتصحيح أوضاع الفساد ، وإقامة أوضاع صالحة مقامها ، وهذا ما لا يمكن إنجازه بغير سياسة انقلابية .

وهو ما نصطلح عليها **بالثورة الباردة من الأعلى** ، ففي نطاقها وعلى أساسها وبفضلها يمكن - في نظرنا - علاج المريض الذي هو المغرب والذي هو في أشد الحاجة إلى العملية الجراحية الكفيلة بالقضاء على دائه العضال المتمثل في الفساد الداخلي .

وخلاصة القول لسنا طلاب تعديل كيفما كان لكل أو جزء من الدستور القائم ، ولكننا طلاب تغيير جذري كامل للأوضاع الفاسدة السائدة في البلاد ، وقد أشرنا إلى أن هذا لا يتأتى إلا بنهج سياسة انقلابية حقيقية تقتلع الفساد من جذوره ، وتشيد المغرب الجديد دولة ومجتمعاً، وتسير بالامة في ظل **الثورة الباردة من الأعلى** كإيديولوجية ، وسياسة وبرنامج نحو إنجاز الاصلاحات الجدية والمجدية ، وتحقيق الأماني المشروعة ، هذا - في رأينا - هو الطريق ولا طريق سواه .

20 يبراير 1972

تصريح سياسي

إلى أين يسير المغرب ؟
وما العمل ؟

1 - ثورة باردة من الأعلى كسياسة وبرنامج
2 - حكومة وطنية صالحة من طراز جديد

يواجه المغرب اليوم أكثر من ذي قبل وضعية داخلية عميقة التردي في الفساد والافلاس ، بل متوترة ومهددة بالانفجار .

لكن المسؤولين وأسفاه يبدون وكأن ليس لهم أي شعور بالأخطار التي تخفيها وبالتهديدات التي تتعرض لها البلاد . فالمغرب فيما يروجون ، يتمتع بأفضل صحة وسلامة كأن كل شيء فيه يسير على أحسن ما يرام .

غير أن الوضعية الداخلية تظل **متأزمة وعرضة للانهيار** . ومما لا شك فيه أنها وضعية أزمة تهدد في كل وقت بالانفجار . وإذا كان صحيحا أنها ليست وليدة اليوم فهي سائرة إلى مأزق لا منفذ له بالنسبة للجميع .

لذلك ففي هذه الساعة الحاسمة من الحياة الوطنية نرى

واجباً علينا أن نصارح الجميع ، إن لم يكن بالحقيقة كلها فعلى الأقل ببعض الحقائق التي لم يبق في الامكان كتمانها .

فأول ما نصرح به أن المغرب ، منذ ست عشرة سنة ، ما يزال يبحث عن طريقه وعن مسلك الانقاذ والخلاص ، وهكذا فإن جميع المغاربة يتساءلون مهمومين ، بل منزعجين : **إلى أين يسير المغرب ؟ وما العمل ؟**

ومعنى هذا : أين الداء وما الدواء ؟

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تحرجت الحالة بسبب عدم تغيير الحاجة والمناهج الحكومية : ونحن مصممون على الاتيان لهذه الأسئلة ببعض عناصر الاجابة عنها .

فمما لا شك فيه أن المغرب يشبه « رجلا مريضا » من الضروري التعجيل بإنقاذه بواسطة « عملية جراحية كبرى » تستأصل الداء ، وتجري على يد « طبيب ماهر » هو قيادة جديدة قادرة على حكم البلاد حكما صالحا صحيحا .

وبهذا تثار اليوم أكثر من كل وقت مضى **المشكلة السياسية** في المغرب المستقل ، وهي مشكلة لا سبيل إلى تسويتها إلا بإخراج البلاد من **الأزمة** التي يتخبط فيها **الجهاز السياسي** الراهن ، إذ بدون حل هذه المشكلة الجوهرية يستمر المغرب في معاناة الفراغ الكبير الذي تتصف به الحياة العامة وهذا الفراغ لا يمكن ملؤه بقيام أي « رهط من الحكم » أو بايجاد أية مؤسسة

تبرز فوق مسرحها **ديمقراطية إسمية أو وصائية أي ديمقراطية بلا شعب** .

وبكلمة واحدة ، فإن المشكلة السياسية المتحدث عنها سابقا تعبر حقا عن **أزمة الدولة** وعن **إفلاس الطبقة المسيرة في المغرب** ، قال بعضهم : « **إن الطبقة** القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا بشرط أن تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن التغيير ، والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الأحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة لمحكوم عليها بالانقراض والاضمحلال من التاريخ» .

ولنعد إلى الوضعية متسائلين : كيف العمل لمعالجتها ؟ الحقيقة هي أنه ليس من سبيل إلى هذا إلا بإعطاء المشكلة السياسية الكبرى لمغرب اليوم الحل الذي تتطلبه حتما ولزوما .

ونعني بهذا أن الحل الذي يفرض نفسه هو أن يمكن الشعب المغربي من أن يصير **قائد نفسه ، والمسؤول عن مصيره ، وصانع مستقبله** : فاسترجاع هذا الحق الطبيعي ، المطلق ، غير القابل للتفويت أبدا ليس معناه بالنسبة للشعب إلا وضع حد لغيبته عن تسيير شؤونه العامة ، ولحرمانه من تدبير تراثه القومي كأنه ، مع الاستقلال الذي انتزعه بضراوة الكفاح ، لم يسترجع حقه في أخذ مصيره بيده ، وتوليّ حكم نفسه بنفسه ، وذلك بصفته شعبا راشدا ، وسيدا في وطنه .

إن كل حل غير هذا للمشكلة السياسية الجوهرية في هذا

البلد - وهي **مشكلة تعني السيادة الوطنية وممارسة الشعب لسائر الحقوق الناتجة عنها** - لا يمكننا إلا أن نقابله بالرفض الكلي المطلق ممتنعين بهذا عن كل حل آخر لا يكون أصح الحلول وأفضلها على الاطلاق .

وفي انتظار هذا ، فإن المشكلة الوطنية الأساسية ، وذات الأسبقية ، ما فتئت هي المشكلة الرئيسية التي تعد **مفتاح العلاج** للوضعية الراهنة في المغرب فمن الواضح البين إذن أن حل كل مشكلة داخلية أخرى ، مهما كانت أهميتها ، إنما هو رهن حتما بإعطاء تلك المشكلة ذاتها أفضل وأمثل حل لها . بل لنوضح بكل دقة أن تلك المشكلة الرئيسية ليست غير حكم البلاد حكما صالحا رشيدا وهي مشكلة لا يمكن حلّها كيفما اتفق وجرى، بل بكل الجدّيّة التي تجدر بها. أما باعتبارها مشكلة وطنية في جوهرها فيجب ألا تباشر تسويتها خارج الأمة ، بل معها ومن أجلها . ولانجاز هذه التسوية لا يوجد غير طريق واحد هو تزويد البلاد **بحكم وطني صالح** أي **بحكم من طراز جديد** ، وعلى **غير مثال سابق في المغرب** .

فماذا نعني إذن بهذا الحكم ؟

في مذكرة سياسية مرفوعة إلى رئيس الدولة ، في **20** ابريل **1965** ، سبق لحزبنا أن أثار نفس المشكلة ، وأشار إلى الحل الملائم لها . فالمسألة اليوم كأمس هي ، في رأينا مسألة طي صفحة التجارب الحكومية السيئة الحظ طيا نهائيا ، وتمتيع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة تتولى الحكم حقا وواقعا باسم الأمة ، ومن أجلها ، وبسندها . وبهذا وحده تتوفر لها قيادة سياسية في

مستوى الرسالة الملقاة على كاهلها ، والمهام التي عليها الاضطلاع بها ، والمسؤوليات التي تتحملها في خدمة الصالح الوطني .

ولتحقيق هذا المطمح الأساسي والاجتماعي للأمة فإن التغير الكامل لكيان الجهاز السياسي القائم في البلاد هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى ذلك .

وبعبارة أخرى ، يتحتم تغيير الأجهزة ورجالها ، والسياسة ومناهجها. أما الحكومة الوطنية الصالحة ذاتها فلا يمكن أن تكون إلا حكومة من نوع جديد ، كما يجب أن تتألف من رجال النخبة الحقيقيين وذلك بما لهم من مقدرات ، وجدارات ومزايا . فهم رجال ذوو قيمة وأهلية بفضل تكوينهم ، وكفاءتهم ، واستقامتهم ، وفعاليتهم ، وتفانيهم في خدمة الصالح العام ، والثقة التي يستمدونها من الأمة .

أما الحكومة الوطنية الصالحة فيجب في رأينا أن تشتمل على صنفين من الوزارات :

1 - وزارات التسيير بقيادة فنيين أكفاء

2 - وزارات الرأي برئاسة شخصيات سياسية بارزة مما يضمنه وجودها للحكومة الاتصال بالشعب .

وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضطلاع بمهامها القومية ، وتعمل كقيادة جديدة جديرة بأداء رسالتها على رأس البلاد ، يجب أن تكون مزودة بجميع السلط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقية ونشيطة وفعالة ، وبكلمة واحدة ، لحكومة تتولى الحكم بالفعل وبجدوى .

وقيام هذه الحكومة يتنافى مع كل حكومة تتألف من « رجال مسخرين » أي يدخلها أي واحد ، ليعمل أي شيء بأية كيفية ومن شأن مجيء الحكم الصالح أن يملأ الفراغ الذي يطبع الحياة العامة ، كما يكون من شأنه أن يؤسس الحوار بين شقي البلاد **الرسمي والحقيقي** أي بين الحكومة والأمة .

وخلاصة الأمر ان مجيء تلك الحكومة الوطنية هو الحل الوحيد للمشكلة السياسية الكبرى التي يثيرها تنظيم الحكم وممارسة السلطة في المغرب .

فانعدام هذا الحل الذي لا يمكن أن يوجد فيه محاورون صالحون ، ولا حوار نافع بين الحكام والمحكومين وبين المسؤولين والمواطنين ، وبعبارة أخرى ، إن المأزق السياسي الذي تنحبس فيه البلاد يستوجب بالضرورة مخرجا سياسيا يتحقق بتغيير المفاهيم والأساليب في مجال الحكم ، وهذا يعني نهج سياسة كبرى تستهدف تحقيق نهضة التجديد الذي تطمح إليه الأمة جمعاء. وبتعبير واضح ، يعني هذا ، في رأينا ، القيام بتنظيم **ثورة باردة من الأعلى** هي التي ما فتئنا ندعو لها ، منذ **١٩٦٢** ، كسياسة وبرنامج لقيادة جديدة تتمتع بتقدير ،وثقة ، وسند البلاد. وللقيام بمهمة التجديد الوطني التي هي مهمتها فإن على القيادة الجديدة أن تبني عملها على برنامج من الاصلاحات الجريئة المطابقة لمقتضيات الساعة ، وللمطامح المشروعة للأمة . وهذا البرنامج المزدوج يتألف ، **أولا** ، من برنامج الحد الأدنى أو المستعجل ، وهدفه إعادة الصفاء إلى الجو المعنوي للبلاد وتقويم

الوضع الناشىء عن الأزمة الداخلية ، وإعادة الثقة إلى الشعب محدثا بهذا كله **الهزة النفسية الضرورية** ، **وثانيا** ، من برنامج الحد الأقصى أو المؤجل ، ويشتمل على الاصلاحات الجذرية الهادفة إلى قلب الأوضاع والأجهزة رأسا على عقب ، وإحلال تنظيم وطني جديد محلها يشاد على **دولة عصرية** ، **وحكومة صالحة واقتصاد منظم ومجتمع جديد** .

وهكذا لا يوجد ، في رأينا ، منفذ للمأزق السياسي الحاضر خارج ما نسميه **بالثورة** الباردة من الأعلى التي هي ثورة عنيفة تنبعث من تفكير صحيح ، وتقوم على نظام محكم ، وتقاد قيادة موفقة .

نعم ، لسنا نرى غير ذلك وسيلة لحل الأزمة الداخلية التي تهدد بدفع البلاد إلى ما لا تحمد عقباه ، وطريقا لخلاص الأمة المغربية التي تطمح بصفتها حرة سيدة إلى أن تحيا تاريخها ، لا أن تتحمله ويفرض عليها فرضا .

أما الوضع المتأزم بكل إصرار في المغرب فنرى ، مرة أخرى ، واجبا علينا أن نرفع الصوت للمطالبة بتغييره بغية قيام وضع وطني جديد ، وبحق الشعب المغربي في أن يحكم حكما صحيحا صالحا بوصفه شعبا راشدا ، وصاحب السيادة ، ومالكا لمصيره .

27 يبراير 1972

بيان سياسي

18 مارس 1972

انعقد اجتماع الهيئة المركزية لحزب الدستور الديمقراطي بالدار البيضاء يوم **18** مارس الجاري تحت رئاسة الأمين العام الأستاذ محمد حسن الوزاني فور عودته من الخارج وذلك لبحث شؤون الحزب وإعادة النظر في الحالة الداخلية على ضوء التطورات السياسية الأخيرة . وبعد تحليل موضوعي دقيق للأوضاع السائدة في المغرب نتيجة الأحداث الجارية هنا قررت الهيئة المركزية في جملة ما اتخذته من قرارات أن تعلن باسم الحزب استنكارها الشديد لسياسة القمع المتبعة مع العناصر الحية الواعية عامة والشباب والطلبة خاصة ، هذه السياسة التي ليس من شأنها إلا أن تزيد الوضع تأزما ، والجو تسمما ، والمشاكل تعقيدا ، كما أن تلك السياسة تتنافى مع أبسط مبادىء الحرية والديمقراطية الدستورية التي يروج اليوم الحديث عنها في البلاد .

هذا وإن الحزب ليرى أن يزيد موقفه المتخذ أخيرا من التجربة السياسية التي يراد السير بالبلاد في متاهاتها توضيحا وتفسيرا حتى لا يتعرض في الأذهان لأي التباس وحتى الأغراض والانحراف .

فأول ما نذكر به ما ورد في بلاغ الحزب الصادر عقب إعلان مشروع الدستور من أن العلاج الوحيد لداء الفساد الداخلي الذي يفتك بالمغرب كالرجل المريض - دولة ومجتمعاً - هو الاستئصال بواسطة العملية الجراحية التي لا تبقي بجرثومته أثرا ، فهذه العملية هي وحدها دون غيرها وسيلة الانقاذ والخلاص وليست هي وسيلة تعديل جزئي للدستور ، فإن المسألة التي كانت شغل الأمر الشاغل هي مسألة تغيير الأوضاع كلها جذريا ، وتصحيح مفاهيم وأنظمة وأساليب الحكم والسياسة في البلاد ، وهذا ما لا يمكن أن يتحقق شيء منه بتعديل جزئي للدستور ، كما وقع ، بل إن السير في هذا الطريق إنما هو ابتعاد عن المسألة الأساسية ، مسألة التغيير الكامل للأوضاع بغية إقرار نظام وسياسة الحكم الصالح في المغرب الحر المتوثب.

وبالنسبة إلينا فقد أعلنا سواء في بلاغ الحزب الصادر في 20 فبراير أو في تصريحه السياسي المؤرخ في 27 منه ، انه لا يوجد أي بديل للوضع الداخلي الراهن إلا شيء واحد لا ثاني له هو ما سميناه بالثورة الباردة من الأعلى كفلسفة ، وسياسة ، وبرنامج ، هذه الثورة التي ما فتئنا ندعو لها منذ نوفمبر 1962 باسم الانقلاب السلمي بواسطة الاصلاح ، والتشريع والتنظيم ، وجميع الأحداث والتطورات خصوصا منذ نحو السنة قد أقامت البرهان على أن الثورة الباردة من الأعلى - كما نفهمها وندعو إليها - هي طريق الخلاص ولا طريق سواه .

فإعلان الثورة الباردة من الأعلى كسياسة الحكم الصالح هو

الكفيل بإحداث الهزة النفسية بالشعب ، وهي ضرورية للانطلاقة الجماهيرية الكبرى التي تجدد الثقة والاطمئنان والحماسة في النفوس كافة ، وتيسر الأجواء الصالحة لعهد التغيير ، والتصحيح ، والاصلاح .

وإذْ كانت ايديولوجية الثورة الباردة من الأعلى تنبعث من تفكير وطني صحيح ، وتقوم على نظام محكم سليم ، فإنها لا تتحقق إلا على يد قيادة سياسية صالحة حسا ومعنى تكون أداتها الفعالة المثلى ، وهي الحكومة الوطنية الصالحة ، ونعني بها حكومة من طراز جديد أي على غير مثال سابق في المغرب ، وهذا لا يتأتى إلا نتيجة تغيير المفاهيم ، والمناهج ، والأجهزة ، والرجال في مجال الحكم والسياسة ، ولتستطيع الحكومة أن تكون قيادة وأداة الثورة الباردة من الأعلى يجب أن تتألف من رجال النخبة بما لهم من مقدرات وجدارات ومزايا فضلا عن الاخلاص والوطنية وروح التضحية ، وكل هذا يجعلهم جديرين بالمهمة المنوطة بهم ، وبالثقة والتقدير والاسناد في البلاد .

ونرى أن تتكون حكومة تلك الثورة من فنيين أكفاء في مستوى العمل والمسؤولية ، وهذا يقتضي حسن اختيارهم حتى يعطي القوس باريها ، وبوضع الشخص في محله اللائق به ، كما يقتضي أن يكونوا ذوي شخصية وتجربة وخبرة بالسياسة والشؤون العامة نظرا لكونهم وزراء في حكومة ذات سلطة ومسؤولية كما نرى أن تكون حكومة الثورة مؤلفة من شخصيات سياسية بارزة

حتى لا تكون هزيلة أو مهزلة ، وحتى يكون لها وزنها في البلاد ، وتتوفر إلى جانب الثقة على عناصر التفكير الصحيح ، والابتكار السليم ، والشعبية الحقيقية .

وباختصار إن المسألة الجوهرية التي ما فتئت مطروحة على البساط هي مسألة تغيير جذري كامل للأوضاع في الداخل ، لا مسألة تعديل جزئي للدستور لا يسمن ولا يغني من جوع ، ومسألة التغيير - في نظرنا - مسألة ثورة باردة من الأعلى دون سواها ، وهي ثورة فرضتها أحداث مضت وأخرى قد تكون الأيام بها حبلى ، وبديهي أن الثورة الباردة من الأعلى ذات طورين متزامنين ، ودورين متلازمين ، هما الهدم والبناء ، والتغيير والتطوير ، والتصحيح والاصلاح .

فالثورة الباردة من الأعلى هي السياسة الانقلابية التي تستطيع أن تقتلع الفساد من جذوره ، وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعا ، وتنطلق بالأمة نحو الآفاق الجديدة حيث التطهير والاصلاح ، والانقاذ والخلاص ، فهذا في نظرنا هو الطريق ، ولا طريق سواه .

في 18 مارس 1972 الأمين العام

حزب الدستور الديمقراطي - بيان سياسي

حدث فريد من نوعه في تاريخ السياسة ولكن المغرب بلد العجائب فيما يقال : فبعد خمسة أشهر من اللقاءات والمراودات تمخض الجبل فولد أعجوبة .

خمسة أشهر كانت مليئة بأسرار لم يتسرب منها إلا ما كان يبعث على الظنون ويبث البلبلة ويثير القلق في الرأي العام .

ولقد كانت الغاية من ذلك هي الحكم ، وعلى من ، وكيف توزع مناصبه. ويظهر أن كل شيء صار على أحسن ما يرام وكاد أن يفضي إلى تكوين حكومة من نوع ما ،لولا ما حدث فجأة فبدل كل شيء تبديلا ، وبعبارة أوضح ان هذه الحكومة كانت في مكان وموعد الاعلان عنها لولا ما طرأ مما لم يكن بالحسبان ، ومن المعلوم أن نفس الحكومة كانت تهيأ لتعمل في النطاق المرسوم وهو قيامها لفترة انتقالية وعلى أساس إجراء الانتخابات كما هي مقررة ، فأين هذا من علاج أوضاع الفساد الطاغي على البلاد دولة ومجتمعا ؟ وأين هذا كذلك من التغيير الجذري الكلي المطلق لتلك الأوضاع السيئة ؟ وأين هذا آخرا من الانقلاب الاصلاحي

الذي يقتلع الفساد من جذوره ويقيم مكانه وضعا صالحا ؟

تلك كانت قضية الحكم أثناء المخاض طيلة خمسة أشهر وتلك كانت نهايتها ، وإذا كان قد خسر أحد في ذلك ما خسره فإن المغرب قد خسر أكثر أي وقتا ثمينا بل خسر ما هو أثمن وهو الاسراع بعملية الانقاذ والخلاص مما يتخبط فيه من مشاكل وأزمات .

لقد قلنا غير ما مرة وفي أكثر من مناسبة أن الأمر لم يكن أبدا وليس هو مطلقا مسألة تعديل جزئي للدستور أو للحكومة . ولا مسألة إقامة حكومة جديدة بمشاركة جميع أو بعض الأحزاب لاجراء انتخابات بكيفية أو بأخرى ، إن كل هذا خروج بالأمر عن موضعه ، وإتلاف للجهود وتبذير للأوقات ، وابتعاد بقضية الساعة الراهنة في المغرب عن مجالها .

وما قضية الساعة في المغرب إلا قلب الأوضاع فيه رأسا على عقب وإقامة الحكم الصالح كقيادة للعملية الانقلابية الاصلاحية التي نسميها « بالثورة الباردة من الأعلى » فهي الحل الوحيد الذي لا ثاني له ، وهي طريق التغيير الذي لا طريق سواه .

فالأمر واضح والموقف صريح ، فما الداعي يا ترى إلى اللف والدوران ؟ والمغالطة والمناورة والمماطلة .

فكل هذا انحراف عن الجادة ليس من شأنه إلا أن يعقد المشاكل ويؤزم الأوضاع ويعسر الحلول ويؤدي إلى ما لا تحمد عقباه .

إن الأزمة الداخلية المغربية نشأت واستفحلت مع نشأة واستفحال المحنة في عهد الاستقلال .

هذه المحنة التي تمثلت في فساد الحكم والسياسة ، والتي لا خروج منها إلا بصلاح الحكم واستقامته كيانا وسياسة ومنهاجا .

فهذه هي مشكلة المشاكل في المغرب وما دامت لم تجد حلها الأصلح فلا سبيل إلى حل مشاكلنا المستعصاة إلا على يد حكم صالح قويم جاد .

وهكذا فإن الفساد الداخلي لا يمكن أن يعالج بمجرد قيام حكم مرتجل أو ملفق أو هزيل ، بل هو رهن - في نطاق الانقلاب الاصلاحي المنشود - بقيام حكم وطني من نوع جديد لا يمت بصلة أو شبه إلى الحكم التقليدي ، المألوف في عهد الاستقلال .

وخلاصة القول : إن أداة الحكم الصالح للخروج من الأزمة والافلات من المأزق ، والاطاحة بالفساد ، وإنجاز التغيير الجذري الكامل في نطاق الانقلاب الاصلاحي المتمثل في الثورة الباردة من الأعلى ، إنما توجد يوم توجد حكومة وطنية ذات الصلاحية الكاملة لهذا ، وتكون بطبيعتها قائمة على أساس التصالح القومي بين جميع المغاربة كمواطنين لا تفرق بينهم ولا تمزق وحدتهم أية روح طبقية وأية نزعة طائفية وأية عصبية حزبية وأية عنصرية سياسية .

كما تكون قائمة على الائتلاف الوطني بين الأحزاب

والمنظمات الساعية في سبيل الصالح العام بحيث لا يستثنى منها إلا من استثنى نفسه من العمل المشترك بينها .

ومعلوم أن الائتلاف الوطني يتحقق بالاجماع كما يتحقق بالأكثرية من الهيآت في البلاد ، ويتكون على أساس ميثاق وطني وبرنامج مشترك .

فذلك الحكم الصالح المبني على التصالح القومي والائتلاف الوطني هو ما طالبنا به في الوثيقة السياسية المرفوعة إلى جلالة الملك في أبريل **1965** بمناسبة الاستشارات ، كما طالبنا به في المذكرة المقدمة إلى جلالته في يناير **1972** - أثناء الاستشارات الأخيرة .

فكل حكم يختلف عن ذلك شكلا وموضوعا إنما يكون تجربة جديدة فاشلة ، تضاف إلى سابقاتها ، وليس من شأن هذا كله إلا أن يزيد الجهاز السياسي القائم تأزما ، وفساد الحكم تفاقما وتردي الوضع شدة ، وخطر الانفجار قوة .

إن الامعان والتصلب في شذوذ أداة الحكم إن دل على شيء فإنما يدل على أنه لا توجد عبرة بالأحداث والتطورات في المغرب ، وأنه يراد الاحتفاظ بالنظرية الغير الواقعية لحقائق البلاد كما هي في واقع الأمر : وليس من شأن هذا إلا أن يجر الوبال - لا قدر الله - على البلاد وأهلها .

15 أبريل **1972** الأمين العام

حزب الدستور الديمقراطي محمد حسن الوزاني

بلاغ من حزب الدستور الديمقراطي

إن ندوة الاطارات في اجتماعها الشهري بوزان يوم الأحد 23 أبريل 1972 ، بعد الاستماع إلى العرض التوجيهي السياسي للأمين العام الأستاذ محمد حسن الوزاني ، وبعد التداول في القضايا التنظيمية الخاصة بالحزب وبحث ما طرأ في البلاد من ما جريات قررت ما يلي :

1 - تأييدها الكامل لكل ما أصدره الحزب في المدة الأخيرة من تصريحات وبيانات سياسية تحدد بوضوح وصراحة موقفه الجريء من الأوضاع القائمة في المغرب واختياره السياسي المتشخص في الثورة الوطنية من الأعلى كعملية جراحية للقضاء على الفساد الداخلي وبناء عهد جديد من الاصلاح القومي .

2 - معارضتها لقيام أي نوع من الحكم يكون متصفا بطابع الحزب الواحد أو الشبيه به من عصبية حزبية أو عنصرية سياسية سواء تمثلت في حزب معين أو في حلف خاص ، ذلك أن هذا مخالف لارادة الأمة التي ليست خاضعة لأية هيئة سياسية دون غيرها كما هو مناقض للسيادة والمشروعية والمصلحة العامة التي لا يجوز أن يتسلط عليها ويتحكم فيها أي حزب أو أي حلف مهما

ادعى لنفسه ، وبالاضافة إلى هذا فإن استئثار أي فريق بشؤون الحكم في المغرب يكون بمثابة انقلاب بالقوة للاستيلاء على السلطة وفرض سيطرة خاصة على الوطن ودولته وأمته .

3 - مساندتها لما نهجه وينهجه الحزب من معارضة مشروعة نزيهة ايجابية تجاه الأوضاع السائدة في البلاد ، هذه المعارضة التي تقول للمحسن : أحسنت ، وللمسيء : أسأت ، فهي ليست معارضة لذاتها ولا مسخرة لغرض شخصي أو لمطمع سياسي . وبعبارة أخرى ليست معارضة مغرضة وهدامة تلجأ إلى احتراف النقد التحطيمي والمزايدة الديماغوجية ، هذا بوجه خاص ، وبوجه عام فإن حق المعارضة ليس محتكرا لهيئة أو فئة ، بل هو حق يملكه كل مواطن وكل حزب خارج الحكم ومسؤولياته .

٤ - تأكيد ثقتها في هيئات القيادة لمواصلة السير بالحزب في الاتجاه المرسوم لتحقيق الثورة الوطنية الاصلاحية من الأعلى كنطاق وأساس للتغيير الجذري المنشود الكفيل بقلب أوضاع الفساد رأسا على عقب وتوجيه البلاد في طريق الاصلاح الجوهري الجريء الذي تتطلبه ضروريات الحياة الوطنية في الحاضر والمستقبل .

ندوة الاطارات

في : 23 أبريل 1972 .

بلاغ من
حزب الدستور الديمقراطي

إن ندوة الإطارات لحزب الدستور الديمقراطي في اجتماعها الشهري المنعقد بطنجة يوم الاحد 25 يونيه 1972 بعد دراستها للوضعية الداخلية والدولية على ضوء العروض التي قدمها اعضاء اللجنة المركزية والمناقشات التي دارت حول مشكل الساعة بالمغرب وهو الاتفاق المبرم بين رئيسي الدولتين المغربية والجزائرية حول الحدود بمناسبة انعقاد المؤتمر الافريقي أخيراً بالرباط.

تقرر بالاجماع ما يلي:

أولا: التعبير بكل اندهاش عن الكيفية الغريبة التي تمت بها اتفاقية رئيسي الدولتين حول الحدود.

ثانياً: التعبير عن رفض الحزب المطلق لكل سياسة التخلي والتنازل.

ثالثاً: التعبير عن تحفظات الحزب الصريحة ازاء الاتفاقيات المبرمة في غيبة الشعب.

رابعاً: نشر المذكرة المتعلقة بمشكل الحدود التي قدمها حزب الدستور الديمقراطي في هذا الشأن في يوليوز **1966** الى الديوان الملكي.

طنجة 25 يونيو 1972.

بلاغ من
حزب الدستور الديمقراطي الامانة العامة

انعقد الاجتماع الشهري لندوة الاطر لحزب الدستور الديمقراطي باصيلا يوم الأحد 30 يوليوز ، وبعدما تدارس الحاضرون نقط جدول الاعمال اتخذت قرارات هامة في نطاق النشاط الجديد والصالح الوطني العام كما صودق بالاجماع على ما يلي :

أولاً : بعد الاستماع الى عرض مفصل ومدعم بالوثائق والمستندات الرسمية الخاصة بقضية الحدود والاراضي المحتلة ادلى به الأمين العام للحزب ، وبعد تبادل الرأي في هذا الموضوع الوطني الحيوي تبين بكل قطع وتأكيد أن الشعب المغربي ما يزال شديد التمسك بحقه المقدس في استرجاع ما اغتصب ، زمن الاستعمار وعلى يد الاستعمار طبقاً لسياسة التوسع والترامي ، من الأراضي المغربية الصميمة التى لا تتم سيادة ولا وحدة بدون تحريرها من قبضة الغاصبين والمحتلين مهما طال الزمان ، ومهما كلفه ذلك من ثمن وتضحية ، كما أكّد الجمع باسم الحزب معارضته لكل سياسة تتصف بالتخلي والتنازل بغير حق وبصفة غير مشروعة عن أي جزء من تلك الاراضي ، وكذلك لكل معاهدة ابرمت أوقد تبرم لهذا في غيبة الشعب صاحب السيادة والتراب

الـوطني المحرر أو المغتصب لحد اليوم ، وبمناسبة الاتفاق المبرم في مؤتمر القمة الافريقي بالرباط في يونيو 1972 يلاحظ الحزب بكل دهشة واستغراب عدم نشر هذا الاتفاق الذي احتفظ به سراً على الشعب لسبب غير واضح ، بحيث كان وما زال يجهل حقيقة ما جرى بين المسؤولين في المغرب والجزائر خلال سنوات من لقاءات ، ومخابرات ، واتفاقات ظلت كلها في طي الخفاء الامر الذي جعل الشعب في الداخل والرأي العام في الخارج يجهلان ما تم وما لم يتم في مشكلة الحدود والاراضي المحتلة ، وهكذا ، وبعد نحو شهرين لا يعرف المغربية خريطة بلادهم بحدودها الحقة كأن أمرها لا يعنيهم مطلقاً في قليل ولا في كثير ، ولهذا نطالب المسؤولين في بلادنا بكشف مخبآت الدبلوماسية المغربية حتى يحكم الشعب عليها عن خبرة وبينة .

ثانياً : يستنكر الحزب بشدة كل سياسة تميل الى التهاون والتساهل جرياً مع العواطف وطلباً للحلول السهلة على أساس قاعدة « كم من حاجة قضيناها بتركها » ويطالب الحزب بنبذ تلك السياسة المتسمة بالعجز ، وبسلوك سياسة خارجية جديدة بإعادة التفكير في أسس واتجاهات الدبلوماسية المغربية وذلك لجعلها اكثر مطابقة للمتطلبات الوطنية ومراعاة للمصالح العليا للوطن والامة وهو ما يتم بترك كل سياسة عاطفية متساهلة ، ونهج سياسة تتقيد بالواقع والحقيقة ، وتسير على ضوء التجارب بالنسبة للأشياء ، والرجال ، والدول ، وكل سياسة غير هذه إنما تسير على غير هدى وتتعرض للفشل والخيبة ، وتجر البلاد الى الهزيمة والكارثة .

ثالثاً : يطالب الحزب من جديد وبكل الحاح تغيير الوضع

الداخلي تغييراً جذرياً كاملاً شاملاً وذلك للقضاء على الفساد الداخلي في كل مجال من مجالات الدولة والمجتمع ، ولفتح عهد جديد في نطاق **ثورة وطنية** جديدة تتحقق بوسائل سلميّة، وتتولى كايديولوجية وسياسة ، وبرنامج ،القيام بالإصلاحات الجوهرية التي يتطلبها تقويم جهاز الدولة واحكام تنظيمه في سبيل الصالح العام كما يتطلبه قيام المجتمع الوطني الجديد ، ومن أجل هذا يجب التعجيل باصلاح اداة الحكم والادارة ، وتزويد البلاد بحكومة وطنية تتألف من رجال النخبة المخلصين الاكفاء الذين يؤثرون الصالح العام على غيره ، ويتفانون في خدمة الامة بكل ما في المستطاع وبقيام هذه الحكومة التي تكون من نوع جديد وعلى غير مثال سابق يمكن سد الفراغ السياسي الذي يخيّم على البلاد ويشعر به الرأي العام الوطني شعوراً متزايداً .

رابعاً : إذا كان النقص في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية يعدّ ثغرة في الهيئة الناخبة المغربية فإن سبب ذلك يرجع الى اعراض الملايين من المواطنين المسجلين وغير المسجلين عن الانتخاب كما جرى ويجري كل مرة في المغرب ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن التسجيل وسيلة لا غاية ، إذ الغاية هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي سليم يستمد وجوده حقاً من إرادة الشعب ، ولا يعمل الا لصالح الشعب، بحيث لا يكون اسمًا بلا مُسمى ، كما لا يكون ملفقاً ومسخراً لمصلحة الحاكمين وسياستهم الظرفية ، وذلك ما ينبغي أن يتحقق على أساس شورى الحكم طبقاً للمنهج الاسلامي الاصيل .

والخلاصة أن التسجيل الذي لا يكون وسيلة لتلك الغاية

انما هو مجرد عملية يراد بها تزييف ارادة الشعب ، وصنع مؤسسات من النوع المألوف الذي لا يمت الى الحكم الديمقراطي بصلة ، وتسخير المؤسسات لما سخرت له سابقاتها ان لم يكن أكثر ، وهكذا تكون عملية الانتخاب ونتيجتها منافيتين لمفهوم ومشمول الانتخاب وهو حرية التصويت وسلامته من كل غش ، اذ بدون هذا لا يؤدي الانتخاب مهمته لصالح المواطنين ويكون وسيلة لخدمة اغراض السياسة ودعايتها ولا يخرج عن كونه مجرد ديماغوجية مهرجة ومضللة ، والجدير بالذكر أنه في نفس الوقت الذي تعمل فيه ابواق الدعاية الرسمية من صحف واذاعة لترغيب المواطنين في التسجيل كما ينشط اعوان السلطة بممارسة شتى الضغوط على المواطنين لنفس الغرض نلاحظ أن ممارسة الحقوق الديمقراطية الاخرى كحرية التعبير عن الرأي وحق المعارضة بواسطة الصحف وغيرها تعرقل عملياً بواسطة الرقابة البوليسية المفروضة على الصحافة خلافاً لقانون الحريات العامة وللدستور الرسمي الذي يفرد لها باباً خاصاً ، فلماذا تحرص السلطة على ممارسة المواطنين لحق التسجيل في لوائح الانتخاب دون بقية الحقوق التي لكل انسان ومواطن ؟ السؤال يحمل في طيه الجواب .

أصيلا في **30** يوليوز **1972** .

بيان من
حزب الدستور الديمقراطي - الامانة العامة

عقدت الهيئة المركزية لحزب الدستور الديمقراطي دورة استثنائية من 13 الى 15 شتنبر 1972، وقد خصصت مداولاتها لقضايا تتعلق بالحزب وللتطورات الطارئة على الأوضاع في الداخل، وختمت المداولات باتخاذ قرارات هامة وباصدار البيان التالي :

ما فتئت الوضعية الداخلية شديدة التأزم وقوية القابلية للانفجار، والملاحظ بكل أسف، ان الانفجار الدموي الأخير لم يبعث على الاتعاظ والاعتبار، وهكذا قوبلت الاحداث بالاصرار على ابقاء ما كان على ما كان بدعوى «الاستمرار». وكل هذا ليس من شأنه طبعاً الا أن يجعل تلك الوضعية ذات قوة ثورية خفية.

وأمام هذه الحقيقة الواضحة نرى أنفسنا مدفوعين الى إرسال صيحة النجدة والجهر بنداء الخلاص، عسى يجدان آذاناً صاغية، وقلوباً واعية، وهممًا متحركة بدافع واجب الانقاذ مما لا تحمد عقباه... وبهذه المناسبة نذكر عسى تنفع الذكرى الغافلين بأنه ليس من وسيلة للخلاص ولا من طريق للانقاذ الا

شيء واحد لا ثاني له هو ما عبر عنه مراراً في وثائق وبيانات ، وتصريحات متوالية **بالثورة الباردة من الاعلى** التي هي ثورة على الفساد والتخلف بالوسائل السياسية والتنظيمية ، وفي نطاق الاصلاح الجذري الكامل والشامل للدولة والمجتمع . وبهذا تمكن الثورة المنشودة من خلق دولة عصرية ، وحكم صالح واقتصاد سليم ومجتمع دائم النمو والارتقاء ، والثورة الاصلاحية حية لا تنجح الا على يد قيادة سياسية صالحة تتولى مقاليد الحكم ، وتكون ذات سلطة ومسؤولية ، وصلاحية **كحكومة تحكم حقاً ويقيناً** .

ومن أجل هذا اقترحنا مراراً ونقترح مرة أخرى ما يلي :

1) **مرحلة انتقالية من أوضاع** الفساد الى عهد الاصلاح الجديد المنشود .

2) **هزة نفسية** تجد الثقة والامل والحماسة في النفوس كافة .

3) **تكتلاً وطنياً** يحقق الاتحاد القومي ، والائتلاف السياسي لخوض المعركة ضد الفساد والتخلف ، ويشاد التكتل على أساس ميثاق وطني يلتزم به الجميع حتى يصبح **ميثاق الامة جمعاء** تتوفر لها به العقيدة السياسية المثلى ، والسلوك القومي الصحيح .

4) تصالحاً قومياً مغربياً يفني كل عصبية جاهلية ، وكل عنصرية شعوبية ، كما يقيم بدلها الاخاء والتصافي بين سائر المواطنين المغاربة ، ومن أجل هذا تجب التعبئة العامة لتتخذ المعركة ضد العصبية والعنصرية صفة **جهاد مقدس**، ونجدد هنا اقتراح

قانون الوحدة لاعتبار كل مس بها جريمة يعاقب عليها أشد العقاب .

5) **اصلاح إدارة الحكم** بتجديد اجهزة الادارة ، ومناهج الحكم ، وأساليب السياسة ، وأطر التنفيذ والمسؤولية .

6) **اصلاح الدولة** جذرياً سواء في الشكل أوفي الجوهر ، ويتم هذا بما سميناه (**بعملية الاذابة**) كي نصنع دولة وطنية مغربية عصرية محكمة النظام قويمة السير ، قوية الفعالية .

7) **مراجعة التشريع** بواسطة التطهير والتنقيح ليصبح مغربياً صميمًا .

8) **سياسة التقشف** لتلافي كل اسراف وتبذير داخلاً وخارجاً ، ولتوفير الاموال المتلفة لتجهيز البلاد ، وتنفيذ تصميمات النمو والاصلاح فيها .

9) **سياسة صارمة** للقضاء على الرشوة واختلاس الاموال العامة والتلاعب بمصالح الدولة والأمة وللقضاء على الاثراء الغير المشروع يجب الضرب على أيدي جميع اصحابه بواسطة العدالة وتجريدهم من مكاسبهم المختلسة ، وحرمانهم من الحقوق المدنية والسياسية التي لكل مواطن مدى الحياة واما لمدة معينة حسبما يستحقه كل واحد منهم .

10) **تكوين الأطر المغربية** على أوسع نطاق في الداخل والخارج ، وتحسين نظام الوظيفة العمومية ليصبح مرضياً ومشجعاً على الاقبال عليها .

11) **إقامة نظام لشورى الحكم** حتى يحكم المغرب ديمقراطياً بالشكل السليم ، الصحيح الملائم له ، والمطابق لنضجه المستمر ، ولتطوره المتواصل .

12) **تخطيط برنامج الاصلاحات الجوهرية** في ميادين التعليم ، والثقافة ، والاجتماع ، والاقتصاد وغيرها ، ويكون البرنامج نوعين : معجل (برنامج الحد الادنى) ، ومؤجل (برنامج بعيد المدى) ويجب أن تساهم عناصر الامة الصالحة في وضع ذلك التخطيط القومي للخروج بالبلاد من الفساد والتخلف الى ما تنشده من عهد جديد ، وحياة أفضل ، وغداً أسعد .

13) **احترام حقوق الانسان والمواطن المغربي** كما ينص عليه القانون والدستور الرسمي ، وذلك بالغاء الرقابة البوليسية المفروضة على الصحافة الوطنية ، والمخالفة للضمانات القانونية والدستورية ، وبالكف عن خطة القمع ضد الشباب عامة ، والطلبة خاصة ، وهذا مناقض لأبسط مبادىء وضمانات كل نظام ديمقراطي صحيح وعادل بالنسبة لكافة المواطنين . تلك هي الخطوط العريضة لمخطط الافلات من أزمة الوضع الداخلي ، وإنقاذ البلاد وأمتها من سوء المنقلب والمصير . . .

فاس 15 شتنبر 1972

مذكرة
حزب الدستور الديمقراطي

توصل الحزب بالرسالة الملكية في 23/9/ 1972 وموضوعها عرض المشاركة في الحكومة الجديدة الائتلافية ، وطلب بيان الوسائل العملية الكفيلة بتحقيق هذه المشاركة، وبعد دراسة الرسالة أجاب الحزب بمذكرة في صميم الموضوع الذي هو موضوع الساعة وذلك بكل صراحة وصدق وأمانة خدمة للصالح العام الوطني . وفيما يلي نص الجواب الذي يغني بنفسه عن أي شرح وتبيين :

مذكرة جواب

إذا كان من الطبيعي ، ومن المألوف كذلك أن كل حزب سياسي يطمح ، بل يسعى جهده للوصول الى الحكم ، فإن حزب الدستور الديمقراطي لا يريد هذا لذات الحكم ، وانما ليتمكن قدر المستطاع من تطبيق افكاره ومبادئه ، وتحقيق امانيه ، وبلوغ اهدافه خدمة للصالح العام وحده دون سواه .

ومنذ سنة 1962 والحزب يعلن هذا في صحفه « كالدستور » و « السياسة » ، وفي وثائقه ومذاكراته كمذكرة 20 ابريل 1965 ، ومذكرة 15 يناير 1972 ، وفي مختلف بياناته وتصريحاته ، وبلاغاته واحاديثه ، وكلها مستمدة من فلسفته السياسية ومستوحاة من عقيدته الوطنية، كما هي مستلهمة من واقع الحياة المغربية، ومن صميم المصلحة العليا للبلاد والأمة.

وإذا كان لنا أن نلخص ذلك في عبارة وجيزة فلسنا نجد أحسن وأبين مما اصطلحنا عليه «بالثورة الباردة من الأعلى» كايديولوجية وسياسة ، وبرنامج لتغيير الاوضاع كلها جذرياً ولتصحيح سير البلاد شكلاً وجوهراً .

إن المغرب في أشد الحاجة حقاً الى تجديد وتصحيح أداة الحكم فيه، لأن الأسلوب التقليدي في الحكم الذي جرب منذ الاستقلال قد مني بالخيبة والفشل ، وأدى الى تأزم الوضع بشكل لا يطاق مهدداً بكل شر في الحال والمآل . وهكذا يتجلى بكل وضوح أن «المشكلة الأم» في مغرب اليوم هي مشكلة سياسية قبل أن تكون شيئاً آخر وما دامت هذه المشكلة المعضلة لم تجد حلها المنشود من الأمة جمعاء وذلك بتغيير مفاهيم الحكم ، وأساليبه ، وأجهزته ، وأطره، فإن غيرها من المشاكل لا يمكن أن تحل حلاً مرضياً،فمشكلة الحكم هي ذات الأسبقية على سواها في المغرب الحاضر ولا سبيل الى حلها الا بقيام حكومة من نوع جديد ، أي على غير مثال سابق عندنا ، وبتوفرها على وسائل العمل والمسؤولية حتى تكون صالحة وفعالة في مجال الحكم والسياسة، وقادرة على الابتكار والتنفيذ وجديرة بكل ثقة وتقدير في الداخل والخارج ، فهل هذا هو الحكم الذي ندعى الى المشاركة فيه ؟ انه سؤال لا نملك الجواب عليه .

ومهما يكن من أمر ، فإنه يتعذر على حزب الدستور الديمقراطي الدخول في حكومة مجهولة التكوين ، والنظام ، والاختصاص ، والسياسة . ورأي الحزب معروف في منهاج الحكم

الأصيل وكذلك في الرسالة الوطنية ، والمهمة الاصلاحية اللتين يجب أن يناط بهما في نطاق معين وهو : قلب الأوضاع رأساً على عقب ، وتغيير مجرى التاريخ بالنسبة لحياة الأمة والبلاد. وبهذا يتحقق الانبعاث الوطني الذي ينبثق عنه عالم مغربي جديد دولة ومجتمعاً .

هذا بكل اختصار ما يتعلق بنوع الحكم الذي تفرضه الأحداث والتقلبات ويتطلبه الإفلات من أزمة الأوضاع كما هي اليوم في المغرب .

فذلك النوع من الحكم هو الكفيل بعلاج « الرجل المريض » الذي هو المغرب بواسطة « عملية جراحية كبرى » تقتلع الداء العضال من جذوره ، فتطيح بأوضاع الفساد الداخلي على يد قيادة صالحة تتولى مقاليد الحكم لصالح الشعب . والوسيلة العملية الكفيلة بخطو الخطوة الأولى للخروج من أسلوب الحكم التقليدي العقيم هي : ان يبدأ الإصلاح من البداية ، وذلك بأن ينادى على شخصية سياسية وطنية تتوفر فيها جميع المزايا والقيم التي تجعلها جديرة بالثقة ، والاعتبار ، والتأييد من الرأي العام الوطني ، وجديرة كذلك بالاضطلاع بما يسند لها من مهام ومسؤوليات في العهد الجديد ، كما تتوفر لها من أجل هذا ما لكل حكومة حقيقية من سلط واختصاصات ، ووسائل وإمكانيات هي المعهودة في كل حكم ديمقراطي دستوري سليم. وتتولى تلك الشخصية تأليف اداة الحكم اللازمة لمواجهة الوضع المتأزم في الداخل ، ولتحمل المسؤولية كاملة بما يجعل الحكومة الجديدة في

مستوى الأحداث والواجبات التي تقتضيها كل مواجهة مجدية للوضع الخطير السائد في البلاد .

وهكذا فإذا لم يكن قيام الحكم الصالح الجديد نتيجة تغيير سابق للأوضاع فيجب أن تكون مهمته البدء بهذا التغيير على أوسع نطاق وفي أبعد الأعماق باسم الثورة على الفساد الداخلي الذي لا يتأتى معه أي تطور وصلاح . وفي نظرنا لا يجدي في هذا المجال قيام حكومة تكون الاحزاب كلها أو بعضها شريكة فيها وكفى ، وانما يجدي حقاً أن تكون حكومة الائتلاف الوطني منبثقة من واقع التصالح والتصافي بين جميع عناصر الامة المغربية ، وقادة الرأي فيها . فهذا هو الأساس في حركة الانبعاث القومي المنشود .

فكل حكومة تظهر على مسرح السياسة في المغرب يجب أن تكون صورة طبق الأصل الذي هو وحدة الصف ، وجمع الكلمة ، ولم الشمل لمواجهة المشاكل ، وخوض المعركة الحاسمة ضد الفساد والتخلف في تعبئة وحماسة ، وبجد وتضحية .

هذه هي وجهة نظر حزب الدستور الديمقراطي في نظام الحكم الصالح للمغرب في الظروف العسيرة الحالية ومن الله عز وجل نلتمس كل توفيق وسداد وهدى .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

فاس ، في : 5 أكتوبر 1972

عن حزب الدستور الديمقراطي
الامين العام
محمد حسن الوزاني

بلاغ من حزب الدستور الديموقراطي

اجتمعت ندوة الأطر لحزب الدستور الديمقراطي بتطوان يوم الأحد 28 غشت 1972 ، وقد أسفرت مداولاتها عن قرارات من بينها عقد مؤتمر وطني في أقرب وقت ممكن ، كما أصدرت البلاغ الآتي :

لم تمض ثلاثة عشر شهراً على الانفجار الدموي الفظيع بالصخيرات حتى كان المغرب مرة ثانية مسرحاً لانفجار دموي مريع ، ذلك أن كل ضغط يولِّد الانفجار . وإن ما حدث بالمغرب أولا وثانياً إن عرفت بعض حقائقه وتفاصيله وضحاياه فإننا لم نتمكن من معرفة كل ما جرى وكيف جرى معرفة تمكن الانسان من إرسال الاضواء على الأحداث وتكوين رأي واضح وحاسم في المجريات ، ومهما يكن من أمر (ما جرى وكيف جرى) فلئن فاتنا إدراك حقيقته على الوجه المطلوب فلا ينبغي أن يفوتنا استخلاص ما فيه من عبرة وعظة شأن المتبصرين والمهتدين . فمما لا شك فيه أن الانفجارين العسكريين ان دلا على شيء فإنما يدلان على الدرجة القصوى التي بلغها الفساد الداخلي الذي اتسع خرقه على الراقع والذي بلغ سيله الزبى . وهكذا فإن هذا

الفساد خلق أزمة داخلية متفاحشة تتمثل في سوء الأوضاع وفي محاولات الافلات منها بكيفية أو بأخرى إذا ما تعذر الخروج منها بأيسر الوسائل وأسلم المسالك .

وفيما يخصنا نعتقد أن لكل مشكلة أو أزمة حلاً مرضياً إذا ما خلصت النيات، وصحت العزائم وآبت النفوس الى رشدها ، وبهذا نقول للفساد : قف! ونوفّر على بلادنا وقومنا ما أصبحنا نتعرض له مرة بعد اخرى من فورات شديدة ، وهزات عنيفة ، وانقلابات مهولة . أما إذا بقيت دار لقمان على حالها واستمر ما كان على ما كان فسيظل المغرب معرضاً لما لا تحمد عقباه نتيجة عدم الاستقرار وعدم الأمن، وليس من شأن هذا الا أن يزيد الاوضاع فساداً ، والأزمة تفاقماً والانفجار تزايداً . وخلاصة الوقول : إن الشعب المغربي لم يعد يطيق تحمل ما هو فيه من أوضاع الفساد والتعفن والانحراف والتدهور ، و إنه اصبح أكثر من ذي قبل جد قلق على حاضره ومستقبله ، وكل هذا يدفع به الى التماس الانقاذ والخلاص على أحر من الجمر . ونعتقد أن السبيل الوحيد الى كل إنقاذ وخلاص لنا هو القيام **بثورة وطنية جدية فعالة** بوسائل الحكمة والاصلاح ، وبواسطة التشريع والتنظيم وذلك في نطاق اجماع وطني رائع ، وتعبئة شعبية حماسية تشمل سائر عناصر الأمة المغربية المتطلعة الى مصير أحسن مهما كلفها من جهد وتضحية . وإذا كان ضمان الاستقرار والامن والطمأنينة هو أول وأفضل ما يجب على كل دولة أن توفره للأمة في نطاق القانون العادل والمشروعية الصحيحة والديمقراطية السليمة حقاً التي تستمد وجودها فعلاً من الشعب ولا تكون الا في خدمة

الصالح العام فيجب التعجيل بنهج السياسة المؤدية الى كل هذا في الحقيقة والواقع . وبهذه المناسبة نعلن بصراحة أن كل حوار جديد يجب أن يكون مع كل القوات الحية الواعية في البلاد وذلك بغية اقامة نظام الحكم الصالح بدل اوضاع الفساد الداخلي الذي يشكل أعظم خطر على حياةالأمة حاضرها ومستقبلها . فبقاء ما كان على ما كان في الحكم والسياسة .والاستمرار في التحايل من أجله بوسائل اللف والدوران والمغالطة والمراوغة انما يعرضان البلاد وشعبها مرة أخرى الى سوء المنقلب والمصير بالنسبة للجميع وبدون استثناء،فالحوار المنشود يتحتم أن يهدف الى وضع الأسس التي يجب أن يشاد عليها نظام الحياة العامة الجديدة للأمة في عهد استقلالها وسيادتها وبمقتضى ارادة التحول والتجديد لديها ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان الا على الظالمين .

تطوان 27 غشت 1972

بلاغ من حزب الدستور الديمقراطي

تلقى الاستاذ محمد حسن الوزاني ، الامين العام لحزب الدستور الديمقراطي رسالة ملكية بتاريخ 23 شتنبر 1972 تعرض على الحزب المشاركة فيما سمته « بأعمال الأداة الحكومية » كما تطلب بيان الوسائل العملية الميسِّرة لذلك وقد كان الحزب أول من أجاب بمذكرة في 5 أكتوبر الماضي مبيّناً وجهة نظره في الأزمة السياسية الناشئة عن أوضاع الفساد الداخلي الذي بلغ منتهاه وأصبح يعرض البلاد الى ما لا تحمد عقباه ، وموضحاً كذلك بكل صراحة وأمانة حقيقة الحكم الصالح الضروري لانفراج الأزمة، وتصحيح الوضع، وإصلاح الدولة، وانبعاث المجتمع في المغرب.

هذا وقت أعلن الحزب في جوابه أنه يتعذر عليه الدخول في حكومة مجهولة التكوين ، والنظام والاختصاص ، والسياسة مذكراً برأيه المعروف في منهاج الحكم الأصيل وفي الرسالة الوطنية ، والمهمة الاصلاحية اللتين يجب أن يناط بهما في نطاق ثورة من الأعلى لتغيير الأوضاع جذرياً ، وتحويل مجرى التاريخ بالنسبة للبلاد والأمة.

وفي تصريح سياسي لوكالة الاخبار الفرنسية بتاريخ 10 اكتوبر أكد الأمين العام للحزب الامتناع من المساهمة في كل حكومة تتصف بالتمويه أو الترقيع أو التمحل ، وكذلك في كل تشكيلة حكومية يجهل كل شيء عنها أو تكون محل اعتراض في البلاد ، وبعبارة اوضح رفض الحزب المثول في أية حكومة ، لعمل أي شيء ، بأية كيفية .

وقد أذيع ذلك التصريح فتناقله عدد من كبريات الصحف والإذاعات في الخارج مما زاد اختيارات ومواقف الحزب الثورية في نطاق المشروعية والقانون تعريفاً واشهاراً .

في : 9/11/1972 .

بلاغ من حزب الدستور الديمقراطي

اجتمعت ندوة الأطر لحزب الدستور الديمقراطي بالدار البيضاء يوم الاحد 24 دسمبر 1972 ، وبعد الاستماع الى العرض السياسي للأمين العام وتبادل الرأي حول ما ورد فيه ، وبعد دراسة النقط الاخرى الواردة في جدول الاعمال ختمت الندوة دورتها الشهرية باصدار البلاغ التالي :

بعد المبادرة التي تمت بواسطة الرسالة الملكية الموجهة الى الاحزاب السياسية في 23 شتنبر 1972 والرامية الى حملها على المشاركة في أعمال الاداة الحكومية ، وبعد طول الانتظار المصحوب بشديد التطلع الى «الجديد» في دنيا الحكم والسياسية بالمغرب، بعد هذا كله فوجىء الرأي العام في الداخل والخارج مساء 19 نوفمبر 1972 بما تمخضت عنه المبادرة المذكورة في خاتمة المطاف ، وهو تعديل حكومي من الطراز المألوف في عهد الاستقلال ، وهكذا وجدت البلاد نفسها مرة أخرى أمام أمر واقع لا يختلف في نوعيته وحقيقته عن العمليات التعديلية التقليدية كما لا ينسجم مطلقاً مع المبادرة المتخذة بغية التغيير والتجديد اللذين تمليهما الظروف والاحداث والكوارث .

ويتضح من هذا أن الحكومة وليدة التعديل الاخير لم تكن « حدثاً جديداً » في مجال الحكم والسياسة وفي نفس الوقت لم يكن من شأنها أن «تملأ الفراغ السياسي » المهول الذي ما فتىء يخيم على البلاد ، وبالاضافة الى هذا فإنها لا تلبي الحاجة الوطنية الملحة الى اسناد زمام الحكم لنوع جديد من الرجال يستحقون أن يكونوا « رجال الساعة » ونعني بهم رجال الانفراج السياسي والانقاذ الوطني ، وهؤلاء هم الذين نصطلح عليهم بالقيادة السياسية الصالحة التي يجب أن تمارس حقيقة الحكم وتضطلع فعلاً بمسؤولية السياسة في نطاق ما ندعو اليه منذ زمن غير قصير وهو « الثورة من الاعلى » لتصحيح الأوضاع في الداخل ، وتحقيق الانبعاث القومي باصلاح جذري كامل للدولة والمجتمع في المغرب .

غير أننا بدل هذا كله نجد أنفسنا بكل أسف منذ 19 نوفمبر 1972 أمام اداة حكومية « منسجمة » أتم وأقوى ما يكون الانسجام مع « سياسة الاستقرار» في الوضع الراهن و« خطة الاستمرار » في الطريق غير المستقيم .

وبسبب هذا نرى أن الحكومة التي هي على ذلك الشكل لا تملك الصلاحية للحوار السياسي الذي أعلن رسمياً أن بابه سيظل مفتوحاً على مصراعيه أمام الشعب عامةً ، والهيئات السياسية خاصة .

وغني عن البيان أن كل حوار سياسي حقيقي يتطلب حتمًا ولزوماً شرطين أساسيين هما : أولا ، وجود طرفين متحاورين

تتوفر فيهما جميع شروط التحاور ليكون ذا موضوع وجدوى ، ثانياً ، حرية التعبير عن الرأي بعيداً عن كل تقنين جائر ، وكل رقابة خانقة ، وكل قمع غاشم ، فإذا انعدم الشرطان بطل الحوار ، وعلى فرض أنه يوجد أحياناً في المغرب حوار فهو من نوع ما يسمى « بحوار الصم » .

ومهما يكن من أمر فإن كان لنا أن نستخلص شيئاً مما جرى وكما جرى أن الحوار الذي أثارته الرسالة الملكية أبان بشكل واضح وجود « ائتلاف وطني » واقعي في البلاد ليس بين الاحزاب الوطنية فحسب ، بل بين جميع عناصر الأمة المغربية تجاه الاوضاع الداخلية عامة ، وقضايا الحكم والسياسة خاصة وإذا كان قيام « الائتلاف الوطني » داخل الجهاز الحاكم ما يزال متعذراً للأسباب خارجية عن ادارة انصاره حقاً فإن المصلحة الوطنية العليا للبلاد ، خصوصاً في هذا الظرف العسير وفي هذه الساعة الحرجة ، تحتم ابرازه الى حيز العمل ، خارج الحكم وذلك جمعاً للشتات ، وتوحيداً للكلمة ، وتكتيلاً للجهود في سبيل الصالح العام الذي هو رائد الجميع .

وعملاً بهذا وتلبية منا لنداء الواجب ندعو مخلصين سائر قادة الرأي من الوطنيين لنبذ كل أنانية شخصية ،والتخلي عن كل عصبية انعزالية ، والعمل كل من جهته على جمع الصفوف في ائتلاف وطني يطابق اسمه مسماه وينبثق عن حركة التصالح والتصافي وينبني على اساس 1) **ميثاق قومي** يصلح أن يكون ميثاق الامة جمعاء 2) **وبرنامج مشترك** يمثل الحد الادنى بين

العاملين في الوقت الراهن ، 3) **وخطة سياسية** محكمة للعمل والكفاح في سبيل المثل العليا ، والاهداف الوطنية لثورة اصلاحية تطيح بالفساد ، وتقيم مكانه وضعاً جديداً سليمًا للدولة والمجتمع في المغرب ، وفي هذا من توحيد الحوار الوطني ، وخدمة الصالح العام ما هو جدير بكل اعتبار وامتثال من لدن سائر المخلصين المناضلين في البلاد.

الدار البيضاء في **24** دجنبر **1972**

« مواقف »

موقف الحزب من لجنة الحدود

إن حزب الدستور الديمقراطي بقدر ماارتاح أخيرا لتأليف لجنة استشارية خاصة بقضية الحدود استاء لعدم تمثيله فيها وتمثيل الهيئات الوطنية المغربية الأخرى التي تشخص مختلف الاتجاهات السياسية في البلاد والتي يعنيها أمر الاستشارة في قضية قومية هي قضية الساعة لا بالنسبة للدولة المغربية فحسب ، بل بالنسبة كذلك للأمة جمعاء ممثلة في هيئاتها ومنظماتها وذوي الرأي والخبرة فيها .

وربما لم يكن لحزب الدستور الديمقراطي أن يثير مسألة تركيب لجنة الحدود لوجاءت مقتصرة على بعض أعضاء الحكومة والادارة المركزية ، ولاكنه رأى من حقه ومن المصلحة الوطنية أن يثير تلك المسألة بعد أن فوجىء ، كما فوجىء الرأي العام المغربي ، بتمثيل حزب معين في تلك اللجنة تمثيلاً واضحاً لا شبهة فيه ولا غبار عليه ، بل مثلت فيها كذلك جامعة الرباط مما أثار اندهاش وتعاليق الأوساط المغربية كلها ، ونحن إذ لا نرى مانعا في هذا وذاك ، نبدي كامل وشديد أسفنا على خلو لجنة الحدود من ممثلنا وكذلك

من ممثلي الأحزاب والمنظمات الوطنية الأخرى حتى لا تصطبغ في نظرنا ونظر الرأي العام ، وسائر الملاحظين في الداخل والخارج ، ولجنة التوفيق نفسها - بصبغتها الحكومية والحزبية حتى تبدو للجميع لجنة قومية مغربية تتمثل فيها بالاضافة الى الحكومة سائر الاتجاهات السياسية في البلاد ، وليس من شأن هذا - لو تحقق - إلا أن يكسب تلك اللجنة قوة وخبرة وأهمية لصالح القضية المسندة اليها دراستها وإبداء الرأي فيها تمهيدا لاجتماع لجنة التوفيق بطنجة ، ومساعدة للوفد الرسمي المغربي لديها .

ونرى ، بعد هذا ، أن نوضح هنا حقيقة قد تخفى ، وهي اننا لم نثر مسألة تركيب لجنة الحدود لمجرد خلوّها من تمثيلنا وتمثيل الأحزاب الوطنية الأخرى الى جانب ممثل حزب معين فيها ، بل اننا أثرنا ذلك لسبب جوهري آخر له أهميته وقيمته ، وهو أن قضية الحدود ليست بقضية تهم الحكومة وحدها بحيث تجعلها سرا من أسرار الدولة ، ولا هي كذلك بقضية تهم ، بالاضافة الى الحكومة حزبا معينا لا غير ، بل هي قضية قومية تهم المغرب كله حكومة وشعبا بسائر أحزابه واتجاهات الرأي فيه .

وفيما يخص حزب الدستور الديمقراطي نرى أن نثبت هنا للحقيقة وللتاريخ أنه كان أول حزب في فجر الاستقلال سبق إلى اثارة قضية الوحدة الترابية المغربية الكاملة في حين أن الحزب الممثل أخيرا في لجنة الحدود طالما التزم الصمت في قضية المدن والجهات المحتلة من طرف أسبانيا في الشمال والجنوب ، وبهذه

المناسبة نتحدى أيًّا كان يثبت لنا بالحجة والبرهان عكس ما نصرح به ويعرفه كثير من المطلعين على حقائق التاريخ في بلادنا منذ الاستقلال .

وما دمنا قد أخذنا على أنفسنا توضيح الحقيقة فيما يخص مطالبة حزبنا قبل غيره باسترجاع جميع المدن والجهات والأطراف المغتصبة في عهد الاستعمار فلنثبت هنا بعض ما ورد في الخطاب السياسي الذي ألقاه باسم الحزب الأمين العام في مهرجان شعبي كبير بطنجة يوم 23 مارس 1956 ، قال بالحرف : « لا يمكن أن نكون مستقلين في جزء من الوطن دون بقية الأجزاء،فلا بد من أن تتحقق وحدة المغرب كاملة ، واذا قلت وحدة المغرب فلست أقول : المنطقة الشمالية فقط ، ومنطقة طنجة كذلك ، بل أقول : جميع تراب المغرب من شماله الى جنوبه ، ومن شرقه لى غربه ، هذه الوحدة يجب أن تحقق بأسرع ما يمكن ، وعلى أكمل وجه ممكن ، هذه الوحدة التي أقصدها يجب أن تشمل جميع أطراف البلاد وأعني : سبته ، ومليلية ، والحسيمة ، . . . كل هذه الأماكن أجزاء من جسمنا ، كلها من لحمنا ودمنا ، فلا يمكن أن نتحرر ونترك هذه الأجزاء تحت أية سيطرة أجنبية ، ان الاستقلال الذي لا يحقق هذه الوحدة ليس في نظري استقلال . . . ثم قال : « مادمت أتحدث عن وحدة الوطن يجب أن لا ننسى كذلك الجهة التي اقتطعتها فرنسا من الحدود المغربية الموالية للجزائر ، فهناك على الحدود المغربية الجزائرية توجد منطقة كبيرة ذات أهمية من حيث معادنها ، ومن حيث موقعها الستراتيجي . . . فنحن لا يمكن أن نسلم في أي جزء من أرض الوطن ولو كان في أقصى

الصحراء ، وهناك أيضا مساحات شاسعة في جنوب المغرب تمتد الى موريطانيا والى الساقية الحمراء وكلها تحت نفوذ فرنسا أو اسبانيا، وسيكون لنا كذلك كلام في شأنها مع فرنسا واسبانيا في الوقت المناسب ، إنكم تذكرون هذه المشاكل الكثيرة المعقدة التي تجابهها اليوم ، وهي مشاكل تحتاج الى كثير من الجهود ، وتحتاج الى نصيب وافر من الكفاح والتضحية ، لا تظنوا أن هذه المشاكل ستحل كلها بالسياسة والكلام ، بل ربما سنضطر مرة أخرى الى استئناف الكفاح ، لكي نحرر تراب الوطن من كل نفوذ أجنبي ، ومن كل سيطرة أجنبية . . .

ونضيف الى هذه التصريحات الموقف الذي أعلنه ناطق باسم الحزب في المجلس الوطني الاستشاري للمطالبة بالحدود المغربية كاملة إذ قال : « كان من الواجب أن تطالب وزارة الخارجية بضم الصحراء الى أرض الوطن وانهاء الاحتلال فيها ، ولاكن الوزير أشار الى هذا الموضوع أشارة عابرة لا صراحة فيها و نكتفي بالقول أنه اتفق مع الحكومة الفرنسية على تكوين لجنة لدراسة مشكلة الحدود ، وزاد الوزير يقول : وهذه اللجنة لم تجتمع بعد ، انني أطالب أن تسلك وزارة الخارجية سياسة واضحة ، وأن تطالب رسميا بضم الصحراء المغربية ، وأن لا تكتفي بتكوين لجنة لم تجتمع بعد ، لأن هذه المسألة من القضايا الهامة التي لا تقبل مساومة ولا مراوغة ، وفيما يرجع للمناطق التي تحتلها أسبانيا نستغرب أن لا يتحدث الوزير عن مدينتي سبتة ومليلية » وجميع هذه النصوص توجد في الكتيب الذي أصدره حزب الشورى والاستقلال تحت عنوان : هذه سياستنا وذلك في صفحتي 22/21 وفي صفحتي 33/32 .

وهكذا يتضح موقف الحزب من قضية الحدود ، ومن خطة الصمت التي التزمها الحزب الحاكم يومئذ تجاه اسبانيا ، ومن سياسة التردد والتقصير التي اتبعها تجاه فرنسا في نفس القضية ، وان التطرف والديماغوجية اللذين اتخذهما ذلك الحزب فيما بعد حول قضية الحدود لا يمكن أن يطمسا حقائق التاريخ وينسيانا مواقفه الشهيرة الأولى كما أشرنا اليها .

وهل نكون في حاجة الى التذكير بأن حزب الدستور الديمقراطي كان الحزب الوحيد الذي اهتم بقضية الحدود قرب اجتماع لجنة التوفيق بأديس أبابا في الصيف الماضي حيث أنه قدم للجناب الشريف بواسطة الديوان الملكي مذكرة مؤرخة في 22 يوليوز 1966 ضمنها طائفة من المعلومات والبيانات والحجج المؤيدة للمطالب المغربية، كما ذكّر فيها بموقفه من سياسة الحكومة الجزائرية تجاه المغرب ومن سياسة المغرب تجاه هذه الحكومة فيما يخص قضية الحدود.

لهذا كان غريبا في نظرنا ، بل قاسيا علينا أن نفاجأ ويفاجأ كذلك الرأي العام في بلادنا بخلوّ لجنة الحدود الاستشارية من ممثلنا في قضية وطنية تهمنا كما تهم سائر المواطنين ، ولنا فيها رأينا وكلمتنا كغيرنا ممن مثلوا فيها باسم حزب معين كأن تلك القضية تعنيه وحده دون غيره من الأحزاب الوطنية المغربية ، ومما زاد في تلك الغرابة والقساوة بالنسبة لنا اغفال تمثيلنا في لجنة هي الأولى من نوعها ، وقد تألفت بمناسبة قرب اجتماع لجنة التوفيق الأفريقية بطنجة .

ومرة أخرى نرى أن ننددّ بموقف الحكومة الجزائرية التي

ما فتئت تسلك سياسة الأمر الواقع ، والتحدي والاستفزاز بالنسبة للمغرب حيث ان وكالة المغرب العربي أعلنت من الرباط في 22 يناير 1967 أن عناصر عسكرية جزائرية تسربت وقتئذ الى التراب المغربي للقيام بمناورة تهدف الى « التخويف والارهاب » - (ma noeuvre d'intimidation) وذلك قبيل اجتماع لجنة التوفيق الأفريقية بطنجة .

وهذا ان صح فانما يدل من جديد على أن الجزائر لا تغير من سياستها تجاه المغرب شيئا ، ولا تعتبر طرفا ، ولا تقيم وزنا لأحد ولا لمنظمة دولية كالمنظمة الأفريقية .

وحينما علم الرأي العام بخبر تسرب عناصر عسكرية جزائرية في تراب المغرب ولجنة التوفيق الأفريقية تتأهب للاجتماع بطنجة تساءل عن رد الفعل الذي كان للحكومة المغربية وعن موقفها من ذلك العمل الاستفزازي المقصود ؟

وتساءل كذلك نفس السؤال حينما اطلع على خبر الحملات التي شنتها صحافة واذاعة الجزائر على المغرب بمناسبة سماحه بانعقاد مؤتمر السفراء الأمريكيين في طنجة ، وفي الواقع يعتبر ذلك من التدخل الجزائري في الشؤون الداخلية للمغرب الذي له الحق في أن يسمح باجتماع من ذلك النوع فوق ترابه ما دام لا يمس بسيادته الوطنية ولا بمصلحته الخاصة وهو وحده المقدر لهما معا دون الجزائر التي لا يحتاج المغرب الى أن يتلقى منها درسا في احترام السيادة القومية ، وفيما هو مخالف لها أو خطر عليها .

والأدهى والأمرُّ أن تذهب الوكالة الاخبارية الرسمية

الجزائرية الى محاولة تبرير ذلك التدخل من لدن الصحافة والاذاعة الجزائرية فيما لا يعني من الشؤون الداخلية المغربية إلا المغرب وحده دون سواه بأن اجتماع المؤتمر الدبلوماسي الأمريكي بطنجة أثار المخاوف لأنه تقرر عقده ، على حد قول تلك الوكالة - بمدينة « قريبة من حدودنا » (أي من حدود الجزائر) ، الأمر الذي لا يمكن أن يقال إلا فيما لوكان مقر ذلك المؤتمر في وجدة لا في طنجة، وحتى لوتم في وجدة فلا يجوز للجزائر أن تؤاخذ المغرب الذي هوأحرص منها على حريته وسيادته ومصلحته ، وأولى بالغيرة عليها والدفاع عنها . والعجيب - في رأينا - ليس هو فقط ما أبدته الصحافة والاذاعة الجزائريتان من « فضول سياسي » على أقل تقدير ، بل هوكذلك الموقف السلبي الذي قابل به المسؤولون المغاربة فيما يظهر ذلك التدخل السافر المنكر ، والذي ليس من شأنه الا أن يشجع الجزائريين على التمادي في خطتهم التهجمية على المغرب وترابه وسيادته في كل مناسبة ، وكلما شاء لهم هواهم الجامح .

ونسائل المسؤولين في بلادنا ، بعد ماتقدم ، هل يظنون أنهم على صواب في تلك المواقف السلبية ؟ وأن الرأي العام في البلاد يقرّ هذه المواقف التي تعرض الاحساس الوطني بالعزة القومية والكرامية المغربية الى الخدش والاهانة ؟ .

وخلاصة القول ، قد آن الأوان - بعد سنوات من الأحداث والتجارب والتطورات في مجال العلائق المغربية الجزائرية وقضية الحدود بين الجانبين - ليراجع المغرب نفسه ويعيد النظر في

سياسته التقليدية تجاه الجزائر ، ويرسم بدلها سياسة جديدة حازمة منبثقة عن إجماع قومي حتى تكون سياسة الحكومة والشعب معا ، وبعبارة أخرى ، يجب على المغرب أن يتخلى عن كل سياسة قائمة على العواطف والمجاملات والملاطفات ، وعلى المطالب الكلامية التي لاتحق حقا ولا تبطل باطلا ، وعلى استجداء الحق المغتصب من يأخذه بالقوة والبغي ، وعلى انصاف وعدالة المنظمات التي لا تملك لهذا وسائل ولا حولا ولا قوة ، ان سياسة كهذه قد ثبت فشلها ،وليس من شأن التمادي فيهاإلاّ إضاعة الحق على يد طالبيه من غير طريقه المثلى ، فعسى أن تكون الوقائع والتجارب والتطورات التي عرفتها قضية الحدود منذ نشأتها الى اليوم كافية لفتح أعين الحكومة المغربية على واقع السياسة الجزائرية ، ولدفعها الى اتخاذ كل الوسائل الفعالة الكفيلة بتغيير هذا الواقع واقباره الى غير رجعة .

موقف الحزب من المؤامرة الفرنسية الاسبانية على الصحراء

لم يكد حزب الشورى والاستقلال يطلع على أنباء مؤامرة الاستعمار الفرنسي - الاسباني على الصحراء حتى خفّ لتوجيه البرقية التالية الى صاحب الجلالة :

صاحب الجلالة الملك المعظم

نجدد لجلالتكم ولاءنا ، ونلفت نظركم الى الحالة الخطيرة التي خلقت في المغرب نتيجة تدابير الحكومة الاستثنائية المعطلة لحرية الصحافة والحريات الأخرى ، ان حالة من القلق تسود الأفكار في المغرب كله ، وموجة من الاعتقالات تجتاح الأحرار ، والأحكام تصدر بالجملة على المواطنين دون دفاع ولا حضور محامين ، وبعض مكاتبنا محاصرة من قوات الأمن ، ووفود الاحتجاج التي تحاول الاتصال بالسلطات تمنع من الوصول الى مكاتبنا وتشتت بالقوة .

لقد علمنا بالمؤامرة الاستعمارية الفرنسية المدبرة في الصحراء ، ونحن مقدرون للظروف الخطيرة التي يواجهها وطننا بقيادتكم والتي يعمل الاستعمار لتسخيرها لصالحه وضد استقلالها

الوطني الفتي ، ونحن نضع أنفسنا وحزبنا لمكافحة كل خطر يهدد بلادنا من أي جهة أتى .

اننا نطلب من جلالتكم بوصفكم أبا للأمة ، والمؤتمن على سيادة الشعب ، أن تتدخلوا لوضع حد للتدابير الاستثنائية ولرفع المنع عن الصحافة الحرة التي يجب أن تنطلق للدفاع عن الوطن ومصالحه العليا ، والتي يؤمن الشعب بضرورة حريتها في جميع الظروف والظروف الحالية بصفة أخص . اننا لم نفتأ ندعو للهدوء رغم استفزازات وزير الداخلية ، ونحن نأمل أن يكون تدخلكم سريعا فأنتم وحدكم القادرون على انقاذ الموقف من خطر الانقسام الشنيع الواقع في صفوف الأمة الملتفة حول عرشكم وشخصكم .سنظل نكافح ديكتاتورية الحزب الواحد كيفما كانت الظروف وسنظل دائما مخلصين أوفياء لشخصكم الكريم .

تصريح
لحزب الدستور الديمقراطي

ان حزب الدستور الديمقراطي (حزب الشورى والاستقلال سابقا) ليستنكر بشدة وغضب الانفجار النووي الذي حدث أخيرا في الصحراء، ويعتبره ليس فقط تحديا لهيئة الأمم المتحدة وللرأي العام الدولي، بل كذلك جناية أخرى ضد الانسانية. وان هذه الجناية لشديدة الخطر وغير مغتفرة خصوصا وانها ارتكبت عمدا من طرف السلطات المسؤولة في فرنسا بالرغم من الاحتجاجات العالمية وبالأخص عن قرارات المجالس الدولية العليا، وفي نفس الوقت الذي تنعقد فيه ندوة تجمع في جنيف ممثلي الدول الكبرى الراغبة في الوصول الى اتفاق يرمي الى ايقاف التجارب النووية في العالم بكيفية نهائية.

وان المغرب الذي ما فتىء يثور على مثل هذه التجارب وذلك باسم السلم العالمي وباسم حقوقه المشروعة الخاصة بناحية يوجد فيها ميدان التجارب الفرنسية ليجب عليه أن يبادر الى جمع مؤتمر يضم الأقطار المستنكرة للتجارب الذرية الفرنسية ويتولى رسم خطة عمل مشترك هادف الى مواجهة الأخطار التي يمكن أن تنشأ عن التفجير النووي الواقع يوم 13 يوليو 1960 ، والى

المعارضة الفعالة لما تعتزم فرنسا مواصلته في ميدان التجارب الذرية بالصحراء التي هي أرض أصبح النزاع عليها مع الاحتلال الفرنسي أشد مما كان عليه في الماضي .

كما يجب على المغرب أن يتولى وحده أو بالاتفاق مع أقطار اخرى الدعوة الى اجتماع المجالس المختصة في هيئة الأمم المتحدة وذلك من أجل اتخاذ التدابير الزجرية اللازمة في الميدان الدولي ضد عمل الحكومة الفرنسية التي لم تأخذ بعين الاعتبار توصيات الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

وأخيرا يجب على المغرب أن يتخذ في الميدان الداخلي جميع التدابير الصالحة في الحاضر والمستقبل - لضمان الدفاع المشروع عن التراب المغربي وحماية سكانه من مواطنين وأجانب من كل الأخطار أو من سائر التهديدات بالخطر التي تنجم عن المشروعات الذرية التي تقوم بها فرنسا في الصحراء .

ان الساعة لخطيرة ، بل ان التعصب الفرنسي ليجعلها فاجعة ولهذا يتحتم على الضمير العالمي أن ينهض ليفرض على هذا التعصب الأعمى كل ما يراه لازما من حدود وقيود .

أما الشعب المغربي الذي يهمه مصير السلم الدولي كما يهمه مصيره نفسه فإنه ينتظر من حكامه المسؤولين أعمالا من شأنها أن تحد تيار العمل الذري الفرنسي وان تحرر الصحراء من محتليها الاستعماريين .

في 13 2 1960

بيان حول قضية الحدود

بعدما أقدمت الحكومة الجزائرية على تأميم معادن منطقة تيندوف الصحراوية المغربية المغتصبة سابقا من الاستعمار الفرنسي ، وحاليا من الجزائر تنفيذا لخطتها التوسعية على حساب التراب القومي المغربي ، وامعانا في مواصلة سياسة الأمر الواقع والاستيلاء على أجزاء تعد من صميم هذا التراب ، وقبيل اجتماع لجنة التحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا عاصمة الحبشة ، قدم حزب الدستور الديمقراطي الى جلالة الملك مذكرة بتاريخ 22 يوليوز 1966 ضمنها موقفه من تأميم معادن غارة جبيلات ومن قضية الحدود المعلقة بين المغرب والجزائر بصفة عامة .

فلقد أعلن الحزب في مذكرته أن الجزائر باقدامها على تأميم تلك المعادن إنما تسلك سياسة جائرة تقوم على تجاهل حقوق المغرب والعناد في خطة التحدي والاستفزاز والاصرار على السلب والاغتصاب .

واذا كانت الحكومة المغربية قد احتجت بواسطة مندوبها

لدى حكومة الجزائر على ذلك التأميم فان المسؤولين الجزائريين لم يعتبروا هذا الاحتجاج حيث أن أحدهم صرح اذاك رسميا بأن معادن تيندوف تدخل في ثروات باطن التراب الجزائري ، وأن اتفاق المغرب مع الجزائر على اسناد نزاعهما الى لجنة التوفيق التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لا يمس - في نظر الجزائر - بوحدة ترابها .

وأغرب من هذا أن الرئيس الجزائري بومدين صرح في نفس الوقت لمندوب الحكومة المغربية بأن بلاده مصممة على عمل كل ما من شأنه أن يقوي روابطها الأخوية بالمغرب حيث أن البلدين يجدان طبعا أحسن سبيل لتنميتهما وازدهارهما في تعاون واسع المدى وقائم على الصراحة والاخلاص .

وهكذا نرى الجزائر تطبق في سياستها تجاه المغرب المثل العربي القائل : فم يسبّح ويد تذبّح . وقول كالعسل وفعل كالاسل . فمن جهة تستولي الجزائر على أطراف ومناطق صحراوية مغربية بما فيها من خيرات وثروات ، ومن جهة أخرى تتحدث المغرب بلغة العواطف المزعومة ، والتطمينات الخيالية ، والوعود الرخيصة .

وفي الحقيقة والواقع أن الحكومة الجزائرية باقدامها على احتلال أطراف ومناطق مغربية ، وبالامعان في الاستيلاء على ما فيها من ثروات وخيرات ، وباتخاذها لموقف التجاهر بالسلب والاغتصاب ، وبالتحدي لكل من المغرب ومنظمة الوحدة الأفريقية انما تعتبر نفسها - بعد ان انسحبت السلطة الفرنسية من

الجزائر ومن المناطق المغربية التي كانت اعتدت عليها هذه السلطة وألحقتها بما سمته « بالصحراء الفرنسية » - أنها أصبحت بحق الوارثة الشرعية للاستعمار الفرنسي وخلفه الطبيعي في كل ما سلبه واغتصبه واستولى عليه من أراض مغربية زمن الاحتلال والسيطرة سواء في الجزائر أو المغرب .

وإزاء هذا ماذا كان موقف المغرب ؟

من المعروف أنه خاض حرب الحدود مع الجزائر فصدّ عدوانها وهزم قواتها المعتدية .

ثم بعد هذا قبل تحكيم المنظمة الأفريقية في النزاع القائم بينه وبين الجزائر حول تلك الحدود .

ولاكن هذه المنظمة أبطأت كثيرا في تسوية النزاع المغربي الجزائري ، فمضت سنوات قلما علمت فيها الحكومة المغربية ما من شأنه أن يعجل بتحكيم تلك المنظمة في الخلاف المتعلق بالحدود ، فالتزام الحكومة المغربية لموقف التريث والانتظار مسايرة للمنظمة الأفريقية في تباطؤها وتماطلها لم يكن من شأنه إلا أن يجمد قضية الحدود وينوّم كل اهتمام بتسويتها الأمر الذي أوهم الحكومة الجزائرية بالسكوت عنها والتساهل فيها ، بل ربما بالتنازل عنها مع مرور الشهور والأعوام ، وكل هذا شجع تلك الحكومة على التمادي في خطتها الاستيلائية ، والعناد في مواصلة سياسة الأمر الواقع غير آبهة باحتجاج الحكومة المغربية التي بنت موقفها وسياستها في قضية الحدود على شيء من التوكل والانتظار متناسية أن الأمر جدّ ، وان الحق لا يؤخذ إلا غلابا لا طواعية ، وكانت نتيجة

سياسة التوكـل والانتظار المغربية أن أخذت الجزائر تتجاهل كلا من المغرب والمنظمة الأفريقية ، وتقدم غير هيابة ولا وجلة على سلسلة متتـابعـة من العـدوان عـلى خيـرات وثـروات المنـاطق الصحراوية المغربية المغتصبة مثل تيندوف .

وإذا كان تأميم معادن تيندوف قد أيقظ الحكومة المغربية ، وفتح عينها على خطورة السياسة الجزائرية ، وبعثها على استعجال المنظمة الأفريقية في التحكيم فإن الرأي العام المغربي مافتىء يجهل حقيقة السياسة المغربية ، ان كانت هناك سياسة مغربية مرسومة خاصة بمشكلة الحدود ، وانه لمن الصراحة القول بأن الحكومة المغربية تتخذ في هذا المجال بكل أسف سلوكا لا يعني إلا أنها تعتبـر قضية الحـدود قضية تخصهـا وحدهـا دون الرأي العـام المغربي ، فتجعل منها « **سرّ الدولة** » أولا وآخرا ، ونتيجة هذا أن الملف المغربي الخاص بالحدود لا يزال محاطا بسياج من الكتمان على الرأي العام وعلى الأحزاب السياسية المغربية كأن أمر الحدود لا يعني في شيء الشعب المغـربي بمختلف اتجـاهـاتـه وهيئـاتـه الوطنية ، وفي نفس الوقت يمكن أن يلاحظ أن ذلك الملف لم يعد سرا على أعضاء المنظمة الأفريقية وعلى الجـزائر نفسهـا بعدمـا تقدمت به الحكومة المغربية الى من يعنيهم الخـلاف والتحكيم فيه .

وهكذا يتضح لنا أن استئثار الحكومة المغربية بالملف القومي الخاص بالحدود ترك الرأي العام في بـلادنا يجهـل ما فيـه من مستندات وحجج تؤيد حق المغرب ، كما حرم هذا الرأي العام

من التوعية الواجبة في قضية حيوية كقضية الحدود ، الأمر الذي أفقد حكومتنا بدورها سند رأي عام مطلع خبير واع وجعلها تواجه وحدها وبوسائل محدودة قضية الخلاف مع الجزائر على الصعيدين السياسي والتحكيمي . وباختصار فاننا ننكر على الحكومة المغربية سلوكها في قضية الحدود سواء تجاه الجزائر أو المنظمة الأفريقية أو الرأي العام الوطني ، ونعتقد أن سياسة الأمر الواقع كما تصرّ عليها الجزائر لا يجدي معها إلا موقف الحزم ولا تنفع فيها غير سياسة تكون في مستوى المشكلة القائمة ، وأن للرأي العام المغربي كامل الحق في الاطلاع على أهم ما في الملف الوطني الخاص بالحدود حتى يكون منه على بينة وبصيرة وتتم بهذا توعيته في قضية جوهرية من قضايا الساعة بالنسبة اليه ، وبما أن الخلاف المغربي الجزائري معروض اليوم على لجنة التحكيم التي ستجتمع قريبا في طنجة فان الحكومة المغربية في أمس الحاجة الى اسناد الرأي العام ومؤازرته لا عن شعور فقط ، بل عن خبرة ودراية ، وبقوة عزم وحزم .

فاس في : 15 يناير 1967

مذكرات سياسية تتضمن موقف حزب الدستور الديمقراطي فيما يتعلق بقضايا الساعة بالمغرب

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

وبعد ، يشرفني أن أرفع الى جلالتكم باسم حزب الدستور الديمقراطي هذا الخطاب المتضمن لوجهة نظره في بعض قضايا الساعة الوطنية ، وقد سبق لنا أن عبرنا عنها في شتى الظروف والمناسبات ، ونرى أن نذكر بها بكل اختصار راجين أن تحظى من جلالتكم بما تستحقه من عناية واعتبار.

أما القضية الاولى فهي الوضع العام في المغرب وخاصة الجوانب السياسية منه التي ما تزال تنتظر تصحيحها بمايلبي رغائب الامة التي من بينها :

1) الغاء جميع التدابير والتصرفات المنافية لممارسة الحريات العامة ممارسة قانونية كاملة وسليمة ، وفي مقدمتها حرية التعبير عن الرأي في نطاق القانون الحق ، وبدون هذا لا يمكن لأية معارضة بناءة ونزيهة أن تؤدي واجبها على الوجه الصحيح في سبيل الصالح العام .

2) تزويد المغرب بحكومة من طراز جديد يتوفر لها من

الصلاحيات والضمانات ما يجعلها قادرة على أداء واجباتها وتحمل مسؤوليتها في صالح الأمة والدولة.

3) إقامة نظام ديمقراطي صحيح مستمد من حكم الشورى في الاسلام، لا من الانظمة الاجنبية المستوردة التي لا تصلح لنا كأمة مغربية مسلمة وكدولة تعلن أن دينها الرسمي هو الاسلام، وانها تنهج سياسة البعث الاسلامي في سائر المجالات والقضايا الوطنية، فنظام الشورى هو أصلح نظام للحكم في المغرب المسلم، وهو الكفيل بارضاء الشعب المغربي المتمسك بكل مقوماته الذاتية ومقدساته الخالدة التي تتألف منها أصالتنا الوطنية الثابتة.

وأما القضية الثانية فهي استكمال تحرير التراب الوطني المغربي الذي ما تزال منه اجزاء كبيرة، ومدن مهمة، وجزر عديدة محتلة ظلماً وعدواناً من دولة مستعمرة عنيدة هي أسبانيا، فإن بقاء تلك الاجزاء تحت السيطرة الاجنبية يتنافى والكرامة المغربية ويخدش الشعور الوطني، وفي هذا من التحدي للمغرب الحر المستقل ما لا يجوز السكوت عنه، وقضية تحرير ترابنا المغتصب ليست قضية هيئة الامم المتحدة، ولا قضية أي منظمة اقليمية، ولا قضية مؤتمر على أي مستوى، وانما هي قبل كل شيء قضية المغاربة دون سواهم، كما أن حلها ليس رهناً بسياسة ما يسمى «بالصداقة المغربية الاسبانية».

فصداقتنا لأسبانيا صداقة من جانب واحد، وليس لها أي مقابل، ولهذا فإن قضية التحرير تتطلب مراجعة السياسة المغربية

بما يجعلها أكثر واقعية ، وأكثر منطقاً وانسجاماً مع المصلحة العليا للمغرب ، ومع ارادته في استكمال تحرير التراب الوطني .

وإن المغرب الذي هب لنصرة القضية العربية في مصر وسوريا تلبية لنداء الواجب لحري أن يبادر لنصرة قضيته القومية بما يجدي من الوسائل ، والشعب الذي خاض معركة الحدود وشارك في حرب التحرير بالشرق العربي قادر على أن يخوض كل معركة في سبيل تحرير الاجزاء المغتصبة من أرضه ، ونرى أن أولى تلك الوسائل ضرب الحصار على المحتلين في أرضنا ومدننا وجزرنا المغتصبة على نسق الحصار الذي تفرضه اسبانيا على جبل طارق ، مع مواصلة العمل في الداخل والخارج للضغط على الدولة المحتلة حتى تتخلى عن كل جزء لا يتجزأ من ترابنا القومي .

وبكلمة واحدة ، أن معركة التحرير أصبحت فارضة نفسها علينا بعد ثمانية عشر عاماً من الاستقلال وبعد ما حاولناه وجربناه ففشلنا فيه فشلاً ليس من شأنه الا أن يدفع بنا الى العمل الجدي بكل ما نقدر عليه من وسائل في الداخل والخارج .

وبديهي أن معركة التحرير لا يكتب لها النجاح الا اذا كانت معركة وطنية اجماعية بكل ما لدينا من وسائل عملية وفعالة .

وكل الآمال معقودة على جلالتكم اعانكم الله وشد ازركم لمواصلة معركة التحرير والوحدة والكرامة ومن ورائكم الشعب المغربي السباق الى المكرمات دفاعاً عن القضايا العادلة وجهاداً لإعلاء كلمة الله ، والذب عن حوزة الوطن وحماه ، وإنا لنجدد

كامل تأييدنا لما تعتزمون اتخاذه من تدابير وخطط لتوجيه معركة التحرير والوحدة وجهتها المثلى تحت قيادتكم الرشيدة . وفقكم الله وسدد خطاكم حتى تحققوا لشعبكم كل ما يصبو اليه من حرية وعزة وطمأنينة .

وتفضلوا جلالتكم بقبول آيات احترامنا واخلاصنا ، ووفائنا داعين الله ان يحفظكم وسائر اعضاء الاسرة الشريفة ويديم عليكم جميعاً نعمة الصحة والسلامة آمين .

فاس في 5 جمادى الثانية 1394 موافق 26 يونيه 1974

عن حزب الدستور الديمقراطي
الامين العام
(محمد حسين الوزاني)

الى المعركة

في يوم الجمعة 6 شتنبر 1974 نشرت الحكومة الاسبانية وثيقة تفسيرية للمذكرة المقدمة الى الأمانة العامة لمنظمة الامم المتحدة في 22 غشت الماضي في شأن اجراء استفتاء باسم ما يسمى بتقرير المصير في الصحراء المغربية المحتلة ، وتلك الوثيقة لا تدل الا على اصرار أسبانيا على موقفها وهواللجوء الى مسطرة الاستفتاء كوسيلة لمغالطة الرأي العام الدولي، والاحتيال على منظمة الامم ، ومناورة الجميع لإدامة احتلالها واستعمارها واستغلالها للصحراء المغربية من وراء ستار تقرير المصير ، واصطناع حفنة من العملاء والخونة والانتفاعيين الموالين لها ، والمعبئين في شكل « جمعية عمومية » تدَّعي اسبانيا أنها هي وحدها المحاور الوحيد في قضية مصير الصحراء ، وفي الوثيقة المذكورة تعلن اسبانيا معارضتها لكل مايشوش سياستها مباشرة أوغير مباشرة ، فهي قد قررت خطة تريد أن تفرضها على الجميع فرضاً ، وترمي بها الى تخليد سيطرتها على جزء من التراب الوطني المغربي ، فكل هذا واضح صريح ، وهو موجه الى المغرب بما هو أوضح، وأكثر صراحة. ولم نكن في حاجة إلى تلك الوثيقة لنتأكد من نوايا وتصرفات واطماع اسبانيا العنيدة المتصلبة في

سياسة الاستعمار والاستعباد كما تنهجها وتصمم على تثبيتها بالمكيدة والقوة، والبغي والجبروت.

أما المغرب فما تزال سياسته تلجأ الى وسائل لا تجدي ، فلا تحق حقاً ولا تبطل باطلاً ، إذ ما فتئت تؤمل أن تجر أسبانيا الى « حوار الصم » في صميم المشكلة ، ووسيلتها اليه المجاملة والمكايسة وما الى هذا من أنواع الملاطفة والمغالطة ، في حين أن أسبانيا انما ترد على هذا بالاصرار والعناد في سياستها ، فلا تقبل المودة والتعاون مع المغرب الا بشرط أن تبقى سياستها في الصحراء قائمة وسليمة، والوثيقة المذكورة صريحة في هذا كل الصراحة ، ولم تنشرها اسبانيا الا لتبديد الشكوك وتخييب الآمال في موقفها الذي لا تبديل ولا تغيير فيه أصلاً .

وأمام هذا ليس للمغرب الا أن يواجه الواقع بمثله ، ويبأس نهائياً من تنازل اسبانيا حتى لا يضيع الوقت في سلبية المحادثات السرية التي ليس من شأنها إلاّ أن تخدم سياسة المماطلة والمراوغة فتمكن اسبانيا من تمييع موقف المغرب ، وجره الى الفشل والخيبة طوعاً أوكرهاً ، فلنحذر أن يكون مصير الصحراء كمصير موريطانيا بالامس .

وإزاء التصلب الاستعماري الاسباني يجب على المغرب أن ينفذ - لا أن يقرر فقط - خطة العزم والحزم كما تقتضيها معركة التحرير بكل الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية قبل أن يفاجأ بالأمر الواقع ولا يبقى له الا الندم ، ولات ساعة مندم !

وأول التدابير الضرورية المستعجلة الخروج بسياستنا الى

الواقع والمحسوس وذلك بفرض الحصار على المناطق المحتلة من أرض المغرب شماله وجنوبه ، وشن المعركة التحريرية قبل دورة المنظمة الأممية ، فمن شأن هذا وغيره من التدابير المجدية الفعالة أن يحدث في غرب شمال القارة الافريقية **حالة توتر** ، بل **حالة حرب** تستدعي تدخل مجلس الأمن والدول الكبرى بما يمكن المغرب من تحرير ترابه كما فعلت وتفعل بعض الدول التي تعتمد في الاخير على القوة والمجابهة في إحقاق حقها ضد كل معاند ومكابر .

فعلى المغرب أن يعجِّل بخطة المواجهة والمجابهة إيماناً بحقه ، وإعلاناً **للتعبئة والجهاد** في سبيله ، ولينصرن الله من ينصره .

فاس في **10** شتنبر **1974**

عن حزب الدستور الديمقراطي
الامين العام
محمد حسن الوزاني

بيان سياسي

باسم الله

لقد أعلن حزب الدستور الديمقراطي وجهة نظره ، بكل صراحة ومسؤولية في المذكرة السياسية الموجهة الى جلالة الملك بتاريخ 26 - 6 - 1974 حول قضية تحرير التراب المغربي المحتل في الصحراء (الساقية الحمراء ووادي الذهب) وفي الشمال (سبتة ، ومليلية ، والجزر المغربية في البحر الابيض المتوسط) ، وتتلخص وجهة نظرنا - كما عبرنا عنها - في أن **قضية التحرير قضية المغاربة دون سواهم** ، فهم الذين يجب عليهم أن يعدوا العدة لخوض معركة التحرير بكل الوسائل بما فيها الجهاد بالسلاح ، وأن المغرب قد خسر جهود ثمانية عشر عاماً بسياسة المجاملة والانتظار ، وأن « الصداقة المغربية الاسبانية » ليست الا من جانب واحد ، وليس لها مقابل ، وأنه يتعين - إذن - على المغرب أن **يبادر بمراجعة سياسته اليوم أكثر مما مضى** ليجعلها اكثر واقعية وفعالية بالنسبة لأسبانيا وجميع من يتواطأ معها ، سراً وعلانية ، من الاقارب والاباعد ، فكفى المغرب ما تحمله ، وما خسره من هؤلاء واولائك وكفاه ما ضيعه من جهد ووقت ، وكفاه

ما جربه من وسائل وأساليب غير مجدية ، وإن **الساعة ساعة المراجعة والمحاسبة ، وساعة اختبار الضمير ، والتفكير الصحيح** ، لأن الامر جد ، وليس بهزل ، وفي طليعة العمل الجدي الذي نخرج به من طور السياسة التقليدية التي لا تحق حقاً ، ولا تبطل باطلاً ، الى طور المعركة التحريرية الصحيحة هو ما اقترحناه في مذكرتنا من **ضرب الحصار على جميع الاجزاء** المحتلة من ترابنا الوطني شمالاً وجنوباً ، فلا يجوز **أن نبعض الخلاف الترابي** بيننا وبين الدولة الغاصبة ، **ولا أن نجزِّىء حل المشكلة القائمة** بيننا وبينها حول توحيد المغرب بتحرير جميع مناطقه ، ومدنه ، وجزره المحتلة ، وذلك بعد ثمانية عشر عاماً مرت على الإستقلال .

وعملاً بهذا ، يجب على المغرب أن **يرفض الذهاب مرة أخرى** الى هيئة الامم ، **والاشتراك في اي استفتاء** كيفما كانت صيغته واساليبه ، ومسطراته ، ومجالاته ، فالصحراء - مثلاً - جزء لا يتجزأ من التراب الوطني المغربي ، فأي باعث على قبول تدخل هيئة الامم بالاستفتاء أوبغيره ؟ إن الاستفتاء الذي هيأت اسبانيا ، منذ سنوات ، ظروفه وشروطه وضماناته كما ارادتها ، لا يمكن أن يكون الا في صالحها أحب من أحب ، وكره من كره ، **والمغرب لا يملك أن يفرض عليها** شروطه ، وأساليبه ، وضماناته بمجرد القول والتمنيِّ ، ولهذا فهو يندفع شاعراً أوغير شاعر الى أن يساير أسبانيا بأن يخضع لمناورتها ، **ويلعب معها الورقة الخاسرة** التي تركتها له دون سواها ، **فليحذر المغرب ، وليحذر المغاربة ، وليحذر المسؤولون** من أن يسايروا اسبانيا التي تريد جرهم مرة أخرى الى فخ الامم المتحدة ليقبلوا الاستفتاء ولو

على أساس مجرد تقرير المصير، فإذا ما اختار اهل الصحراء الاستقلال فماذا يستطيع المغرب أن يفعل الا التسليم باختيار المستفتين، والرجوع... بخفَّي حنين، ومن الغنيمة بالاياب كما وقع في موريطانيا؟

وهذا هو ما تريد اسبانيا بعد أن أعدت له كل ما يلزم واستعدت لتجربة وهي مطمئنة الى أن النتيجة ستكون لصالحها بواسطة الصحراويين انفسهم طوعاً أو كرهاً.

وبناء على هذا، فإن حزب الدستور الديمقراطي يحذر جميع من يجب تحذيرهم، ويعلن وجهة نظره وهي **رفض كل استفتاء** بأية صيغة، وبأي أسلوب، **ومراجعة** السياسة المغربية على ضوء الحقيقة والواقع، والماجريات والتطورات، والمعلومات والايضاحات السرية الخاصة بالتخطيط الاسباني من أجل الاستفتاء، **وضرب الحصار** على جميع المناطق والمدن والجزر المحتلة، الى غير هذا مما تتطلبه معركة التحرير والتوحيد من تدابير وتضحيات، فهذا هو الطريق ولا طريق سواه.

إن الشعب المغربي لمنزعج مما يروج حول «حوار الصم» وحول «بدء الانزلاق الى فخ الاستفتاء» ولا يرضيه أن يقال له: اتحد، وتعبأ، بل يرضيه - بعد أن قلق من طول الانتظار - أن يقال له: حان وقت المعركة فخضها، فأنت لها، والله معك، ولينصرن الله من ينصره وما للظالمين من أنصار.

فاس في **20** غشت **1974**

رسالة الى جلالة الملك

بسم الله

صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المغرب نصره الله ووفقه آمين
القصر العامر

السلام على مقامكم العالي بالله ورحمة الله تعالى وبركاته .

وبعد ، يشرفني أن أجدد لجنابكم الشريف ، باسمي وباسم حزب الدستور الديمقراطي أحر تهانينا وأصدق إحساساتنا، وأعز وتمنياتنا بمناسبة العملية الجراحية التي ككلت - ولله الحمد والشكر - بالنجاح التام داعين المولى عز وجل أن يجعلٍ هذا نهاية ما تعتل به صحتكم الغالية ، وأن يطيل حياتكم ويمتعكم بدوام الصحة والعافية ، ويديم عليكم الهناء والسلامة حتى تحققوا ما يومله الشعب فيكم من آمال كبرى ، وأمان قصوى في الحاضر والمستقبل ، أعانكم الله ووفقكم لما فيه رضاه .

هذا ويشرفني كذلك أن أبلغ جلالتكم ارتياح وتأييد حزب الدستور الديمقراطي للموقف الوطني العظيم الذي طالما انتظرناه وانتظره الشعب المغربي في عهد السيادة والاستقلال منذ تسعة عشر عاماً وذلك بكل تطلع وتلهف والذي اتخذتموه جلالتكم أخيراً فحققتم بهذا أمنية وطنية غالية ، وأضفتم به مبرة عظمى الى سجل أعمالكم الفاخرة لخير الوطن وصالح الامة في مرحلة

حاسمة من حركة الكفاح لاستكمال السيادة القومية وتحرير اجزاء التراب الوطني بتطهيرها من دنس الاحتلال وعار التسلط الاجنبي .

لقد وضع قراركم التاريخي المذكور حداً نهائياً لفترة السكوت عن مواقع الاحتلال الأسباني في شمال المغرب ، هذا السكوت الطويل الذي لم يكن له أي مبرر في عهد الاستقلال وخصوصاً بعد ارجاع ايفني ، ثم طرفاية الى حظيرة الوطن ، وبالأخص بعد إثارة قضية تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب من صحرائنا الكبرى المغتصبة حتى الآن .

وإذا كنا الآن مرتاحين كل الارتياح لاقدام المغرب - ولو بعد أمد طويل - على فتح الملف الترابي بأكمله مع أسبانيا فإن ما حققه المغرب من انتصار لا يعدو أن يكون معنوياً تتأيد به قضيته التحريرية التوحيدية ، فمع أهميته ليس من شأنه أن يحق حقاً أو يبطل باطلاً في واقع الأمر خصوصاً وأن الطرف الثاني من النزاع وهو أسبانيا ، يتجاهل لحد الآن كل مطالب ومساعي المغرب ، ويقابل محاولاته على الصعيد الدولي بكل جفاء واعراض ، وتصلب وتنطع ، ورفض وعناد ، بل ذهب به كل هذا آخر الامر الى إرسال بعض اسطوله الحربي الى المياه المغربية تحدياً واستفزازاً ، وتهديداً وتبييتاً للعدوان فضلاً عن الدفاع عن مواقع احتلاله من مدن وجزر مغربية ، وكل هذا جاء مرة أخرى ليؤكد موقف أسبانيا من مطالب المغرب الترابية - ومنذ اللحظة الاولى كنا نقتنع بأن الأسبانيين غير مستعدين بأي شكل لأي تنازل

وتفاهم وتفاوض، وأن كل سعي في سبيل هذا من المغرب لا يمكن أن يقابل الا بالرفض التام المطلق ، وهذا ما وقع فعلاً منذ وضع المغرب قضية الصحراء على البساط ، ومن العبث ، والمغالطة ، وضياع الوقت أكثر مما جرى أن نعتمد في تحرير بقية التراب الوطني على الغير وما قد يتكرم به علينا من توصيات وملتمسات وقرارات ، وتأييدات في مختلف المجالات والمنظمات ، فمع ما في هذا لقضيتنا من فوائد أدبية فإنها تظل بعيدة عن نتيجتها الايجابية المنشودة لعدم إمكان تنفيذ شيء من ذلك .

لهذا ينبغي للمغرب أن يظهر لأسبانيا وللرأي العام العالمي كذلك ما يتطلبه موقفه من عزم وتصميم ، وحزم وصرامة ، وقوة وصلابة ، واستعداداً لكل بذل وتضحية ، وبهذا تدرك اسبانيا أن الامر جد لا هزل ، وأن سلوكها لا يمكمن أن تجني منه الا الخيبة ولا يؤدي بها آخر الامر الا الى الانهيار .

وقد كنا اقترحنا في مذكرتنا لجلالتكم بتاريخ **26** يونيو **1974** «ضرب الحصار على المحتلين في أرضنا ومدننا ، وجزرنا المغتصبة على نسق الحصار الذي تفرضه اسبانيا على جبل طارق مع مو اصلة العمل في الداخل والخارج للضغط على الدولة المحتلة حتى تتخلى عن كل جزء من ترابنا القومي» .

ونرى بالاضافة الى هذا ، وكرد على التحدي لنا بإرسال بعض الاسطول الحربي أخيراً الى مياهنا بسبتة ومليلية ، وعلى تعزيز القوات الاسبانية المحتلة بهما ، أن لا يكتفي المغرب بعرض قضيته وشكواه على لجنة تصفية الاستعماروغيرها ، بل يتخذ في

نفس الوقت كل ما يملك من وسائل أخرى في صالح قضية التحرير والتوحيد ونذكر منها:

1) اصدار ظهير شريف بضم الساقية الحمراء، ووادي الذهب، وسبتة، ومليلية، وججرة النكور، وبادس، والجزر الجعفرية الى التراب الوطني المغربي، وباعتبار السكان الاهالي فيها مواطنين مغاربة يتمتعون بجميع حقوق الرعوية القومية.

2) اعلان حالة الجهاد لاسترجاع تلك الاجزاء المغتصبة اقتداء بأسلافنا الامجاد في حروبهم ضد المحتلين من بورتغاليين واسبانيين وغيرهم، وفي نطاق حالة الجهاد تهيأ التعبئة الشعبية الشابة وينظم الاستعداد لخوض حرب التحرير بالوحدة ان لزم الأمر.

3) فضح الأسباب التاريخية للعدوان الاسباني قديماً على شواطىء المغرب وترجع كلها الى مواصلة حرب الفتح ( ) تنفيذاً لوصية ايزابيلا الكاثوليكية الامر الذي جعل من حرب الفتح حرباً مليئة وانتقامية، واعلان أسبانيا امتلاكها لتلك الاجزاء يدل على أنها تريد التمسك بتنفيذ الوصية المسيحية بعد قرون مرت عليها، وفي عصر التحرر.

4) مواجهة الطرف المعني بالامر- أسبانيا- بتوجيه طلب رسمي صريح الى حكومة مدريد **للجلاء التام الناجز** عن جميع الاراضي المغربية المحتلة شمالاً وجنوباً، والدخول في مفاوضة مع المغرب لتحقيق هذا الجلاء، ولا يخفى أن لطلب الجلاء مغزاه، وهو أن المغرب يعتبر الاجزاء المختلقة من التراب الوطني، ويطالب

بالجلاء عنها حتى تعود لحظيرة السيادة والوحدة ، وينبغي أن تبلغ وثيقة بالجلاء الى جميع الدول للعلم والاطلاع كما تنشر على الرأي العام العالمي خدمة للقضية التحريرية .

5) سعي المغرب لدي الدول الشقيقة والصديقة لتأييد طلب الجلاء - فردياً أو جماعياً بواسطة السفراء لدى الحكومة الاسبانية التي لا شك أنها ستحرج أيما احراج بهذا المسعى الحميد ، كما ستتعرض لضغط معنوي ودبلوماسي قوي .

6) مطالبة الدول الشقيقة المنتجة للنفط بحظره على أسبانيا في حالة عدم استجابتها لطلب الجلاء خصوصاً وأن هذه الدولة تحدت العرب بمفاوضتها مع اسرائيل لاستثمار ثروات الصحراء المغربية .

7) تحصين الشواطىء الشمالية المغربية ، وتسليح مرتفعاتها استعداداً لرد كل اعتداء مسلح ، ولكل مجابهة مع القوات الاسبانية براً وبحراً وجواً ، فبذلك يمكن ضرب مواقع العدو ، وحماية ترابنا ومياهنا وخوض المعركة التحريرية في أحسن الظروف وبأجدى الوسائل .

8) ضرورة سحب الجنود المغاربة من جيش العدو والمحتل اذا كانوا موجودين فيه حتى اليوم ، ومنع المواطنين المغاربة من الانضمام لأي جيش اجنبي ، وبهذا لا يتعزز بهم جيش الأعداء ولا يستعملون ضد بلادهم أو ضد الشعب الاسباني المناوىء للديكتاتورية والمناضل في سبيل الحرية والديمقراطية .

9 - تنظيم الاتصال والتعاون مع القوات الديمقراطية الاسبانية لحملها على تأييد المغرب في مطالبه المشروعة، ولهذا التأييد أهميته في الداخل والخارج، في الحاضر والمستقبل.

10) تنظيم حرب نفسية راديوفونية لبث القلق والخوف بين السكان الاسبانيين بسبتة ومليلية . وحملهم على الهجرة الى بلادهم طلباً للنجاة والسلامة ويساعد على هذا كل حصار يضرب على مواقع الاحتلال .

تلك هي بعض الوسائل الفعالة التي تبين جدية العمل المغربي في سبيل تحرير اراضيه ، وحرص المغرب على الضغط على الحكومة الاسبانية بشتى الطرق والأساليب حتى تقتنع أكثر بأنها بمواقفها ومحاولاتها انما تروم المستحيل ، وتضيق عليها الخناق بما لا تفلت منه الا بانصاف المغرب في مطالبه الترابية في عهد دالت فيه دولة الاستعمار ، وتحررت فيه الشعوب بالكفاح والتضحية .

وختاماً تفضلوا جلالتكم بقبول آيات اخلاصنا وولائنا لشخصكم الكريم وعرشكم المنيف راجين من الله عز وجل أن يؤيدكم ويوفقكم حتى تعيدوا للوطن وحدته الكبرى كاملة ، وتحققوا سائر الآمال المعقودة عليكم من شعبكم الأبي الوفي في الحال والمآل، حفظكم الله ورعاكم آمين .

فاس 6 صفر 1395 - 1975/2/18

عن حزب الدستور الديمقراطي
الامين العام
(محمد حسن الوزاني)

رسالة أخرى إلى جلالة الملك

بسم الله الرباط

صاحب الجلالة الحسن الثاني دام له النصر والتأييد
سلام الله على جنابكم الشريف ورحمته تعالى وبركاته .

وبعد ، يشرفني أن أرفع الى مقامكم العالي بالله - باسم حزب الدستور الديمقراطي - المذكرة الحالية المعبرة من جديد عن وجهة نظره في قضية الساعة بالمغرب ، قضية تحقيق كامل وحدة التراب الوطني لا فرق بين جنوبه ، وشماله ، وشرقه وذلك باسترجاع جميع المناطق ، والأقاليم ، والأطراف ، والجيوب الى الأرض المحررة من الوطن المفدى مهما كلف الأمر من جهد ، وثمن ، وتضحية ، فان توحيد كامل التراب الوطني بتحرير سائر الأجزاء المغتصبة ، سواء من أسبانيا دولة الحرب الصليبية (وصية الملكة ايزابيل الكاثوليكية) والاستعمار أو من فرنسا في عهد احتلالها للجزائر التي أبت وتأبى الا أن تكون خلفها ووارثتها فيما اقتطع من أرض المغرب تسلطا وعدوانا وقتما كانت السيطرة الفرنسية مطلقة اليد والتصرف في الشمال الأفريقي كله ، نقول : ان ذلك التوحيد أصبح - بعد تسع عشرة سنة مرت على الاستقلال - المشكلة الوطنية الأولى ذات كل أسبقية على غيرها من المشاكل الداخلية كيفما كان نوعها ، لأنها مشكلة حياة أو موت بالنسبة للمغرب وطنا ، وأمة ، ودولة ، ونظاما في الحاضر

والمستقبل ، ولذلك فالمغرب يخوض غمار معركة مصيرية يجب أن يكون فيها القوة الضاربة حسا ومعنى ، وأن يسير فيها من نصر الى نصر حتى يخرج من المعركة مرفوع الرأس ، موفور الكرامة ، مرهوب الجانب .

ونحن إنما نلبي نداء الضمير والواجب حينما ندلي برأينا الوطني الصريح في مشكلة تهم كل مغربي حتى أصبحت شغله الشاغل ، كما تتطلب تبادل الرأي والمشورة خصوصا في أحرج الساعات ، وبعد أن طرأت عليها تطورات خطيرة ، فتشعبت بسببها ، وأخذت تتعقّد وتنذر بالمفاجآت التي قد تكون وخيمة العاقبة ان نحن لم نعجّل بتدارك أمرها بكل حزم وعزم ، وجد وصرامة حتى نحبط في المهد سائر المحاولات الشريرة ، وجميع المبادرات المغرضة سواء من أسبانيا دولة الخلاف معنا أو من الدول المجاورة للصحراء المغربية والمتواطئة سرا وعلانية ضد حق المغرب في تحقيق وحدة ترابه الوطني ، بل ان المغرب أصبح - أكثر من كل وقت مضى - يواجه بكيفية سافرة ووقحة الى أبعد الحدود كتلة متألبة ضده ، أسبانيا ، والجزائر ، وموريطانيا ، وحتى لجنة تقصي الحقائق التابعة للجنة تصفية الاستعمار حيث أن رئيسها خرج من صمته ، وتخلى عن حياده ، وزج بنفسه في المعركة ضدنا ، بعد زيارته للجزائر ، وذلك بما أدلى به في باريس ونواكشوط من تصريحات تؤيد مناورة الاستعمار وحلفائه ، بل تطعن حتى في قرار الأمم المتحدة ، وتشكك في المسطرة المتبعة لدى محكمة العدل الدولية ، فتخدم بهذا كله دعاية وخطة خصوم المغرب بما يشوش أكثر وأشد صراحة على قضيتنا في الداخل والخارج ، وقد أحدث

متمسكون بالاستقلال ، وأن قرار الأمم المتحدة ينطوي على غموض والتباس، وان هذا القرار يتضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، وأن رأي المحكمة الدولية ليس له تأثير على التسوية النهائية التي لها جانب سياسي بالاضافة الى الجانب القانوني ، وانه لابد من أن تتضح الصيغة التي يمكن أن تحل بها المشكلة ، وأن رئيس اللجنة عازم على اقتراح هذه الصيغة التي قال إنه ينبغي أن تكون مقبولة من جميع الأطراف المعنية أي من ثلاثة هم أسبانيا ، والجزائر ، وموريطانيا ضد واحد هو المغرب صاحب القضية الأساسي والشرعي ، ومعناه بصريح القول : هزيمة المغرب في المعركة ، وكل هذا رام به رئيس اللجنة الثلاثية الأممية تحطيم المسطرة المتبعة لدى محكمة العدل الدولية ، واعادة الأمر جذعا في صالح الاستعمار والمتواطئين معه في الجزائر وموريطانيا ، وهنا تكمن كل الخطورة بالنسبة للمغرب وقضيته وذلك بتحريك خرافة الأطراف المعنية بعد أن أعلنت محكمة لاهاي أن الخلاف القانوني موجود بين طرفين اثنين هما المغرب وأسبانيا ، وباثارة حق تقرير المصير في الصحراء من جديد بعد أن تلاشى أمره بسبب تحكيم العدالة الدولية في الخلاف القانوني بين الطرفين المتنازعين ، وأخيرا بترويج صيغة التسوية باتفاق جميع الأطراف المعنية المزعومة التي تعارض حق المغرب في استرجاع صحرائه المغتصبة فكل هذا يشكل في نفسه خطرا على قضية المغرب ، ويخلق حولها شبهات للتشويش ، والتضليل ، والمضايقة بغية الضغط لحاجة في النفس يراد قضاؤها سرا وعلانية .

ومما زاد الموقف تعقيدا البلاغ الجزائري الذي كشف القناع عن أسرار وأدوار مؤامرة حكام الجزائر مع الاستعمار ضد المغرب ، وقد بلغ الحد الأقصى في « الميكيافيلية » ، والخداع ، والانتهازية ، والصفاقة ، « وتلك شنشنة اعرفها من أخزم » .

تلك هي باختصار التطورات والمضاعفات التي طرأت على قضية الصحراء المغربية في المدة الأخيرة ، والتي كان رد فعل المغرب عليها - فيما يظهر ونعلم - منعدما أو ضعيفا وغير مجد ، في حين أن ذلك كان يتطلب الردّ الفوري الصريح ، والدحض القوي السريع ، حتى تبطل آثاره ، وتتلافى آفلته ، وليس من شأن ذلك الموقف السلبي أو الشبيه بالسلبي إلا أن يفهم ويفسر في غير صالح المغرب وقضية صحرائه السليبة داخلا وخارجا .

وان ادراك المغرب لمواقف وخطط الدول المتألّبة ضده ليملي عليه كل واجبه نحو نفسه ، وهو واجب الدفاع المشروع عن كيانه ، وحوزته ، ومصيره بكل ما لديه من طاقات ، وقوات ، والمغرب في هذا لا يمكنه أن يعتمد إلا على نفسه ولديه من رجال ووسائل ، وما أكثرها وأجداها .

وإذا كان اللجوء الى المنظمات الدولية قد يفيد أحيانا بعض الشيء فانه يؤدي بالقضية المعروضة عليها الى متاهات ، وتشعبات ، وتدخلات ، ومساومات ، وتنازلات كما يشاهد اليوم أو يتوقع بالنسبة لقضية تصفية الاستعمار في الصحراء المغربية .

ومهما يكن في الأمر ، فانه يتحتم على المغرب أن لا ينتظر تحقيق وحدته الترابية الكاملة من قرارات ، وملتمسات ،

فعلا موقف رئيس اللجنة بلبلة خطيرة في سائر الأوساط المغربية ، والدولية ، والأممية ، مما يحتم على المغرب ان لا يقابل هذا بالسكوت تهاونا أو عجزا أو مجاملة ، بل يتعين عليه أن يواجه ذلك الموقف الفضولي ، والمتحيز ، والمتحدي بكل ما يجب حتى يبدد عن قضيته كل التباس واشكال ، وكل تشكيك وبلبلة ، وهذا ضروري وعاجل بالنسبة للرأي العام الوطني ، والعالمي ، والأممي ، فان كل موقف غير هذا انما يعد تخاذلا واخلالا بالمصلحة العليا للوطن في الحال والمآل ، وهو ما نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه فضلا عن اتخاذه لسبب من الأسباب التي لا يسلمها عقل ، ولا تجيزها مصلحة ، ولا تقرها سياسة .

ونحن ، اذ نعرض وجهة نظرنا في موضوع الساعة ومعضلتها ، انما نريد أن يكون المغرب في مستوى الأحداث وتطوراتها ، وأن يواجهها بكل قواه في سائر الميادين - المعنوية ، والسياسية ، والدبلوماسية ، والعسكرية - وذلك دفاعا عن حقه ، ونصرة لقضيته ، وانقاذاً لمصيره ، وكل هذا لا يتم إلا باحباط المناورات واتخاذ المبادرات ، ومقاومة الاستفزازات ، ودرء الآفات جميعها ايمانا من المغرب بأنه في وسط المعمعة التي يستهدف لها أكثر فأكثر من دول الشر بجميع وسائل الحرب الباردة ، وأساليب حرب الأعصاب بغية تحطيم ارادة التحرير والتوحيد لديه ، وحمله طوعا أو كرها على المساومة والتنازل وذلك في قضية وطنية مقدسة لا يملك فيها أحد بأية صفة ولا بأي وجه حق التخلي عن ذرة منها ، والتساهل بأي شكل فيها ، خصوصا والمغرب في معركته الوطنية الراهنة انما يجني أشواك ما زرعته

سياسة الماضي - قبل الاستقلال وبعده - من تساهلات ، وتنازلات سواء أخذت منه طوعا أو انتزعت منه كرها ، الأمر الذي ما فتىء يشجع ويحرض الطامعين على المزيد من تلك التخليات التي ما أنزل الله بها من سلطان .

وبكلمة واحدة ، ان كل مغربي أصبح يجد نفسه في وضع حسّيّ ومعنوي لا يصح التعبير عنه إلا بقوله : يضيق صدري ولا ينطلق لساني ، وهكذا أصبح كل مواطن يعاني في نفسه مأساة قاسية أخشى ما يخشاه أن تسير به الى الخيبة واليأس لا قدر الله أبدا .

فالمغاربة بسبب ذلك كله يواجهون اليوم أكثر من ذي قبل مسؤولية جسيمة جدا تجعلهم يشعرون بأن المغرب يجتاز فترة حاسمة هو أحوج ما يكون فيها الى جمع الكلمة ، وتوحيد الرأي ، وتكتيل الصف ، وتوجيه السياسة بكل جدّ ، وتبصر ، وتصميم في سبيل احقاق الحق ، وإبطال الباطل .

ونعتقد ، فيما يخصنا ، أنه ليس لهذا من سبيل سوى خوض المعركة المصيرية - معركة استكمال الوحدة الترابية بدون استثناء أي جزء جنوبا ، وشمالا بالنسبة لأسبانيا ، وجنوبا وشرقا بالنسبة للجزائر - وذلك بكل ما يملكه المغرب من وسائل وأساليب ، ومن طاقات وامكانيات في كل المجالات الداخلية والخارجية .

ذلك أن المغرب يواجه تكتلا ثلاثيا أسبانياً، جزائرياً وموريطانياً تعزز أخيرا بتحيز رئيس لجنة تقصي الحقائق لوجهة نظر الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرتزقته بادعاء أن سكان الصحراء

وتوصيات الأمم المتحدة التي لا تملك سلطة التنفيذ مما يجعل كل ما يصدر عنها من أحكام عرضة للاهمال والنسيان ، والفشل والانهيار .

فكل هذه الحقائق والاعتبارات تضطر المغرب الى ان يفكر جديا في كل ما يقوي جانبه ، ويشد أزره ، ويجدي قضيته في الداخل والخارج ، ومن أجل هذا يتعين عليه ان لا يعتبر أي شيء غير مصلحته الوطنية العليا في كل ما يقول ويعمل متخليا عن كل سياسة متسمة بالعواطف ، والمجاملات ، والأوهام ، والخيالات ، اذ هي سياسة قام البرهان على فسادها وخطرها ، ومن تلك السياسة خرافة ما يسمى « بالمغرب العربي » الذي كان ورقة خاسرة بالنسبة لنا ، ورابحة بالنسبة للجزائر ، مثلا ، على حساب أراضينا وحدودنا حيث تطوق المغرب وتحصره في رقعة محدودة بينها جنوبا وشرقا ، وبين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي شمالا وغربا ، وبهذا تعزله في الزاوية الشمالية الغربية من القارة الإفريقية كما تحرمه من الثروات والطاقات الموجودة في الصحراء المغربية المغتصبة .

ان تجارب ومحن المغرب في ذلك المجال كافية لاقناعه بنبذ سياسة العواطف الكاذبة ، والأوراق الخاسرة ، والفرص الضائعة ، اذ التمادي فيها بعد كل ما جرى ويجري انما يمليه العمى السياسي الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه بشكل أو بآخر .

ولهذا يلزم إعادة النظر جذريا وجديا في سياستنا الخارجية

خصوصا فيما يتعلق بالموقف من الجزائر وموريطانيا وكذلك بموقف بعض الدول العربية وسلوك الجامعة العربية التي تأثرت بموقف حليفتي الاستعمار بمناسبة مجلس وزراء الخارجية الأخير: لهذا أصبح من المحتم تقييم سياستنا على أساس صحيح وسليم من الواقع ، والواجب الوطني ، والمصلحة المغربية لا غير .

وإذا أمعنا النظر في حقيقة الوضع الخطير الذي يواجهه المغرب أيقنا أن مسألة التحرير والوحدة ليست مسألة سياسية ودبلوماسية بقدر ما هي مسألة عسكرية لا يمكن حلها بما يرضي حقوق ومطامع المغرب المشروعة إلا باللجوء آخر الأمر الى القوة ، ولهذا يجب على المغرب أن يتوفر على كل القوة التي تمكنه من خوض معركة المصير والفوز فيها بتحرير ترابه السليب ، وبتوحيده مع الوطن المحرر بالرغم عن كل شيء وكل واحد .

وهكذا يرى نفسه ملزما بتصحيح سياسته الخارجية ، وبتوفير وتنظيم أقوى جيش له بكل ما يلزمه من سلاح وعتاد وغيرهما مما تتطلبه الحرب العصرية ، والمعركة التكنولوجية ، وفي سبيل هذا يجب التضحية مؤقتا بكل ما يمكن من البرامج والمشاريع غير الضرورية وغير المستعجلة لتخصيص أضخم ميزانية الى التجنيد والتسليح والتدريب على أوسع نطاق ، وبعبارة أوضح وأدق يجب على المغرب أن تكون له جميع وسائل سياسته التحريرية والتوحيدية حتى يكون قادرا فعلا على الظفر بحقوقه كاملة غير منقوصة ، وتحقيق مطامحه المشروعة في الوحدة الترابية الكاملة الشاملة داخل حدودنا الأصلية والتاريخية الحقة ، وبذلك

يصبح المغرب في مستوى مطالبة العادلة ، والأحداث والماجريات بالنسبة اليها ، كما يتمكن من مواجهة كل موقف خطير وما يفجأ من طوارىء وتقلبات ، واحتمالات .

وبعبارة وجيزة أخرى يجب على المغرب أن يصبح في أقرب وقت بمثابة حصن منيع ، ومستودع حربي لا ينضب ولا ينفد (une forteresse bien défendue et un inépuisable arsenal de guerre) وليس هذا بالأمر المستحيل على المغرب الذي له من الرجال والوسائل ما يمكنه من أن يكون كذلك ، وان اتساع رقعة المغرب المحرر والموحد ، وامتداد حدوده وشواطئه ليقضيان بذلك حتما ولزوما ، كما ان امتلاك القوة من شأنه أن يثبط الطامعين والمناوئين ، وقد يغني عن استعمالها لصدّ عدوان ، أو درء خطر ، ولهذا كله يجب على المغرب أن يكون أقوى من كل حاسد ناقم ، ومن كل منافس طامع .

وليس من سبيل الى توفير للقوة للمغرب إلا بالوسائل الآتية :

1 - تجنيد جميع القادرين على حمل السلاح من المواطنين لينخرطوا في الجيش أو ليكونوا قوة احتياطية رهن اشارة الجيش .

2 - تسليح القوات المغربية وتجهيزها بكل المعدات على أوسع نطاق ، وتنويع الأسلحة والأجهزة حسب مقتضيات كل منطقة عسكرية .

3 - تزويد القوات المسلحة بجميع الأطر الفنية الضرورية من كل مستوى .

4 – تزويد المغرب بما تتطلبه ضروراته من أسطول جوي وبحري الأول للحماية الجوية في السلم ولخوض الحرب ، والثاني لحماية الشواطىء والدفاع عن الحوزة عند الاقتضاء .

5 – تحصين الحدود والشواطىء بكل ما يلزم لحمايتها باستمرار .

6 – انشاء جيش خاص بالحدود والصحراء مع ما يحتاجه من وسائل وأجهزة كافية .

7 – أحداث فرق جوالة من الجمالة (méharistes) لمراقبة الحدود والحراسة داخل الصحراء في كل وقت حتى يمنع كل تسرب دخيل .

8 – فتح مطارات حربية حسبما تتطلبه مصلحة الدفاع الوطني في مجال الصحراء .

9 – تزويد المراكز العسكرية في الصحراء بكل وسائل الاتصال السريع من طرف وغيرها .

تلك بعض المقترحات الخاصة بتوفير القوة المحاربة للمغرب المصمم على تحرير وتوحيد ترابه الوطني .

وهناك حرب أخرى لها أهميتها في مجال معركة المصير ، وهي حملة التوعية في الداخل ، والدعاية في الخارج ، ومن وسائلها :

1 – الندوات الصحفية ، وتزويد وكالات الأخبار بكل المعلومات عن قضية الصحراء من وجهة النظر المغربية .

2 – تزويد السفارات المغربية بملفات تامة للعمل على إثارة الرأي العام الخارجي فيما يخص حق المغرب في استرجاع ترابه المغتصب بأكمله .

3 – مواصلة تعريف الأوساط الوطنية والأمنية بكل ما جد في القضية الصحراوية مع توضيح موقف المغرب من التطورات والطوارىء الخاصة بها .

4 – فضح العملاء والمرتزقة من العناصر المسخرة لصالح الاستعمار الاسباني وللتواطؤ الجزائري معه ضد المغرب .

5 – القضاء على الطابور الخامس من الجزائريين والاسبانيين . وغيرهم المندسين داخل المغرب للعمل ضده بوسائل سرية ، ومعاملة الرعايا الجزائريين والاسبانيين بمثل ما يعامل به المغاربة في الجزائر وأسبانيا من مضايقة وانتقام .

أما على الصعيد الوطني فيجب تحقيق التعبئة الفكرية والسياسية والمدنية استعداداً لخوض المعركة التحريرية الفاصلة .

كما يجب التعجيل بتأليف حكومة الاجماع الوطني التي يضع قيامها حدا للاستغلال الحزبي لقضية الصحراء ولما أحدثته بعض الأحزاب من انقسام في العمل الجماعي الوطني كأن قضية التحرير والوحدة تعني هذه الأحزاب أكثر مما تعني الأمة جمعاء .

ويكون من أولى مهام حكومة الاجماع الوطني مقابل الموقف الجزائري العدائي للمغرب ، والممالي للاستعمار ضده سرا

وعلانية بالموقف الذي هو رد الفعل الوحيد على سياسة التآمر، والتحدي والتهديد والذي يتمثل في :

1 - الغاء معاهدة ايفران وبلاغ تلمسان وغيرهما مما يتعلق بتيندوف .

2 - اعلان عزم المغرب على استرجاع جميع المناطق والحدود التي اقتطعها الاستعمار الفرنسي من ترابه ، وألحقها بسيطرته في الجزائر ، ثم اغتصبتها حكومة الجزائر خلفا وارثا للاستعمار الغاشم .

3 - نشر خريطة رسمية للمغرب في حدوده الأصلية والتاريخية الحقة التي أرادت فرنسا مفاوضة المغرب في 1958 لارجاعها اليه والتي التزمت الحكومة الجزائرية المؤقتة بتسوية مسألتها دون التقيد بما كانت عليه في عهد الاستعمار .

4 - الالتزام بعدم قبول عرض قضية تحرير المناطق الصحراوية الملحقة بالجزائر على منظمة الوحدة الأفريقية ، أو الجامعة العربية أو هيئة الأمم المتحدة حتى لا تتعرض بأي شكل لما تعرضت له قضايانا في الماضي والحاضر من تدخلات مغرضة ، ومعاكسات متلفة ، وتسويات مجحفة بحق المغرب في وحدته الكاملة .

5 - الامتناع عن الانسياق مرة أخرى في قضية التحرير والوحدة نحو مسطرة تقرير المصير التي تفتح المجال للتناور ، والتضليل ، والتزييف من لدن السلطة المتصرفة في المناطق المعنية بالأمر كما وقع ويقع في الصحراء المحتلة في أسبانيا .

6 - توجيه النداء الى المواطنين المغاربة سكان الأقاليم والمناطق المحتلة من الجزائر لتعريفهم بسياسة المغرب التحريرية والتوحيدية تجاههم ، ودعوتهم الى تعبئة نفوسهم ووسائلهم للمساهمة في انقاذ أراضيهم ، وخلاص أنفسهم من التسلط الجزائري بديل السيطرة الاستعمارية الفرنسية .

7 - وضع مخطط محكم للعمل من أجل ذلك بوسائل الاتصال ، والدعاية ، والتوعية .

فبهذه الوسائل مثلا يقابل المغرب الموقف الجزائري المعادي له جهارا ورسميا ، وفي المثل المغربي العامي : كبرها تصغر ، وهو خير ما يرد به على العداء السافر ، والتحدي المكشوف لحكومة الجزائر التي لم تجد أدنى غضاضة في مجابهة المغرب - بعد نكران الجميل - بالعداوة والتحالف مع الاستعمار ضدّه .

وخلاصة القول ان المغرب أصبح يواجه مسؤوليات وطنية ، جسيمة ، فيجب أن يبرهن بالعمل على انه في مستوى هذه المسؤوليات في مختلف المجالات السياسية ، والديبلوماسية ، والعسكرية ، وعلى الصعيد الداخلي والخارجي ، وليس من شك في أن المغرب جد قادر على تحمل سائر مسؤولياته تجاه جميع الخصوم من مستعمرين ومتواطئين معهم ضده وطنا ، وشعبا ، ودولة ونظاماً ، ولهذا فان الساعة ساعة الفصل بين الحق والباطل مهما كلفت من اختيارات وتضحيات .

تلك هي بايجاز وجهة نظرنا في قضية الساعة التي هي قضية الأمة جمعاء صاحبة الأرض ، وعمدة التحرير والوحدة .

وبهذه المناسبة نؤكد مضمون مذكرتينا المرفوعتين في نفس الموضوع الى جلالتكم تاريخ 26 يونيو 1974 ، و18 فبراير 1975 .

ومن الله نستمد العون والسداد ، وما النصر إلا من عند الله .

أدام الله عليكم النصر والتأييد ، وحقق بكم للوطن وحدته الكاملة ، وأعلن بجيشنا المظفّر تحت قيادتكم السامية راية الحق في مغرب محرر موحد ، وقوي منيع ، وأبيّ عزيز ، وان ينصركم الله فلا غالب لكم .

والسلام على مقامكم العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته .

فاس في 8 يونيو 1975

عن حزب الدستور الديمقراطي
الأمين العام
(محمد حسن الوزاني)

رسالة أخرى إلى جلالة الملك

بسم الله

حضرة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده :

السلام على مقامكم العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته، وبعد، يشرفني أن أرفع إلى جنابكم الشريف، باسم حزب الدستور الديمقراطي، هذه الرسالة المتضمنة لوجهة نظرنا فيما جد من تطورات الأحداث الخاصة بقضية تحرير الصحراء المغربية المحتلة، وكذلك فيما تتطلبه حاليا هذه القضية الوطنية كقضية الساعة في المغرب من جهود جبارة، ومواقف حازمة، وردود فعل قوية حتى لا يلتبس الحق فيها بالباطل بعد أن كثر حولها اللجاج، واشتد النزاع حتى اختلط فيها الحابل بالنابل على كثير من الناس في الداخل، وفي الخارج أكثر، الأمر الذي أصبح يقتضي حتما ولزوما التعجيل بردّ الأمور إلى نصابها، ورفع كل التباس عنها بتوضيح الموقف المغربي بما يخرجه من كل غموض، ويزيل عنه كل ارتباك، ونعتبر كل هذا من الأكيد، بل من الضروري في هذه الفترة العصيبة، فترة ما قبل صدور رأي محكمة العدل الدولية، وعقد دورة الأمم المتحدة، حيث كثر اللغط الخارجي، واشتد كذلك الشعب الجزائري بما كشف أكثر عن المشارة، والمكالبة والتحرش من لدن الخصوم الذين لا يزدادون مع الأيام

إلا لددا وتعنتا ،ومما يشجعهم على التمادي في موقفهم الشرير ، والامعـان في التهجم على حق المغـرب بالانكـار ، والتلبيس ، والأعناف وقوفنا بكل أسف أمام هذا الشـر المبيت والمستفحل موقف السلبية ، والسكوت ، والتحمل لسبب غير واضح ، ولا معقول ، ولا مقبول ، وبهذا نعين على أنفسنا ، ونسمح بالاجهاز على حقنا في قضية مصيرية نعتبرها قضية حياة أو موت بالنسبة للمغرب وطنا ، وأمة ، ودولة ، ونظاما في الحال والمثال .

أما ما راج ويروج من اللغط في الخارج حول تلك القضية فسببه حملات الدعايـة المناوئـة السريـة والعلنية التي يقـوم بها الاستعمار وحلفاؤه بكل الوسائل والتي لا يقـابلها المغـرب بما يعارضها ويبطلها بشتى الوسائل الفعالة الكفيلة بإحباطها في المهد وإيقافها عند حدها ، وكأن المغرب في هذا إنما يكتفي بالايمان بحقه ، وبالاعتماد على ما يؤمله من تأييد التحكيم الدولي لوجهة نظره ، وموقفه ومطلبه ناسيا أو متناسيا أن الحق لا ينتصر بنفسه ، ولا يعول على الغير في إحقاقه ، وإنما يعتمد في أخذه على الجد والمثابرة على الجهر به ، والتعريف بأمره ، والدفاع عنه ، والقضاء عـلى كل مـا يعترض سبيله ، ويحـاول إتلافـه بـالادعـاءات ، والمناورات ، والمساومات ، والتنازلات لفائدة الطامعين والمغامرين من كل صنف وجهة .

وهكذا فإذا كان حق المغرب أبلج ، بل مشرقا وضاء في نظر أهله وأنصاره فإن الأمر ليس كذلك عند الكثيرين في الخارج بسبب أن باطل الخصوم من مستعمرين وحلفاء وعملاء لهم قد

أفسد على الحق المغربي الأجواء والمحيطات في كل قارة ومنظمة مستغلا إلى أقصى حد الفراغ أو التقصير الذي ما فتىء المغرب يتربع فيه خصوصا والشر قد استفحل ، والفتنة قد اتقدت كلما دنا الأجل المحدد لتداول محكمة العدل الدولية في المسألة المعروضة عليها ، ولبت الجمعية العامة لهيئة الأمم في التسوية المنتظرة استنادا إلى مشورة وفتوى المحكمة المذكورة في الخلاف القانوني ، والنزاع الأساسي بين المغرب وأسبانيا حول ملكية الصحراء ومصيرها .

ونظرا لكل هذا فإن المغرب ملزم بأن يجد وينشط بشكل أكثر وأجدى في هذه الفترة الوجيزة التي بقيت لساعة الفصل وذلك في المجال الديبلوماسي ، وعلى الصعيد الدولي ، وفي المحيط الأممي حتى تسود كلمة المغرب ، وتتفوق دعوة المغرب ، ويتعزز حق المغرب ، ويتهيأ نصر المغرب على باطل المستعمرين الأسبانيين ، وكيد المغامرين الجزائريين ومن لف لفهم جميعاً من المحتالين والمتعاونين . كما أن المغرب ملزم في نفس الوقت باتخاذ كامل الاستعداد عسكريا لاكتساح الصحراء المغربية بمجرد ما تبدأ قوات الاستعمار في الانسحاب أثناء هذه الفترة ، أو لدى صدور قرار الأمم المتحدة بالتسوية ، سواء أكانت في صالح المغرب أو غير مرضية له كلا أو بعضا ، وذلك عملا بأن حقه يؤخذ ولا يعطى ، وهنا لا يجدي غير السبق إلى فرض الأمر الواقع .

ذلك باختصار ما يتعلق باللغط الخارجي الذي كثر حول قضية تحرير الصحراء المغربية خصوصا في محيط المستعمرين والمنافسين .

وأما الشعب الجزائري الذي بلغ ذروته أخيرا على لسان الهواري بومدين ، فهو أخطر من أن يقابل بالتجاهل أو التغاضي لسبب من الأسباب ، لهذا يتحتم على المغرب أن يواجهه بكل حزم وصرامة حتى يرد الكيد في نحر صاحبه ومن هم على شاكلته من المعكرين لصفو القضية المغربية ، والمتطاولين إلى الخوض فيها طمعا أو مساومة .

وتكمن خطورة التصريحات الجزائرية المعلنة عن مواقف التهجم والتحدي في كونها صدرت من الرئيس الجزائري نفسه في خطاب ومناسبة رسميين ، وأمام إطارات الدولة الادارية ، والحزبية ، والسياسية والعسكرية ، فلم يبق الموقف الجزائري محصورا في نطاق الاعلام الشبيه بالرسمي ، بل تكشف وافتضح بعد أن انتقل من هذا النطاق المستتر نوعا ما إلى مجال الجلاء والصراحة ، بل التعدي والمعاداة بالنسبة للمغرب وقضيته ، وشعبه ، وكيانه حالا واستقبالا .

وبصرف النظر عما صرح به الهواري بومدين الموتور الناقم من الترهات ، وأعلنه من المهاترات كزعمه أنه ينشد مغربا كبيرا للشعوب ، وكادِّعائه أن حكومة « الثورة » هي التي حركت مسطرة تصفية الاستعمار في الصحراء ، وكقوله ان الثورة لا تخضع لعملية التصدير إلى الخارج ، وان سياسة الجزائر تجاه جاراتها المغربية مبنية على الاخاء ، وحسن الجوار ، والتعاون وذلك بغية تنحية عوامل الشقاق في الناحية وتلافي كل تدخل أجنبي ، وان الجزائر تنهج هذه السياسة لأنه ليس لها خيار ، ولأنه محكوم على

المجموعة بالتوافق والاتحاد وغير هذا من المزاعم التي هي من قبيل رمي الكلام على عواهنه ، فمن المعلوم أن الجزائر التي تنكرت للمغرب وأنكرت جميله (وفي المثل : اتق شر من أحسنت إليه ، ولما اشتد ساعده رماني) قد أقامت البراهين على فقدان الثقة فيها ، فهي تقول شيئا وتفعل خلافه (قول كالعسل ، وفعل كالأسل ، وكلام لين ، وظلم بين) . . .

وبما أن لكل كلام جوابا فلا مناص لنا من الرد على غير ذلك من تصريحات بومدين بخصوص قضية الصحراء المغربية ، فقد أعلن أن مشاكل خارجة عن الارادة الجزائرية أثارت اختلافات بين وجهات النظر مع المغرب حول مشكلة الصحراء ، وأن هذه المشكلة خلقت جوا عديم الجدوى بالنسبة للشعبين اللذين يفرض عليهما القدر ، طوعا أو كرها ، السير نحو الاتحاد ، فماذا يعني بومدين بهذا ؟ أليس هو تصميم المغرب على استرجاع أقاليمه وحدوده الصحراوية المغتصبة من لدن الاستعمار الفرنسي والملحقة تعسفا وعدوانا بتراب الجزائر زمن انضمامها إلى فرنسا ؟ أليس كذلك هو ما تبيته الجزائر التوسعية من السيطرة بشكل أو بآخر على التراب المغربي كله أو بعضه ؟

ثم لم يقتصر بومدين على هذه الترهات والخيالات ، بل رام بأسلوبه المكيافيلي المفضوح أن يثير الخلاف بين المغرب وموريطانيا ، وينفخ في سعير الفتنة رجاء التفرقة بينهما ، وإذكاء طمع موريطانيا في الصحراء بترويج فكرة التقسيم حتى لا يتمكن المغرب من أخذ صحرائه كلها ، وإدراك مبتغاه من التحرير

والوحدة ، كما أن بومدين تساءل : أين ستقع الحدود الجديدة بين البلدين كأن الأمر يعنيه مثلما أو أكثر مما يعنيهما ، وهذا بدافع الفضول ، والمناورة ، والزج بنفسه فيما لا يعنيه .

بل قد بلغ به التدخل فيما لا يعنيه أن أعلن تمسك الجزائر بحق الاستفتاء لتقرير المصير من لدن سكان الصحراء مدعيا بكل صفاقة أن ما يهم هو تصفية الاستعمار في ذلك التراب ، وعودته عربيا أي مستقلا تحت النفوذ الجزائري ، وجزائريا في النهاية ، لا مغربيا ولا موريطانيا بأي شكل .

وقد ضرب بومدين الرقم القياسي في التهاتر والديماغوجية وذلك بنفيه عداء الجزائر لتشييد المغرب الكبير ، وبزعمه أن بلاده مستعدة للشروع فورا في مسطرة توحيد الأقطار المغربية باسم مغرب الشعوب وابتداء من الغد ، ومما لا شك فيه أن بومدين وأشباهه إنما يريدون التوحيد تحت زعامة وسيطرة الجزائر التي عرقلت منذ سنوات خطوات المسيرة نحو التوحيد إلى أن تتمكن من وسائل فرض الزعامة ، وبسط السيطرة على الجميع ، وطمعا في هذا عارضت الاتحاد بين ليبيا وتونس فأفشلته ، كما أمعنت إلى الآن في التآمر مع الاستعمار الأسباني حتى لا تعود الصحراء المغربية إلى حظيرة التراب الوطني المغربي ، وحتى تحبط كل تفاهم ، وتعاون ، وتضامن بين المغرب وموريطانيا متربصة الساعة التي يمكنها أن تتسلط فيها على الأقطار المغربية شرقا وغربا وجنوبا ، مما لا يعدو أن يكون كله مجرد هواجس ووساوس ونفثات مصدور . . . ومهما يكن من أمر التصريحات الجزائرية

والمواقف المتخذة بها فهي أخطر من أن يسكت عنها عملا بالحكمة : ربما كان السكوت جوابا ، شقشقة هدرت ثم قرت ، دع القطا ينم ، وشرا يعبر !

ألا ان الأمر جدّ وليس بهزل ، فلا ينفع معه التذرّع بالحكمة اقتناعا بأنها هي خير جواب على التحدي السافر الذي أعلنه هواري بومدين على رؤوس الملأ لمواجهة المغرب دون تستر ولا التواء في قضية خلافه مع الاستعمار على مصير الصحراء كجزء لا يتجزأ من ترابنا الوطني .

بل خير جواب على ذلك التحدي المكشوف هو مقابلته بالمثل حتى يلقم صاحبه الحجر ، فلا يتمادى في غيه ضد المغرب وقضيته .

وبكلمة واحدة أن الشعب المغربي لجدّ متألم من شدة ما أثخنته الجراح الجزائرية في الماضي والحاضر ، فلم يعد له صبر على الكلوم التي ما فتئت تدمي أفئدة بنيه ، وتثير ثائرة رجاله كلما رشقتهم الجزائر بسهامها في عزتهم ، وشهامتهم ، ورجولتهم ، فأصيبوا بسبب هذا بما يخدش شرفهم ، ويضاعف إهانتهم ، ولهذا لا يعذرون الدولة المغربية في موقفها الصامت من تلك التهجمات والتحديات ، ولا يرضون أن تقابلها بما من شأنه أن يزيد أصحابها جرأة ووقاحة ، واستفزازا وعدوانا جريا على القاعدة : من لطمك على خدك الأيمن فأدر إليه خدك الأيسر ليلطمك عليه !

فمن حق الشعب المغربي أولا ، ومن واجب دولته ثانيا أن

يقابلا الشر بما يستحق ، وأن يرفعا عنهما الظلم ، والذلة ، والمهانة بكل ما يجدي من الوسائل ، وقيام الصحافة المغربية بالرد على التحدي لا يعفي الدولة مطلقا من مواجهة مسؤولياتها وأداء واجباتها حتى لا تتعرض في الداخل والخارج بأي شكل لتهمة الضعف والعجز ، والتقصير والتهاون ، والتساهل والتخلي ، ولذلك يجب على الدولة أن تضع النقط على الحروف مؤكدة حق المغرب ، ورافضة باطل الاستعمار وحليفته الجزائر ، ومعلنة عزم المغرب شعبا ودولة على الدفاع عن حوزة الوطن ، واستكمال وحدته الترابية مهما كلف هذا من تضحيات جسيمة وقصوى .

هذا بالنسبة للجزائر المتجاهرة بمواقفها العدائية ، وبالنسبة لغيرها من الدول فنرى فيما يخص الموقف من موريطانيا المنافسة أن توضح الدولة المغربية - بقدر الامكان ، ودون الاخلال بالمصلحة الوطنية - حقيقة ما جرى ويجري بين الرباط ونواكشوط من مخابرات واتفاقات حتى يكون الرأي العام الوطني على بينة من الأمر ، ويخرج من الحيرة والبلبلة اللتين نشأتا عن الاتصالات والبلاغات المشتركة ، من جهة ، وعن المواقف الموريطانية الانفرادية ، من جهة أخرى ، وبصرف النظر عن هذا وذاك نرى أن يعجل المغرب بكسب الجانب الموريطاني إليه بكل الوسائل الكفيلة بتوحيد الموقفين دون التفريط في أي جزء من صحرائنا بإقليميها الساقية الحمراء ووادي الذهب باعتبارهما مغربيين صميمين ، وجزئين لا يتجزآن من التراب الوطني ، وبذلك نعزل موريطانيا نهائيًا عن الجزائر في قضية استرجاع صحرائنا المحتلة ،

ونقضي على منافسة ليست في صالح هذه القضية بدءا وختاما ، وذلك أضعف الايمان ، وفي المثل : عدوّ عدوِّك صديق .

وفي نفس الوقت يلزم المغرب كذلك أن يعمل لكسب تونس صراحة لجانبه قدوة بليبيا التي اختارت جانب المغرب رسميا وعمليا معلنة كامل استعدادها لخوض معركة التحرير معه إن اقتضى الأمر ، ولليبيا وتونس حساب مع الجزائر بسبب معارضتها وإحباطها لمشروع الوحدة الثنائية وبسبب قضايا أخرى ذات أهمية ، فالمصلحة المشتركة عامل حاسم في عزل الجزائر ، أما الدول العربية فيجب أن يتجه إليها المغرب منذ الآن لمعرفة ما هي الدول المناصرة أو المترددة أو المحايدة بغية لاتخاذ موقف محدد ومصرح به من كل صنف ، وللمغرب وسائل يتمكن بها من الضغط على الدول العربية المخضرمة الاتجاه والموقف في قضية مصيرية نقف فيها بين الحياة والموت ، فلا يمكن أن نتساهل فيها مع أية دولة عربية تخذلنا بعد القرار الاجماعي الصادر عن مؤتمر القمة بالرباط .

ونفس الاجراء يجب أن يتخذه المغرب تجاه سائر الدول الأخرى الأفريقية ، والأسيوية ، والأوربية ، والأمريكية حتى يعرف بالضبط الصديق من غير الصديق في قضية المصير التي هي توحيد التراب الوطني بأكمله ، وبعبارة أوضح يجب في هذه الفترة التي نقترب فيها من ساعة الحسم والفعل في قضية الوحدة أن نكيف موقفنا من كل دولة حسب موقفها الرسمي الصريح من هذه القضية بنفسها ، فهي الآن عندنا المقياس والمعيار للصداقة

أو الخذلان، ومن شأن مراجعة مختلف الدول في مواقفها منا أن يكسب المغرب في نفوسها هيبة واحتراما، ويجعلها تحسب له حسابه منذ الآن وليس من سبيل إلى هذا كله إلّا بمراجعة الموقف المغربي على ضوء ما يسفر عنه تمحيص مواقف الدول من قضية الساعة لديه قضية استكمال الوحدة الترابية الوطنية.

ولا مناص لنا ونحن نتحدث عن هذا الموضوع الخطير من أن نشير إلى ما أصبحت تتطلبه قضية المغرب في المعركة الحاسمة الدائرة حولها في العالم، دولا ومنظمات، من مراجعة السياسة الخارجية وجهازها الوزاري، وتمثيلها الدبلوماسي وذلك بتقييم جديد وصحيح للسياسة نفسها، وإصلاح أجهزتها، وتزويدها بالأطر الصالحة ذات الكفاءة والصلاحية لتحمل المسؤوليات، والقيام بالمهام المنوطة بها، فبدون هذا ستظل سياستنا الخارجية وديبلوماسيتنا متصفتين بالنقص، والضعف، والعجز، وبعيدتين عن المستوى الذي لسياسة ودبلوماسية الدول المناوئة لنا وفي مقدمتها الجزائر التي استطاعت بأطر خارجيتها وديبلوماسيتها أن تبذ المغرب سواء على الصعيد الدولي أو العربي أو الأفريقي وذلك في قضية الصحراء المغربية، ومما ساعد الجزائر أنها ما تزال تتمتع بنفوذ وجاذبية الثورة التحريرية، والانتماء الاشتراكي، وغير هذا من عناصر الاغراء، ووسائل الاستمالة، الأمر الذي أصبح يحتم على المغرب التعجيل بتدارك الأحوال في هذه الفترة القصيرة التي تقربنا من ساعة البت في القضية وتزداد فيها مخاوفنا من أن تتعرض لسوء المنقلب والمصير، وغني عن البيان أن ما يزيد الطين بلة، والوضع سوءا أمر الاعلام المغربي في الداخل

والخارج ، حيث لا زال يعاني الأمرين من فساد وتدهور الأوضاع والأجهزة ، وانحطاط مختلف المستويات ، وعدم الخبرة والدراية ، وسوء التوجيه والتوعية وفقر في الرجال والوسائل وغير هذا من النقائص ، والعلل ، والآفات التي لا تخفى على أحد .

وهكذا فإن الاعلام المغربي مسؤول عن الفراغ المهول الذي يكتنف قضايا المغرب عامة ، وقضية الساعة فيه خاصة وذلك في المجال الداخلي ، وعلى الصعيد الخارجي ، حتى أنه ليخيل للعموم وللخصوص أن المغرب غير حاضر في أي مكان ، وحتى إن وجد فيه فبشكل ضعيف ، وناقص ، ومشوه ، ولا أدلّ على هذا من انهيار دعايتنا في الشرق العربي خاصة ، وفي العالم الثالث عامة في هذه الآونة الحاسمة بالنسبة لمعركة التحرير والتوحيد .

ونظرا لأن المغرب يخوض معركة حامية مع إسبانيا والجزائر ومن لف لفهما من الحكومات والأقوام فإنه يتعين عليه أن يتخذ عاجلا سياسة خارجية ، وديبلوماسية ، وخطة إعلامية تتسم كل واحدة منها بروح المعركة ، وتستعمل وسائلها ، وتعتمد على رجالها فتكون في مستوى القضية المصيرية ، وتواجه الأحداث بما يجدي هذه القضية ، وتتمكن بقوة وفعالية من التغلب على باطل الخصوم ودعواهم في كل مجال ، فبدون إصلاح ثوري مجد لا يستقيم أمر المغرب في الخارجية ، والديبلوماسية ، والاعلام ، ولا يضمن لقضيته فوز وانتصار .

وتفضلوا جلالتكم بقبول آيات إخلاصنا ووفائنا داعين الله

عزّ وجل أن يحفظكم ، ويطيل عمركم ، ويديم عليكم الصحة والعافية ، ويمدكم بالتوفيق والسداد حتى تدركوا ما يصبو إليه المغرب من غايات ، وتحققوا له وهو من ورائكم وتحت قيادتكم ما يعزم عليه من تحرير وتوحيد لترابه المغتصب ، والسلام على المقام الشريف ورحمته تعالى وبركاته .

فاس في 23 يونيو 1975

عن حزب الدستور الديمقراطي
الأمين العام
محمد حسن الوزاني

الوحدة غايتنا ، والجهاد سبيلنا
أو : موقفنا من قضية الوحدة الترابية الكاملة وتطوراتها

عقدت الهيئة المركزية لحزب الدستور الديمقراطي اجتماعا استثنائيا بتاريخ 8 يونيو 1975 لدراسة التطورات التي طرأت أخيرا على قضية تحرير الصحراء المغتصبة وتوحيدها مع التراب الوطني المحرر ، وقد أسفرت مداولاتها عن اتخاذ قرارات حددت بها وجهة نظر الحزب وموقفه الصريح من تلك التطورات .

أما بالنسبة لجوهر القضية وهو تحرير الصحراء مع بقية أرض الوطن فتذكر الهيئة المركزية بما يلي :

1 - خطاب الأمين العام للحزب بطنجة في 1956 الذي أعلن فيه أن الاستقلال لا يمكن أن يتم إلا بتحرير جميع الأجزاء المحتلة من أسبانيا وفرنسا شمالا وجنوبا وشرقا .

2 - المذكرة المرفوعة إلى جلالة الملك في 26 يونيو 1974

3 - البيان السياسي بتاريخ 20 غشت 1974

4 - النداء إلى المعركة بتاريخ 10 شتنبر 1974

5 - المذكرة المرفوعة إلى جلالة الملك في 18 فبراير 1975

6 - المذكرة المرفوعة إليه في 8 يونيو 1975 .

وأما بالنسبة لموقف الحزب من التطورات التي عرفتها وتعرفها قضية تحقيق الوحدة الترابية الوطنية الكاملة الشاملة المطلقة بتحرير جميع ما احتل من اسبانيا واغتصب من فرنسا في عهد امتلاكها للجزائر فإن الهيئة المركزية تعلن باسم الحزب :

1 - أن قضية التحرير والتوحيد قضية ترابية لا تقبل التجزئة ، فهي تشمل جميع ما يسيطر عليه الاستعمار الأسباني شمالا وجنوبا في البر والبحر من المدن والجزر والأقاليم ، كما تشمل سائر الأصقاع التي احتلتها فرنسا في عهد احتلالها وسيطرتها بالشمال الافريقي كله والتي أرادت التفاوض مع المغرب في 1958 لارجاعها إليه ، ثم ترامت عليها الجزائر التي اعتبرت نفسها وارثة الاحتلال الأجنبي والاستعمار الفرنسي فيما اقتطعته فرنسا من المغرب وألحقته بسيطرتها في الجزائر الملحقة هي كذلك بالتراب الفرنسي مدة احتلالها منذ 1830 ، وتقع المنطقة الصحراوية المغتصبة من لدن الجزائر بعد فرنسا بين بشار والقنادسة شرقا وبين تيندوف غربا وتمتد إلى أقصى حدود المغرب التاريخية جنوبا .

2 - أن تحرير وتوحيد الأقاليم والأطراف المغتصبة يعد أسبقية جميع الأسبقيات كيفما كان نوعها وشأنها في المغرب ، لأنها قضية حياة أو موت بالنسبة إليه ، فهي بسبب هذا تتعلق بمعركة وطنية مصيرية تهون في سبيلها كل التضحيات .

3 - أن قضية التحرير والتوحيد قضية المغرب كله ، والأمة جمعاء ، فلا يجوز لأي فريق أو لأي فرد أن يحاول الاستبداد

بـأمرهـا واستغلالها بأي شكـل للدعايـة الحزبيـة أو للتهريـج الغوغائي .

4 - أن البت في قضية الوحدة الوطنية الكاملة لا يعني غير المغرب وطنا وأمة ودولة ، وأن الفصل فيها بإحقاق حق المغرب وإبطال باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرتزقته ، حكومات كانت أو جماعات أو أشخاصا ، لا تملكه أية منظمة خارجية كيفما كان نوعها ، بل العمدة في ذلك إنما هو الشعب المغربي بجميع طاقاته ووسائله وقواته ، وفي طليعتها الجيش الوطني ، فالوحدة غايتنا والجهاد سبيلنا ، وما النصر إلا من عند الله ، ولينصرن الله من ينصره .

5 - أن تكتل الجزائر وموريطانيا مع الاستعمار الاسباني ضد المغرب سرا وعلانية قد فضح سياسة ما يسمى « بالمغرب العـربي » ، وطعن في الصميم التضامن المنسـوب إليه ، فـأقام البرهان على أن المغرب العربي لا يعدو أن يكون أسطورة فارغة ، وورقة خاسرة خصوصا بالنسبة للمغرب الذي توسعت وتحاول أن تتـوسع الجـزائر عـلى حساب أراضيـه المغتصبة سـواء في عهد الاستعمار أو بعد الاستقلال .

6 - أن الاعتبار بالـوقائـع ، والاتعاظ بـالتجارب ، من جهة ، ومتطلبات الواجب الوطني ، وضرورات المصلحة العليا للبلاد ، من جهة أخرى ، تقضي كلها بأن يعجل المغرب بإعادة النظر جذريا في سياسته الخارجية وذلك بنبذ سياسة العواطف والمجاملات ، والأوهام والخيالات بـدعوى المـرونة والتسـاهل ،

وبتقييم مواقفه على أساس صحيح وسليم من الواقع ، والواجب ، والمصلحة إذ التمادي في سياسة الأساطير ، والتساهلات والتنازلات إنما هو إمعان في الخذلان ، وإخلال بقضايا الوطن وإهدار لحقوقه ، وتضحية بمصالحه وهو العمى السياسي الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه فضلا عن اتخاذ أي موقف يتصف به .

7 - أن المغرب - تمسكا بحقه ، ووفاء لقضيته - أصبح مضطرا إلى مراجعة موقفه من الجزائر ، وموريطانيا وبعض الدول العربية ، وجامعة الدول العربية وذلك نتيجة سلوك كل واحدة منها تجاه مسألة استرجاع كامل التراب الوطني المغربي المحتل .

8 - أن لجنة تقصي الحقائق الأممية تخلت - على لسان رئيسها - عن حيادها بعد زيارتها للجزائر وأثناء وجودها بموريطانيا حيث تبنّى المسؤول عنها في تصريحات بباريس ونواكشوط وجهة نظر الاستعمار والمتواطئين معه ضد المغرب وقضيته من الجزائريين والموريطانيين ، فحاد بذلك عن حقيقة مهمة اللجنة حتى بلغ به الأمر أن طعن في تحكيم محكمة العدل الدولية بطلب من هيئة الأمم المتحدة وبذلك الموقف فقدت اللجنة كل صلاحية للبحث والاستطلاع والتحقيق باسم لجنة تصفية الاستعمار ، وفشلت في مهمتها معرضة تقريرها إلى الطعن من لدن المغرب إن تضمن ما يؤيد باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه المغتصبة .

9 - أن البلاغ الجزائري المكيافيلي الصادر في 31 مايو 1975 باسم وكالة الصحافة الجزائرية الرسمية يثبت ، بشكل

صريح ووقح ، التواطؤ الجزائري السافر مع الاستعمار الأسباني ، وإرادة الترامي والتوسع من جديد على حساب وحدة المغرب الترابية مبرهنا بكل هذا على موقف التهجم والتحدي ، نحو المغرب ، والتطاول إلى التدخل في شؤونه الداخلية ، ونزاعه مع اسبانيا المستعمرة المعروض حاليا على نظر محكمة العدل الدولية من طرف هيئة الأمم المتحدة تأييدا لطلب المغرب العمل لانصافه في حقه ضد الاستعمار الباغي .

فنظرا لهذا كله يتعين على المغرب أن يحزم أمره ، ويقوي عزمه ، ويعد عدته لأخذ حقه بالقوة عند الاقتضاء ، إذ الحق يؤخذ ولا يعطى ، وعملا بهذا يجب أن يقف المغرب بالمرصاد لكل ما تقدم عليه أسبانيا من انسحاب كما هدّدت به وأعلنته رسميًا على سبيل التناور والمغالطة وذلك ليكتسح أراضيه ان لم تسلم إليه فور الجلاء عنها .

وبما أن قضية الوحدة الترابية الوطنية قضية لا تتجزأ فيجب على المغرب أن يعمل في نفس الوقت بكل حزم وجد ، وبما يملك من وسائل فعالة لاسترجاع مدنه وجيوبه وجزره بالشمال .

وفيما يخص الجزائر فإن رد الفعل الوحيد على موقفها العدائي المكشوف من المغرب ، وتواطئها العلني مع الاستعمار ضده ، وخطتها التوسعية على حساب التراب الوطني المغربي ، ومراميها القريبة والبعيدة ضد المغرب وطنا وأمة في الحاضر والمستقبل ليس هو الدخول معها في لجاج سلبي وحرب كلامية عقيمة ، بل هو الاقدام على فتح الملف الترابي معها بصفتها دولة ورثت الاستعمار الفرنسي فيما اقتطعه من التراب المغربي وألحقه

بسيطرته وقتما كان مالكا للجزائر كقطر مندمج في التراب الفرنسي منذ أكثر من 130 سنة .

والسبيل إلى وضع قضية استرجاع ما تحتله الجزائر خلفا وإرثا للاستعمار من مناطق مغربية صميمة هو :

1 - إلغاء معاهدة ايفران المؤرخة في 15 / 1 / 69 وبلاغ تلمسان المشترك في 27 مايو1970 ومحادثات المحمدية وأوقاف الرباط في 15 يونيو 1972 التي لم يصادق عليها المغرب أبدا .

2 - إعلان عزم المغرب على استرجاع جميع المناطق والحدود المغربية التي ضمت إلى الجزائر في عهد الاستعمار وبعده .

3 - نشر خريطة رسمية للمغرب في حدوده الأصلية والتاريخية الحقة التي طلبت فرنسا في 1958 من المغرب التفاوض معه لارجاعها إليه والتي التزمت حكومة الثورة الجزائرية في اتفاق 6 يوليوز 1961 مع المغرب بتسوية مشكلها الترابي غير متقيدة بالحدود المصطنعة في عهد الاستعمار الفرنسي .

4 - التصريح بعدم قبول المغرب مسبقا لتحكيم أية منظمة خارجية (هيئة الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية أو الجامعة العربية) في قضية تحرير أراضيه المغتصبة ، لأن تدخلها ليس من شأنه إلا أن يفسد عليها الأجواء ، ويعرضها إلى ما تعرضت إليه قضاياه في الماضي وتتعرض إليه في الحاضر من آفات وأخطار .

كما يجب على المغرب أن يرفض سلفا كل محاولة لاجراء ما يسمى بحق تقرير المصير، لأن شروطه منعدمة كلها حيث أن السلطة المتصرفة تستطيع أن تمنع تطبيقه الصحيح والنزيه والسليم بما تقوم به من مناورات، ومسرحيات للمغالطة، والتضليل كما وقع في صحرائنا تحت السيطرة الأسبانية.

5 - توجيه النداء الى المغاربة سكان المناطق المغتصبة من الجزائر بعد الاستعمار لتعريفهم بسياسة المغرب التحريرية تجاههم ولدعوتهم إلى تعبئة نفوسهم ووسائلهم للمساهمة في إنقاذ أراضيهم من الاحتلال، وخلاص أقوامهم من السيطرة الجزائرية بديلة السيطرة الاستعمارية الفرنسية.

6 - تطبيق مخطط محكم للعمل الجدي من أجل ذلك بكل الوسائل المجدية في مجال الاتصال والتوعية، والاعلام.

فبما تقدم كله يواجه المغرب مسؤولياته الوطنية، ويرتفع بموقفه إلى مستوى الأحداث الخاصة بقضية التحرير والتوحيد لترابه الوطني الذي تهون في سبيله كل الاختيارات، وتسترخص سائر التضحيات، وان ينصركم الله فلا غالب لكم.

فاس في 10/6/1975

رسالة إلى جلالة الملك

بسم الله

حضرة صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله وأيده .
السلام على مقامكم العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته . وبعد ، يشرفني أن أرفع اليكم ، باسم حزب الدستور الديمقراطي ، هذه المذكرة مشفوعة بما يليق بالجناب الشريف من عظيم الاجلال والاحترام ، وكبير الاخلاص والوفاء ، وذلك بمناسبة الزيارة المفاجئة التي قام بها أخيراً الوزير الجزائري بوتفليقة الى الرباط باسم رئيس دولته هواري بومدين .

ونحن، اذ نقدم على ذلك، نخضع لعاملين هما : أولاً ، عدم سماح الظروف التي تصدر فيها الصحف المغربية باصدار جريدة تكون لساننا الناطق فتعبر بحرية وصراحة عن وجهات نظرنا الوطنية ، ومواقفنا السياسية ليطلع عليها كل من المسؤولين والمواطنين ، ثانياً ، شعورنا الوطني بضرورة التعريف برأينا في أحداث ومشاكل الساعة في المغرب حتى نؤدي واجبنا كمواطنين واعين وحريصين على الصالح العام دون سواه .

وبهذه المناسبة نبدي كامل أسفنا لمنع الرقابة اخيراً ما أصدرناه من تصريحات وتعليقات طلبت منا من وكالة الاخبار المغربية ، فلم يظهر لها أي اثر ، وبهذا حرمنا من حرية التعبير عن رأينا

السياسي ، وموقفنا الوطني ، كما حرم الرأي العام من الاطلاع عليهما خدمة للحقيقة ، ونصرة للحق المغربي، ووفاء لصالح القضية المغربية الراهنة ، مما يحتمه الظرف الذي تجتازه معركتنا من أجل التحرير والتوحيد لكامل التراب الوطني بدون استثناء ولا تنازل ، والذي يتطلب أن تترك الحرية لكافة الاتجاهات الوطنية لتنطلق في نطاق القانون والمشروعية بعيدة عن كل كبت وخنق ، وهكذا يتمكن الرأي العام في الداخل والخارج من معرفة أفكار ومواقف ذوي الرأي في البلاد ، وليس في هذا ما يتنافى مع السياسة الرسمية ، إذ الهدف واحد ، وإن اختلفت السبل ، والوسائل ، والاساليب ، وليس بخافٍ ان الاستمرار في معاملة حرية التعبير المشروعة بما تعاملها به الرقابة اليوم لا يعتبر مشجعاً على الاهتمام بالقضايا الوطنية والتضامن من أجلها بين النخبة الواعية وبين الدولة.

وندخل بعد هذا في صميم الموضوع لنقول: إن زيارة الوزير بوتفليقة قد كانت للجميع في الداخل والخارج مفاجأة أثارت الاندهاش والتساؤل لما اشتهر به من مواقف عدائية في المحافل الدولية ضد المغرب وقضيته ، ولا أدل على هذا من موقفه التهجمي الوقح على المغرب في شخص وزير خارجيته اثناء مجلس وزراء خارجية العرب بالقاهرة مما يعرفه الخاص والعام .وقد جاءت الزيارة والجروح من جراء ذلك لم تندمل بل استفحل الشر بما سلكته الجزائر على لسان حكامها ، وصحفها ، ووسائل اعلامها ، وبواسطة تصرفاتها وتحركاتها ، ومناوراتها واستفزازاتها ، من مضايقة المغرب ، ومعارضة حقه ، والتنكر لسيادته ، والتطاول الى عزله ، واضعافه ، الامر الذي لا تنفيه الزيارة وما مهد لها ورافقها

وأحاط بها من مخاتلات ومجاملات ، وابتسامات المخادع المتلوّن لحاجة في نفسه وفي نفوس حكام الجزائر الذين سبق لهم ان اعلنوا نواياهم وجاهروا بموقفهم وواجهوا المغرب بالعداء ، وراموا إحباط كفاحه من أجل تحرير أراضيه المغتصبة ، وتوحيد ترابه الوطني ، فكيف يمكن أن ينمحي كل ذلك بمجرد زيارة أتاحت لصاحبها مرة أخرى فرصة المناورة ، والمغالطة ، والتضليل ، والتغرير بلغو القول ، وصريح الادعاء وأصداء العداء الجزائري لم تنقطع ، وآثار التواطؤ الجزائري مع الاستعمار ضدنا لم تضمحل؟ بل ان ما صرح به بوتفليقة حين نزوله بالمطار المغربي إنما يصدق عليه المثل العربي: فم يسبح ، ويد تذبّح ، ولهذا استغرب الرأي العام المغربي أن يستقبل بالمطار بحفاوة ليس من شأنها الا أن تفسر على غير حقيقتها من الزائر نفسه ومن حكام بلده ، كما أن الرأي العام قابل بسخرية كل ما أفضى به بوتفليقة من تصريحات ليس من شأنها الا أن تبعث أكثر على الحذر والحيطة ، خصوصاً وان المغرب فقد كل ثقة في الجزائريين ، وكل اطمئنان الى حكامهم بعد أن جرب ، منذ استقلال بلادهم الى اليوم ، اقسى وأفدح التجارب على حساب وحدته الترابية ومصالحه الوطنية ، وقد ازداد عدم ثقتنا فيهم ، وتضاعف عدم اطمئناننا اليهم - مهما قالوا وفعلوا ، وحاولوا أو ناوروا - بمصارحة اولائك الحكام لنا بمواقف الكراهية والعداء ، وبمطامع الاستيلاء والتوسع ، وكلها تشكل شراً مستطيراً على المغرب ووحدته وسيادته ومستقبله ، وهذا لا يزيدنا الا يقظة وتنبيهاً واحترازاً واحتياطاً حتى لا تنطلي علينا حيل الجزائريين الذين تمتلىء نفوسهم علينا حقداً ونقمة ، ويتربصون بنا الدوائر تحقيقاً لمأربهم وبلوغاً

لأغراضهم المعروفة وإن أجهدوا أنفسهم لاخفائها تحت الكلام الفارغ ، والشعور الزائف كما فعل بوتفليقة يوم وصوله للرباط وقد تضايق من السؤال الملقى عليه لمعرفة من أجل ماذا أتى الى المغرب زائراً بعد أن سبق له اتخاذ مواقف صريحة العداء للمغرب وقضيته ، وبعد أن صرح رئيسه بومدين بما أنكر حق المغرب ، وأيد باطل الاستعمار في خطاب رسمي أمام أطر الدولة والحزب والجيش ،ومعنى ذلك السؤال : لماذا جئت وقد قلت وفعلت ما تعلم ونعلم ؟ اليس مجيئك في غير محله ووقته ؟ أما قوله « إن المغرب امتداد للجزائر ، كما أن الجزائر امتداد للمغرب » فانما اريد به باطل ، وهو التعبير عن الشعار التوسُّعي للجزائر ، هذا ما نفهمه على ضوء النوايا ، والتصريحات ، والمواقف ، والمطامع التي اشتهر بها حكام الجزائر ماضياً وحاضراً ، كما لا نغترُّ بألفاظ الأخوة والصداقة ، وحسن الجوار ، والتضامن ، والتعاون لأن الواقع الجزائري كذبها ويكذبها فهي ألفاظ جوفاء تهدف الى التغليط ، والتضليل ، والتغرير لا أقل ولا أكثر .

ولعل حكام الجزائر ارادوا أن ينقذوا الموقف ويعيدوا الأمور الى نصابها بعد أن فشلت خططهم أو أصبحت معرضة للخيبة والحبوط ظانين ان المغاربة سرعان ما تؤثر فيهم الكلمة الطيبة ، ويتذوقون القول المعسول ، وتجذبهم الخدعة المحكمة ، ويسحرهم السراب اللامع فيتناسون ويتساهلون ، ويتنازلون . . .

والحقيقة أن المغرب قد خبر الجزائريين منذ استقلالهم بما جعله يفقد كل ثقة فيهم ، ويعدم كل ركون اليهم ، بحيث لا يمكن أن يجنح

الى سلمهم، ويطمئن الى سياستهم، وينهج أيا من سبلهم ، فقد كفاه ما جربه منهم ، وقاساه من شرورهم ، وتحمله من سيئاتهم مما كشف عن أوراقهم التي دأبوا على اللعب بها ، والتستر من ورائها لقضاء مآربهم ، ونيل مطامعهم ، ونعني أوراق ما يسمى «بالمغرب العربي» وحسن الجوار ، والاخوة ، والتعاون ، وغيرها من الالفاظ والخدائع ، وهكذا وبعد موقف العداء الذي أعلنته الجزائر على لسان حكامها من قضية الصحراء المغربية في كل مجال ومناسبة عادت لتلعب معنا بواسطة بوتفليقة نفسه تلك الاوراق باسم ضرورة التشاور، والمصلحة المشتركة ، والانتماء الجهوي والثقافي ، والروحي ، ووحدة المصير ، وتنسيق الجهود في المؤتمرات الدولية بخصوص المشاكل الجهوية أو العالمية بدعوى ما تفرضه المنطقة الجهوية من أمن وأستقرار وحسن جوار وإخاء ، فكل هذا في زعم بوتفليقة اصبح يتطلب تجديد الاتصال وتنشيطه بواسطة الرسل وذلك في نطاق سياسة عامة تحت شعار التعاون والاستقرار والاحترام المتبادل، والتآخي ، بل في إطار اختيار وحدوي . . . فكل هذا جميل ، ولاكن ما مؤداه ؟ وما ضمانه ؟ إنه رغاء سياسي يهدف الى تخدير المغاربة ، وتنويم مشاعرهم حتى تتمكن الجزائر الناقمة الطامعة ، باسم اخذ الثأر والتوسع الترابي ، الاحتفاظ بما تغتصبه من أراضينا وخيرتنا، والتسرّب الى صحرائنا لمديدها الى ثرواتها ، وأخذ منفذ عبرها الى المحيط على أقل تقدير ، وهي تريد الآن أن تتوصل الى هذا بالمساومة التي اتخذت لها الوسائل التي أعوزتها بما سلكته مع المغرب من سياسة الخذلان ، ومع الاستعمار من خطة التواطؤ ضد قضية عودة الصحراء الى أم الوطن .

لقد أقلق حكام الجزائر موقف المغرب في محكمة العدل الدولية ، فباتوا يخافون من انتصار حق المغرب على باطلهم ، كما ارتاعوا من الاتفاق المغربي الموريطاني ومن تأييد ليبيا والسنغال لنا خاصة وكل هذا جعلهم يحسبون الف حساب لنتائج وابعاد كل عزلة تصيب الجزائر ، وكل خيبة تمنى بها سياستها التوسعية وخطتها الاستيلائية ، ومراميها الاستغلالية ، ولهذا ارادت ان تعمل من جديد مع المغرب لتقيده باتجاهها ، وتجره مع عجلتها ، فتفرق بينه وبين الدول المجاورة التي تخشى وقوفها ضد مطامعها ، وبذلك تخدم سياستها باسم فرق تسد !

ومهما يكن من حقيقة النتائج السرية التي تمت مع بوتفليقة في الرباط فإن مجيئه وحده اثار الدهشة وأحدث في النفوس المغربية ردود فعل سيئة ، بل اعتبر قدومه بعد كل ماتجاهر به هو وحكام الجزائر ضد المغرب وقضاياه تحدياً سافرا للشعور الوطني بالرغم من تصريحه بأنه « جاء حاملاً للأخبار الجيدة » بغية التطمين والتمهيد لسياسة المغازلة التي لجأت اليها حكومة بلاده مع المغرب بعد أن عاملته بالعداوة والبغضاء ، والمكر والخداع ، وتستطيع التأكيد بأن الشعب المغربي لم ينخدع لزيارة بوتفليقة ، ولم يطمئن الى أقواله التي طبخها مع حكام الجزائر بقصد المناورة والخداع لامر في انفسهم جميعاً ، كما أن الشعب المتمسك اليوم أكثر من ذي قبل بكامل حقوقه الترابية يرفض ادعاء بوتفليقة في تصريحه لدى مغادرة الرباط أنه لا يوجد اي مشكل بين الدولتين وبين رئيسيهما ، فهل معناه أن المغرب تنازل نهائياً ورسمياً عن

جميع المناطق المغربية التي اقتطعها الاستعمار من ترابنا الوطني وضمها الى أرض الجزائر زمن سيطرته عليها والتي تؤلف اليوم ملفنا الترابي مع القطر المجاور الوارث لتركة الاستعمار بالرغم عن الحقائق التاريخية والجغرافية وشتى المعاهدات؟ إن الصحراء المغتصبة من الجزائر امتداد للمغرب وجزء لا يتجزأ من ترابه الوطني مثل الصحراء الغربية، ولهذا قلق جداً مما ورد سواء في البلاغ المشترك أوفي تصريحات بوتفليقة الى أن يرفع الستار عن نتائج المحادثات، ويبدد في شأنها كل غموض والتباس، خصوصاً والامر يتعلق بشطر عظيم من التراب الوطني، ومشكلة استكمال الوحدة الترابية المغربية قائمة الذات الى أن تسوى بما ينصف المغرب في سائر حقوقه ومطالبه التحريرية والتوحيدية شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالاً.

ومهما يكن، فإننا نرى من الضروري بعد البلاغ المشترك وتصريحات بوتفليقة عند عودته لبلاده أن نوجز وجهة نظرنا كما عبرنا عنها في مذكرات وتصريحات سابقة. فبالاضافة الى أننا نعتبر زيارة بوتفليقة مناورة سياسية في مصلحة الجزائر التي ما زالت لم تغير موقفها وخطتها تجاه المغرب وقضيته، بالرغم عن ادعاء أن لا مطمع لها في الصحراء لا يمكن أن نؤمل اي خير في جزائر لا تتورع عن أي شيء لمعاكسة المغرب وعرقلة سياسته وإفساد الجو عليه في الفترة الحاسمة من معركته ضد الاستعمار فالجزائر هي وحدها المسؤولة عن سياسة العداء والخصام التي تنهجها تجاه المغرب، ولهذا لا يستطيع حكامها أن يغالطونا بأقوالهم المتناقضة

مع أفعالهم التي هي وحدها معيار كل ما يدعونه من عواطف ومصالح مشتركة .

فليس من سبيل الى تصديق دعاوي الحكام الجزائريين ومزاعمهم الا باقامتهم الادلة المحسوسة على حسن نواياهم وطيب استعداداتهم نحو المغرب وقضاياه وذلك :

1 - بالتخلي عن مواقفهم وتراجعهم عن خططهم بالنسبة لقضية الصحراء المغربية التي يجب أن يعترفوا صراحة ورسمياً بأنها من المغرب والى المغرب كما يلتزموا بتأييد المغرب ضد كل استعمار غاصب ومحتمل لأي جزء من ترابه الوطني . . .

2 - اعلان استعداد حكام الجزائر لفتح الملف الترابي مع المغرب تطبيقاً لاتفاق حكومة الثورة في 6 يوليوز 1961 حتى يصفى كل خلاف ، ويسوى كل مشكل في هذا المجال بين الطرفين عملاً بسياسة التآخي والتقارب ، والتفاهم ، والتعاون ، وما سماه بوتفليقة بالاختيار الوحدوي أو وحدة المصير ، وكلاهما لا يمكن أن يعني شيئاً في نظر المغرب المحروم من الاجزاء التي اقتطعها الاستعمار من ترابه والحقها بسيطرته في الجزائر ، وبعبارة يتحتم على المغرب أن يطالب حكام الجزائر بأن يتخلوا عن تراب الاستعمار ، ويبرأوا من عدوى التوسع على حساب المغرب بأي شكل وفي أية جهة ، فبهذا يمكن الاطمئنان الى ما أعلنه بوتفليقة من « أن المغرب امتداد للجزائر كما أن الجزائر امتداد للمغرب » معنى وسياسة .

والى أن يتحقق هذا وتقوم عليه الحجة البيِّنة نرى أن نؤكد كل ما ورد في مذكراتنا وبياناتنا وتصريحاتنا حول موقف الجزائر وسياسة حكّامها تجاه المغرب وقضاياه كلها، قديمها وحديثها، كما نذكّر بمطالبنا التي هي مطالب الشعب المغربي التي يعبر عنها بمختلف الوسائل والتي تشغله اليوم أكثر من كل وقت مضى، وهي :

1 - الغاء اتفاق افران وما أعقبه من اتفاقات تلمسان، والمحمدية ، والرباط إن كان فيها أدنى مساس بالمغرب ووحدته الترابية .

2 - اعلان عزم المغرب على استرجاع جميع ما انتزعه الاستعمار الفرنسي زمن سيطرته على الجزائر وألحقه بترابها تسلطاً وعدواناً ، والصحراء الشرقية لا تقل اهمية وحيوية عن الصحراء الغربية .

3 - نشر خريطة المغرب في حدوده الأصلية التاريخية الحقة .

4 - إبلاغ سكان المناطق الصحراوية المغتصبة عزم المغرب على تحرير أراضيهم واعادتها الى أم الوطن مهما كلف الأمر من جهود وتضحيات .

5 - الاستعداد بكل الوسائل لفتح الملف الترابي مع حكام الجزائر بعد تصفية قضية الصحراء الغربية وغيرها من الاجزاء المحتلّة من الاستعمار الاسباني ، فالوحدة غايتنا ، وسبيلنا اليها الجهاد « ولينصرن الله من ينصره ، وما للظالمين من أنصار » .

هذا باختصار ما يتعلق بالموقف الوطني من مشكلة الجزائر وما أقدم عليه حكامها اخيراً من محاولة سياسية بواسطة بوتفليقة ، وهناك مشكلة لا تقل عنها خطورة وهي اقدام اسبانيا أخيراً على تصعيد سياسة العسف والارهاب بسبتة ومليلية حيث اعتقلت حشوداً من السكّان المغاربة وزجت بهم في غياهب السجون للاستنطاق والتعذيب الوحشي ، كما طردت مئات من المواطنين المغاربة شر طرد ، ومنعتهم من حمل أي شيء معهم ، بل فيهم من طرد بقميص النوم ، وفيهم أيضاً من منعوا من أخذ ذويهم من النساء والاطفال الذين احتفظت بهم السلطات الاستعمارية كرهائن ، وفيهم كذلك من قتلوا وعثر على جثثهم ، ومن الذين شملهم الطرد في سبتة إمام مسجدها ، وستة وثلاثون تاجراً الى غير هذا من اعمال العسف والارهاب وكلها ترمي الى زرع الارهاب في النفوس حتى تستسلم لارادة المحتلّ بل أصبح السكان الاسبان يتظاهرون منادين بطرد المغاربة الذين صاروا يعيشون بين نارين : عسف السلطات وعداوة السكان الاسبانيين ، وهذا ما يجعل المغاربة في جحيم وهم عزّل من وسائل الحماية والدفاع الأمر الذي لا يطيقه أحد من الذين فقدوا كل شيء حتى الصلة بذويهم ، والاطمئنان على أسرهم وممتلكاتهم ، وأموالهم وتجارتهم .

وأمام هذا لم تفكر الحكومة المغربية في أكثر من الاحتجاج لدى حكومة الاستعمار الظالمة ، وكذلك لدى من لا يملك وسيلة لإيقاف الارهاب عند حده ، واعادة الحق الى نصابه .

وغنيٌّ عن البيان أن احداث سبتة ومليلية ليس من شأنها

الا أن تحطم معنويات الضحايا خاصة ، وغيرهم من السكان عامة ، فلا يرفعها الاحتجاج الحكومي ، ولا النداء الى الضحايا بالصبر والتحمل ، ولهذا انتشر الاستياء بين سكان المدينتين وساد التذمر في نفوسهم ، وتضاعف الخوف والتضعضع في صفوفهم لما رأوا أن الحكومة لم تستطع لهم أكثر من احتجاج لا يحق حقاً ولا يبطل باطلاً مع أنه كان يجب عدم الاقتصار على الاحتجاج واللجوء الى وسائل اخرى اجدى ، وهي معاملة الاسبانيين بالمثل في مدن الشمال خاصة وذلك باستعمال نفس أساليب الاعتقال ، والطرد ، والتجريد من الممتلكات والأموال على سبيل الحجز والتجميد .

وبالاضافة الى هذا قد أصبح من اللازم على المغرب أن يطبق الحصار على المدن والجيوب والجزر المحتلة فيمنع عنها كل المواد الغذائية والمياه العذبة والتيار الكهربائي المصدرة اليها من الداخل ، وبهذا يضطر السكان الاسبانيون الى مغادرتها ، كما تحدث للسلطات المحتلة مشاكل وصعوبات ، وكل هذا يقيم الحجة على استحالة الحياة في تلك المواقع بدون امداد المغرب لها بما تحتاج اليه ، كما يتحتم على الحكومة ان توفر لجميع المطرودين من سبتة ومليلية المأوى الضروري والعلاج الصحي حتى لا يبقوا في العراء معرضين للشمس والتقلبات الجوية والامراض في انتظار عودتهم إلى منازلهم وبهذا لن نفعل غير ما سبق اليه الاسبانيون ، هذه بتلك والبادىء أظلم ، ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ، ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب .

فإذا لم تقف الحكومة موقف الشدة والصرامة فإنها سترمى بكل اهمال وتهاون ، وعجز وتقصير ، وضعف وخذلان ، وليس من شأن هذا الا أن يؤثر أسوأ الآثار في نفوس اهل سبتة ومليلية ، وفعلاً حدث هذا حتى بين سكان الشمال، بل في المغرب اجمع ، إذ شعر كل مواطن بالاهانة ، وبات يخاف عواقبها الوخيمة على مصير سكان المدينتين الضحيتين ، ومن المؤكد أن أسبانيا تسلك مع المغاربة في سبتة ومليلية سياسة صليبية عملاً بوصية ايزابيلا الكاثوليكية التي سارت عليها في الاندلس ثم في الشواطىء المغربية .

وأملنا أن تفهم الحكومة خطورة الموقف الأسباني في الشمال فتواجهه بكل حزم وصرامة دفاعاً عن المواطنين وتشجيعاً لهم على المضي في المعركة لتحرير مدنهم والعودة الى وطنهم الكبير.وكل موقف غير ذلك لا يمكن أن يكون الاوخيم العاقبة ، والعاقبة للمتقين .

وفي الختام ندعو الله أن يحفظ جلالتكم ويديم توفيقكم ، حتى تحققوا ما يعلقه الشعب عليكم من آمال وهو من ورائكم صفاً مرصوصاً ، كما نلتمس من جنابكم الشريف التفضل بقبول آيات اخلاصنا ووفائنا لشخصكم الجليل ولعرشكم المنيف ، والسلام .

طنجة في 1975/7/8

عن حزب الدستور الديمقراطي

الامين العام

(محمد حسن الوزاني)

رسالة إلى جلالة الملك

بسم الله

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده .

السلام على مقامكم العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته .

وبعد ،

يشرفني أن أرفع لجنابكم الشريف بكل احترام واجلال هذا الخطاب في موضوع الساعة بالمغرب الذي ما زال ولن يزال شغلنا الشاغل الى أن يتحقق لنا فيه الفوز بعون الله وتوفيقه ، وبكفاحنا ملكاً وشعباً بكل الوسائل بما فيها الجهاد المسلح والتضحية الغالية .

ليس من شك أن المغرب يجتاز مرحلة حاسمة من تاريخه يخوض فيها معركة المصير التي هي معركة حياة أوموت بالنسبة اليه كوطن وأمة ودولة الحاضر والمستقبل ، وهي معركة التوحيد الكامل لجميع اجزاء ترابه المحتلة استعماراً أو اغتصاباً ، ولهذا فالمغرب الذي صمم على استرجاع كل ترابه السليب مهما كلفه الأمر من جهد وتضحية التزم في ذلك بموقف صريح وحازم لا تساهل فيه ولا تباطؤ ، ولا تراجع ، قد افصح عنه بكل قواه ووسائله في الداخل والخارج ، واعلن عنه مرة اخرى خطابكم

الكريم بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب بما يمكن ان نوجزه من باب ما قل ودل بالعبارة العربية الشهيرة . أما هلك ، وأما ملك ، وهكذا اصبح الامر محصوراً بين اثنين لا ثالث لهما . فإما النصر واما الاستشهاد ، رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، ولينصرن الله من ينصره .

إن الخطاب الملكي السامي الاخير كان حقاً القول الفعل في قضية الساعة ، فرددت صداه افئدة المغاربة قاطبة الذين الهب مشاعرهم ، وقوى عزائمهم بما ليس عليه من مزيد خصوصاً وهم واعون اشد ما يكون الوعي لقضية وطنهم المفدى ، ومجندون في سبيلها بكل ما لديهم من قوة وروح البذل والفداء .

كما أن المحافل الخارجية قد رددت صدى ذلك الخطاب السياسي الرفيع الخطير في مبناه ومعناه ، وحتى يتأكد لنا ذلك ونحكم ابلاغ ما هدف اليه من دعوة وانذار لكل من يعنيهم الامر نرى انه يجب اعتباره اكثر من خطاب مناسبة وذكرى ، اي وثيقة سياسية ودبلوماسية هامة تمثل فصل الخطاب في قضية الساعة ،وهو ما يجعلها جديرة بأن توزع على جميع الحكومات بواسطة سفراء المغرب ، وكذلك على سائر اعضاء هيئة الامم المتحدة عن طريق السكرتارية العامة لها بمناسبة الدورة الاتية وبذلك نضمن التعريف بما في الخطاب الملكي من تحديد للموقف المغربي ، وتحذير من عواقب كل خذلان تصاب به قضيتنا اثناء مداولات الجمعية العامة ، وقد اعذر من أنذر .

هذا وننتهز هذه الفرصة لابداء اسفنا على تقصير الدعاية

المغربية في الجهر رسمياً وبكل الوسائل بالسبب التاريخي الاصلي في احتلال اسبانيا لشواطىء المغرب ، وهو تنفيذ وصية ايزابيلا الكاثوليكية لمواصلة الحرب الصليبية أو حملة الفتح (روكونكويستا) في ارض المغرب ، فالاحتلال الاسباني لم يكن استعمارياً مجرداً كما قد يفهم الرأي العام الدولي جهلاً بواقع التاريخ ، بل اكتسى صبغة صليبية رسمية باسم تلك الوصية التي يجب أن ينشر المغرب بجميع وسائله نصها الكامل ، كما يوزعها على الحكومات وهيئة الامم المتحدة قبل مناقشة قضية تصفية الاستعمار في المغرب، وبهذا نفضح بنص تاريخي حقيقة الاحتلال الاسباني لأجزاء من وطننا ، فيتضح بالحجة القاطعة للجميع ان طمع اسبانيا في الاحتفاظ بسيطرتها داخل أراضينا انما تمليه وثيقة صليبية للإبقاء على مكتسبات ناشئة عن تطبيقها منذ قرون كانت تسود فيها حرب الاديان علاقات اسبانيا مع المغرب خاصة كما نلاحظ أن الدفاع المغربي في محكمة العدل الدولية لم يواجه - فيما نعلم - ما روجه ممثل الجزائر زوراً حول ما سماه (بدار الاسلام) بما يجب من رد يرتفع به كل لبس وتضليل ، وذلك بتوضيح أن (دار الاسلام) ليست الا اصطلاحاً تاريخياً وجد في زمن الفتوحات الاسلامية للتعبير عن الرقعة الجغرافية التي دانت بالاسلام بينما تميز غيرها باصطلاح اخر هو (دار الحرب) اي الفتح ، ولهذا لم تكن له اية صبغة قانونية ولا سياسة خاصة بمفهوم الدولة وحقيقة السيادة ، ونظام الحكم، وانما كان مصطلحاً مجرداً يميز رقعة الاسلام من عالم الكفر ، ولهذا ما ذكرت (دار الاسلام) الا وقرنت (بدار

الحرب) فلما انتهى عهد الفتح انتهى معه استعمال كل من (دار الاسلام) و (دار الحرب) فلم يعد لهما وجود واعتبار الا للتعبير عن فترة محدودة من تاريخ المسلمين ، ولهذا فإن مصطلحي (دار الاسلام) و (دار الحرب) لم يؤلفا قاعدة من قواعد الاسلام كدين وشريعة ، وانما اوجدهما الاستعمال في ظروف وأوضاع مرحلة من التاريخ الاسلامي بحيث لم يبق لهما ذكر الا في كتبه فلم يفكر احد من المعاصرين في استعمالها كقاعدة قانونية ، وحجة سياسية قبل ممثل الجزائر الذي اقتصر على استعمال (دار الإسلام) شأنه في هذا شأن من قرأ الاية فوقف على (ويل للمصلين) دون اتمامها ، وقد كان من الواجب على الدفاع المغربي ان يتولى الرد على هذا بتوضيح الحقيقة مستدلاً بمصادر التاريخ ، وبكتب السياسة الاسلامية وبأبحاث الثقات من علماء الاستشراق الاوروبيين .

وبما أنه يتوقع أن يعيد الممثل الجزائري الكرة في الموضوع اثناء مناقشة هيئة الأمم فيجب نشر بيان حقيقة ذلك الموضوع الذي كان عمدة في مرافعة الجزائر بمحكمة لاهاي ، وتوزيعه على وفود الدول في تلك الهيئة تمحيصاً للحقائق التاريخية الاسلامية وتبديداً للشكوك والشبهات الجزائرية ، واحباطاً للمناورة بالكذب والزور والباطل حق المغرب في المحكمة الدولية وفي الهيئة الأممية .

وفيما يخص عزم المغرب على مراجعة موقفه من الدول الشقيقة والصديقة فهو أمر واجب وضروري ، ولاكن ماذا ينتظر المغرب اكثر مما جرى وكيف جرى بالنسبة للجامعة العربية التي

خذل مجلسها قضية الصحراء لما سكت عنها تأثراً بموقف بوتفليقة الجزائري ؟ وماذا ينتظر كذلك من الجزائر التي جاهرته بالعداء قولاً وفعلاً ، وقعدت له بالمرصاد في كل مكان ومناسبة ؟ فتواطؤها مع الاستعمار ضدنا أمر مكشوف وعصاباتها المسلحة تصول وتجول في الصحراء بتعاون مع الاستعمار ، وموقفها في محكمة لاهاي قد كان عدائياً لنا الى ابعد الحدود، ومشاغباتها ضدنا في المحافل والمؤتمرات مفضوحة بما لا مزيد عليه ، فماذا ينتظر المغرب ليبادر بمراجعة موقفه منها اولاً وذلك بسحب التمثيل الديبلوماسي ، وإلغاء جميع الاتفاقات والبلاغات والتصريحات المتعلقة بأراضينا الملحقة استعمارياً بالسيطرة الفرنسية في الجزائر ، الى غير هذا مما ورد من التدابير التي في مذكرتنا بتاريخ 8 يونيو 1975 ، وكذلك يراجع موقفنا من بعض الدول الافريقية التي تسايرها ، ومن الجامعة العربية كهيئة لاذت بالصمت في قضية الصحراء ارضاء للجزائر ، حيث الانسحاب منها الى أن تغير موقفها بما يرضي حق المغرب ، وتشمل المراجعة بعض الدول العربية التي تقف منا موقف الحياد مراعاة للجزائر بل وحتى لاسبانيا بدعوى انها صديقة للعرب ، ومساندة بشكل ما لقضية فلسطين ؟

فالتعجيل بمراجعة موقف المغرب من الهيئات والدول المذكورة أو المشار اليها انما يكون في صالحنا بما يبرهن عليه من صدق في القول ، وجدية في العمل ، وبما يمثله من انذار لبقية الدول المترددة أو المتقلبة وكل مراجعة بعد الخزلان انما تجيء بعد فوات الأوان ، ولهذا فهي عديمة القيمة والجدوى ، ومما يحتم

التعجيل بمراجعة موقفنا منذ الآن من بعض الدول ان وفودنا التي طافت أخيراً قد امكنها أن تقف على حقيقة مواقفها سلبا أو إيجاباً ، فكان هذا استطلاعاً وتمحيصاً كافيين لمعرفة الصديق من غيره قولاً وفعلاً ، ولهذا توفرت للمغرب عناصر التقدير والحكم ليراجع موقفه على ضوء الوقائع والاحداث والحقائق والماجريات ، والمعلومات والتوضيحات ، وحذار أن تضيع الفرصة فتصبح غصة ، ونعض على بنان الندم ، ولات ساعة مندم إن الخطاب السامي في ذكرى 20 عشت قد كان انطلاقة وطنية للمغرب ، فيجب أن تتجسم هذه الانطلاقة الحاسمة في عملية المراجعة الفورية للسياسة الخارجية .

وتفضلوا جلالتكم بقبول آيات اخلاصنا وتعلقنا ووفائنا داعين الله أن يؤيدكم بعونه ونصره حتى تسترجعوا للمغرب وحدته ، وترفعوا عنه كل حيف وبغي ، وتضمنوا له عز الحياة وحسن المصير وما هذا على الله بعزيز ولا على همتكم العالية بمتنع حفظكم الله ووفقكم وغلبكم على الأعداء نصر من الله وفتح قريب ، وبشر المؤمنين ، صدق الله العظيم ، والسلام .

طنجة في 24 غشت 1975 عن حزب الدستور الديمقراطي

الامين العام

(محمد حسن الوزاني)

فهرس

الإهداء 5
الدفاع 7
المغرب بين الماضي والحاضر 9
مطالب الشعب المغربي 15
مجمل السياسة القومية 20
مطالبنا ومطامعهم: نريد سياسة حرية ورقي،
لا سياسة إدماج وحكم مباشر 27
الصراع بين الحق والباطل 32
سياسة وعود ليس بعدها إعصار 37
الحق فوق القوة 42
حركتنا بين القذف والوعيد 46
لسنا بمهيِّجين ولكنّا طلاّب حق وحماة شعب 51
بئس أمن قوامه العسف والاستغلال 56
المؤتمر القومي للدفاع عن فلسطين
(٢٧ رجب أو يوم فلسطين) 61
من فاجعة إلى فاجعة: وفد «الحركة القومية»
يقدم إلى جلال السلطان تقريراً عن
حوادث مراكش 64
الوفد المكناسي يقدّم إلى جلالة السلطان
تقريراً عن مأساة مكناس 68

الثقافة المغربية 73
نهضة العلم «بالقرويين» 75
قوميّات: المغرب والتراث الثقافي الأندلسي -
لماذا اختلف المغرب والأندلس في مستواهما الثقافي العام؟ 97
ثقافة وحكمة: شذرات عبقرية:
الإنسان مدني بالطبع 113
كلية «القرويين» أقدم كليات العالم 115
«السياسة» 119
لماذا «السياسة»؟ 121
«السياسة».. أيضاً 127
من التخلف إلى التنمية 136
حقيقة سياسة التوفير 142
الفلاح، هذا «المعذَّب في الأرض»! 150
أفحكم الجاهليّة يبغون؟ 156
في سبيل السياسة المثلى 162
الإسلام دين ودولة (1) 167
الإسلام دين ودولة (2) 172
الإسلام والدستور (3) 178
مشكلة الساعة الأولى في المغرب 185
سياسة فقد الأعصاب 191
محنة الديمقراطية في المغرب 198
أمر الشعوب بيدها 206
إذا زلّ العالم زلّ بزلّته عالم 215
يتساءلون... 226
الرائد 237
كلمة الحزب: «الطعنة بالخنجر من خلف الديمقراطية» 239

أهدافنا ومهامنا 248
المغرب في عهد الاستثناء والديمقراطية المعلّقة 251
شرح وتوجيه 254
مصير التجربة الدستورية 258
الشعب مسؤول وضحية 261
حكومة من نوع جديد 267
ذكرى بأخرى 271
موقف واضح 276
من السخافة ومرض النفس 280
هل هي حكومة صالحة؟ 285
وثائق 291
أيها الشوريّ المكافح! 293
ضمانات تطلبها المعارضة لنزاهة الانتخابات 300
بيان من «حزب الدستور الديمقراطي»
(حزب الشورى والاستقلال سابقاً) 304
خطاب للأمين العام: فاس 60/4/15 308
ملتمس الهيئة المركزية لحزب الدستور الديمقراطي 310
خطاب إلى السيد وزير الداخلية: فاس 60/9/15 323
سلسلة: هذه سبيلي (1):
الثورة من الأعلى هي الطريق ولا طريق سواه 325
خطاب لصاحب الجلالة الملك المعظم:
فاس 72/1/15 327
المذكرة 329
إلى أين يسير المغرب؟ وما العمل؟ 345
بيان سياسي 18 مارس 1972 352
بيان سياسي 15 أبريل 1972 356

بلاغ 23 أبريل 1972 360
بلاغ 25 يونيو 1972 362
بلاغ: أصيلا في 30 يوليوز 1972 363
بيان: فاس في 15 شتنبر 1972 367
مذكرة: فاس في 5 أكتوبر 1972 371
بلاغ تطوان في 27 غشت 1972 375
بلاغ في 1972/11/9 378
بلاغ: الدار البيضاء في 24 دجنبر 1972 380
مواقف 385
موقف الحزب من لجنة الحدود 387
موقف الحزب من المؤامرة الفرنسية الاسبانية على الصحراء 395
تصريح في 1960/2/13 397
بيان حول قضية الحدود 399
مذكرات سياسية 404
إلى المعركة 408
بيان سياسي: فاس 20 غشت 1974 411
رسالة إلى جلالة الملك فاس 75/2/18 414
رسالة أخرى إلى جلالة الملك الرباط فاس 8 يونيو 75 420
رسالة أخرى إلى جلالة الملك فاس 23 يونيو 75 434
الوحدة غايتنا، والجهاد سبيلنا،
أو: موقفنا من قضية الوحدة الترابية 446
رسالة إلى جلالة الملك طنجة في 75/7/8 453
رسالة إلى جلالة الملك طنجة في 24 غشت 75 465
فهرس 471